محمّد عبد الحكم دياب

الثورة العربية المعاصرة

الأبعاد الفكرية والتنظيمية



دار المسيرة



الثورة العربية المعاصرة

الأبعاد الفكرية والتنظيمية



محمد عبد الحكيم دياب

الثورة العربية المعاصرة

الأبعاد الفكرية والتنظيمية



دار المسيرة
بيروت

الطبعة الاولى

بيروت ١٩٧٨

« ناس كتير بيقولوا ما عندناش نظرية .. بدنا والله نقول لنا نظرية .. فين النظرية اللي احنا ماشيين عليها ؟ ....

ايه هي النظرية ؟

إيه حدود النظرية ؟

أنا باسأل إيه هي أهداف النظرية ؟

أنا باقول اني ما كنش مطلوب مني أبداً من يوم ٢٣ يوليو .. اني أطلع يوم ٢٣ يوليو معايا كتاب مطبوع وأقول إن هذا الكتاب هو النظرية .. مستحيل .. لو كنا قعدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو ما كناش عملنا ٢٣ يوليو لأن ما كناش نقدر نعمل العمليتين مع بعض »

جمال عبد الناصر

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦١



مقـــدّمة

فرغت من كتابة آخر سطر من هذا الكتاب ليلة الثامن والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٧٧ .. وكان موقفاً مشحوناً حيث تلازمت نهاية هذه الدراسة مع ذكرى الليلة الحزينة التي عاشتها أمتنا وعاشها العالم معنا منذ سبع سنوات .. فاستعرضت كل ما مر منذ ذلك المساء الحزين فوجدت أنه على الرغم من هول الردة وبشاعة التجزع والإهانة ، فإن السبع «العجاف» لم تقض على الرجل ولم تحطم مبادئه بل أكدتها وأكدت حجم دوره وحجم ما حققه .. وفي الوقت نفسه حجم القوى المتربصة به وبكل ما يرمز إليه هذا العملاق الشامخ .

لقد سرى في جسدي في هذه الليلة إحساس بالراحة والاطمئنان لسببين الأول : أنني كنت قد قطعت عهداً لمن قرأ مقدمة كتابي « الحل الناصري لأزمة الديمقراطية » بأن أنجز هذه الدراسة .. والثاني : أحسست أنني على الرغم مما واجهت من مصاعب أدت في النهاية بأن أعيش غريباً ليس خارج مصر

فقط بل خارج الوطن العربي كله استطعت أن أنجز هذا الموضوع واستطعت أن أقوم بالوفاء بالوعد الذي قطعت .

باختصار فإن هذا الكتاب هو استمرار لحوار لا ينقطع منذ ما قبل رحيل عبد الناصر لمواجهة التحدي الذي يصنعه خصوم الثورة العربية وخصوم عبد الناصر .. فبعض تيارات اليسار تستكثر على ظاهرة ٢٣ يوليو نعتها بصفة الثورة .. والسبب في ذلك — كما يتصورون — أن ثورة يوليو وما تعارف عليه بالناصرية لا تملك الموقف النظري الصلب ولم ترتق إلى المستوى الذي يمكنها من بلورة نظرية ثورية متكاملة تكون أداتها في التغيير وذلك في ظل وهم المنهج التجريبي «البراجماتي» الذي يؤدي إلى الاهتزاز أكثر منه إلى الاستقرار والوضوح .

وهذا بجانب تيارات أخرى رجعية ويمينية تحاول أن تفرغ الثورة من مضمونها وترتد بها إلى الخلف .

وعليه فإن هذا العمل والأعمال الشبيهة له تتأكد قيمتها لأنها — في نظري — محاولة موضوعية لتأكيد خطأ مثل تلك الدعاوى .. فعبد الناصر قاد ثورة .. وإن كان حقاً قد فجرها دون نظرية فإن حركة الثورة الصاعدة ومنجزاتها وارتباطها بامال وطموح الشعب جعلها بعد أقل من عشر سنوات تمتلك سلاحاً نظرياً واضحاً ومبلوراً أصبح أساساً لأي عمل ثوري عربي من المحيط إلى الخليج .. وكان ذلك هو « ميثاق العمل الوطني » .

وهذا الكتاب هو محاولة تتبت للناصريين بأنهم يمتلكون النظرية الصلبة التي يستطيعون بها أن يقدموا الحلول وأن يصيغوا الواقع العربي صياغة جديدة تحقق العدل والحرية والتقدم لأبناء هذا الوطن من أقصاه إلى أقصاه .

الناصريون في حاجة إلى مثل هذا الجهد حتّى ولو شابه بعض القصور .. فالقادر على بلورة جهد فكري حقيقي هو التنظيم بعقله المبدع والمنظم وبدور طلائعه وبتجاربه الحية في الواقع .. وجهد الأفراد في غياب دور التنظيم تسد جانباً من الفراغ الموجود إلى أن تحل المعضلة ويأتي الوقت الذي يكون فيه الفكر تعبيراً عن تنظيم يواجه الواقع بحلول ملائمة تدفع إلى تغييره وتعمل على إنتشال العمل الثوري من حالة التردي التي يحياها .

وإجمالاً فإن هذا الجهد المتواضع يجب أن ينظر إليه باعتباره إجتهاداً أو محاولة لابراز الوجه الحقيقي لثورة يوليو.. فهو يحوي ميزات الاجتهاد الذي يتناول القضايا المتعددة والمتنوعة دون حساسية أو خوف .. ومن ناحية أخرى به عيوب محاولات الفرد وجهده الذي لا يستطيع أن يعالج كل شيء أو يتناول كل القضايا .. بمعنى آخر إنه عمل يحوي ميزات الأمل غير المحدود وعيوب القدرة الفردية المقيدة .

مع ذلك فإننا نؤكد أن هذا مطلوب وخاصة في مرحلتنا هذه التي تداعت فيها الأمور إلى درجة من السوء والتدهور لم يشهد لها الوطن العربي مثيلاً من قبل .. والمطلوب

الآن أكثر من أي وقت مضى جهداً كبيراً ومركزاً واجتهاداً مستمراً ومتطلعاً مهما كانت النتيجة عملاً بالشعار المقدس « من اجتهد وأخطأ فله أجر ومن اجتهد وأصاب فله أجران » ونرجو أن نكون من الصنف الثاني من المجتهدين .

إن هذا يضع على كاهل الملتزمين عبء الاهتمام بهذا الجانب وأضعف الايمان أن يكتبوا ملاحظاتهم وآرائهم وإضافاتهم وتعديلاتهم لمثل هذه الموضوعات لعلها تكون موضوعات لدراسات أخرى أو تراعى في أية دراسة مستقبلية أو في طبعات هذا الكتاب القادمة إن شاء الله .

أخيراً تحية إلى كل الذين شجعوا وساعدوا على إخراج هذا العمل .. وتحية إلى روح المجاهد الصلب المغفور له كمال الدين رفعت الذي كان قد وافق على وضع تقديم لهذا الكتاب .. وكان الموت أسبق من آدائه لتلك المهمة .. رحمه الله رحمة واسعة .

لندن ١٩٧٧/٩/٢٨ **محمد عبد الحكم دياب**

— ١ —

نظرة عامة

- هدف الدراسة
- نظرة على التطور السياسي للجماعات البشرية
- التياران السائدان في القرن العشرين — الليبرالي والماركسي
- مطلب البحث عن طريق



نظرة عامة

الحديث عن الثورة العربية المعاصرة لا يكون إلا من خلال الحديث عن الحرية وأشكال الممارسة التي ابتدعها الإنسان ليزيح عن كاهله عبء تاريخ طويل من القهر والعبودية .. إن أبرز جوانب المعاناة لدى الانسان المعاصر هو ما يتعلق بالجانب السياسي في مضمون الحرية .. وهذا ما نعتقد أنه المدخل الهام والضروري للوصول إلى فهم موضوعي واستيعاب مدروس لظاهرة الثورة بكل ما يحيط بها من جوانب في وطننا العربي الكبير بكل علاقاتها المتشابكة والمعقدة .

وتاريخياً فإن مطلب الحرية هو تعبير عن مطلب تخفيف المعاناة عن الإنسان من أجل الوصول إلى مرحلة تقل فيها هذه المعاناة إلى أقل درجاتها .. ونحن نعتبر أن أساس المعاناة ناتج من الخلل الناشيء من التناقض بين طموح الانسان في الحرية وبين القيود والتحديات التي تقف عقبة في سبيل هذا الطموح .

إن جانباً من هذه القيود فرضته الطبيعة وآخر فرضته علاقة الانسان بالانسان ..

والإنسان منذ لحظة مولده يعيش أزمة حريته .. فإنه وإن كان يولد حراً إلا أنه ينمو ويعيش في ظل عدد من القيود تجعل منه باحثاً عن مخرج يخفف من ضغطها وأثرها عليه .. وعندما يعجز فإنه يرغم على التسليم بها أو التكيف معها أو الثورة عليها .. وهذه هي مسيرة الإنسان .. كفاح ونضال من أجل الحرية يتجدد وفق حركة الحياة واتجاهها وطبيعتها على شكل **حلقات تتلوها حلقات** ومراحل في أعقاب أخرى تنتهي — دوماً — برؤية جديدة يصوغ منها الإنسان تصوراته لمجتمع أكثر رقياً وأكثر تقدماً .. وتاريخ الإنسان ما هو إلا حلقات من هذا الكفاح توصل كل واحدة إلى الأخرى تولد نظاماً جديداً يدخل الإنسان إلى مرحلة جديدة لها قوانينها وظروفها وطبيعتها .

ومشكلة الحرية قديمة قدم وجود الانسان وقدم حياته على الأرض وتتباين وتتنوع المواقف والحلول لهذه المشكلة تبعاً للظروف الموضوعية والتاريخية التي تمر بها المجتمعات البشرية حتى أفرزت في النهاية تعريفات لا حصر لها لمفهوم الحريـــة ودلالات كثيرة له .. ولهذا يجب علينا من البداية أن نحدد ماذا نريد ؟؟

نحن لا نستهدف تناول قضية الحرية في شكلها المطلق ، ولا نريد أن نخوض في مفاهيم معقدة حول إرادة الانسان

وحريته أو عدم حريته أمام نفسه وأمام مقومات شخصيته الأخرى كالغرائز . أننا نستهدف تناول الموضوع من زاوية محددة وواضحة لقضية الحرية .. وهي الحرية السياسية .. أو بتعبيرنا المعاصر « الديمقراطية » .. ولا نسعى لتناولها تناولاً عاماً .. بل تناولاً محدداً بحدود الظروف والواقع من خلال تناول الأبعاد الفكرية والنظرية والتنظيمية . كمدخل طبيعي لتحديد الموقف الثوري العربي المعاصر .

وإذا كانت الحرية بالمعنى «البيولوجي» تعني فقدان الأرغام والقسر فبجانب ذلك هناك من الرغبات ما يقاومه الإنسان لخطورة نتائجها على الجسم أو معارضة العقل لها وهذا مثل استنكار السكر والاستهتار لأنهما تعبير عن عبودية الانسان لنزواته التي تفقده حريته .. وإذا كانت حرية الإنسان ــ نفسياً ــ تعني قدرته على الاختيار بين عدة حلول أو فروض أو احتمالات بمعنى عدم التسليم للسلوك الغريزي .. فإن نفس المعيار يمكن أن يطبق ــ مع الفارق ــ على الحرية السياسية التي لا يجب أن تكون على حساب الانسان وكيانه وقدراته وملكاته بل هي تأكيد لوجوده وإنسانيته[٣].

لهذا فإن العنصر الأساسي في هذه القضية هو «الانسان»[٤] .. بداية بعدم تجاهل الحقيقة التي عبر عنها المفكرون والباحثون منذ القدم وهي أن الإنسان لا يكتسب ضعفه وطبيعته إلا لكونه كائناً إجتماعياً وهذا ما عبر عنه أصدق تعبير العالم العربي «ابن خلدون»

عندما قال : « الإنسان مدني بالطبع » أي إجتماعي بطبعه وطبيعته .

وما دام الانسان هو العنصر الأساسي في هذه الدراسة فالعناصر الأخرى يجب أن تكون محددة ومعلومة ونجملها في : السلطة السياسية — أي القرار السياسي ومصدره — وأشكال الممارسة السياسية — ديمقراطية أو غير ديمقراطية — ودرجة المساواة ومستواها بين الناس — أي مضمون الممارسة السياسية والقوى المعبرة عنها .

إن هذا لا يتم إلا من خلال الكشف عن أهداف السلطة ومداها وأسلوب ممارستها ومن خلال معرفة المؤسسات والأجهزة التي تمارس بها هذه السلطة وتصل إلى النتيجة المطلوبة بقياس حجم ما يتحقق من حرية ومساواة في المجتمع .

بشكل أكثر تبسيطاً إن مثل هذه الدراسة تتعرض للعمل السياسي ونظم الحكم لأن لكل مجتمع مهما بلغت درجة تخلفه أو درجة تقدمه شكل من أشكال الدولة وموقف محدد من قضية الحرية السياسية «الديمقراطية» وإذا كانت الدولة قديمة — قدم الحياة الإنسانية — لأنها الإطار السياسي للوجود الاجتماعي للإنسان فإن شكلها ومضمونها تغير من عصر إلى عصر .. وبالتالي تغير الموقف من الديمقراطية من مرحلة إلى مرحلة .

ففي المجتمعات البدائية كانت السلطة تتحدد من خلال مجلس الجماعة الذي كان يتألف من كل أبنائها القادرين دون

تفرقة بين فتى وفتاة أو إمرأة ورجل .. وكان الحكم يتم بشكل مباشر دون وسيط أو وصاية تفرض من أية قوة على أخرى أو من جناح على آخر وذلك بسبب بساطة تكوين الجماعة وقلة عددها وروابط الدم والسلالة التي تقوى الأواصر بينهم جميعاً.

وقيادة الجماعة كانت توكل إلى زعيم أو رئيس من أبناء السلالة ينتخب من المجلس صاحب الحق في تعيينه وتنحيته في أي وقت وكان الشكل الغالب هو أن الرئيس يقوم بدور رجل الدين والقاضي بجانب مسئوليته عن حماية أعضاء الجماعة وتوفير كل أسباب الراحة والأمن بما في ذلك العمل العسكري أثناء الحرب والذي كان ــ أحياناً ــ يوكل لشخص آخر يساعد الزعيم أثناء الحروب والمعارك.

وكانت مشكلة الرقابة في ظل هذا الطور محلولة.. فالجماعة قادرة على مراقبة زعيمها ومحاسبته بواسطة مجلسها، فلم تكن مشكلة الأجهزة المختلفة التنفيذية والإدارية قد ظهرت لأن الجماعة نفسها كانت تمارس كافة الوظائف وكانت هي أجهزة التنفيذ والرقابة في وقت واحد [1].

وتطورت الأمور وتغيرت الأوضاع وبرزت إلى السطح أشكال جديدة من العلاقات السياسية والاجتماعية كانت نتيجة سيادة الرجل على المجتمع وانعكست هذه السيادة على علاقات العائلة ونتيجة نمو السلالة وتضخم الجماعة بشكل أدى إلى

---

(١) البيان القومي الثوري ــ عبد الله الريماوي ص ٣٢١.

ظهور القبيلة وبعد ذلك ظهور المجتمع القبلي الذي قام على أساس اتحاد بين عدد من القبائل .

ونتج عن ذلك ظواهر جديدة تقلص فيها دور المرأة وتحول لصالح الرجل فأصبح مجلس القبيلة قاصراً على الرجال القادرين على الحرب والدفاع عن شرف القبيلة وتحقيق الأمن لها ، ثم بدأ مجلس القبيلة ــ أو مجلس اتحاد القبائل ــ لا يستوعب كل الرجال القادرين في القبيلة أو المجتمع القبلي لكبر عددهم فتشكل المجلس من ممثلين عن فروع القبيلة وبطونها وتشكل مجلس اتحاد القبائل من ممثلي القبائل [١] . ومع هذا التطور ظهرت فكرة المصلحة العامة وانعكست في مبادىء وأسس ثم توارثها جيل وراء جيل حتى شكلت التقاليد والعادات والعرف واختلفت النظرة إلى القبيلة عن النظرة السابقة إلى الجماعة حيث أصبحت كياناً مستقلاً عن كيان الأفراد يتمثل في السلطة التي يمارسها مجلس القبيلة ، بحيث تحدد قرارات هذا المجلس ــ التي تمثل الإرادة العامة لهذا المجتمع البسيط ــ سلوك المنتمين إلى المجتمع القبلي .

لقد ارتبط اسم وسلطة مجلس القبيلة بالقبيلة ذاتها .. وكان الولاء للقبيلة ولاء لإرادتها دون ارتباط أو ولاء بأرض أو مكان .. ولهذا لم تعرف القبيلة فكرة الولاء للأرض أو الوطن .. ولم يحدث ذلك إلا نادراً عندما كان يرتبط وجود القبيلة بمكان

---

(١) المصدر السابق ص ٣٢٢ .

له صفة القدسية أو بمكان يمثل مورداً ثابتاً من موارد الحياة والرزق .. ولم يكن نظام القبيلة يسمح لمجلسها أولرئيسها بأن يكون منعزلاً عن أفرادها ولم يكن هذا النظام يتيح له — في الغالب — فرصة استغلال مواردها لحسابه بعيداً عن أفراد القبيلة .. فكان موقعه شبيهاً بموقع الأب من الأسرة التي يجب عليه أن يوفر لها سبل العيش الكريم حتى لو كان ذلك على حساب راحته واستقراره .. ومن زاوية أخرى كانت الحياة الاقتصادية لأفراد القبيلة (وهي غالباً ما كانت تقوم على الرعى والصيد) لا تسمح بالاستبداد فهي حياة تقوم على حرية الحركة والانطلاق .

وهكذا كان واضحاً أن ممارسة السلطة في القبيلة كان وفق إرادتها العامة ووفق مصالح أبنائها التي يمثلها المجلس المنتخب — بصورة مباشرة — والذي كان يختار من القبيلة الأكبر سناً والأكثر حكمة والأقوى في الصيد والحرب ليتربع على كرسي الزعامة .

لقد كان نظام الحكم في القبيلة لا يسمح بانقسامها أو تحزبها لأنها في الأصل مجموعة متماسكة من الأسر المندمجة والحالات التي حدث فيها الانقسام لم تكن إلا لظهور قبائل جديدة نتيجة لضعف القبيلة الأصلية أو غزو أو قهر تم من قبيلة أخرى أكثر تماسكاً وأقوى شكيمة وأشد توحداً .

وكانت «الديمقراطية» مضبوطة باطار عام يستوعب كافة

العناصر المكونة للقبيلة .. والأساس هو الحوار السلمي في سبيل المصلحة العامة ومن خلال مجلس القبيلة التي تقر ما ينتهي إليه المجلس دون اهتزاز في ولاء الأفراد أو الخروج واللجؤ إلى قبيلة أخرى .. وكانت وحدة المعتقد أساس المناقشات والقرارات وكان الأسلوب المعلن والواضح هو صلب وأساس اتخاذ القرار .. فالقرارات تعلن على الشعب (القبيلة) كله ليقرر ما يشاء طبقاً لما ارتضاه من أهداف وما تعارف عليه من تقاليد وأعراف تضبط الأفراد والجماعة في حياتهم العامة وسلوكهم اليومي [1] .

وفي هذه المرحلة لم تكن «الديمقراطية» تعاني مشكلة لأنها كانت قائمة بالفعل وتجسدت في المساواة التامة بين المواطنين وكانت سلطة الدولة (القبيلة) في وجودها وشرعيتها تعبيراً عن أهداف وقيم إجتماعية عامة وليست تعبيراً عن أهداف فردية أو فئوية .. وكانت مؤسسات السلطة وأجهزتها تنبع من الجماعة عن طريق الانتخاب المباشر أو غير المباشر فيما بعد .. وكانت خاضعة للرقابة والمحاسبة من قبل الجماعة أو مجلسها بصورة فعلية ومباشرة ولم تكن تقوم على مصالح وامتيازات خاصة أو متوارثة تتحقق بممارسة وظائف السلطة فينفصل أفرادها عن الجماعة محاولين المحافظة على امتيازاتهم ومصالحهم لأن وظائف السلطة أو مراكزها لم تكن مورداً للرزق أو كانت بمثابة مهنة

(١) أضواء على الديمقراطية العربية ، محمد حامد الجمل .. مكتبة النهضة المصرية – الطبعة الأولى سنة ١٩٦٠ – القاهرة ص ١٣ ، ص ١٠ ، ص ٨٩ .

تغني من يتولونها عن العمل كسبيل للعيش شأن بقية أبناء الجماعة المشدودين إلى بعضهم البعض بروابط العلاقة العرفية (أو السلالة) التي تقوم عليها وحدتها وكيانها السياسي حيث لا مجال للتمييز بين أبناء السلالة الواحدة وحيث لا تسلط من جماعة على جماعة من سلالة أخرى في كيان سياسي واحد .

لقد كانت معاناة الانسان في تلك المرحلة محدودة .. بل كانت معاناة في سبيل اشباع الحاجات الطبيعية وفي سبيل الأمن .. وكانت الحرية مكفولة للجميع .. والسلطة معبرة عنهم .. والمساواة لكل أبناء الجماعة أو القبيلة دون سيطرة ودون أدنى استغلال .

ومع مرحلة جديدة .. بدأت تضعف فيها روابط القرابة الدموية .. وتتكاثر فيها الجماعات والقبائل وتختلط نتيجة الغزو أو الهجرة أو التزاوج .. الخ . ويصبح نشاط الانســـــان الاقتصادي معتمداً على الزراعة بما تفرضه من استقرار نسبي مغاير لعناء الترحال والتنقل في المرحلة السابقة .. في هذه المرحلة بدأ عصر إرتباط الانسان بالأرض فتحولت إلى وطن ارتبط بصلات الحياة والتراث والثقافة . فأصبح للحياة مقومات لها معنى جديداً هي : اللغة .. الوطن .. الحياة المشتركة .. كانت هذه المقومات تعبيراً جديداً عن تماسك الجماعة ووحدتها ، فأصبحت الحياة — تبعاً لذلك — أكثر تعقيداً وأكثر تخصصاً .. وكانت نقطة تحول ضخمة في حياة البشرية بدأ ينقسم — بسببها —

المجتمع فئات وطبقات وبرزت الصراعات داخل المجتمع الواحد بأشكال مختلفة وصور متعددة ، وظهرت كذلك الصراعات بين المجتمعات بعضها البعض وحل هذا الصراع محل الوحدة والانسجام والتعاون [1] .

توفرت هذه المقومات عند الاغريق الذين استخلصوا صيغة «ديمقراطية» تناسبهم وتلائم واقعهم وشدت إنتباه كثير من الباحثين .. فقد كان للأغريق مائة مدينة صغيرة مستقلة .. لهم نظامهم الخاص الذي يقسم المجتمع إلى طبقتين : السادة .. والعبيد ، وكانت الارادة العامة للمجتمع هي محصلة إرادة السادة الذين كانوا ينتخبون لهم مجلساً ينعقد في سوق المدينة في اجتماع عام للتداول في المسائل التي تهمهم جميعاً وينتخبون رئيس المجلس من أحد شيوخ المدينة الذي انحصرت مهمته.في إتاحة الفرصة لكل فرد من المواطنين – السادة – ممن بلغوا سن العشرين لكي يبدي رأيه في كيفية تحقيق أقصى اشباع لحاجاتهم العامة وإدارة المرافق في الدولة (المدينة) بجانب بحث الشئون السياسية والعسكرية [2] .

كانت تلك الديمقراطية لصالح السادة من الملاك والتجار .. وتحول ولاء الفرد في ظلها من ولاء للقبيلة – عنصر السكان – إلى ولاء للمدينة أي ولاء للأرض .. وعلى الرغم من أن الإغريق

---

(١) البيان القومي الثوري ، مصدر سابق ص ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ .
(٢) أضواء على الديمقراطية – مرجع سابق ص ١٧ .

هم أول من أطلقوا تعبير «ديمقراطية» على نظامهم ــ بمعنى حكم الشعب ــ نجد أن الواقع أكد أن الشعب لم يكن سوى طبقة واحدة والتي عرفت بطبقة السادة .. وأما الأرقاء فليسوا محسوبين من الشعب ولم يعترف لهم بحق ممارسة العمل السياسي أو أية صورة من صوره .. فكانت المساواة بين السادة وهم محور العمل الديمقراطي الاغريقي أمام العبيد خارج دائرة هذا المحور .

كانت هذه الديمقراطية ــ في أحد جوانبها ــ أشبه بموقف القبيلة عندما لفظت التحزب ولم تسمح بوجود انقسامات .. ولم ينشأ الانقسام إلا في ظل صراع بين بعض الزعامات من أجل الوصول إلى السلطة .. وكان الانقسام تعبيراً عن الضعف أو سقوط الدولة (المدينة) وخضوعها للنفوذ الأجنبي .

وبعدما سقطت الدولة (المدينة) انفتح الباب أمام التوسع الأمبراطوري في كثير من المناطق والبلدان في أوربا وايران ومصر والهند .. ونشأت ممالك كانت غاية في الاستبداد والقهر .. وأصبحت السلطة غنيمة محتكرة بين الملك ــ أو الأمبراطور ــ وأشخاص يختارهم إما لقرابتهم وإما بحكم وضعهم الاجتماعي كالكهنة وخدم البلاط الملكي ــ فظهر النظام الاجتماعي الذي قوى من نفوذ الأشراف ورجال الدين الذين ركزوا على ابراز كياناتهم المحلية وعادوا إلى اتجاه للمركزية .

والنظام الاقطاعي هو نظام إقتصادي واجتماعي قام في

البلدان التي اعتمدت في اقتصادها على الزراعة .. والأرض في النظام الإقطاعي ملك الملك يوزعها — اقطاعيات — على الأمراء نظير التزامات مالية وعسكرية .. ويقسم الأمير — المقاطعة — إلى إقطاعيات أصغر مساحة تكون من نصيب طبقة من الأشراف والإقطاعيين وذلك نظير التزامات يتكفلون بها — أيضاً — ويعيش الأشراف والأمراء والملك أو الأمبراطور على عمل الأقنان [1] الذين يرتبطون بالأرض ويعتبرون جزءاً منهـا ويخضعون لارادة الاقطاعيين .

والمملكة الإقطاعية لا ينطبق عليها مفهوم الدولة في الاصطلاح المعاصر لأنها تفتقد الوحدة التي تمكن رئيسها من فرض السيادة الداخلية والخارجية عليها .. وسبب ذلك هو التنافس بين أمراء الإقطاع الذين غالباً ما يتحول إلى صراع مسلح [2] .

وظهر في ظل هذا النظام ما يمكن أن نسميه «بالثيوقراطية» التي فسرت قيام الدولة على أساس ديني بالقول بأن السلطة مصدرها الله وان اختيار الملوك يكون عن طريق الله بشكل مباشر أو غير مباشر .. وعرف هذا النظام بشكل واضح لدى

---

(١) الأقنان هي طبقة الذين كانوا يعملون بالزراعة في ظل النظام الاقطاعي ... وكان عملهم قائماً على السخرة ويعتبرون جزءاً من الاقطاعية لا ينفصل عنها .. وكان إذا أراد الشريف أو الاقطاعي بيع إقطاعية أو التنازل عنها كان يتم ذلك بما على أرض الاقطاعية من ماشية وأدوات وأقنان .

(٢) القاموس السياسي — أحمد عطية الله — دار النهضه العربية — القاهرة ص ٣٦٤ .

قدماء المصريين ثم شاع بين الدول المسيحية الأوروبية في العصور الوسطى .. وكان أوضح ما يكون في مصر إبان عصر المماليك حتى قضى عليه محمد علي بإقامة دولة موحدة ثم عاد مرة أخرى حتى قضي عليه نهائياً بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ .

وكان معنى وجود هذا النظام هو النفي الكامل للديمقراطية والرفض الواضح لأية إرادة ليست للملك أو الاقطاعي الحاكم نيابة عنه . ولقد شهد هذا النظام مجيء الإسلام في المنطقة العربية حيث وحد القبائل وأبرز الكيان القومي العربي متجاوزاً عصر القبيلة بل إتسع لعديد من القوميات تستظل برايته وتعيش في ظل دعوته .. وأقام الإسلام دولته — في المدينة — وكان الحكم والسلطة فيها يقوم على مبدأ الشورى «الديمقراطية» والمساواة بين الناس في عدالة مطلقة « لتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر أولئك هم المفلحون » [١] و « أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » [٢] .

وأظهر تاريخ الحكم الإسلامي — قبل الدولة الأموية — في عهد الرسول تطبيقاً صحيحاً للمبادىء السامية فرفض الرق وشجبه كأبشع صور الاستغلال البشري والطبقي .. ورفض الربا كأبشع صور الاستغلال الاقتصادي .. ورفض التناحر والانقسام كأبشع صور الحياة الجاهلية .. ثم بعده سعى الخلفاء

---

(١) سورة آل عمران — آية ١٠٤ —

(٢) حديث شريف .

الراشدون للاقتراب من هذا التطبيق الصحيح .

كان أساس الحكم والسلطة في الإسلام هو السلطة الدنيوية القائمة على دعامات أخلاقية ودينية ترفض استغلال الآخرين وتساوي بينهم في المشاركة في الحكم وذلك بتحقيق المساواة العقلية التي لا تفرق بين إنسان وآخر بسبب اللون أو الجنس .. الخ وإنما أساس العلاقة أساس أخلاقي وهو التقوى والعمل الصالح .

وجاء بعد هذا العصر – الذي كان يمثل طفرة على طريق تحرير الإنسان – من انتكسوا بهذا الاتجاه وعادوا بالإنسان العربي الذي حملت حضارته هذه الروح «الديمقراطية» الفذة إلى مرحلة من الحكم الأمبراطوري الاقطاعي شبيه بالذي كان سائداً في بعض ممالك الشرق والغرب .. الحكم والسلطة محتكرة لبيت واحد وأسرة واحدة هو بيت وأسرة بني أمية الذين قضوا على أمل عزيز طالما انتظره الإنسان .

إن نظام الاقطاع قام على أساس التفرقة بين الناس حيث انقسموا إلى أقلية حاكمة لها سيطرتها وأكثرية محكومة لا تملك شيئاً ولا تشارك في شيء .. وشهد هذا النظام تطورات وتغييرات في مؤسسات السلطة وأجهزتها .. فبجانب تأكيد مبدأ الوراثة في الحكم محل الرئاسة المنتخبة في ظل النظم السابقة وبجانب القضاء على المجالس التي ظهرت في ظل القبيلة والمدينة ظهرت أجهزة الحكم التي تمارس عملها مقابل أجر تقبضه ثمناً لهذه

الممارسة .. وبدأت تمارس العنف والضبط حفاظاً على علاقات المجتمع وقيمه وحماية له من الأخطار التي تتهدده .. وأخذت هذه الأجهزة تنمو وتتوسع بصورة مضطردة من أجل مزيد من قهر الإنسان .

وكانت هذه المؤسسات والأجهزة ملك لقلة ليس بينها وبين الناس صلة أو رباط أو مصلحة مشتركة .. فكانت السلطة ومن يمارسونها غرباء على الناس ولا تعني لديهم سوى الخوف والضرر والظلم [١] .

وازدادت — تبعاً لذلك — مشكلة « الديمقراطية » حدة وتعقيداً بلغت ذروتها في فترة العصور الوسطى — في أوربا — حيث زاد اعتماد الملوك على الإقطاعيين الذي أدى إلى زيادة سلطانهم ونفوذهم وحيث أدى إتساع الأمبراطورية الإسلامية — الذي كان عاملاً من عوامل ضعف التجارة بين الشرق والغرب — إلى ظهور النظام المغلق حيث اندثرت كثير من المدن وتحولت مع القرى إلى ضيعات أصبح الانتاج فيها بقصد الكفاية والاستهلاك وتغلب على الحياة النشاط الزراعي على حساب النشاطين الصناعي والحرفي والتجاري .. فاختفى بذلك التبادل التجاري [٢] الذي زاد من حدة السيطرة الإقطاعية :

---

(١) المثقفون والسلطة . د . عبد الكريم أحمد — بيروت المساء — العدد الثالث ١٩٧٣/١١/٣٠ .

(٢) الاشتراكية ، د . رفعت المحجوب — دار النهضة العربية — ١٩٦٦ — القاهرة .

بالإضافة إلى ذلك لعبت الحروب الصليبية دوراً في تمكين الأقطاع حيث كانت الدعوة الصليبية تقوم على تخويف الأوربيين من غزو المسلمين فكان ذلك عاملاً من عوامل الانصياع لهذا النظام والعيش في كنفه تحت زعم حماية الاقطاعي للأقنان من الغزو الإسلامي والعربي بجانب أن انشغال الملوك في هذه الحروب أدى إلى اطلاق يد بعض أعدائهم وأقاربهم الذين بالغوا في التنكيل بالناس وذلك على غرار ما حدث أثناء غياب ريتشارد قلب الأسد بسبب قيادته للحروب الصليبية عندما بالغ أخوه جون في استعمال سلطته مما أثر على علاقته بالكنيسة والبابا والنبلاء والإقطاعيين وأدى إلى توقيع (الماجنا كارتا) في ١٥ يونيو سنة ١٢١٥ التي لم تكن — كوثيقة — تعني شيئاً للشعب بقدر ما كانت تخفف من سلطان الملك لصالح اطلاق يد النبلاء والأشراف ومنح بعض الحقوق للتجار [١] .

هكذا استمرت مشكلة الحرية السياسية .. وكانت في جوهرها مشكلة عدم مساواة بين الناس وكان رد الفعل الطبيعي هو المقاومة المستمرة من أجل التخلص من العبودية والقيود المفروضة على الإنسان وصار الكفاح من أجل الحرية كفاحاً متجدداً ومتواصلاً .. واكتشف الإنسان عبر مسيرته النضالية الطويلة أنه ليس شرطاً لقيام مشكلة الديمقراطية وجود الدولة بسلطانها

---

(١) أضواء على الديمقراطية — مصدر سابق ص ٤٢ ، ٤٩ .

ومؤسساتها وأجهزتها بل تقوم المشكلة عندما تتحول سلطة الدولة إلى أدوات ووسائل في يد طبقات وقوى تسخرها لحماية أهدافها .. ولهذا فإن لكل مجتمع — مهما كان مستواه الحضاري — موقفاً محدداً من قضية الديمقراطية يمكن قياسه بمعرفة حصيلة الدور الذي تقوم به أجهزته ومؤسساته السياسية وأين تصب في النهاية .

وعندما نقفز إلى العصر الحديث . لنرى أبعاد المشكلة .. وهل ما زالت قائمة ؟؟ أم لا ؟؟ وهل يحتاج الإنسان إلى كفاح جديد من أجل حريته وديمقراطيته ؟؟

يجب التنبيه — ونحن بصدد الدخول إلى مرحلة جديدة — إلى الترابط العضوي بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وبين شكل الحكم أو السلطة . فقد كان من الصعب على القين الذي يعيش في أرض الاقطاعي وكان لا يملك حق حرية الانتقال من الاقطاعية إلى مكان آخر .. ولم يكن له حق الزواج من خارج الضيعة إلا بإذن سيده .. وكان يقوم بعمله وفق قانون السخرة .. كان من الصعب على مثل هذا الانسان المسلوب الإرادة والحياة وأبسط الحقوق الانسانية أن يمارس أو يكون له حق المشاركة السياسية على أي مستوى حتى ولو كان على مستوى أدنى من الإقطاعية .

إن الفرد في ظل الإقطاع لا يعتبر مواطناً للدولة يعطي ولاءه لها بل هو تابع تبعية كاملة لشخص الإقطاعي .. وتحول الولاء

من الأرض في ظل الدولة الأمبراطورية وفي ظل المدن إلى ولاء للشخص مرة أخرى كما كان — مع الفارق — في ظل القبيلة .. وفي النظام الحرفي — المختلف نوعاً — عن الاقطاع كان صاحب أدوات الانتاج يشترك بنفسه في العمل ولم يكن هناك فصل بين العمل ورأس المال .. وكانت الطائفة الحرفية تقدم للمنتمي اليها الشيئين معاً .. ولما قويت هذه الطوائف أصبحت تملك سلطات واسعة مالية وادارية وقضائية وصلت لدرجة جمع الضرائب وتحديد الأسعار ووضع قواعد للبيع والتسويق وتحديد أجور الصبية والعمال وفض المنازعات .. مما جعل الولاء — أيضاً — للطائفة ثم لمجلس الطوائف أكثر منه ولاء للدولة أو الأرض [1] .

وفي نقلتنا للعصر الحديث سنجد أن الأمر أكثر تعقيداً يحتاج إلى تحديد أكثر لتجنب الضياع وسط دوامة المذاهب والقيادات والفلسفات والنظريات .. فنجد أن التطور الذي حدث في صلب النظرية السياسية الحديثة يمكن قياسه من خلال عرض سريع للتيارين السائدين في القرن العشرين :

الأول : وهو التيار التحرري أو «الليبرالي»

الثاني : وهو التيار الماركسي أو الشيوعي .

وهذا أسهل من دراستنا لنظم يصعب التحديد الدقيق

---

(١) الاشتراكية — مصدر سابق ، صفحات ٥٨ ، ٥٩ ، ٨٢ .

والفصل بينها لتعددها وتباينها وعدم القدرة على معرفة كل تفصيلاتها .

* * *

التيار التحرري «الليبرالي» :

التحررية أو «الليبرالية» تعني — إقتصادياً — حرية التجارة وعدم تدخل الدولة في شئون الاقتصاد إلا في أضيق الحدود باعتبار أن هذا التدخل يقضي على إزدهار النشاط الاقتصادي . وتعني — سياسياً — قيام حكومات برلمانية وتأكيد حرية الصحافة والعبادة والغاء الامتيازات ومنح حق التمثيل السياسي لجميع المواطنين . وهي لا تنتسب إلى فيلسوف معين أو مدرسة فلسفية معينة .. وهي حصيلة تفاعل عديد من العوامل والظروف الفكرية والمادية شكلت في النهاية ما أصبح يطلق عليه « الأيديولوجية الليبرالية » التي تعتبر الإطار الذي يقيم الدولة الليبرالية ويضمن استمرارها وحمايتها .. والسبب في عدم انتسابها إلى فيلسوف أو مدرسة فلسفية معينة هو ثراء تراثها بشكل يفوق عطاء أي فيلسوف فرد أو مدرسة فلسفية محدودة .. فهي تنتسب إلى تيار فكري ضخم بدأ مع فجر النهضة وساد أوربا طوال قرون .. عرف هذا التيار بالتيار العقلي .. وقام على الإيمان بالفرد وبقدراته المتنوعة فى صياغة الحياة (١)

---

(١) أسس التنظيم السياسي في الدول الاشتراكية — د . اسكندر فطاس ، القاهرة ١٩٧٢ ص ٥٠ .

وتقترن الإيديولوجية التحررية بفكرة الحرية باعتبارها محور الأفكار والقيم التي تقف وراء الفرد والسلطة .. وهي محاولة لتحريره من كل القيود فكانت عند ظهورها ثورة على كل سلطان مطلق سواء كان دينياً أو دينوياً .. وظهرت ملامح هذا التيار في القرن السادس عشر عندما شعر الإنسان الأوربي بحاجته إلى نظام جديد مستقل عن وصاية الكنيسة متحرر من أي قيد على حق التفكير والنشاط وذلك بهدف تأكيد حق هذا الانسان في الثروة والتملك دون أدنى تدخل من السلطة من أي نوع (١) ..

ولقد شقت التحررية طريقها عبر مرحلتين : الأولى مرحلة تطوير المجتمع .. والثانية مرحلة الإستيلاء على السلطة .. وكان تطوير المجتمع يعني تطوير عاداته وتقاليده بحيث تتلاءم مع النظام الجديد . وكان الإستيلاء على السلطة يعني ملكية أعلى سلطة للإلزام في المجتمع لتسخيرها لخدمة هذا النظام .. وفي عملية التطوير كانت تهيء المجتمع لقبول الأيديولوجية الجديدة على أساس الزعم بأن خير وسيلة لتحقيق خير المجتمع هي منح الفرد أوسع إمكانيات تتيح له القدرة والمبادرة في العمل ممـــا يستلزم مناخاً جديداً وعلاقات جديدة بين الطبقات والقوى الإجتماعية تستلزم فلسفة جديدة .

---

(١) نشأة التحررية الاوربية — هارولد لاسكي — ترجمة عبد الرحمن صدقي — مكتبة مصر — القاهرة ص ١٤ ، ٥٨ .

والذي ساعد هذا التيار على وضع لبنته الأولى هو حركة الإصلاح الديني التي حدثت في القرن السادس عشر لأنها فتحت الباب للفردية عندما صادرت أموال الكنيسة التي كانت تقف حائلاً دون انطلاق هذا التيار .. وهذا فتح الباب — أيضاً — على مصراعيه أمام حركة فكرية واسعة تأثرت بعوامل متعددة وانتهت باقرار نظرة جديدة للدولة وللدين وللكون .. فالدولة أصبح ينظر إليها على أنها كل مكتف ذاتياً وهي كيان إجتماعي منفصل تماماً عن أية نظرة أخلاقية تجعلها فوق الإنسان وفوق المجتمع .. وتغيرت كذلك النظرة إلى الدين وانعكست على علوم اللاهوت الجديدة والتي بدأت تحسب حساب النظرة العلمية للكون نتيجة اكتشافات كوبرنيكس وجاليليو .. ولأول مرة في تاريخ النظم السياسية لم يقترن الواجب السياسي بالإلتزام الديني حيث تحولا إلى شيئين منفصلين تخلصا من سطوة الكنيسة المدعمة للإقطاع والمساعدة لتفشي الإرهاب والبائعة لصكوك الغفران .

وعندما انتصرت النفعية في إنجلترا في القرن السابع عشر أصبحت الدولة خادمة للتجارة على المستوى الاقتصادي، فأفسحت الطريق أمام الحكومة الدستورية في الجانب السياسي وأكدت التسامح في الجانب الديني .. فبدأت عادات المجتمع في التغير لتلائم الوسط الجديد.. فقامت الحروب من أجل الأسواق .. وأصبحت القوة العسكرية مطلباً ملحاً من أجل السيطرة .. وبدأت القوى الجديدة — تبعاً لذلك — تحصل على

مكاسب وغنائم تمثلت في المستعمرات التي تتيح أكبر الفرص للتبادل التجاري .

وهنا أصبحت السيادة للمدينة مرة أخرى .. وصار رجال المدن يقررون الأمور ويلعبون الأدوار الرئيسية في صياغة وصنع القرارات السياسية .. وكان ذلك هو التمهيد الحقيقي لظهور الأحزاب السياسية وظهور نظام الوزراء الذي أخذ شكلاً جديداً أكثر تنظيماً .. فتحول الملك من كائن فوق القانون إلى حاكم يخضع لنظام المجتمع بل معبراً ومنفذاً لفلسفته .. وانتقلت الثروة من القرية إلى المدينة .. وعلى حد تعبير لاسكي : « لم يعد التاجر الناجح سائلاً ينشد حماية العرش بل تنبه إلى أن مصالحه هي التي تشكل اتجاهات العرش »[1] .

وأصبحت انجلترا في القرن السابع عشر المركز الذي انتصرت فيه «البورجوازية» التي بدأت تتطلع إلى الدولة الأمبراطورية .. وكان لهذا أثره الكبير في كافة المجالات فنشأت الصحافة الدورية .. وحلت نظريات البيئة والتنشئة الاجتماعية محل النظريات التقليدية في التربية .. وتغيرت النظرة إلى المسيحية فأصبح الدين عقلياً دنيوياً فقل الاهتمام بالجانب الروحي وقامت الحماسة الدينية وانتقل مجال البحث من مجال العقيدة إلى مجال السلوك .. وظهرت فكرة الإيمان بالله دون الرسل مما عكس نفسه على الروح الدينية التي أصبحت ضعيفة .

---

(١) نشأة التحررية الأوربية – مصدر سابق ص ٦٠ .

ومع أن نمو القوى «البورجوازية» في إنجلترا كان على نفس مستواه في فرنسا – تقريباً – إلا أن القضاء على الإقطاع – في فرنسا – تأخر بعض الشيء لأسباب تاريخية كان أبرزها مقاومة الإقطاع وصول «البورجوازية» الفرنسية إلى المواقع المؤثرة فتأخر التغيير السياسي .. وإذا طرحنا الجانب السياسي فسوف نلاحظ أن تقدماً متشابهاً حدث في البلدين .. فقد سقطت الحواجز التي اعترضت بها الكنيسة طريق التقدم في فرنسا كما سقطت في انجلترا .. وتركت الروح الجديدة آثارها في الثقافة والأدب والفن في كل من الدولتين .

وبناء عليه لم تكن الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر حادثاً مفاجئاً فقد كانت متوقعة قبل حدوثها بجيل على الأقل [1] . فالناس كانوا يشعرون بأنهم يعيشون في مرحلة خطيرة والإنفجار وشيك الوقوع لتوافر أسبابه .. وقامت الثورة الفرنسية بهجوم مدبر على أصحاب الامتيازات وعلى الملكية هذا على الرغم من عدم وجود أية محاولة قبل سنة ١٧٨٩ للقضاء على الحكم الملكي فقد كان روبسبيير – أشد الثوريين عنفاً – من أنصار الحكم الملكي حين دخل الجمعية الوطنية الفرنسية قبيل الثورة .

لقد كان للثورة الفرنسية آثارها البالغة داخل فرنسا وعلى مستوى أوربا .. غيرت النظرة إلى المشكلة الإجتماعية فلم تعد مشكلة أخلاقية تهم حفنة محدودة من المصلحين الأخلاقيين ..

---

(١) المرجع السابق ص ٦٩ ، ١١٦ .

بل أصبحت مظهراً من مظاهر الصراع الإجتماعي .. حررت الفلاح من الإقطاع واستقر في أرضه .. ولما لم تكن تملك ما يمكن أن تقدمه للعمال في المدن اكتفت بإعطائهم الحقوق السياسية ـــ من الناحية الثانوية ـــ دون أية ضمانات إقتصادية .. فأصبح العمال مواطنين ولكنهم لم يصبحوا ملاكاً وكانوا خارج إطار القوى المستفيدة من الثورة لأن الثورة قضت على الإقطاع كقوة إجتماعية وكنظام سياسي ثم نقلت السلطة من الطبقة الأرستقراطية إلى الطبقة الوسطى «البورجوازية» [١] .

إن التغيرات التي أحدثتها الثورة الفرنسية في المجال الفكري جعلت من الفلاسفة أنبياء العصر ومصدر الإلهام للنظام الجديد تجاوزاً لدور الكنيسة ورفضاً لجمودها وموقفها الرافض للتحولات الجديدة .. فقد كان «فولتير» نبي رجال الأعمال وكانت فلسفته التقدير العملي للرجل الناجح و « تقدس الملكية وتدرك قيمة الثراء والحكمة والمخاطرة » [٢] .. وكان صاحب أعمال كبيرة وغنياً وأشبه برجال الأعمال في عاداته وسلوكه . لقد كتب يقول : « في إنجلترا لا تطلق البورصة لفظ كافر إلا على الذين يفلسون فقط » مما يعكس بجلاء الطبيعة الأخلاقية للتيار الجديد والإيديولوجية النامية في ذلك الوقت .

التحررية «الليبرالية» بلورت فهماً خاصاً لعلاقة الفرد

---

(١) الاشتراكية ـــ رفعت المحجوب ـــ مصدر سابق ص ١٨٩ .
(٢) نشأة التحررية الأوربية ـــ مصدر سابق ص ١٢١ .

بالمجتمع تجسد في نظام قانوني محدد يقدم حلاً لمشكلة الشرعية وسيادة القانون يقوم على فكرة أن ثمة قواعد تقود خطى الأفراد في المجتمع .. ثابتة وخالدة .. تؤدى تلقائياً لتحقيق الصالح الإجتماعي من خلال محاولة كل فرد تحقيق مصالحه الشخصي .. وهذه القواعد هي ما يسمى بالقانون الطبيعي [1] .. لهذا وقف مفكر كآدم سميث موقف العداء من تدخل الدولة باعتبار أنها تمثل – في نظره – سلطة الإكراه العليا والتي يجب أن تسخر للحماية من الظلم والاغتصاب ولا سيما اغتصاب الملكية . ولم يمانع في أن توجه الدولة بعض جهودها لخدمة التعليم أو في القيام بالأعمال التي لا تدر مكسباً على الفرد .. وركز في كتابه « ثروة الأمم » على ضرورة حرية التجارة التي يجب أن تكون مدعومة بسلطتين : الأولى .. سلطة الطبيعة .. والثانية .. سلطة العقل [2] .. وتعني الطبيعة – من وجهة نظره – مجموعة من الظواهر المتظمة التي أخضعت للقانون بالعلم .. والعقل – لديه – هو السلاح الذي انتزع به الإنسان حقائق جديدة من أخطاء الماضي الهائلة .. ولهذا فإن رجل الأعمال وجد عند آدم سميث سنده من حيث أنه جعل طموحه يقوم على رسالة ونظرية إقتصادية كاملة التحليل .

---

(١) الطريق إلى الديمقراطية – د . عصمت سيف الدولة – دار الطليعة ، بيروت ص ٣٣ .

(٢) نشأة التحررية الاوروبية – مصدر سابق ص ١٢٨ .

وآدم سميث انطلق في نظرته هذه من مقولة تقول « دع رجل الأعمال يحرر نفسه .. وسيحرر هو عندئذ البشرية » .. إلا أنه لكي يحرر نفسه لا بد له من السيطرة على الدولة وتصبح الدولة هي جهاز رجل الأعمال الذي ينظم له السوق ويتيح أمامه أكبر فرص الربح دون نظر لأي اعتبارات أخرى أخلاقية أو سياسية وخاصة تجاه الطبقات الدنيا التي يحرمها هذا المبدأ من فرص المنافسة مع رجل الأعمال .. لهذا فإن أفضل الحكومات — في نظره — هي أقل الحكومات تدخلاً والتي يجب أن ننظر إلى وظائفها في أضيق الحدود بحيث لا تقف عقبة في سبيل طموح الأفراد .. وهذه المبادىء التي أرساها حولها رجال الأعمال والرأسماليون إلى مرتبة العقائد التي يجب التسليم بها .

وجاء القرن التاسع عشر واعتبر قرن انتصار التحررية فطوال ذلك القرن وحتى الحرب العالمية الأولى لم يكن لأي مبدأ آخر سلطان يماثل سلطان التحررية ولا كان له نفس التأثير الواسع الانتشار « لقد كان التحرر هو نبي التصنيع » وهو الذي حول بريطانيا إلى «مصنع العالم» وجعل من العالم سوقاً واسعة لمنتجات أوربا وكان هذا قمة الازدهار للفلسفة المعبرة عن إهمال روح الدين والتي هزمت سلطة روما الزمنية وقضت على حق الكنيسة في تعيين الحدود لحق التوطن وجعلت من سلطة الدولة كياناً مطابقاً لحدودها الجغرافية .. وأحلت الانتخاب والبرلمان محل الحكومة المطلقة .. ورسخت هذه المبادىء حتى وصلت بها إلى مستوى القانون الطبيعي .

وليس هذا الازدهار مرده إلى القرن التاسع عشر ولكن يعود إلى تأثير كتابات وتأثير فلاسفة العقد الإجتماعي وخاصة جون لوك .. وجان جاك روسو .. وفلاسفة القانون الطبيعي وخاصة فولتير .. فرسخ فلاسفة العقد الاجتماعي مبدأ أسبقية حقوق الفرد على حقوق الجماعة ، ورسخ فلاسفة القانون الطبيعي حقوق الفرد المطلقة .. والتقى الإثنان على اعتبار الفرد الوحدة الإجتماعية الأساسية (١) .

والفكرة التحررية أقامت بنيانها السياسي على أساس مبدأ « إن الناس يجب أن يستعملوا قوتهم السياسية في تحسين أوضاعهم المادية والحصول على مكاسب إجتماعية » وإذا طبق هذا المبدأ تطبيقاً صحيحاً وسمح للقوى الشعبية أن تستخدم قوتها السياسية فإن هذا معناه تحطيم الفكرة من أساسها أو كشف التناقض داخل الفكرة لأنها لو طبقت الفكرة لا تستطيع أن توقف الآثار والنتائج المترتبة على ذلك .

لهذا أختفت ثقة القوى التي تستظل بالتحررية بنفسها واختفى أمنها وخاصة بعد أن واجهت الفكرة تحدي الثورة الاشتراكية بعد نجاح ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ في الاتحاد السوفيتي وبعد التحدي القومي العربي الذي أثبت فاعليته ودوره تأثيره على شعوب العالم الثالث منذ نجاح ثورة يوليو الناصرية سنة ١٩٥٢ .

---

(١) الاشتراكية – رفعت المحجوب – مصدر سابق ص ١٣٨ .

إن التحررية كانت نتاجاً لظروف تاريخية جعلت من الطبقة الوسطى «البورجوازية» تحتل موقعاً متقدماً في أعلى السلم الإجتماعي .. ولما نالت هذه الطبقة حقوقها وحريتها نسيت تماماً أن انتصارها لم يكن محققاً لمطالب العدل الإجتماعي بل تحول هذا العدل الإجتماعي على أيدي هذه الطبقة إلى عدالة للمحظوظين والقادرين والملاك .. وهذه الطبقة — الرأسمالية — نظرت إلى الفقراء بعد أن استثمرت جهودهم من تصفية النظام السابق على اعتبار أنهم أناس فشلوا نتيجة خطئهم .. فكانت النتيجة فقدان العوامل الإنسانية والأخلاقية في الصناعة وتحولت القوى الإنتاجية إلى أدوات عمل لا أكثر .

لقد كان طبيعياً أن يقترن هذا التيار بمصالح القوى الإجتماعية التي أخذت تتبلور على أنقاض النظام الإقطاعي .. ومعنى ذلك أن «البورجوازية» التي سعت إلى بسط نفوذها وسيطرتها السياسية بما يتفق وما حققته على صعيد السيطرة الإقتصادية .. أو بمعنى آخر عملت على أن يكون النظام السياسي تعبيراً عن مصالحها وحامياً لها فنظمت العلاقة السياسية على أساسين : أولهما — التفاؤل في إمكانية تحقيق سعادة الفرد ورخاء المجتمع دون تدخل من جانب الدولة ، وثانيهما .. إمكانية التعايش السلمي بين المصالح الطبقية المتناقضة [1] .

والتحررية مثلت — تاريخياً — حركة تقدمية حين وضعت

---

(١) أسس التنظيم السياسي في الدول الاشتراكية — مصدر سابق ص ٥٢ .

نهاية للحكم المطلق وقوضت الامتيازات المستندة إلى قواعد قانونية موروثة .. لكنها عجزت عن الوفاء بمتطلبات القوى العاملة وتحقيق المساواة والعدل في توزيع الثروة وفي فرص الحياة .. فقد أصبحت التحررية هي المرادف للرأسمالية .. فالنظام الرأسمالي كنظـــام تقوم فيه العلاقـــات الإقتصادية والإجتماعية على ترك الحرية للاستثمار والإستغلال مما فرض على الإنسان الأوربي – والذي يستظل بهذا النظام في بلدان أخرى – روح الإستغلال وتحقيق أكبر قدر من الربح .. والتقليل – ما أمكن – من حصول القوى العاملة على ثمن جهدها وعائد الإنتاج الذي تنتجه .. مما زاد من نمو التناقضات داخل هذا النظام .. فتفاقمت مشكلاته مما جعله – من خلال مفكريه وعلمائه – يبحث عن حلول تعيد له التوازن دون التخلي عن الركائز والأسس التي يقوم عليها هذا النظام .

وكان « كينز » وتلاميذه من الإقتصاديين الرأسماليين الذين أقروا ضرورة تدخل الدولة لإعادة التوازن للنظام .. وأقتصر جهدهم على دراسة سير الرأسمالية .. وخاصة بعد الأزمـــة الإقتصادية الكبرى التي حدثت سنة ١٩٢٩ – دون مواجهة مشاكل تطورها التاريخية .. وأدركوا أن على الرأسمالية – تشبثاً بالبقاء وتعويقاً لطريق الثورة – أن تقبل تدخل الدولة وتقدم بعض التنازلات للطبقات العاملة .

وتستطيع الرأسمالية في المرحلة الحالية أن تقدم بعض

التنازلات لأنها ما زالت تملك ثروات طائلة استنزفتها من المستعمرات أو حققتها من خلال السوق العالمي وسيطرتها عليه . وأن تفرض الضرائب التصاعدية وتقيم مؤسسات الخدمات والرعاية الصحية والتعليمية والإجتماعية بصفة عامة .. وأن تهتم بوسائل الترفيه . كل هذا من أجل تخفيف وطأة هذا النظام على القوى العاملة .

وهذا لا يغير من طبيعة النظام أو جوهره لأن هذه التنازلات لا تتم من أجل فلسفة جديدة أو نظام جديد يقضي على سيئات النظام الحالي بل هي من قبيل الرشوة التي تمثل استثناء لقاعدة خاطئة وفاسدة .. وهذه التنازلات لا تتم من أجل القوى العاملة بقدر ما تتم لتأمين الاستقرار للنظام نفسه [١] . وفي الوقت الذي تقدم فيه الرأسمالية هذه الرشاوى — في آوربا — نجدها تقف سنداً لأبشع النظم العنصرية والفاشية وتقوم بالضغط على الشعوب وإثارة الاضطرابات الداخلية في بلدان العالم الثالث وكذلك الانقسامات والنعرات الطائفية والحزبية .

إن الإستعمار والأمبريالية — كأعلى مرحلة للرأسمالية — هو من الأبناء الشرعيين للتحررية .. وهو الذي قسم العالم إلى مناطق نفوذ .. ويعتمد في شكله الجديد على تصدير رؤوس الأموال وخفض أسعار المواد الخام مع زيادة أسعار المنتجات

(١) نشأة التحررية الأوربية — مصدر سابق ص ١٧٦ .

العالمية للإبقاء على التخلف وعلى العجز المالي في ميزانيات الشعوب مما يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة .

والاشتراكيون يرفضون الفكرة التحررية .. ويرون فيها مجرد مرحلة معينة من تاريخ الإنسان لا يجب أن تظهر كما لو كانت هي التاريخ الإنساني كله .. بل هي مرحلة يجب أن تنتهي ليدخل الإنسان مرحلة جديدة من أجل العدل والإستقرار والسلام دون استغلال أو تسلط أو قهر .

وهارولد لاسكي [(١)] : يؤكد أن التحررية تحارب آخر معاركها ويقول : عندما يحارب نظام من أجل بقائه فليس لديه وقت لعادات وأسس المجتمع الذي يبحث ويناقش .. لأن الذين يسيطرون على المسرح السياسي على استعداد لإستخدام الوسائل التي تحقق لهم غايتهم .. وليس هناك أمل في مثل تلك الظروف في استخدام الأسلوب العقلي أو التسامح التي مثلت ركائز الفكرة التحررية .. وليست هذه القوى بقادرة على إحتمال المعارضة أو النقد لإستغلالها .. وبذلك تفقد التحررية معناها كفكرة

(١) مفكر سياسي واقتصادي بريطاني من ذوي الميول الاشتراكية .. ولد سنة ١٨٩٣ وتخرج من جامعة أكسفورد سنة ١٩١٤ وكان أستاذاً للعلوم السياسية بمدرسة الاقتصاد التابعة لجامعة لندن منذ سنة ١٩٢٦ .. وقام بالتدريس في بعض الجامعات الكندية والأمريكية .. انضم إلى الجمعية الغابية ، وتولى منصب السكرتارية فيها كما انضم عام ١٩٣٦ إلى حزب العمال البريطاني .. تنسب إليه نظريات اقتصادية وسياسية ضمنها مؤلفاته توفي سنة ١٩٥٠ .

كانت ترتكز على حق كل مواطن في مناقشة المبادىء الأساسية للنظام الذي يعيش فيه .. وعند اشتداد الخطر فلن تسمح بالمناقشة وحرية الرأي والعقيدة [1] .

وظاهرة النظم الفاشية والنازية دليل على صحة وجهة النظر هذه .. فهذه النظم تقوم على هدم الأفكار التحررية وهدم المؤسسات والمنظمات التي انبثقت عنها لمصلحة من يملكون النفوذ والقوة الإقتصادية — فقامت بتحطيم كل المؤسسات والوسائل التي تدافع عن الطبقة العاملة .. ألغت الأحزاب العمالية ... وقضت على الإتحادات التجارية والجمعيات التعاونية التي تقيمها الطبقة العاملة .. حرمت كل الأحزاب .. من كل حق ومنحت كل الحقوق للحزب الفاشستي .

والفاشيون يرفعون شعارات تحمل المعنى الإشتراكي .. ولكنها كانت مدخلهم للحصول على القوة بالاتفاق مع طبقات العسكريين ورجال الأعمال الذين يتركون ملكية وسائل الإنتاج دون تغيير فعال .. والفاشية هي النظام الرأسمالي في طور انكماشه وتقوم على أنقاض التحررية لتصورها أنها تهيء للجماهير من الحرية ما يقضي على مستقبل الحضارة — في نظرهم — .

لقد وصلت الأمور بالنازية والفاشية إلى درجة من التعصب

---

(١) نشأة التحررية الأوربية — مصدر سابق ص ١٧٧ .

والاستعلاء العنصري بشعة ومعادية للإنسانية قامت على أساس فكرة سيادة الجيش .. فكانت الدعوة — في ألمانيا النازية — إلى سيادة الجيش الآري كأرقى الأجناس .. وقيام ألمانيا فوق الجميع .. وفي إيطاليا كانت الدعوة الفاشية من أجل بعث الأمبراطورية الرومانية وتحويل البحر المتوسط إلى بحيرة رومانية . وفي اليابان عملت العسكرية اليابانية من أجل سيادة اليابان على آسيا كمقدمة ضرورية للسيطرة على العالم .. وفي الوطن العربي تسلك العنصرية الصهيونية نفس الطريق للسيطرة على الوطن العربي لبناء دولة إسرائيل الكبرى .

إن هذا يؤكد أن الليبرالية لا مستقبل لها .. وقد حسم الموقف منها — تاريخياً — وإذا أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية التي تتزعم المعسكر المدافع عن التحررية كنموذج نرى ملامح المستقبل من خلاله نجد أن لاسكي يشير — في هذا الصدد — إلى أن الحق السياسي في إصدار القوانين — في الولايات المتحدة الأمريكية — هو للرئيس أو للكونجرس ولكنه حق محدود — على خلاف كل بلاد العالم — وذلك لأن تفسير وبلورة المطالب الإجتماعية رهن بطبقة من القانونيين تكسب امتيازاتها أساساً من الدفاع عن المطالب التي عينت من أجل فحصها .. ولا وجود — داخل إطار النظام الدستوري — لمثال أكثر غرابة من إخضاع السلطة السياسية للسلطة الإقتصادية من هذا المثال[٥].

ويطرح — لاسكي — سؤالاً حول الديمقراطية في ظل

التحررية .. هو .. إلى أي مدى وإلى أي وقت يمكن للديمقراطية أن تعيش وقد أنكرت عليها فرصة إثبات جوهرها ؟؟ وما الذي يحدث للنظام الأمريكي إذا ما كانت نتيجة عدم الرضا من النظام الإجتماعي أن انتخبت الجماهير رئيساً إشتراكياً أو أغلبية إشتراكية في الكونجرس ؟؟ هل يمكنها حقاً تنفيذ برامجها ؟ وإذا كان هذا التنفيذ مستحيلاً — قانوناً — حسب تفسير المحكمة العليا للدستور .. هل تجرؤ الأغلبية الإشتراكية أو حتى التحررية إلى القيام بمحاولة فعلية لإعادة النظر في الدستور [1] ؟؟

ويجيب لاسكي : يبدو أن الرأسمالية الأمريكية قد دخلت نفس دور الإنكماش الحرج الذي دخلته الرأسمالية الأوربية حيث تتناقض تطلعات الجماهير مع ما يدعيه أولئك الذين يملكون القوة الإقتصادية من حق في الناتج القومي .. وتتعرض سلطة الديمقراطية في فرض إرادتها للإحباط من جانب المحكمة العليا .

الرئيس ومجلس الشيوخ (الكونجرس) ينشدان استعمال قوة الإلزام العليا للدولة لمصلحة رأيهما .. ولكن الدستور يقف في طريقهما .. وفي مثل هذه الأزمة يكون المناخ مهيئاً لصراع من تلك الصراعات الجذرية التي لا يستطيع أحد أن يتنبأ بنتيجتها .

---

(١) أثبتت تجربة الليندي في تشيلي استحالة تحويل المجتمع إلى الاشتراكية عن الطريق الليبرالي — كنموذج من البلدان النامية — .

لقد بلغت الحياة الإقتصادية الأمريكية مرحلة لم تعد قادرة على الوفاء بمطالب الحرية السياسية .. وسوف تدخل الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة تجد نفسها أمام خيار تغيير العلاقات الإجتماعية والطبقية أو التمادي في إجهاض كل الأسس التي قامت عليها «الليبرالية» من أجل استمرار الإستغلال وتحقيق أقصى سيطرة .

ومتابعة فكرة «الليبرالية» وتطبيقاتها يؤكد — طوال مسيرتها التاريخية الطويلة — أنها ليست وراء قيام الدولة التي تحقق الرفاهية للمجتمع .. بل كان هدف الدولة التحررية هو خدمة أصحاب الملكية والقادرين على الإستغلال .. فصاغت كل شيء لخدمة هذا الهدف .. فكانت الأخلاق والدين والمثل العليا في خدمة هذه الدولة . وهو ما لعب دوره في تشويه القيم الأخلاقية والإنسانية السامية . وقد وصلت الدولة «التحررية» إلى النقطة الحرجة التي لا تتورع فيها من استخدام كل الوسائل من أجل الإحتفاظ بالإمتيازات التي حققتها لنفسها .. والنتيجة معروفة — سلفاً — وهي هدم الروح التحررية ذاتها بدعوى حماية الحضـــارة واستمرارهـــا .

والإمبرياليون غير قادرين على استيعاب التحولات التي تحدث في العالم وكأنهم لا يعلمون أن الإنسان دخل مرحلة أساسها العمل على تصفية الإستغلال .. وأنهم أصبحوا قوى معوقة ومعادية للتطور ومتحدية لطموح الإنسان في التحرر ..

ولهذا شقوا — باختيارهم — طريق الدمار والحرب ومعـــاداة الشعوب .

« الإنسان مقدم — كما حدث في القرن السادس عشر — على الدخول في شقاء طويل .. ولا نستطيع أن نريح أنفسنا إلا بالأمل في أن جيلاً جديداً سيكتشف في شدته مطلعاً عابساً لربيع أكثر إشراقاً [1] .

الديمقراطية — إذن — تحت مظلة الفكرة التحررية ومن خلال النظام الرأسمالي والتوسع الأمبريالي باتت شكلية .. ليست إلا إطاراً صورياً لا يمتد إلى جوهر العلاقات الإقتصاديـــة والإجتماعية .. وليست إلا الحرية السياسية لفئة محدودة من البشر يملكون القوة الإقتصادية والنفوذ الإجتماعي وسلطـــة الدولة .. ولا تعدو الحريات للقوى العاملة والفقيرة إلا مجرد مبادىء نظرية لا تنزل إلى مستوى الممارسة العملية .

والنظام القانوني والذي رسخ على مستوى العالم وقام على مبدأ الفصل بين السلطات لتتحقق الرقابة المتبادلة بين الذين يصيغون القوانين ويصدرونها (السلطة التشريعية) والذين يطبقونها (السلطة القضائية) والذين ينفذونها (السلطة التنفيذية) كان هذا النظام إبداعاً خاصاً «لليبرالية» لتأكيد شرعيتها .. ومبدأ الفصل بين السلطات إنتشر في أغلب بلدان العالم منذ القرن التاسع عشر واحتل مكانه في الفكر السياسي منذ أن سجله المفكـــر

(١) المصدر السابق ص ١٩٠ .

الفرنسي «مونتسكيو» في كتابه « روح القوانين » الذي صدر سنة ١٧٤٨ على أساس نظرية تقول بضرورة الفصل بين السلطات لضمان استمرار الأسس التي تقوم عليها الدولة «الليبرالية» .. وبدونه تنتفي الحرية السياسية بمدلولها « التحرري » .

والفصل بين السلطات سلاح يشهر في وجه كل محاولة لتغيير جوهر العلاقات القانونية الرأسمالية .. وظهرت في سبيل تأكيده العديد من المبررات التي تزعم بأن هذا الفصل يصون الحرية ويمنع الإستبداد لأنه يمنع تجميع السلطات في يد واحدة حتى ولو كانت هذه اليد هي البرلمان .. ويحول دون تجميع سلطة التشريع وسلطة التنفيذ في يد واحدة دون أن تكون واحدة في خدمة الأخرى لأن ذلك — ربما — يؤدي إلى سن قوانين بهدف مآرب خاصة — ويحول — كما يزعمون — دون إجتماع سلطة التشريع مع سلطة القضاء التي تحول القاضي إلى طاغية .. كما أن هذا الزعم يعتبر أن عملية التجميع تقضي على صفة حكم القانون بمعناه الفقهي الذي يعني الحياد والعمومية دون اعتبار للظروف المتغيرة .

وعلى الرغم من كل هذه المبررات فإنه نظام صعب التطبيق نظراً لتداخل السلطات والوظائف العامة وما قد يؤدي إليه من تعدد السلطات المستقلة في الدولة ومن ثم إلى إضعاف توزيع المسئولية .. وحتى الدساتير التي وضعت في ظل هذا المبدأ اختلفت حول أهميته .. ونجدها تتأرجح ما بين الغلو في تطبيقه

وبين رفضه ومعارضته فوضعت دساتير تساوي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وأخرى تقوم بترجيح إحدى السلطتين (وهي في الغالب السلطة التشريعية) على الأخرى .. وتضيع مقوماته في النظام الرئاسي الذي يكون فيه ممثلو السلطة التنفيذية وهم الوزراء مسئولين أمام رئيس الجمهورية وحده ولا يخضعون لرقابة السلطة التشريعية .

وهذا ينقلنا إلى تحديد مبدأ المساواة الدستورية في الفكر التحرري – الرأسمالي – فهو يعني خضوع الجميع للقانون والحياة في ظل سيادته .. وهذا الخضوع يعني – بالتبعية – الخضوع للتكاليف التي يفرضها هذا القانون .. وهذا حقيقي من الناحية النظرية ، أما المساواة الفعلية فليست قائمة :

- فعلى الرغم من المساواة أمام القضاء – أي عدم التمييز بين الأفراد في وقوفهم موقف الإدعاء أو الإتهام أمام المحاكم .. وبالتالي عدم التمييز من حيث العقوبات المقررة على مرتكبي الجريمة الواحدة – فما زال الوضع الإجتماعي والارتقاء في السلم الطبقي حاجباً لكثير من الجرائم ومؤثراً على موقف العدالة من القضايا التي يهتم بها كبار المسئولين ورجال الأعمال .

- وعلى الرغم من المساواة في دفع الضرائب – التي تتم وفق دخول الأفراد تبعاً لنظام تصاعدي لترتفع الضريبة بارتفاع الدخل الذي يحصل عليه الفرد – نرى

الاحتكارات ورجال الأعمال يزدادون ثراء ولا توقفهم هذه المساواة عند حد ولا تتيح للفقراء أن يتساووا بهؤلاء المحتكرين وأصحاب النفوذ .

- ورغم المساواة في شغل المناصب والوظائف العامة - أي الفرص المتكافئة لجميع المواطنين لتولي هذه المناصب نجد أن القوى الرأسمالية مسيطرة على أجهزة الحكم باستغلال النفوذ وتعيين أربابهم ومعاونيهم أو شراء ذمم كثير من شاغلي هذه المناصب .

- ورغم المساواة في الحقوق السياسية - التي تشمل حق الانتخاب وإبداء الرأي في الاستفتاءات الشعبية وفق الترشيح للمجالس النيابية - فإن ما تكلفه الدعاية لأية معركة إنتخابية يفوق إمكانيات الإنسان البسيط مما يجعل الفرصة للقادرين فقط .. ويصبح الحق السياسي محدوداً بحق إبداء الرأي من المرشحين القادرين ويتم الإختيار بين أقل المستغلين سوءاً أو أكثرهم قدرة على التأثير في الرأي العام أو شراء الأصوات .

إنها مساواة نظرية .. وإن كانت تعني تكافؤ الفرص التي يتضمنها القانون إلا أنها لا تحقق هذا التكافؤ للإمكانيات والحقوق الفعلية التي تترتب على الأوضاع الإقتصادية [1] ..

---

(١) الاشتراكية - مصدر سابق ص ١٦٥ .

وهذا يؤكد أن مشكلة الحرية السياسية والديمقراطية ما زالت قائمة بل إزدادت تعقيداً بسبب تحول المبادىء الديمقراطية إلى صيغ لفظية فقدت قيمتها باصطدامها بالمقومات والشروط التي يقوم عليها النظام الرأسمالي الذي يقيم الأساس الصلب لعدم المساواة الطبقية أو القومية ، وانتهى هذا بتأكيد معنى الحرية السياسية بأنه « حرية استقلال الطبقات العاملة والأمم المقهورة» [1] فالشعب الذي نصت عليه الدساتير التحررية بأنه صاحب السيادة ومصدر كل سلطة نجده في الواقع غير ذلك لأن مركز القوى المسيطرة على وسائل الإنتاج والثروة وصاحبة النفوذ هي صاحبة السيادة الحقيقية ومصدرها .. والديمقراطية البرلمانية التي تنص هذه الدساتير على أنها من أجل الشعب هي أبعد ما تكون عن ذلك لأن هذه الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب وتنافسها ما هي إلا ملهاة للقوى العاملة التي لا تسيطر على شيء يتيح لها فرصة الحكم وممارسة الديمقراطية .

ولما كان هذا الواقع في البلدان الرأسمالية .. فالأمر أشد غرابة في بلدان العالم الثالث التي قهرت بدعوى الحفاظ على الحرية وتحت زعم «الليبرالية» والارتقاء بمستواها ! ! فوجدناها في ظل هذا النظام قد فقدت حريتها تماماً وفقدت كياناتها وأصبحت ملحقة بالدول الإستعمارية وتحكم من قبلها حكماً مباشراً وصريحاً .. وفوق ذلك وتحت دعوى الحرية والديمقراطية

---

(٢) البيان القومي الثوري – مصدر سابق ص ٣٤٣ .

تعرضت أمم كثيرة — ومنها الأمة العربية — لمحاولات مستمرة ومخططة للقضاء على مقومات وجودها القومي مع إجهاض كل محاولة لإعادة كيانها السياسي موحداً صلباً كما كان [1] .

لقد سقطت الأقنعة الديمقراطية «الليبرالية» من على الوجه القبيح للرأسمالية والأمبريالية .. وظهرت بمضمونها الحقيقي الذي لا يعدو أن يكون مضموناً دكتاتورياً في أبشع صوره .. ولن يغير من هذا المضمون كل ما يرفع من شعارات أو ألفاظ يتشدق بها دعاتها أو الأشكال والمؤسسات التي يتصورون أنها تحجب صورتهم الحقيقية البشعة .

وهذا السقوط يكشف الصلة الحقيقية بين الديمقراطية ، — بمثلها وقيمها — في أي مجتمع وبين مطلب التغيير الثوري في المقومات والشروط التي تشكل دعائم النظام الرأسمالي المهترىء الذي ينعكس على كيان المجتمع بأكمله وبالضرورة على قضية الديمقراطية — هنا تنكشف المغالطة التي يدعيها أصحاب الإتجاه «الليبرالي» الذين تصوروا أن مشكلة الديمقراطية مشكلة سياسية فقط وأن حلها يتم بمعزل عن مشكلة الإستغلال الإجتماعي .. هذه المغالطة التي شكلت تصوراتهم بأن حل مشكلة الديمقراطية هو المقدمة اللازمة لحل مشكلة الإستغلال وتحقيق العدالة الإقتصادية والإجتماعية .

إن هذه المغالطة جعلتهم يضفون صفة الإطلاق المثالي على

---

(١) المصدر السابق ص ٣٤٥ .

الدولة ومؤسساتها وهو نفس المطب الذي سبق وإن وقع فيه نظام الإقطاع والنظام الأمبراطوري ـ القديم ـ عندما وضعوا الدولة فوق متناول العقل الإنساني وفوق صراعاته مانحين إياها صفة القدسية الدينية وزعموا أن الدولة ظل الله وإرادته على الأرض « فالليبراليون » هم الذين يزعمون ـ الآن ـ كذلك أن الدولة تعبير عن إرادة كلية مطلقة [١] :

هنا نكتشف الخطأ الأكبر الذي يقع فيه العدد الأكبر من المثقفين في بلدان العالم الثالث بانبهارهم «بالليبرالية» مما أدى إلى انفصالهم عن الواقع وعزلتهم عن التيارات والتطورات المحلية والعالمية .. وهذا جعل صلة هؤلاء المثقفين بمجتمعاتهم مهتزة وحال بينهم وبين الإلتحام مع الأغلبية الساحقة من مواطنيهم ضحايا هذا المبدأ .. وحجة هؤلاء المنبهرين تقول إن الليبرالية توفر ضمانة الرأي العام المستنير للمجتمع .. وتقول لهم : تعالوا نرى بلدان العالم الثالث التي تخلو كلها ـ تقريباً ـ من أية ضمانات يوفرها هذا الرأي العام أو غيره .. ونجد حكومات هذه البلدان تفرض هيمنتها وتمارس أقسى المواقف وأبشع الأساليب ضد المثقفين .. وكل هذا تحت دعوى «الليبرالية» التي تتشدق وتعلن عنها هذه الحكومات [٢] .

---

(١) المصدر السابق ص ٣٤٠ .
(٢) المثقفون والسلطة ـ بيروت المساء ـ مصدر سابق العدد الخامس ١٤/١٢/١٩٧٣ والعدد السادس ٢١/١٢/١٩٧٣ .

لقد سقطت كل الأقنعة التي كانت تخفي وراءها مضموناً غير حقيقي للديمقراطية .. وبالطبيعة سقط معها المنهج التحرري ــ إلى الأبد ــ مما حدا بالإنسان في البحث عن طريق جديد للخلاص .

التيار الشيوعي أو الماركسي :

لقد ثبت ــ تاريخياً وموضوعياً ــ أن أي مجتمع أو بمعنى أدق أي نظام سياسي ــ قديماً وحديثاً ــ له موقفه من قضية «الديمقراطية» .. الجانب السياسي لقضية الحرية المرتبطة بالسلطة ونظام الحكم ــ وثبت ــ أيضاً ــ أن كل سلطة تمارس الحكم والضبط السياسي بوسائل وأساليب متعددة .. وبمؤسسات وأجهزة مختلفة تغيرت وتبدلت وتطورت عبر المراحل التاريخية الطويلة .. فلم نجد أي فترة من عمر الإنسان منذ نشأ على الأرض دون شكل من أشكال الحكم ودون نوع أو آخر من أنواع المؤسسات والأجهزة التي يمارس بها هذا الحكم الذي يمثل في جوهره أداة في خدمة مبادىء ومصالح القوى التي لها السيطرة الإقتصادية والإجتماعية على المجتمع من خلال شكلين من أشكال القوة :

الأول : قوة القسر التي تملكها السلطة للحفاظ على أهدافها وصون مبادئها ومثلها .

الثاني : قوة القيم المعنوية والأخلاقية التي تؤمن بها السلطة وتسير على هديها .

ويقل استخدام أحد الشكلين تبعاً لتطور المجتمع ومستوى الوعي السائد فيه .. ففي المجتمعات المتخلفة تكون قوة القسر لها السيادة .. وفي المجتمعات المتقدمة تكون الغلبة للقوى المعنوية والأخلاقية .. وهذا لا يمنع — بالطبع — من استخدام القسر — في المجتمعات المتقدمة — إذا أحس النظام السياسي القائم بالخطر يزحف عليه [١] .

وغير ممكن أن يتم الفصل بين الحرية السياسية وبين العلاقات الإجتماعية والإنتاجية السائدة . فاليونانيون الذين يعتبرون أنفسهم مهد الديمقراطية كان تعريفهم للشعب يعني السادة دون أن يشمل الرقيق .. وحتى في العصر الحديث ومع بلاغة وثورية النصوص التي احتوتها وثيقة الاستقلال الأمريكية سنة ١٧٨٦ وتأكيدها على مبادىء الحرية والمساواة لم تقدم هذه الوثيقة حلاً لمشكلة « الرق المعاصر » ولم تتناولها بالتغيير .

وغير ممكن كذلك أن نغمض العين عن سقوط «الليبرالية» — التي تحتضر الآن — الذي فرض على الإنسان البحث عن طريق جديد لم يكن وليد المرحلة التي تعيشها — الآن — بل كانت منذ القرن الماضي فكانت أفكاره المطروحة حول ذلك تتركز في اتجاهين بارزين من مشكلة الديمقراطية .. كان الاتجاه الأول خيالي يصعب تطبيقه على الواقع حيث يتصور الحياة المثلى في جزر معزولة أو وسط عالم مليء بالفضيلة ليس فيه مكان

---

(١) أسس التنظيم السياسي في الدول الاشتراكية — مصدر سابق ص ٢٧ .

لشر .. ولم تتمكن هذه الأفكار من طرح حلول عمليـــة وموضوعية يمكن تطبيقها .. وكان الإتجاه الثاني مجموعات من الحلول الإصلاحية عملاً بمبدأ التدرج .. وكانت هذه الحلول تصدر — في الغالب — من نزعة الخير لدى الإنسان ، وعجزت هذه الأفكار والحلول لأنها لم تقدم حلولاً ناجعة أو نتائج حاسمة وسريعـــة .

كان ذلك حتى ظهور كارل ماركس وفريدريك انجلز بما طرحوه من نظريات وأفكار في القرن التاسع عشر .. كانت وليدة ظروف سيطرة النظام الرأسمالي في مجال الانتاج والتجارة وسيطرة الروح «الليبرالية» في السياسة والحكم .. وتركز جهدهما حول دراسة وتحليل الظاهرة الرأسمالية بكل أبعادها ... ووصلا إلى النتائج المتسقة مع منهجهما في تفسير الحياة الإنسانية ومتابعة مثل هذه الظواهر .

وبداية ننبه إلى أن هناك خلطاً — عن وعي أو غير وعي — بين الماركسية والفوضوية مما يؤثر على الروح العلمية التي يستلزمها البحث في هذا المجال .. ولهذا نرى من الضروري الإشارة إلى هذا .. فالفوضوية أو «الأناركية» مذهب يقوم على الفردية وينكر إنكاراً كاملاً قيمة الدولة وأجهزتها على اعتبار أنها لحماية نظم فاسدة ومعادية لحرية الإنسان .. وهي ضد الفساد الذي تتسبب فيه الملكية سواء كانت خاصة للأفراد أو عامة للدولة وهي — هنا — ضد الرأسمالية والإشتراكية والشيوعية

جميعاً — ويهدف الفوضويون إلى إلغاء الملكية بكل أنواعها وأشكالها ويشيرون إلى أنه لم يعد هناك مبرراً لمظاهر سيادة الدولة التي تتمثل في القوانين واللوائح والمحاكم والشرطة لأنها — في نظرهم — مع من يملك ضد من لا يملك .

والفوضويون وقفوا موقفاً معادياً من الدين واعتبروه قيداً على الفكر الإنساني الطليق المحب للخير !! ويعتقدون أن الدين يشجع على الخرافات وبث الصراعات الطائفية .

كان هذا المذهب وليد القرن التاسع عشر نتيجة اشتداد ضراوة الرأسمالية وفشل محاولات الإصلاح الإجتماعي في أوربا .. وكانت وسيلة هذا المذهب — لنشر مبادئه — هي العنف بما في ذلك الإغتيالات السياسية .. ومن زعماء الفوضوية «برودون» الفرنسي الذي اعتبر الملكية نوعاً من السرقة يحميها القانون و «فورو» الأمريكي الذي يرى بترك الحرية المطلقة للفرد دون تدخل الدولة يدفعه لتحقيق الكمال الإنساني .

ونشأ الخلط بين الماركسية والفوضوية — ربما — كان بسبب اثنين من الروس كانا من أشهر زعماء الفوضوية وهما «باكونين» و «كروبكتين» أثرت فيهما المظالم والمآسي التي كان يعاني منها الروس في ظل القيصرية .. وكانا يريا ضرورة القضاء على كل أشكال الحكم بما في ذلك الحكم الديمقراطي لأن الإستبداد — في نظرهما — يكمن في جوهر الدولة وليس

نتيجةمن نتائجها[1] وهذه الفكرة قريبة من نظرة الماركسية للدولة .

والتيار الماركسي وجد صداه في أوربا واستقطب كثيراً من المفكرين والسياسيين المتعاطفين مع الطبقة العاملة في مواجهة الإستغلال الرأسمالي .. وكان هذا التيار على العكس من التيار التحرري — الذي لم يمكن نسبته إلى فيلسوف أو فلاسفة معينين — يمكن أن ننسبه إلى فلاسفة معروفين ومحددين وفي مقدمتهم كارل ماركس وفريدريك انجلز .

والماركسية كانت في أصولها مزجاً بين الفلسفة الألمانية والفكر الإقتصادي الإنجليزي والفكر السياسي الفرنسي .. فلقد استعار ماركس منهجه من هيجل — الفيلسوف الألماني — وقيل بأن ماركس وجد منطق هيجل يقف على رأسه فأقامه ليقف على قدميه .. واعتمد تحليله على فكر وتراث وتركيبة الإقتصادي الإنجليزي واستفاد من التراث الفكري والسياسي الفرنسي الذي كان شديد الغنى في القرنين الماضيين .

وعند تناولنا للجانب «الدىمقراطي» في الماركسية نجد أنها لم تتصد لمشكلة الديمقراطية كمشكلة قائمة ومنفصلة عن الظاهرة التي قامت بتحليلها .. بل إن الماركسية كانت أكثر شمولاً من دراسة هذا الجانب فقط .. وتميل للرأي الذي يقول بأنه لا يصح أن نطلق على الماركسية لفظ النظرية [2] لأنها حقيقة ليست

---

(١) القاموس السياسي — مصدر سابق ص ٨٩٠ .

(٢) نظرية الثورة العربية — د . عصمت سيف الدولة — دار الفكر بطرابلس — ليبيا — ص ١١ .

نظرية بالمعنى المتعارف عليه بل أكثر شمولاً فتقدم نظرة لكل ما يشغل الإنسان ـ سواء اتفقنا معها أم لم نتفق ـ في موقفه من الوجود والتطور والمجتمع وأيضاً من الإنسان .. الخ والماركسية على هذا الأساس تتضمن ثلاث نظريات رئيسية :

١ ـ نظرية في الفلسفة تحاول أن تجيب على السؤال ـ الأبدي ـ أيهما أسبق إلى الوجود .. الفكر أم المادة ؟

٢ ـ نظرية في المعرفة أو ما يعرف بالمادية الجدلية وتتناول الحتمية والضرورة وتفسير لمبدأ التناقض ثم مبدأ الطفرة .

٣ ـ نظرية في التطور أو ما يسمى بالمادية التاريخية وتتناول تفسيرات الصراع الطبقي ونظرية الثورة والموقف من الدولة والتصور من المجتمع الشيوعي .

وعن الجانب الفلسفي ـ فيها ـ فإن الماركسية تؤكد على أن المادة أساس الوجود لكل الأشياء وأنها تحتوي بشمولها كل المخلوقات من تطور جدلي يبدأ بالمادة ثم ينتقل إلى الفكر الذي يعتبر صدى وانعكاساً لتطور المادة .. والجدل الماركسي يؤكد على وجود علاقة صراع بين المتناقضات وأن هذا الصراع هو مصدر وأساس لكل تفسير للتطور في أي مستوى من المستويات وفي كل مجالات الحياة .

وعليه فسرت ـ الماركسية ـ التاريخ تفسيراً مادياً أساسه نمو القوى المنتجة الذي يؤدي إلى أن تصبح هذه القوى في تناقض

مصدره علاقات الإنتاج المتخلفة والتي تمثل أساساً لعلاقات التناقض داخل هذه القوى بين الطبقة العاملة وبين القوى المالكة لأدوات الإنتاج .. ومن خلال الصراع الطبقي تخلق ظروف جديدة ـ مادية ـ لحل هذا التناقض بعلاقات إنتاج جديدة أكثر تقدماً وأكثر ملاءمة وإشباعاً للقوى المستفيدة من الظروف الجديدة [1] ووفق هذا فإن التاريخ يتحرك في خط صاعد ويسير وفق عملية مادية عاقلة ومنضبطة .. وهذا ما يعرف بالمادية التاريخية التي تنصرف إلى قيام علاقات ضرورية تربط بين الحوادث وتجعل تسلسل الأحداث يسير وفق نظام محدد تؤدي معه كل حادثة إلى الحادثة التالية من خلال قوانين ـ مادية ـ تحكم التطور الإنساني .

وردت الماركسية كل التطورات التاريخية إلى مبدأين متكاملين هما « التفسير المادي للتاريخ » و « الصراع الطبقي » الذي يستند إلى قانون « فائض القيمة » بمعنى تفسير التاريخ وفق عامل واحد ـ مادي ـ هو تطور قوى الإنتاج بحيث يصبح الإستغلال الإقتصادي هو أساس الإضطهاد الذي تعاني منه الطبقات الكادحة .

وموقف الماركسية من الدولة تحدده نظرة تعتبر الدولة نتاج الصراع القائم بين الطبقات المتصارعة التي لا يمكن التوفيق بينها .. وبينما ينظر البورجوازيون والليبراليون إلى الدولة على

---

(١) الاشتراكية ـ مصدر سابق ـ ص ٢٥٨ .

أنها التوفيق بين الطبقات نجد أن الماركسيين يحددونها بأنها نظام يضفي صفة الشرعية على القهر ويضمن استمراره عن طريق الحد من الصراع الطبقي وتخفيف حدته لأنها — في نظرهم — تجرد الطبقات الكادحة من وسائل المقاومة والصراع .. ومن هنا يجب الإستعاضة عن دكتاتورية البورجوازية الرأسمالية بنقيضها أي دكتاتورية البروليتاريا أو ديكتاتور الطبقة العاملة .

ولفظ البروليتاريا هو في الأصل مصطلح روماني كان يطلق على المواطن الذي ليست له صفة سوى إنجاب الأطفال .. ثم أطلقه سان سيمون المفكر الإشتراكي الفرنسي — الخيالي — على الذين لا يملكون أي نصيب من الثروة وليست لهم أية ضمانات في الحياة .. واستخدمه ماركس بما يعني الطبقة العاملة في ظل النظام الرأسمالى والتي يقع على كاهلها الإنتاج والاستغلال في نفس الوقت [1] .

ومعنى الدكتاتورية كان لدى المفكرين قبل ماركس يعني بسط السلطان والقهر على الشعب من قلة محدودة .. إلا أن ماركس أول من أعطى هذا المفهوم معنى جديداً جعله مرادفاً لسلطة الطبقة العاملة — التي تعني الشعب في نظره — ولهذا كان مفهوماً يحمل بعداً شعبياً أكثر منه مفهوماً قاصراً على فئة محدودة وصغيرة هي الطبقة الحاكمة ..

---

(١) موسوعة الهلال الاشتراكية — دار الهلال — القاهرة ، ص ٩٠ .

ولقد استمد ماركس وانجلز فكرتهما عن دكتاتورية الطبقة العاملة من النظام الذي كان سائداً في كميونه باريس سنة ١٨٧١ . والكوميون يعني — في الفرنسية — أحد الوحدات الإدارية التي ينقسم إليها الإقليم — شبيه بالمحافظة — ويكون على رأسه عمدة يعاونه مجلس منتخب على غرار مجلس البلدية — وكان هذا الاسم يطلق — في العصور الوسطى — على الإقطاعية التي لها شبه استقلال إداري داخلي .. وقد تضمنت سياسة ملوك فرنسا منذ عهد لويس الرابع عشر القضاء على نظام الكميونات لتأكيد سلطة الملك المركزية .. وكميون باريس أصبح اصطلاح تاريخي يطلق على حدثين بارزين في تاريخ فرنسا المعاصر كان الأول على أثر سقوط الملكية سنة ١٧٩٢ م والثاني بعد سقوط باريس على أيدي البروسيين سنة ١٨٧١ م .. وكميون باريس الأول هو التنظيم السياسي والإجتماعي الذي قام في ١٠ أغسطس سنة ١٧٩٢ وعمل على إسقاط المجلس الوطني وقد انبثق عنه الحزب التقدمي الذي عرف باسم حزب الجبل وينسب إلى أحد لجانه تدبير مذبحة سبتمبر .

وكميون باريس الثاني — وهو المعني هنا — يطلق على الحكومة الشعبية التي قامت بعد سقوط أمبراطورية نابليون الثالث وانتهاء الحصار البروسي لباريس وكان ذلك ما بين ١٨ مارس إلى ٢٨ مايو سنة ١٨٧١ وكان رداً على محاولة حكومة «فرساي» والمجلس الوطني لوضع دستور جديد يعود بالبلاد إلى الملكية . وضمت حكومة الكوميون بعض الإشتراكيين اليساريين وتعتبر

أول حكومة إشتراكية في التاريخ الحديث وصلت نتيجة ثورة جماهيرية .

وكانت فترة الكوميون — في فرنسا — فترة دامية حدث فيها الكثير من التخريب والمذابح زادت ضراوتها بعد استيلاء حكومة فرساي على المدينة فانتقمت بمزيد من المذابح بلغ عدد ضحاياها نحو ٢٠ ألف [1] .

وهكذا كانت كميونة باريس مصدر إلهام للماركسية في فكرتها عن « ديكتاتورية البروليتاريا » التي لا تعني في جوهرها سيطرة فرد أو جمع صغير من الأفراد وإنما تعني المقابل — الماركسي — لدكتاتورية البورجوازية وتعني استيلاء الطبقة العاملة على سلطة الدولة وتسخيرها لخدمة مصالحها مثلما فعلت الرأسمالية وسخرت الدولة لتحقيق أهدافها [2] .

ومع اهتمام الماركسية بتوضيح فكرتها حول دكتاتورية الطبقة العاملة إلا انها تضعها في إطارها المرحلي الضروري — في نظرها — لإعداد المجتمع لتقبل النظام الشيوعي — ولهذا ليست غاية في ذاتها بل وسيلة لتحقيق الغاية الإستراتيجية وهي قيام مجتمع تنتفي فيه الصراعات وتختفي معه الطبقات من خلال إعادة النظر في التنظيم الإقتصادي والسياسي للدولة في ضوء المبادىء الماركسية وفي ضوء مصلحة الطبقة العاملة بما يمكنها من

---

(١) القاموس السياسي ، المصدر السابق .

(٢) أسس التنظيم السياسي في الدول الاشتراكية — مصدر سابق ص ١٥١ .

التمرس على شئون الحكم ومن القيام باستئصال الجذور الرأسمالية الباقية في ظل السلطة الجديدة [١] .

لقد أصبحت الماركسية ـ وخاصة منذ قيام الثورة الروسية سنة ١٩١٧ ـ أساساً عقائدياً وسياسياً لكثير من النظم السياسية في الإتحاد السوفييتي وأوربا الشرقية وآسيا .. وأصبح لها روادها ومعتنقيها في أوربا الغربية وفي إفريقيا وأمريكا اللاتينية وخاصة أنها استطاعت أن تحول المجتمع القيصري الروسي المتخلف إلى دولة عظمى منافسة لأكبر دولة رأسمالية في العالم ـ الآن ـ

والماركسيون ـ يطالبون ـ اعطاء ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ وزنها الحقيقي .. لكونها الثورة الأولى في سلسلة الثورات الاشتراكية التي تؤذن بنهاية النظام الرأسمالي ولكونها استطاعت التأثير والصمود في مواجهة المعسكر الاستعماري الامبريالي .. ويشيرون إلى أن « الليبراليين » يقدسون الثورة الفرنسية لأنها قضت على النظام الإقطاعي ومن الواجب على الماركسيين أن يقدسوا الثورة الروسية .

والماركسيون يضفون صفة الاطلاق على الماركسية وتصويرها بأنها الموقف النظري والعقائدي المطلق الذي يجب الالتزام به في أية محاولة لتغيير النظام الرأسمالي ومواجهته .. وأنها النظرية

(١) القاموس السياسي ـ مصدر سابق ص ٥٢٨ .

العلمية الوحيدة لتطبيق الاشتراكية وأنها تستوعب كل الفكر الاشتراكي .

والدراسة الموضوعية ـ أيضاً ـ تفرض النظر إلى الماركسية من زاويتين :

الأولى : أنها لا تستوعب الفكر الاشتراكي ولكنها تمثل حلقة من حلقاته محدودة بأطر الزمان والمكان الذي عاصر وجودها .. فهي بنت القرن الماضي بقوانينه وظروفه وصراعاته وبنت الفكر الأوربي بانطلاقه وعقده وتياراته .

الثانية : أنها كان يمكن لها أن تكون مجرد أفكار ونظريات داخل كتب ومجلدات ماركس وانجلز تزين جدران كثير من المكتبات لولا لينين ودوره الذي أخرجها إلى حيز التطبيق باختيارها وتغليب دروس التطبيق المستفادة على أي مقولات نظرية ـ تقليدية ـ

وذلك لأن المواقف المطلقة والتي أدت إلى عداء كل القضايا والملابسات المرتبطة بالقومية والدين والديمقراطية والتغيير وآداته والقوى المستفيدة من هذا التغيير والاشتراكية ومضمون الحل الاشتراكي إذا خرج عن إطار المقولات والقواعد النظرية للماركسية . مما أثر على وحدة المعسكر الشيوعي نفسه وأدى إلى سقوط المنهج الجامد في النظر إلى الظواهر التي بدأت تحكم العالم في القرن العشرين .

إن موقف الماركسية من قضية « الديمقراطية » يتبلور في عنصرين متلازمين هما : عدم طرح الديمقراطية كهدف يمكن بلوغه قبل قيام المجتمع الشيوعي على النطاق الأممي بالتركيز على دكتاتورية البروليتاريا طوال مرحلة الانتقال المسماة « بالاشتراكية » ثم انتهاء الدولة واندثارها في « المجتمع الشيوعي » الذي يمكن الانسان من الحياة والاستقرار دون دولة أو سلطة ودون حاجة إلى ديمقراطية . وهي هنا وإن كانت قد أوصدت الباب في وجه الديمقراطية إلا أنها فتحت الطريق أمام دخول الإنسان إلى عصر الاشتراكية ومع ذلك فإن ملاحقة الظواهر الجديدة — سياسية واجتماعية — جعلت روادها ومفكريها يقومون بوضع تفسيرات لهذه الظواهر كي لا يظهرون أدنى من الواقع الذي يفرض ظروفه على حركة التطور ومسيرته .. فنجد أن المفكرين السياسيين في الاتحاد السوفيتي قد وضعوا ما يمكن أن نسميه بنظرية جديدة للممارسة الديمقراطية أطلقوا عليها « نظرية دولة كل الشعب » بدعوى الانتقال من نظام «البروليتاريا» إلى نظام «دولة كل الشعب» تمهيداً للدخول في مرحلة اللادولة يحتاج إلى نظام يكفل التحالف بين العمال والفلاحين والمثقفين كخاتمة لمرحلة دكتاتورية البروليتاريا [1] .. وهذه — في نظرنا — نوع من تطويع الفكر الماركسي لملاءمة التحولات الجديدة .

---

(١) أسس التنظيم السياسي في الدول الاشتراكية — مصدر سابق ص ٦٨٢ .

وفي المقابل قدمت الصين نظرية « الديمقراطية الجديدة » كمحاولة ماركسية لملاءمة النظرية مع ظروف الواقع الصيني — فدعى ماو إلى قيام تحالف بين ما أسماه الطبقات المكونة من الفلاحين والمثقفين والرأسمالية الصغيرة بقيادة الطبقة العاملة الصينية .. والظرف الحقيقي وراء دعوة ماو عدم قدرة الطبقة العاملة منفردة القيام بعملية التغيير وصعوبة تطبيق مبدأ « دكتاتورية البروليتاريا » وتقوم هذه النظرية بهدف تيسير السبل وتمهيد الأرض — في ظل الالتزام بالماركسية — للوصول إلى حكم الطبقة العاملة وتطبيق مبدأ « دكتاتورية البروليتاريا » [1] .

وهذا يعطينا التفسير للانقسامات والتيارات العديدة التي التي تواجهها الماركسية — من داخلها — والتي كانت — في الغالب — بسبب عمليات الملاءمة بين المقولات والقوالب النظرية الصارمة والمطلقة وبين الواقع تتناوله بالتطبيق — وأبرز هذه الانقسامات والتيارات ما كان نتيجة ظهور « المنشفيك » و « البلشفيك » ثم « التروتسكيين » و « الستالينيين » قبل الحرب الثانية ثم « الماويين » و « التيتويين » و « الجفاريين » بعد الحرب .

وظهور «البلشفية» و «المنشفية» كان وليد التيارين الرئيسيين داخل الماركسية نفسها ففي سنة ١٩٠٣ انقسم الحزب الديمقراطي

---

(١) المصدر السابق ص ٦٧٩ .

الروسي إلى جناحين .. جناح اصلاحي بقيادة بليخانوف ينادي بضرورة قيام مرحلة انتقالية تمهد لقيام « دكتاتورية البروليتاريا » وكان أتباعه قلة .. فأطلق عليهم الأقلية التي تعني «المنشفيك» باللغة الروسية .. وجناح آخر ثوري يقوده « لينين » وكان يدعو للعنف لتصفية الطبقة الرجعية كطريق لا مفر منه لاقامة « دكتاتورية البروليتاريا » وكان هذا الفريق يضم أغلب أعضاء الحزب فعرف بجناح الأغلبية أو «البولشفيك» باللغة الروسية كذلك . ولما عاد لينين إلى روسيا سنة ١٩١٧ تزعم هذا الجناح وقاوم الجناح الآخر الذي كان يتزعمه «كيرنسكي» في ذلك الوقت وانتصر عليه [١] .

وأما التروتسكيون فهم ينسبون إلى «هوليون تروتسكي» وهو زعيم يهودي روسي ولد سنة ١٨٧٩ وكان يسمى « برونشتاين » وكان من أبرز عناصر الحركة السرية الروسية ونفي إلى سيبيريا سنة ١٩٠٠ وهرب وعاد إلى روسيا سنة ١٩١٧ وشارك لينين في تنظيم ثورة أكتوبر فأسند إليه عملية تنظيم وقيادة الجيش الأحمر في الحرب الأهلية ، وبعد وفاة لينين سنة ١٩٢٤ اختلف مع ستالين حول « وظيفة الحزب الشيوعي ودوره في نشر الشيوعية في العالم وعلاقة ذلك بالبناء الذاتي لروسيا فطرده «ستالين» من المجلس الأعلى سنة ١٩٢٥ ثم عزله من الحزب سنة ١٩٢٧ ثم نفي إلى القوقاز ومنه هرب إلى

---

(١) القاموس السياسي – مصدر سابق ص ٢٣٦ .

تركيا ثم رحل إلى فرنسا فالنرويج ثم استقر في المكسيك حيث اغتيل في أغسطس سنة ١٩٤٠ واتهم ستالين بتدبير اغتياله (١) .

و « الماويون » ينتسبون إلى الزعيم الصيني ماو تسي تونج الذي ولد سنة ١٨٩٣ من أسرة إقطاعية بجنوب الصين .. اشترك – كطالب – في الثورة التي أطاحت بالأمبراطورية وأقامت الحكم الجمهوري بزعامة صن يات صن .. وعندما انتقل إلى بكين لاستكمال دراسته التقى بعدد من العناصر الوطنية والثورية أمثال ليو تشاوتشي ولي تاو شاو وشوتيه وشو إين لاي .. وفي سنة ١٩١٩ قاد مظاهرة دامية للطلبة كانت البداية التي انطلق منها لتشكيل الحزب الشيوعي ولاسيما بعد وصول الدعاة السوفييت الذين كانوا قد بدأوا يفدون إلى الصين ومنهم أدولف جوف الذي اتصل بماو وغيره من شباب حزب الكومنتانج .. ولما توفي صن يات صن سنة ١٩٢٥ خلفه تشانج كاي تشيك الذي اضطهد الشيوعيين وشردهم من كنتون وشنغهاي سنة ١٩٢٧ فاضطر ماو للهرب إلى الجبال حتى استطاع أن يبدأ تأليف فرقة من الشيوعيين – في كيانجتس – فحاول تشانج كاي تشيك القضاء عليها بمجموعة من قواته تصل إلى حوالي ثلث مليون جندي ولكنه فشل .. وهذه الفرقة تحولت – فيما بعد – إلى جيش نظامي يقوده ماو ورفاقه الذين تمكنوا من إقامة جمهورية شيوعية ، في إقليم كيانجتس .. وتحت ضغط قوات

---

(١) المصدر السابق ص ٢٨٦ .

تشانج كاي تشيك اضطر ماو ورجاله للانسحاب تجاه الشمال بعد مسيرة طولها نحو ٦ آلاف ميل انتهت في اقليم شانس .

وحدد ماو تسي تونج أهدافه في برنامج يركز على تخليص الصين من الأجانب – الأوربيين والأمريكيين – وإقامة نظام اشتراكي يساعد على تنمية الصين الجديدة .. وما بين ١٩٣٠ – ١٩٣٧ احتلت اليابان أجزاء من الصين مما دعا ماو لاقامة جبهة ضد اليابان بالتحالف مع الكومنتانج ولكن تشيك راوغ لخوفه من زيادة نفوذ الشيوعيين فاضطر ماو إلى اعتقاله ثم الافراج عنه بعد ذلك .

وفي نهاية الحرب الثانية وبعد استسلام اليابان سنة ١٩٤٥ أصبح ماو زعيماً للحزب الشيوعي الصيني وعادت الصراعات تتفجر من جديد بينه وبين تشيك .. وحاول الجنرال جورج مارشال سنة ١٩٤٦ التوسط بينهما ولكن وساطته باءت بالفشل . وقام كاي تشيك الذي أصبح رئيساً للحكومة المركزية بمحاولة أخرى سنة ١٩٤٧ للقضاء على ماو وأعوانه ولكنه فشل لأن ماو كان قد بث دعوته بين الفلاحين والشباب وكان قد بدأ زحفه نحو الشمال .

وفي يناير سنة ١٩٤٩ اعتزل كاي تشيك الرئاسة وتدأت المقاطعات تستجيب لنداء ماو .. فانتقلت الحكومة المركزيةمن تانكنج إلى شوكنج وفي أغسطس من عام ١٩٤٩ انتقلت الحكومة المركزية إلى جزيرة فورموزا – تايوان – بينما وصلت المسيرة

الكبرى على رأسها ماوتسي تونج إلى بكين .. وفي ٣٠ سبتمبر عقد « المؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي » إجتماعه الأول في بكين وفي أول أكتوبر سنة ١٩٤٩ انتخب ماو أول رئيس لجمهورية الصين الشعبية .. وفي ديسمبر سنة ١٩٥٨ ترك رئاسة الجمهورية وتفرغ للحزب وخلفه ليو تشاو تشي [١] .

وقد اتخذت الصين من فكرة الكميون أساساً لنظامها الاشتراكي .. وطورت الفكرة بما يتلاءم مع الواقع الصيني .. والكميون — في الصين — تنظيم تعاوني يقوم عليه الهيكل الاقتصادي الصيني لاسيما في الزراعة والانتاج الحرفي وبدأ تطبيقه في نهاية ١٩٥٨ .. وهو عبارة عن مجتمع ريفي متكامل يشمل شئون الزراعة والصناعة والتجارة والتعليم والخدمات والتدريب العسكري الاجباري . ووزع سكان الريف الصيني — تنفيذاً لقرارات ٧ أغسطس سنة ١٩٥٨ الخاصة بتنظيم الكميون — على ٢٦٥٧٨ كميوناً متوسط مساحة كل واحد ٦٤ ألف مو — ما يساوي ١٠ آلاف فدان تقريباً — ويسكنه ٤٦٠٠ أسرة ويقدر متوسط الأيدي العاملة بالكميون ١٠ آلاف وهو يضم كل المزارع التعاونية التي تقع في دائرته .. والكميون يشجع عمليات التصنيع وخاصة إنتاج الحديد والصلب والتي اعتبرت صناعة أساسية للنهضة الاقتصادية في الصين الشعبية فأقيمت في كل كميون أفران متوسطة وأخرى

---

(١) المصدر السابق ص ١١٢٠ .

صغيرة ما زال إنتاجها لم يبلغ المستوى العالمي من حيث الجودة [1] .

وقامت ـ في الصين ـ منذ مايو سنة ١٩٦٦ ثورة ثقافية قادها ماوتسي تونج معتمداً على الجيش الأحمر وشباب المعاهد والجامعات .. وقامت الثورة الثقافية بحركة تطهير واسعة للتخلص من انحرافات بعض مناصري الحزب الشيوعي .

وهكذا فإن كانت «الماوية» هي تطويع الفكر الماركسي للواقع الصيني فإن « التيتوية » ـ نسبة إلى الرئيس تيتو ـ و « الجفارية » هي أيضاً تيارات واتجاهات على نفس النسق ومستجيبة لظروف الواقع الذي تطبق فيه .

وسبب ما يحدث في الماركسية من انشقاقات كان آخرها موقف الأحزاب الأوربية الغربية التي بدأت تشق طريقاً مغايراً للطريق الذي تشقه أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي هو عدم قدرتها على ملاحقة التطور للعجز الكامن في داخلها وتجاهلها لأهم مبدأ من مبادىء العلم وهو مبدأ النسبية الذي يؤكد أن الماركسية ليست كل المعرفة بشكلها المطلق بل هي جزء من التراث الفكري يخضع لضوابط الزمان والمكان ولمعايير الصواب والخطأ . وتناولها بناء على ذلك يجب أن يكون في مستوى ما قدمته للبشرية ومن خلال القياس الموضوعي للاعتبارات التي

---

(١) المصدر السابق .

نشأت في كنفها .. وفي إطار النسبية التي تحدد حجمها وتفتح أمام الانسان الآفاق رحبة في الاجتهاد والبحث عن منطلقات وأطر وحلول تكون أكثر ملاءمة لواقعه وأكثر استجابة لظروفه وعصره .

والماركسية تواجه بتحديات كثيرة .. واهتزت أمام كثير من المعطيات والتجارب التي شقت طريقها على مستوى العالم الثالث .. فسقط ادعاؤها القديم الذي كان يصر على أنها النظرية الثورية العلمية الصحيحة .. وذلك لعدم قدرتها على اكتشاف الواقع الذي يعيشه العالم الثالث وبلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ــ وذلك لعديد من الأسباب :

السبب الأول : ضعف الرأسمالية المحلية ــ الناشئة والطفيلية ــ جعلها لا تتصدى للقوى العاملة وحدها بل وحد بينها هذا الهدف وبين الاقطاع فالتحمت معه مما خلق تحالفاً رجعياً إقطاعياً رأسمالياً وجد أن استمراره في استمرار السيطرة الاستعمارية .. وهذا على العكس من أوربا التي أزاحت الاقطاع عندما وجدت فيه معوقاً للرأسمالية وانطلاقتها .. وموقف الماركسية موقفاً ــ تقليدياً ــ يطبق قوانين التطور الرأسمالي الأوربي على مجتمعات العالم النامي .

السبب الثاني : دور الشرائح الصغرى من الرأسمالية الوطنية ودور المثقفين لعب دوراً في دفع عملية التحرر السياسي والاجتماعي — في بلدان العالم الثالث — ومن خلال عملية الانصهار والتلاحم بين هذه القوى والقوى والقوى الشعبية نجد أن كثيراً منها انسلخ عن ولائه الطبقي التقليدي وتحول انتماؤه إلى الأرض والمبادىء التي اقتنع بها — وهذه القوى لعبت دوراً في عملية التغيير الفعلي في المجتمعات النامية مما أسقط الموقف الماركسي منها والذي ينظر إليها باعتبارها جزءاً من البورجوازية المعادية للطموح الشعبي .

السبب الثالث : ما يمكن أن نسميه « الطيف الطبقي » الذي فرض نفسه على بلدان العالم الثالث والذي كان نتيجة الانهاك الذي عانت منه الشعوب بحيث جعل من أبنائها قوى متخلفة تمارس الزراعة البدائية والصناعة الحرفية مما خلق هذا الطيف لعدم وجود طبقات ذات قوام متماسك بل وجود نشاطات متداخلة لا تمكن من بروز طبقة بعينها تأخذ الموقف الطليعي والمبادرة في عملية التغيير فانصهر

هذا الطيف العمالي الفلاحي الحرفي مع المثقفين والعسكريين فكان عبء نمو الطبقة العاملة الصناعية يقع على كاهل قوى الثورة وفي ظل اجراءات التغييرات الثورية التي وسعت من القاعدة الصناعية .. فنشأت متعاطفة مع القوى الثورية الأخرى وليست متناقضة معها .. فكانت الطبقة العاملة بنت الثورة وليست صانعتها على غرار النسق الماركسي .

لقد عجزت — الماركسية — عن تشخيص واقع العالم الثالث . وبالطبيعة فإنها تعجز عن وضع حلول ملائمة لمجتمعات هذا العالم .. لقد تعارض التحليل الماركسي مع التركيب الاجتماعي والاقتصادي القائم في هذه المجتمعات بالاضافة إلى الموقف المبدئي من الديمقراطية الذي ينفي وجودها أو ضرورتها في مرحلة الاشتراكية .. ونرى أن العالم الثالث يعيش مرحلة تتأكد فيها العلاقة بين الثورة الوطنية — أو القومية — وبين الاشتراكية والديمقراطية .

إن قانون الثورة في الماركسية هو التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج وهو على عكس القانون الذي حدده الميثاق الذي بلور الحلول التي توصلت إليها التجربة الناصرية والذي نلخصه في عبارة موجزة تقول : « إن التقدم هو غاية الثورة .

والتخلف المادي والاجتماعي هو المفجر الحقيقي لارادة التغيير والانتقال بكل قوة وتصميم مما كان قائماً بالفعل إلى ما ينبغي أن يقوم بالأمل » [1] ويعني هذا أن التخلف ليس بين قوى الانتاج المتقدمة وعلاقات الانتاج المتخلفة بل هو تخلف في كـل جوانب الحياة المادية والاجتماعية .

وأثبت الواقع أن الثورة في العالم الثالث تقوم إذا توفرت عدة ظروف :

- الاستقلال المادي والاجتماعي بصورتيه المحلية والقومية والذي يتجسد في أوضاع من التخلف المادي والمعنوي يعانيها الشعب وفي تسلط قومي يقع في صورة أو في أخرى من صور الاستعمار الصريح أو المقنع ويتجسد بدوره في استغلال مادي وظلم معنوي تعانيه الأمة الواقعة تحت نير الاستعمار في صور متباينة من العدوان على إرادتها ونزوعها إلى ابراز كيانها الوطني أو القومي [2] .

- الوعي .. من القطاعات الشعبية الواقعة تحت مطارقة الاستغلال بفساد النظام القائم واحساسها بتناقض مصالحها معه .. ومقابلة التخلف المادي والاجتماعي والمعنوي والقهر الوطني والقومي بارادة وعزيمة ثورية تقوي من

---

(١) الميثاق – جمال عبد الناصر – الباب الخامس .
(٢) البيان القومي الثوري – مصدر سابق ص ٢٨٢ .

أزر القوى الشعبية في مواجهتها للتحديات والمشاكل التي تواجه المجتمع .

- الأداة الثورية .. التي تكون مفرزة من بين صفوف الشعب ووفق ظروفه الموضوعية ومعاناته ودور هذه الأداة هو تجسيد إرادة التغيير الثوري لدى الجماهير وتفجير الثورة .. وعادة مثل هذه الأداة يجب أن تملك قدراً لازماً من القدرة النسبية الذي تتغلب به على التحالف الرجعي وفلول النظام القديم لانتزاع السلطة السياسية لصالح القوى الشعبية .

ولما كان التغيير الجذري والتحول النـ عي هو الذي يفتح الطريق للعمل من أجل القضاء على التخلف وعلى رواسب عصور العبودية والاستغلال .. فإن العالم الثالث لا يجد أمامه من سبيل سوى الثورة كعملية جراحية ضرورية في جسم المجتمع بكل ما يترتب عليها من آلام ومعاناة وإرهاق .

* * *

والخلاصة.. لم نر شعباً من شعوب العالم الثالث استطاع أن يحقق تقدمه السياسي وسط مناخ تحرري «ليبرالي» على غرار الغرب .. أو مكنته الماركسية من الاستجابة لمعطيات واقعه وظروفه .. وإذا خرجت لنا بعض الاستثناءات على طريق هذه القاعدة فهذا ناتج من استثناءات في الظروف نفسها التي يمر بها الواقع في المجتمع الذي شذ عن هذه القاعدة . والهند تمثل أحدى

هذه الاستثناءات حيث ساد التعدد الحزبي في العمل السياسي .. والسبب أن التعدد هو الأصل في التركيبة الاجتماعية القومية الهندية .. فهناك العديد من القوميات والأديان والأجناس واللغات . وليس هناك المجتمع ذو القومية الواحدة أو الانتماء الواحد أو اللغة الواحدة .. الخ .. ويصبح الخيار صعباً أمام هذا المجتمع فإما تعدد يتيح لكل القوى أن تعبر عن نفسها أو يعاني المجتمع من سيطرة فئة أو طائفة تكرس التخلف وتزيد التناقضات والصراعات . ومع ذلك فإن النظام الحزبي — في الهند — في شكله الغالب — وباستثناء التيارات العلمانية سواء داخل حزب المؤتمر أو بين الأحزاب اليسارية — ليس إلا تعبيراً سياسياً عن أوضاع طائفية وعرفية ضيقة مما يجعلها تركيباً غير منطقي في ظل التطور السياسي في النصف الثاني من القرن العشرين .

وإذا كان البعض يرى في نموذج التعدد اللبناني شيئاً شبيهاً بالهند ويمكن أن يكون إيجابياً في بعض جوانبه .. إلا أن الواقع يؤكد عكس ذلك لأن لبنان جزء من الوطن العربي الكبير وليست الأحزاب فيه إلا من أجل استمراره ضعيفاً مهلهلاً ومن أجل تكريس الطائفية والاقليمية في الوطن العربي .. والصورة الموجودة في لبنان تعبير عن أقصى درجات التخلف وعقبة في سبيل الأهداف القومية الكبرى .. ولعل الحرب التي دارت خلال سنة ١٩٧٥ ، وسنة ١٩٧٦ — أبسط دليل على فشل صيغة التعدد التي توشك على تقسيم لبنان — الصغير — إلى

دويلات أصغر تقوم على الطائفية وتعطي المبرر والقوة لاستمرار إسرائيل .

وحتى البلدان التي تمكنت فيها الديمقراطية — بصورتها الغربية — من فرض حزب ثوري على الحكم كانت العاقبة وخيمة . فهذه «تشيلي» تمكنت الجماهير فيها من أن تصل عبر شعبها ونوابها إلى السلطة وتمكنت من أن تكون الأغلبية لصالح التيار الثوري .. وسقطت الأحزاب الرجعية في دوائرها ولم تتمكن من دخول البرلمان أو أن تكون لها الأغلبية الدستورية فكشفت عن وجهها الحقيقي وتخلت عن «ليبراليتها» وقامت — بالتحالف مع المخابرات المركزية الأمريكية — باحداث أكبر مذبحة دموية شهدها التاريخ الحديث لكل العناصر اليسارية والوطنية والثورية مستخدمة القوات المسلحة من خلال انقلاب دموي أطاح بحكومة «سلفادور الليندي» اليسارية الدستورية .. وقضى بذلك على أي أمل باحداث التغيير والثورة خلال انقلاب دموي أطاح بحكومة «سلفادور الليندي» اليسارية الدستورية .. وقضى بذلك على أي أمل باحداث التغيير والثورة عن طريق الديمقراطية «الليبرالية» .

إن هذا المثال يثبت أن الديمقراطية الغربية «الليبرالية» مع شعاراتها ومنطلقاتها ما دامت آمنة وتحس بقدرتها على إفراز القوى المحافظة والقادرة على صيانة المجتمع الذي تدافع عنه وحمايته من الهزات .. وعند احساسها بالخطر تكشر عن أنيابها

وتشهر سلاح العنف والتصفية الدموية لكل ما هو شعبي بدعوى حماية الحرية والديمقراطية والقانون .

وعلى الجانب الآخر إذا رأينا دولة من العالم الثالث (ككوبا) تختار لنفسها الطريق الماركسي فإنما كان ذلك هو الرد الطبيعي للتحدي الأمريكي الصارخ الذي لا يتوانى لحظة عن ضرب الحركة الوطنية الكوبية لأنها تمثل بانتهاجها الطريق الثوري سابقة خطيرة في أمريكا اللاتينية .. بجانب أن قربها من الولايات المتحدة الأمريكية يجعلها سهلة وفي متناول أيدي القوات الأمريكية .. وهذا حدا بكوبا لأن تختار هذا الأسلوب لضمان الحماية السياسية والامداد العسكري من الاتحاد السوفيتي لتخفيف الضغط الأمريكي .

إن الحرية بمعناها الشامل ضرورة حياة بالنسبة لبلدان العالم الثالث ... أساسها التلازم الكامل بين الاشتراكية والديمقراطية من أجل ممارسة حقيقية لها تقوم على المشاركة السياسية الفعلية لتحقيق التقدم وتجاوز واقع التخلف .. وهذا هو الذي يعطي للثورة في هذا العالم شرعيتها ويؤكد ضرورتها .

والعالم — الآن — تتجاذبه تيارات ثلاث .. فالديمقراطيون الغربيون — «الليبراليون» — يرون أن مهمتهم هي التغيير الاصلاحي بأساليب النضال السلمي العاجز .. والشيوعيون يرون أن مهمتهم ليست بناء المجتمع الديمقراطي بل هي احلال النظام الاشتراكي محل النظام الرأسمالي بصيغة « دكتاتورية البروليتاريا» ومن خلال الأحزاب الشيوعية .. فإن منطق الثورة في العالم

الثالث – وفي طليعته الوطن العربي – تؤكد على أنها قادرة على احلال النظام الجديد الملائم لطموح الانسان .. النظام الذي اكتشف الأبعاد الحقيقية للتغيير على مستوى هذا العالم – الثالث –

وثورة ٢٣ يوليو – الناصرية – وضعت هذا النظام في الاطار الصحيح فهو نظام جاء محصلة صراع بين تحالفين .. أحدهما يحتوي قوى التخلف وهو معاد لكل تقدم وثانيهما يحتوي قوى التقدم والثورة وتبلور ذلك في معسكرين محددين :

- معسكر التحالف الرجعي ويتكون من الاقطاع والرأسمالية والعمالة والرجعية والاقليمية والعشائرية والطائفية .

ونقيضه .

- معسكر التحالف الثوري ويتكون من الفلاحين والعمال والمثقفين والحرفيين وأصحاب المحلات الصغيرة والرعاة والصيادين والمهنيين والعسكريين .

فلم تعد الثورة حكراً على طبقة بعينها بل أصبحت شبيهة بكل ما في هذه الكلمة من معنى .. وأصبح التراث الثوري العربي – بهذه الصورة – تراثاً استطاع أن يقدم حلولاً موضوعية تحتاج منا رعايتها وتطويرها وتحتاج أن نستعرض أبرز أساليب الممارسة السياسية الحديثة الممثلة في الأحزاب في الفقرات التالية من الكتاب لتسهل المقارنة ولتتحدد صحة وجهة نظرنا من عدمها والتي تتلخص في أن الثورة العربية المعاصرة – من خلال تجربتها الناصرية – استطاعت أن تتجاوز القوالب والنصوص التقليدية وفتحت أمام الانسان أبواب عصر جديد .

- ٢ -

الأحزاب الأوروبيّة

- نشأة الأحزاب الأوروبية
- طبيعة هذه الأحزاب
- البناء الداخلي
- العلاقات الحزبية
- صور وأشكال الممارسة الحزبية
- درجات الانتماء ومستوى المشاركة
- أثر الأحزاب على أنظمة الحكم



ديمقراطية الأحزاب الأوروبية

كانت النهضة الأوروبية وراء بُروز صور جديدة للتغيير السياسي ممثلة في كيانات سياسية تعتنق كل منها فكرة محددة وتعبر عن قوى سياسية واجتماعية معينة تضع لنفسها فهماً لقضية الديمقراطية وأسلوباً خاصاً لمعالجتها .. هذه المجتمعات السياسية هي ما يمكن أن تطلق عليه الأحزاب أو التنظيمات السياسية .

والحزب السياسي هو — بالمفهوم العام — عبارة عن جماعة من الناس تعتنق مذهباً سياسياً واحداً وتلتقي على أهداف ومصالح مشتركة .. وهو كظاهرة وليدة العصر الحديث تعبر عن أطر جديدة لظاهرة الاختلاف والانقسام العقائدي والسياسي .. وهذا لا يعني أن الاختلاف أو الانقسام في الرأي وليد العصر الحديث . بل موجود — تاريخياً — من عصور سابقة وسيستمر بعد عصر الأحزاب .

لقد عرف الانقسام في الرأي لدى كل المجتمعات البشرية

عموماً .. وإن كنا — في هذا الحيز — نركز على أوربا فإننا سنجد العديد من المقدمات والمظاهر التي مهدت لظهور فكرة الأحزاب وانتشارها فيما بعد حتى غطت العالم كله — تقريباً — .
ففي أسبانيا ونتيجة الصراع الدائر فيها فتح الملك أبواب مجلسه (الكورتيز) — وهو الاسم الذي أطلق على مجلس النبلاء — لممثلي الطبقة الوسطى منذ النصف الأول من القرن الثاني عشر .. ثم طور مجلس الملك فأصبح النبلاء والأساقفة ونواب المدن وممثلي الطبقة الوسطى ... وكان برلمان محدود السلطة ينتخبه عدد قليل من الناس هم التجار والأعيان .. وكان هذا الشكل هو البداية الفعلية للنظام البرلماني في أوربا [١] .

وفي الأمبراطورية الألمانية أدى الصراع إلى رفع بعض المدن الهامة إلى مرتبة المدن الأمبراطورية وأعطى الحق لممثليها — وهم من الطبقة الوسطى — لالقاء الكلمات والحديث في « الدايت الأمبراطوري » .. وفي السويد شهد مجلس «الراكستاج» حضور ممثلي مجالس المدن في أول اجتماعاته سنة ١٣٥٩ .

وتشابهت ظروف وأشكال نشأة المجالس النيابية في فرنسا وانجلترا واستطاعت الطبقة الوسطى الفرنسية من حضور مجلس الملك المكون من ممثلي الاقطاع . وكان مجلساً ضعيفاً لارتباطه بارادة الملك والاقطاعيين .. ولم تستطع الطبقة الوسطى فيه أن تفعل شيئاً إلا بعد سقوط سلطان الملك والاقطاع — بعد خمسة قرون — نتيجة الثورة الفرنسية [٢] .

---

(١) أضواء على الديمقراطية العربية — مصدر سابق ص ٥٠ .
(٢) المصدر السابق ص ٥٠ .

وفي البلاد الاسكندنافية — في جزيرة ايسلندا — قامت جمعية «الالتنج» المشكلة من أصحاب الأراضي وممثلي المدن والقرى بتدبير سياسة الجزيرة منذ القرن التاسع عشر حتى القرن التاسع عشر . ونجح التجار في المقاطعات السويسرية في تكوين مجالس محلية استطاعوا من خلالها فرض ممثليهم على مجالس «الدوقيات» و « الكونتيات» على اختلاف أنواعها في الأراضي المنخفضة وهولندا منذ القرن الثالث عشر [١] .

ولم تكن الصراعات والاختلافات تتعدى تكوين الجماعات النيابية داخل البرلمان وإنشاء الأندية خارج البرلمان من أصحاب اللون السياسي أو المنطقة المشتركة .. وهذه الأشكال لم تكن على علاقة بالرأي العام إلا أثناء عملية الانتخابات ولم يكن لها تأثير في الشارع وكان تأثيرها لا يتعدى حدود ممثليها في البرلمان .

ولم تكن هذه الصراعات أو هذه الأشكال هي وحدها التمهيد التاريخي لنشأة الأحزاب فقد كانت هناك ظروف أخرى صاحبت انفصال الكنيسة الانجليزية عن روما في القرن السابع عشر وأدى إلى ظهور حركتين مهدتا فيما بعد إلى ظهور حزب المحافظين وحزب الأحرار وهما حركتا «التورى» و «الهويج» .. وكذلك الحال عندما برزت فكرة الوحدة الألمانية في أول القرن الماضي انقسمت الآراء حول مستقبل ألمانيا .. فكان هناك فريق يناصر العائلة الأمبراطورية النمساوية ويرشحها لعرش المانيا

---

(١) المصدر السابق ص ٥١ .

أطلق عليه حزب ألمانيا الكبرى .. وفريق آخر باسم حزب ألمانيا الصغرى يناصر العائلة المالكة في روسيا ويرشحها لحكم ألمانيا . ونفس الشيء حدث حول مستقبل الوحدة الإيطالية فكان حزب « الكاربوناري » ثم جمعية إيطاليا الفتاة أو الشبيبة الإيطالية من أكثر الأحزاب تحمساً لأفكار «ماتزيني» ثم ظهر حزب « بايوي » يدعو إلى الوحدة في إطار أمبراطورية بابوية وذلك في سنة ١٨٣٦ .

وحتى منتصف القرن التاسع عشر سنة ١٨٥٠ . وباستثناء الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وأسبانيا لم يكن العالم يعرف الأحزاب بصورتها الحالية . بل كان يعرف الأندية الشعبية والجماعات الثقافية والكتل البرلمانية التي لا تعتبر أحزاباً بالمعنى المعاصر .. وبعد هذا التاريخ كانت أغلب البلدان الأوربية قد بدأت تمارس نظماً حزبية مختلفة .. وكانت البلدان الأخرى تسعى إلى تقليدها .

وظهور الأحزاب ونموها ارتبط – موضوعياً – بمرحلة جديدة من الممارسة السياسية كانت نتيجة ما أحدثته الرأسمالية من ثورة سياسية قضت على نظام الطوائف وعلى الاقطاع فاتسع بذلك الأخذ بمبدأ الاقتراع الشعبي كثمرة من ثمرات هذه الثورة السياسية التي أعطت الحق للمواطنين في تكوين المنظمات السياسية والمشاركة في السلطة [1] فكانت المجالس النيابية وهي تتوسع في وظائفها وبنمو دورها تشعر أعضاءها بحاجتهم إلى التكتل بشكل

---

(١) الاشتراكية – مصدر سابق ص ٧٣ ، ٨٠ .

بجعلهم أكثر قوة للتخفيف من حدة الصراع الاجتماعي الذي ازداد حدة بسبب نمو الرأسمالية وتحولها إلى رأسمالية صناعية زادت من استغلال القلة للكثرة بدرجة زادت من حدة الفوارق الطبقية التي جعلت الطبقات تعمل لحماية مصالحها والتأثير في الرأي العام بعد أن زادت أهميته .

وهذا أدى – بدوره – إلى ظهور المجتمعات التي تناصل بصورة جماعية لتكون أكثر تأثيراً .

لقد كانت الأحزاب استجابة للتغيرات التي طرأت على أساليب الممارسة السياسية في أوربا وقد اتخذت في نشأتها صورتين :

الصورة الأولى : الأحزاب ذات المنشأ البرلماني

حيث كانت الكتل البرلمانية تعمل لتشكيل اللجان الانتخابية للدعاية للمرشحين ومساندتهم ثم تطورت إلى علاقة إتصال بين الكتل واللجان .. وهكذا سبقت الكتل في وجودها وجود اللجان الانتخابية [1] .. وساعدت العلاقة التي نشأت بين الكتل واللجان على قيام تناسق أدى إلى وجود روابط منتظمة كانت هي المقدمة لقيام الحزب بمعناه المعاصر .

وفي البداية كان تكون الكتل البرلمانية يقوم على أساس

(١) الأحزاب السياسية – موريس ديفرجيه – ترجمة دار النهار – بيروت سنة ١٩٧٢ ، ص ٦ ، ٧ .

الجوار الجغرافي أو المصالح المهنية المشتركة وليس على أساس العقائد السياسية التي أصبحت الأساس فيما بعد .. والكتل البرلمانية – في بعض البلدان – كانت كتلاً محلية تحولت إلى كتل عقائدية وأبرز أمثلتها نشأة الأحزاب داخل الجمعية الوطنية الفرنسية سنة ١٧٨٩ .

وبجانب المصالح التي تحكمت في نشأة بعض الكتل – بصورة ضمنية أو صريحة – للدفاع عن أفراد كتلة معينة يخططون لمعركة الاعادة في الانتخابات بسبب شبحها الذي كان لا يفارق خيال الكتل البرلمانية .. فإن الرشوة قد لعبت دوراً بارزاً في نشأة بعض الكتل .. فلكي يضمن الوزراء الانجليز لأنفسهم الأغلبية كانوا يقومون بشراء الأصوات من الناخبين بصورة شبه رسمية .. وكان في مجلس العموم البريطاني شباكاً يتولى تسليم البرلمانيين ثمن أصواتهم وقت الاقتراع حتى أنشىء منصب السكرتير السياسي لدى الخزينة سنة ١٧١٤ لضمان هذه العمليات المالية مما قوى نفوذه لدرجة التحكم في التعيينات في وظائف الدولة عن طريق الرشوة [١] .

وثابت – تاريخياً – أن نشأة اللجان الانتخابية كان – غالباً – نتيجة مبادرات اليسار وتعبيراً عن القوى الجديدة القادرة على منافسة القوى القديمة وكشفها أمام الناخبين .. مما أثر على اليمين فيما بعد وجعله يسعى إلى تشكيل اللجان للاحتفاظ

---

(١) المصدر السابق ، ص ٧ ، ٨ .

بنفوذه [1] .. وقد استفادت اللجان من الظروف الخاصة للحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية .. مثل شغل المناصب العامة بالانتخاب .. ونظام الرئاسة الذي يعتمد أسلوب الحصول على الأغلبية النسبية .. فأصبحت اللجان ذات أهمية بالغة لتجنب الانقسام وتفتيت الأصوات .. بجانب أن نظام المغانم والذي يعطي الحق للحزب المنتصر في الاستيلاء على جميع الوظائف والمناصب الحكومية منح اللجان قوة فوق قوتها بنفس الدرجة التي أثر فيها نظام الرشوة وشراء الأصوات على قوتها في انجلترا [2] .

والنتيجة .. فإن العلاقة التي قامت بين الكتل واللجان فرضتها ضرورات المعارك الانتخابية وكسب الأصوات وأدت إلى قيام علاقة منتظمة ودائمة أدت إلى ظهور الأحزاب .

الصورة الثانية : الأحزاب ذات المنشأ الخارجي :

نشأت هذه الصورة بفضل مؤسسات قائمة من قبل وذات نشاط خاص خارج الانتخابات وخارج دائرة العمل البرلماني .. وأبرز الأدوار في هذا المجال دور النقابات التي يدين لها الكثير من الأحزاب العمالية .. ويقرب من تأثير النقابات على نشأة الأحزاب نظام التعاونيات الزراعية والتكتلات المهنية الزراعية وإن كانت أقل تأثيراً من الأحزاب العمالية .

---

(١) المصدر السابق ص ٩ .

(٢) المصدر السابق ص ١١ .

ولعبت الجمعيات الثقافية والفكرية دورها في ولادة بعض الأحزاب السياسية .. فلا يمكن إنكار دور الجمعية النقابية في نشأة حزب العمال البريطاني ودور الجمعيات الماسونية في نشأة الحزب الراديكالي الفرنسي والأحزاب الليبرالية الأخرى في أوروبـــا .

والكنائس والفرق الدينية ـــ كذلك ـــ كان لها نفس الدور في نشأة بعض الأحزاب حيث ساعدت منظمات كاثوليكية في قيام الأحزاب المسيحية اليمينية سنة ١٩١٤ التي أصبحت ذات تأثير طفيف في قيام الأحزاب الديمقراطية المسيحية سنة ١٩٤٥ يضاف إلى ذلك جمعيات المحاربين القدماء التي إزداد دورها بعد الحرب العظمى سنة ١٩١٤ وساهمت في بناء الأحزاب الفاشية والنازية .

ولا يمكن اغفال دور الجمعيات السرية التي تتحول بعد زوال المانع القانوني إلى أحزاب وأبرز نماذجها الجمعيات السرية التي كانت وراء عديد من البلدان المختلفة والتي تحولت إلى أحزاب بعد الحرب العالمية الثانية .. ولا تقف عمليات نشأة الأحزاب عند هذا الحد بل يلاحظ أن التجمعات الصناعيـــة والتجارية والمصارف واتحادات أصحاب الأعمال كانت وراء نشأة العديد من الأحزاب .. ودورها ـــ في الغالب ـــ يأخذ شكل السرية المطلقة .

وهذه الصورة تختلف عن الصورة السابقة .. فهي أكثر

مركزية لأنها تبنى من القمة .. وأكثر تماسكاً وانضباطاً وأقل إرتباطاً بالكتل البرلمانية .. وكتلها البرلمانية تلعب دوراً في تنفيذ سياستها [1] .

* * *

والأحزاب المعاصرة لا تعرف ببرامجها وانتماءات أعضائها والقوى الاجتماعية التي يمثلونها فحسب بل تعرف بطبيعة تكوينها .. فالحزب — الذي هو مجموعة ذات كيان خاص — قد تطور إلى درجة إنتهت فيها العلاقات البسيطة لتحل محلها العلاقات المعقدة والمتنوعة .. وعلى الرغم من أن ذلك يشكل صعوبة في دراستها لصعوبة معرفة ما يدور داخل الأحزاب بدقة وصعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة بسهولة وتعمد اضفاء الغموض على الحياة داخلها فان هناك حقيقة هامة وهي أن هذا المناخ — نفسه — يفرض على الأحزاب الاهتمام بالممارسة العملية والضوابط غير المدونة والعرف .

ويمكن معرفة طبيعة الحزب من خلال العلاقات التي بداخله .. وهناك في هذا المجال عدة نماذج :

● الأحزاب البورجوازية .. نشأت في القرن التاسع عشر ولا تزال قائمة في صورة محافظة أو ليبرالية .. ولا زالت مسيطرة على المسرح السياسي في بعض البلدان كالولايات

---

(١) المصدر السابق ص ١٣ ، ص ١٦ .

المتحدة الأمريكية وهذه تعتمد في تكوينها على لجان محدودة الانتشار تتحرك بصورة لا مركزية تقوم على الاعتماد على الشخصيات ذات النفوذ والثروة المستقطبة للعمل مع الحزب .. وهذه الأحزاب ليست لها قواعد جماهيرية ولا تهتم بذلك .. ونشاطها – بالكامل – موجه نحو الانتخابات والترتيبات البرلمانية .. والعمل بداخلها موسمي .. وهيكلها الحزبي بدائي وادارتها في أيدي النواب .. وهي ذات طابع شخصي واضح يتضح من عدم اهتمامها بالمشاكل السياسية والعقائدية ويتضح من ثانوية العمل الإيديولوجي . والانتساب إلى هذه الأحزاب – خاصة الأمريكية – يقوم على المنفعة والاستفادة .. والتمويل – فيها – يعتمد على أسلوب المنح والهبات من المصارف ورجال الأعمال والمؤسسات الصناعية .. الخ ...

- الأحزاب الاشتراكية الأوروبية .. وتعتمد على استقطاب قطاعات من الجماهير .. وهي ذات تنظيم دقيق – نوعاً ما – فالانتساب على أساس اشتراكات دورية من الأفراد وهي التي يعتمد عليها الحزب في التمويل .. وهذه الأحزاب لا تأخذ بنظام اللجان وتأخذ بنظام الشعب ومجموعات العمل .. وتهتم هذه الأحزاب بعملية التثقيف السياسي بجانب الاهتمام بالانتخابات ... والعمل اليومي فيها يديره موظفون متفرغون .. يخف في هذا

النوع التوجيه الشخصي ويعتمد التوجيه على أسلوب المؤتمرات ولجان العمل والمجالس الاستشارية والمكاتب وأمانات السر .. والعقيدة السياسية تلعب دوراً كبيراً داخل هذه الأحزاب مما يجعل الخلاف والصدام يداخلها بين اتجاهات وتيارات سياسية وعقائدية .. ويتسع نشاط هذه الأحزاب حتى يصل – أحياناً – إلى مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .. الخ ..

- الأحزاب الشمولية .. وهي أحزاب ترتكز على مذهب عقائدي صارم يقوم على التزام مطلق لا يفرق بين الحياة العامة والحياة الخاصة .. وهذا النوع من الأحزاب يعتمد المركزية الكاملة في العمل وتأخذ به قوى متناقضة في عقائدها وأساليبها ورؤيتها السياسية كالشيوعيين والفاشيين ونظام التسلسل الحزبي يفصل بين المستويات الأفقية فصلاً كاملاً مما يقلل الانشقاقات ويزيد من حدة الانضباط.. وينعدم – في هذه الأحزاب – أثر الأسلوب البرلماني بل لها أسلوبها الخاص المعتمد على الدعاية والإثارة والعنف . ولا يعني هذا أن الأحزاب الشيوعية والأحزاب الفاشية متفقة ومتطابقة باتخاذها هذه الصيغ بل إن جوانب الخلاف كثيرة ومتعددة .. فالأولى تعتمد نظام الخلايا وهي تعبير عن الطبقة العاملة وتؤمن بالطبقات الكادحة وتقدم تصوراً متفائلاً لمستقبل الانسان يفرضه التقدم الحضاري والتكنولوجي . أما

الفاشية فتأخـــذ بنظام المليشيا وهي تعبير عن الطبقة الوسطى والرأسمالية وتؤمن بالنخبة والصفوة وتنحاز للأرستقراطية .. وتقدم تصوراً متشائماً لمستقبل الانسان فتدعو إلى وحدة الدم والجنس والأرض والعودة إلى القيم البدائية والتقليدية والعمل في الأرض هو القمة المثلى في نظر الفاشية .

- الأحزاب الخاصة .. وهي تمثل مكاناً وسطاً بين الأحزاب القديمة ـ الأمريكية ـ والأحزاب الاشتراكية الأوروبية. وتضم هذه الأحزاب كذلك الأحزاب العمالية المرتكزة على النقابات والتعاونيات والأحزاب الزراعية والأحزاب ذات التركيب القديم التي قامت في بعض بلدان الشرق الأوسط وافريقيا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى .. وهي أحزاب تقوم حول شخص صاحب نفوذ أو مجموعة من الأفراد ينتمون لعائلة إقطاعية أو عصابات تقف خلف قائد عسكري أو زعيم طائفة .

* * *

وتنقسم الأحزاب من حيث الانتماء إلى قسمين : الأول .. وهو ما يطلق عليه الحزب المباشر ونظام الانتماء فيه يتم بشكل مباشر حيث يشكل الأعضاء فيه صلب البنيان دون وسيط ودون الاعتماد على كيانات أو منظمات مهنية أو جماهيرية أو نقابية أو ثقافية .. الخ .. وهذا النوع يهتم بالقضايا النظرية والعقائدية .

والنوع الثاني هو ما يطلق عليه الحزب غير المبـــاشر

ويتألف من اتحاد منظمات وهيئات مهنية واجتماعية وأمثلتها الأحزاب الاشتراكية الغربية والأحزاب الكاثوليكية .. وهو يجمع فئات وطبقات اجتماعية مختلفة تحتفظ كل منها بتنظيمها الخاص .. ويلاحظ أن التعاونيات والنقابات العمالية كما تلعب دورها في داخل الأحزاب الاشتراكية فإن التعاونيات والنقابات الزراعية تلعب نفس الدور داخل الأحزاب الزراعية [1] .

والأحزاب غير المباشرة لا تهتم بالعقائد ويرجع السبب في ذلك إلى الأصول النقابية لها كحزب العمال البريطاني والأحزاب المشابهة له بينما نجد حزباً على غرار الحزب الإشتراكي الفرنسي يهتم بالقضايا النظرية والعقائدية .

لقد كان الصراع حاداً في أوائل هذا القرن بين الأحزاب العمالية ذات التركيب غير المباشر والأحزاب الاشتراكية ذات التركيب المباشر .. وغالباً ما كان الصراع ينتهي لصالح الأحزاب العمالية وذلك باستثناء قلة من الأحراب الاشتراكية ذات تركيب مباشر تركت للنقابات الفرصة للاحتفاظ بتنظيمها المستقل خارج نطاق العمل السياسي .

فالنقابات التي سبقت نشأة الأحزاب كانت وراء نشأة الحزب غير المباشر .. وكان العكس هو الصحيح تماماً عندما سبقت بعض الأحزاب وجود النقابات ظهرت الصورة المباشرة

(١) المصدر السابق ، ص ٢٧ .

والتطور الذي حدث في فرنسا – مثلاً – في الأخذ بنظـــام الاقتراع العام قد مكن الطبقة العاملة الفرنسية من التدخل مباشرة في العمل السياسي وممارسته .. في حين أن النمو النقابي كان محدوداً ويعاني مشاكل وتحديات نتجت عن رد الفعل الذي الذي صاحب ظهور «كميون باريس» ، ولهذا فعندما اشتد ساعد النقابات وجدت أمامها حزباً اشتراكياً قوياً مما ساعد على وحدة الطبقة العاملة الفرنسية وحال دون تفتيتها بسبب اعتمادها على العمل النقابي الصرف .. وكذلك في ألمانيا تحولت النقابات إلى منظمات تابعة للحزب ومن أدواته بشكل معاكس للوضع في بريطانيا الذي يعتبر الحزب هو أداة النقابات ووسيلتهـــا للعمل للسياسي [1] .

والأحزاب الشيوعية لم تلعب دوراً في نمو الأحزاب النقابية أو دعمها بل على العكس كانت البنية النقابية للأحزاب العمالية سبباً في نفورها من الفكر الماركسي .

* * *

وإذا انتقلنا إلى البناء الداخلي للأحزاب نجده يقوم على تكوينات وأشكال أساسية تساعد الحزب على القيام بدوره .. ويمكن أن نميز بين أربعة أشكال للبناء الداخلي للحزب :

---

(١) المصدر السابق ص ٣٧ .

اللجنـــــة : وهي تركيب مبسط وبدائي للأحزاب التقليدية والمحافظة .. وتضم عدداً قليلاً من الأعضاء . ولا تعطي اهتماماً لزيادتهـــم أو تكاثرهـــم لاعتمادها على نوعية الاعضاء لا كمهم ... وهي تتمتع بسلطة قوية تستمدها من الوجهاء والأعيان وأصحاب النفوذ من المنتخبين الذين تتولى تجميعهم في مجال الدائرة الانتخابية — وهو إطار جغرافي — ونشاط موسمي يكون في فترة الانتخابات .

وهناك نوعان من اللجان .. اللجان المباشرة وتضم الأعيان والوجهاء والتجار المرموقين ومتوسطي الملاك والمزارعين والمحامـــين والأطباء وبعض سكان المدن الصغرى .. ويختار أعصاء اللجان المباشرة لوزنهم الشخصي وتأثيرهم الاجتماعي .. واللجان غير المباشرة وتتألف من الفروع المحلية لنقابات العمال وجمعيـــات التجار والجمعيات الاشتراكية والمنظمـــات التعاونية عن طريق مندوبين يختارون مـــن المجموعات التي يتألف منها الحزب .

والتسلسل الحزبي داخل اللجان مبسط لأنها لا تضم إلا عناصر تمثل مفاتيح للدوائر الانتخابية . وأبرز أمثلة الأحزاب التي تعتمد في بنائها على

اللجان هو الأحزاب الأمريكية وذلك بسبب فردية هذه الأحزاب وعدم نضج الوعـــي الاجتماعي فيها وغياب أحزاب يسارية منافسة تفرض على مثل هذه الأحزاب التطوير في الحركة وفي أسلوب العمل. بالاضافة إلى سيادة المناخ المحافظ على السياسة الأمريكية وموضع الحزبين الكبيرين من الخريطة البرلمانية الأوربية ووجودها في الوسط واليمين مما يبرر وجود اللجان واستمرارها (١).

الشعبـــة : وهي شكل مختلف عن اللجنة فهي أكثر إتساعاً وتعمل بدأب لاستقطاب المنتسبين وزيـــادة عددهم .. والكم يكتسب لديها أهمية كبيرة إلا أنها لا تهمل الكيف .. وهي تجتمع بصورة منتظمة مرة كل شهر أو كل أسبوعين .. وتمارس الثقافة السياسية داخل الاجتماعات عن طريق محاضرين ودعاة من الحزب يتناولون بعض القضايا والمشاكل أمام الأعضاء .. ثم يعقب ذلك مناقشة القضايا التي طرحت .. وتهتم الاجتماعات بالمسائل المحلية الصغيرة وتعطي فرصة أكبر للمناقشات العقائدية وذات المصلحة العامة.

---

(١) المصدر السابق ص ٤٣.

وتنظيم الشعبة أكثر دقة من اللجنة .. فالتسلسل أكثر وضوحاً .. والاختصاصات أكثر تحديداً .. وهذا يقتضي وجود مكتب قيادي يضم سكرتيراً – على الأقل – يتولى دعوة الأعضاء ويضع جدول الأعمال بجانب أمين للصندوق يستوفي الاشتراكات المقررة وهي تحتاج إلى لوائح نظامية وقواعد وأصول لعمل هذه المكاتب .

وأسلوب الشعبة ينتشر بين الأحزاب الاشتراكية الغربية بسبب حاجتها إلى مساندة جماهيرية واسعة وبسبب دورها في تثقيف أعضائها والمتعاطفين معها سياسياً مما أثر على كثير من أحزاب الوسط واليمين فاستبدلت اللجنة بالشعبة ... وقد استفادت الأحزاب الكاثوليكية – تحديداً – من نظام الشعبة وايضاً الأحزاب ذات النزعة الفاشية بسبب تجاوز هذين النموذجين للحدود الطبقية والاجتماعية .. فالكاثوليك يقيمون أحزابهم على أساس العقيدة الدينية والفاشيون يقيمون أحزابهم على أساس العصبية العرقية والصوفية الوطنية (الشوفينية) ويحتاجون إلى التأثير في الجماهير واستقطابها .

وثمة ملاحظة أخيرة – حول الشعبة وهي

أن الشُعب العمالية في أغلب الأحزاب أقوى وأكثر حيوية من الشُعب البورجــوازية أو المختلطة .

الخليـــة : وهي تختلف عن الشعبة .. فهي غالباً ما ترتكز على الأساس الوظيفي أو المهني لا الأساسي الجغرافي . .ويصبح موطن الأعضاء ليس بنفس درجة الأهمية الموجود في الشعبة وذلك باستثناء الخلايا المحلية التي تضم الذين لا يعملون داخل مؤسسات أو وحدات حكومية كالحرفيين والأطباء والمحاسبين والتجار والمزارعين ... والخلايا المحلية تشبه الشعبة في الأساس الجغرافي ولكنها أصغر حجماً وأقل عدداً .. وهذه الخلايا تستمر خلايا مساعدة لأن أساس البناء هو خلايا وحدات العمل .

وعدد أعضاء الخلية يتراوح ما بين ١٥ إلى ٢٠ عضواً ... وسيطرتها على أعضائهـــا ــ لذلك ــ أكبر والاتصال بين الأعضاء أكثر سهولة ويسر .. ولهذا فهي تلائم العمل السري على العكس من اللجنة والشعبة .. ومن الناحية التاريخية فإن نشأة الخلايا ارتبط بالعمل السري والمحظور .. فكانت أساس بنيان الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي قبل أن يتحول

إلى حزب شيوعي فقد استمر في الاعتماد على هذا الشكل الذي لعب دوراً كبيراً في تثقيف الطبقة العاملة واحتوائها ضمن العقيدة الماركسية . وهنا نرى أن الأحزاب الشيوعية صاحبة الفضل في العمل وفق نظام الخلايا كما كانت الأحزاب الاشتراكية الأوروبية صاحبة الفضل في اكتشاف أسلوب الشُعب مما حدا بها للوقوف ضد الخلايا ومقاومتها اعتماداً على تأييد المنظمات النقابية في أغلب البلدان .. وهذا عكس موقفه على الشيوعيين الذين اشتد عداؤهم للنقابات واتخذوا من الخلايا أسلوباً للحرب ضدها .

ونظام الخلايا ينجح في ظل المركزية التي تكون ضعيفة في أحزاب الوسط واليمين وقيام أي تنظيم على أساس الخلايا يعتبر تطوراً في مفهوم الحزب حيث يحوله من جهاز عمل يقتصر دوره على النشاط الانتخابي والبرلماني إلى تنظيم عمل ودعاية وسيطرة — وعند الضرورة إلى تنظيم محظور يلجأ للانتخابات والمناورات كوسيلة عمل ضمن العديد من الوسائل الأخرى [١] .

---

(١) المصدر السابق ص ٥٣ .

الميليشيا : وهي إطار عسكري منضبط منبثق عن الأحزاب والمنظمات السياسية .. وهي نوع من القوات العسكرية المسيسة .. والصفة العسكرية للميليشيا ليست في الشكل فحسب بل في التركيب أيضاً .. فهي ترتكز على قاعدة من مجموعات صغيرة جداً تتجمع بشكل هرمي لتأليف وحدات أكثر حجماً .. وقد بدأ هذا النظام — تاريخياً — كوسيلة لحفظ النظام في اجتماعات الأحزاب وحماية الخطباء والمؤيدين. ثم تطورت فأصبحت أساساً لبناء بعض الأحزاب .

وإذا كانت الخلية إبتكار شيوعي فإن الميليشيا اكتشاف نازي لأنها تخدم العقائد الفاشية ولأنها تقوم على تنظيم الأقليات ومنحها وسائل العمل العنيف كأداة للبورجوازية والطبقات الوسطى لسد الطريق على الطبقات الشعبية .. وهي أكثر بعداً من الخلية عن العمل البرلماني والانتخابي .. وهي أداة لقلب نظم الحكم فهي التي وضعت موسوليني فوق كرسي الحكم وهي التي وقفت وراء هتلر بالدعم والتأييد .

والأحزاب التي تعتمد أسلوب الميليشيا في عملها تستفيد كثيراً من نظام الخلايا وكذلك فإن

الأحزاب التي تعتمد الخلايا تستفيد من نظام الميليشيا فنجد أن التنظيمات الشيوعية قد أنشأت تنظيمات عسكرية مستقلة قبل وصولها إلى الحكم أو أثناء مقاومتها للاحتلال الأجنبي .. وكانت هذه التنظيمات العسكرية هي أساس بناء مليشيا شعبية قوية بعد التحرير والوصول إلى الحكم .. وإذا كان هناك ثمة إنسجام بين الخليـــة والمليشيا فإن مرجعه إلى سمة مشتركة بين الاثنين وهي رفض الأساليب الانتخابية والمناورات البرلمانية كأسلوب أساسي للعمل السياسي .

* * *

وعندما نتعرض للعلاقات الحزبية نجدها تقوم على قواعد تخدم النظام الحربي والوصول به إلى أهدافه وذلك من خلال :

الهيكل الحزبي : —

وهو يمثل أهمية خاصة للأحزاب حيث يمثل الاطار العام لنشاط الأعضاء .. هذا الاطار يزيد من تضامنهم وانصهارهم ويحدد لهم أسس وقواعد اختيار القادة وسلطاتهم .. ولذا فإن الهيكل المنضبط القائم على بنية متماسكة يمنح الأحزاب قوة وفعالية .. والعكس عندما يكون هيكلاً بدائياً غير منضبط .. فقوة الأحزاب الشيوعية مصدرها انضباط الهيكل ووضوح

العلاقات بين مستوياته .. فهي ترتكز على مجموعات من الخلايا والحلقات الصغيرة المترابطة وفق قواعد المركزية الديمقراطية .. هذه الخلايا منفصلة أفقياً ومتصلة رأسياً .. وهذا النظام الدقيق كان سبباً في انتشار الشيوعية أكثر من العقيدة الماركسية ذاتها أو مستوى العمال المعيشي المتردي .

وعند المقارنة سنجد أن الأحزاب الاشتراكية الأوروبية أقوى ترابطاً من الأحزاب اليمينية أو المحافظة بسبب الانضباط ـ النسبي ـ في الهيكل نتيجة الأخذ بنظام الشعبة بينما نجد أن هيكل الأحزاب القديمة ضعيف لاعتمادها على اللجان .

ويلاحظ أن التسلسل الحزبي ـ غالباً ما يكون ـ على غرار التسلسل الاداري للدولة أو الاقليم الذي يتخذ مظهر التدرج الهرمي ليكون متطابقاً مع التقسيمات الرسمية للبلاد .

الاتصالات الرأسية والاتصالات الأفقية :

والاتصالات الرأسية هي أوضح ما يكون في الأحزاب الشيوعية .. وهذا على الرغم من كون هذه الأحزاب ليست أول من اكتشف هذا النظام أو ابتدعه .. وهذا النظام لا يحقق أهدافه إلا في ظل غياب الاتصال الأفقي المباشر .. فلا يمكن للمستويات القاعدية في الحزب أن تتواصل فيما بينها ـ وكذلك المستويات الوسيطة والمركزية ـ وحرية الرأي تمارس بشكل أكبر داخل الخلايا والحلقات الصغيرة وتقل في المستويات الأعلى

والمسئولية – في هذا النظام – تتحدد بمسئولية كل مندوب أمام مستواه الأعلى .

ونظام الاتصال الرأسي – إذا طبق بنجاح – يحقق التجانس ويساعد على السرية – في حالة الضرورة – وهذا على العكس من نظام الاتصال الأفقي السائد في الأحزاب ذات العلاقات والهياكل الضعيفة وغير المتجانسة .. ونظام الاتصال الأفقي يكون بين الأعضاء والقيادات في اللجان المحلية [١] .

المركزية واللامركزية :

وللمركزية شكلان أولهما ما يطلق عليه «الأوتوقراطية» [٢] بمعنى المركزية القائمة على الصرامة والاستبداد وثانيهما ما يطلق عليه « المركزية الديمقراطية » .. والشكل الأول تكون قراراته من أعلى والمراقبة فيه من خلال المستويات العليا للحزب .. ويسود في الأحزاب الفاشية .. فالحزب الفاشي الايطالي .. بعد استلامه الحكم – كان يقوم بتعيين القادة المحليين الذين كانت لهم سلطات الحاكم المطلقة في أقاليمهم بصورة لم تكن تراعي أية نزعة أو رغبة محلية .

والشكل الثاني به قدر من المرونة تكفلها مجموعة القواعد المنضبطة لخلق أسلوب إتصال جيد يؤدي إلى تصعيد أكثر ما

---

(١) المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٢) الأوتوقراطية مشتقة من AUTOCRATIC بمعنى مطلق السلطة أو استبدادي .

يمكن من وجهات النظر في المستويات القاعدية للحزب إلى المستويات العليا لتبني على أساسها قراراتها وتوجيهاتها .. ويتصف هذا الشكل بالمركزية لصدور القرارات من أعلى ويعتبر ديمقراطياً لأن هذه القرارات مصدرها توصيات المستويات القاعدية وصدى لآرائها .. والقادة المحليون — في المركزية الديمقراطية — مسئولون أمام مستوياتهم الأعلى ... ومهمتهم نقل ردود الأفعال وآراء القواعد بأكبر قدر من الموضوعية .. وتقديم التبريرات الكاملة لتفسير قرارات القيادة المركزية .. ويفترض في هذا الشكل وجود مناقشات حرة تجري في القواعد قبل اتخاذ أي قرار على أن يكون الالتزام كاملاً بعد اتخاذ القرار .. فينتهي النقاش ويقوم الجميع بتنفيذه والدفاع عنه بكل قوة [1] .

وعن اللامركزية يمكننا أن نعرض لصورها المتعددة والتي تتركز فيما يطلق عليه «اللامركزية المحلية» وهي تنطبق تمام الانطباق على المفهوم العام للامركزية .. وقادة الحزب المحليين في ظلها يكونون أصحاب سلطات واسعة .. وهذه الصورة تلائم الأحزاب ذات الهيكل الضعيف كالأحزاب الأمريكية .. وتهتم الأحزاب التي تأخذ بأسلوب اللامركزية المحلية بالقضايا الاقليمية والمحلية والتي غالباً ما تكون على حساب القضايا القومية والعالمية .. مما يؤدي إلى تعدد السياسات الاقليمية وتناقضها ويفقدها النظرة الشاملة للقضايا .

---

(١) المصدر السابق ص ٧٣ .

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية ـ أقوى دول العالم ـ تقوم على نظام حزبي موجه بالكامل للاهتمام بالقضايا المحلية والمشاكل الاقليمية الضيقة .

وهناك «اللامركزية الايديولوجية» وهي تقوم على اعطاء الاستقلال للتيارات والأجنحة والاتجاهات الموجودة داخل الحزب .. وذلك حسب حجم كل منها داخل اللجان الخاصة بالعمل الحزبي .. ولقد عرفت الأحزاب الاشتراكية ـ بشكل ما ـ اللامركزية الأيديولوجية نتيجة الاختلاف في الاجتهادات.. فقد كان «البولشفيك» أصحاب اتجاه مختلف عن «المونشفيك» مما أثر على الحزب الاشتراكي الروسي قبل وصوله إلى السلطة .. واستمرت الصراعات بعد استلامه الحكم .. واختلاف التركيب الاجتماعي يساعد على تعميق «اللامركزية الأيديولوجية» والخصومات الفكرية التي تؤدي إلى الانشقاق والاهتمام بالقضايا العامة أكثر من القضايا المحلية .

بالاضافة إلى ذلك هناك « اللامركزية الاجتماعية » وهي تساعد على زيادة التناقضات الاجتماعية واستكشاف الخطوط العريضة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية .. والأحزاب التي تعتمد على « اللامركزية الاجتماعية » لا تتعمد حل التناقضات الموجودة بين القوى الاجتماعية المختلفة بل تسمح باستمرارها .. ولهذا فالآثار المترتبة على ذلك تماثل الآثار التي تترتب على « اللامركزية الأيديولوجية » بزيادة الانشقاقات داخل الحزب .

أما « اللامركزية الاتحاديـــة » فتكون انعكاساً للتركيب «الفدرالي» للدولة الذي ترك آثاره وبصماته على تكوين الأحزاب وبنيانها .. وهي أوضح ما تكون في سويسرا حيث يظل تنظيم الأحزاب إقليمياً قائماً على اللامركزية المحلية بينما الفدرالية تفرض على الأحزاب تقسيم نفسها على الأجهزة الحكومية والاقليمية .. وقد كان الحزب الاشتراكي في النمسا والمجر قبل سنة ١٩١٤ يقوم بتقسيم نفسه إلى سبع منظمات شبه مستقلة — ألمانية / مجرية / تشيكية / بولونية / روسية / سلوفانية / ايطالية — وكل قسم يتضمن عدداً متساوياً من الممثلين في اللجنة المركزية وفي المكتب السياسي .. ويسمح هذا النظام لكل منظمة إقليمية أن تعقد جلسات مستقلة أثناء انعقاد المؤتمر القومي [١] .

إن الأحزاب التي تعتبر نفسها لا مركزية كثيرة بينمـــا واقعها يؤكد عكس ذلك ولهذا فإن الدراسة الصحيحة لا يجب أن تأخذ بحرفية النظم الحزبية بل يجب أن تفحص وتتابع الواقع الفعلي للأحزاب .. وعلى هذا الأساس فإن الدراسة الموضوعية أثبتت أن الأحزاب العمالية أكثر مركزية من الأحـــزاب الاشتراكية البرلمانية .. والأحزاب الكاثوليكية نصف مركزية لدور الاكليروس [٢] والمنظمات الكاثوليكية في إنشائها . وأثبت الواقع أن المركزية تتقدم في الأحزاب «البورجوازية» التي يموِّلها

---

(١) المصدر السابق ص ٧١ .

(٢) الاكليروس مشتقة من CLERGY أي خدمة الدين أو القساوسة .

المرشحون أو المؤسسات صاحبة المصلحة . وتصبح اللجان فيها أكثر غنى من المستويات العليا .. ولكن إذا تعامل الممولون مع المستوى الأعلى مباشرة فإنهم يتمكنون من ممارسة ضغط أكبر على المستويات القاعدية والمحلية .. وبالنسبة للانتخابات يلاحظ أنه كلما اتجهت الأحزاب نحو المركزية كلما كانت الانتخابات في مستوى أدنى من الاهتمام فيما لو كانت الأحزاب أكثر لامركزية .. ويشذ عن هذه القاعدة الأحزاب الانجليزية التي تقوم على نظام دقيق للترشيح يمنع تشتيت الأصوات .

وأكثر الأحزاب اسرافاً في لامركزيتها هي الأحزاب الأمريكية .

* * *

وتكون صور وأساليب الممارسات الحزبية أكثر وضوحاً بتناولنا النظم الحزبية وعرضنا لها .. وسوف نجدها تختلف من موضع لآخر .. فهناك التعدد الحزبي الذي يمارس في بعض البلدان بينما البعض الآخر يأخذ بأسلوب الحزب الواحد .. ونجد أن الأسلوب الغالب في النظام الليبرالي هو التعدد .. والغالب في النظام الماركسي هو نظام الحزب الواحد . وشذ عن هذه القاعدة أسبانيا ــ إبان عصر فرانكو ــ وألمانيا الديمقراطية التي تأخذ بالتعدد بقيادة حزب العمل الموحد .

والنظم الحزبية لن تخرج عن المجموعة التي سنعرض لها وهي :

- الثنائية الحزبية .. وتعني وجود حزبين يتبادلان الحكم ويسيطران على المسرح السياسي في الدولة .. ومن الصعب التمييز بين الثنائية والتعدد وخاصة في بلد كالولايات المتحدة .. فهناك العديد من الأحزاب الصغيرة إلى جانب الأحزاب الكبرى .. ومع أهمية الأحزاب الصغيرة على مستوى المجالس التشريعية المحلية أو على مستوى المجالس البلدية فان الفارق الكبير بينها وبين الأحزاب الكبرى يضع الأحزاب الأمريكية ضمن النظم الثنائية .. والثنائية قديمة في الولايات المتحدة .. ولم تتهدد إطلاقاً .. ولكنها تتطور .. فنتيجة خصومة الجمهوريين والاتحاديين في القرن الماضي حيث كان الجمهوريون يدافعون عن حقوق الولايات .. بينما كان الاتحاديون يطالبون بتعاظم السلطات الاتحادية حتى أصابهم التفكك وظهرت ثنائية جديدة بعد انتخابات سنة ١٩٢٨ قطبيها الجمهوريون والديمقراطيون .. ومع ذلك جرت محاولات لقيام حزب ثالث منافس ولكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل .

وفي بريطانيا فإن الثنائية أكثر تحديداً ـ نوعاً ما ـ وخاصة بعد سنة ١٩٣٥ حيث كان الواقع السياسي قبل هذا التاريخ يرتكز على ثلاثة أحزاب : المحافظين .. الأحرار .. العمال .. ولكن الوضع اختلف ، فعلى الرغم من وجود حزب الأحرار إلا أن الدور الأكبر هو لحزبي العمال والمحافظين .. وارتبط

نجاح الثنائية في بريطانيا وبلاد الكمنولث بسبب تزايد عـــدد الأحزاب العمالية والاشتراكية التي قصت على عصر الثلاثية باستبعاد الحزب الليبرالي أو اندماج المحافظين مع الليبراليين وأصبح ظهور الحزب الثالث في انجلترا هو — دائماً — على حساب أحد الأحزاب القائمة [1] .

- الأحزاب المتعددة .. وقد ظهرت نتيجة التفتــت والانقسام الذي أصاب بعض الأحزاب الثنائية مما أدى إلى ظهور أحزاب الوسط .. ونتج ذلك عن عـــدم الانسجام بين القوى السياسية والاجتماعية المكونة للأحزاب وأيضاً بين فئات المعارضة مما أدى إلى انشقاق الأحزاب وإلى ظهور « التعدد الحزبي » . وتتعدد أنواع التعدد الحزبي .. فمنه الثلاثي الذي يقتصر على وجود ثلاثة أحزاب .. ومنه الرباعي القائم على أربعة أحزاب فقط .. ثم التعدد المفتوح وهو غير مضبوط بعدد معين من الأحزاب .

وترجع نفس هذه الظاهرة في أوروبا — أحياناً — إلى التحولات التي تصيب بعض الأحزاب كتحول بعض الأحزاب الاصلاحية والثورية إلى أحزاب محافظة بعد أن تحقـــق الاصلاحات أو الثورة التي كانت تدعو لها .. متنقلة بذلك من اليسار إلى اليمين تاركة فراغاً يملأ بقيام جزء جديد .

---

(١) المصدر السابق ص ٢١٩ .

ويلاحظ أن التطور الثلاثي في الأحزاب المتعددة أخذ الشكل التالي :

محافظون ليبراليون راديكاليون
ثم محافظون أو ليبراليون راديكاليون اشتراكيون
وأخيراً ليبراليون اشتراكيون شيوعيون

أما الأحزاب الرباعية فقد نشأت في ظروف خاصة نتيجة الصراع بين الأجراء والملاك .. وبين صغار المزارعين وكبارهم . وكان من نتيجة هذا الصراع أن نشأت أحزاب فلاحية أضافت حزباً رابعاً كما في كندا وسويسرا .

ومن النادر أن نجد حزباً — في ظل التعدد — يملك الأغلبية البرلمانية على نفس المستوى الذي يحدث في الثنائية والذي يجعل من الحزب الحاكم أكثر واقعية لأنه يحسب حساب مسئوليته في الحكم، التي يمكن أن يتولاها في أية لحظة .. بيسما الأحزاب المتعددة لا تلتزم بهذه الواقعية لاستبعاد وصولها إلى الحكم بسهولة وحتى لو تسلمت الحكم فلن تكون منفردة بل سيشاركها باقي الأحزاب مما يجعلها تلقي مسئولية فشلها على حلفائها فتلجأ إلى الإثارة والغوغائية لتغطية الفشل والمزايدة على حلفائها .

وقد اختلفت الآراء حول التعدد .. فهناك من يرى فيها مجالاً للفرقة والتشويش ويجب إزالتها . ومن يرى فيها ظاهرة لتلطيف الجو السياسي .. والحكم على هذه الأمور ليس سهلاً حيث نجد أن هناك نمطين مختلفين للأحزاب الصغرى — أساس

التعدد ــ النمط الأول وهو ما نسميه الأحزاب الشخصية . والنمط الثاني الخاص بأحزاب الأقليات .. والأول عبارة عن تجمعات برلمانية دون تنظيم حزبي حقيقي أو أساس اجتماعي واضح .. والنمط الثاني يقوم على الأقليات العرقية أو القومية أو الدينية أو السياسية .. والتركيب الطائفي للأحزاب اللبنانية أوضح النماذج وأكثرها تعقيداً بينما أحزاب الأقليات السياسية فهي أقل شيوعاً وأبرز أمثلتها الحزب الشيوعي الانجليزي والحزب الاشتراكي الأمريكي ..

إن نظام الأحزاب المتعددة يقلل فرص الأحزاب الكبرى في الحصول على الأغلبية المطلقة إلا في ظروف خاصة [1] .. وهذا النظام ظاهرة طبيعية في النظم « الليبرالية » التي توجد الأطر التي تمنح القوى السياسية والاجتماعية قدرة التعبير عن اتجاهاتها ومبادئها بشرط ألا يؤدي ذلك إلى هدم البنيان الليبرالي بل استمراره من خلال عمليات التوازن وبحسم الصراعات في الاتجاه الذى تفرضه مراكز القوى الحقيقية في المجتمع الرأسمالي .. ولهذا فإن دور الدولة يصبح هو دور الضبط لخلافات الأحزاب والحيلولة دون تفاقمها .. ومن جهة أخرى يمكن أن يتغير هذا الدور للدولة في حالة تبنيها لموقف ايديولوجي يجعلها ترفض القبول بغير الحزب الذي يدافع عن هذا الموقف.. وفي هذه الحالة تقاوم الأحزاب الأخرى سلطان الدولة وتعمل على تحطيمه [2] .

---

(١) المصدر السابق صفحات ٢٨٩ – ٢٩٢ – ٢٩٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٤٩ .

- الحزب الواحد .. وهو من أهم الظواهر السياسية في القرن العشرين .. وتختلف حوله الآراء والمواقف فهناك من يعتبره تكييفاً علمياً للدكتاتورية التي تمارس في اطار ديمقراطي .. وهناك من يرى فيه أفضل النظم الديمقراطية .. وفضل ظهور هذا النظام يرجع إلى الطبيعة الشمولية لبعض العقائد السياسية الحديثة .. ويبنى الحزب الواحد بهدف اعداد عناصر طليعية جديدة وبهدف بناء جيل جديد يستطيع أن يحكم وأن يجعل من الحزب أداة لتحقيق الأهداف العقائدية المطلوبة .. وتنظيمات الشباب التابعة للحزب الواحد تلعب دوراً كبيراً في امداده بالعناصر القادرة على الوفاء بهذه المهمة والانتساب إلى الحزب يتم بعد فترة اختبار ومتابعة يمكن من خلالها غربلة العناصر المرشحة للعضوية التي يتم صقل قدراتها وتنمية إمكانياتها من خلال برامج ودورات ومحطات نظرية وعملية .. والطبقة الحاكمة فيهذا النظام تكون ملتزمة بالإطار الذي يحدده الحزب وهذا على العكس من الحكومات الليبرالية التي تقوم على الفردية .

والعناصر القيادية في الحزب الواحد تعد لتكون قادرة على القيام بوظائف الإدارة والحكم .. ويخطط الحزب لتكون المواقع المؤثرة والوظائف الرئيسية في الدولة للحزبيين في الوقت الذي يكون فيه الحزب بكيانه ودوره مراقباً لكل أجهزة الدولة لدرجة يشعر الانسان معها بوجود الحزب في كل مكان وفي كل المواقع ومع كل المسئولين .. وهو لهذا يستطيع أن يكسر

جدار العزلة بينه وبين الجماهير ويلتحم بهم بواسطة خلاياه المنتشرة والموزعة في كل مكان .. فتصبح الحكومة على قرب من الناس وتتعرف على رأي الشعب تجاهها فإما تتكيف حسب رغباته أو تحاول أن تؤثر بخلق رأي عام مناصر للحزب .

والحزب الواحد يبذل أقصى طاقته لاستقطاب قوى الوسط والقوى المحايدة لكسبها لصف الحزب .. وكذلك يبذل جهداً كبيراً في مجال التعبئة الجماهيرية .. ونجاح الحزب مصدره ثنائية وظيفته .. فهو على علاقة عضوية بالدولة يفهم خلفيات قراراتها ويوافق عليها ويعطيها عمقها السياسي والشعبي وهو — في نفس الوقت — يعيش وسط انفعالات الناس وآرائها فيتمكن من نقلها والتعبير عنها لدى القادة والمسئولين في الدولة والحزب [١] .

- الأحزاب الاسرائيلية .. من الصعب تصنيف الأحزاب الاسرائيلية وفق النظم الثلاثة السابقة .. ومن الضروري إفراد فقرة خاصة بها وذلك لعدم تطابق مفهوم الحزب الصهيوني مع المفاهيم المتعارف عليها .. فهو يقترب — أحياناً — من عمل المؤسسات الخيرية وعمل « الترست » الاقتصادي .

و « الترست Trust » تعبير يطلق على نوع من اتحادات المنتجين يتألف من جملة شركات متنافسة تكون السلطة فيها

---

(١) المصدر السابق ص ٢٦٥ .

لعدد من الأفراد يعرفون بالأوصياء .. ويمنحهم المساهمون الحق في التصويت ويحصل المساهمون في نظير ذلك على ما يعرف باسم « شهادات الترست » تعويضاً لهم عن قيمة رؤوس أموالهم .. و « الترست » اتحاد احتكاري يضم عدداً من المؤسسات التي تعمل في ميدان إقتصادي واحد وبذلك يتمكن من فرض إرادته على الانتاج والائتمان والتوزيع ولهذا يعتبر عملاً باطلاً لا سند له من القانون .

وتتعدد أنواع «الترست» وأبرز هذه الأنواع ما يقوم على أساس حصول شركة على أسهم جملة شركات منافسة في مقابل منح المساهمين فيها أسهماً من الشركة القابضة التي تقوم بتوجيه سياسة الشركات المنضمة للاتحاد مع منحها حرية التصرف في الحدود التي لا تتعارض مع سياسة الاتحاد الذي تمثله الشركة القابضة [1] .

ويعتبر « الترست » من السمات البارزة للمرحلة الامبريالية في النظام الرأسمالي وهو شكل يساعد على تركز رأس المال ويقوم على إذابة المشروعات المتشابهة والمتنافسة في مشروع واحد ضخم تحت إدارة موحدة بهدف السيطرة على الأسواق والحصول على أكبر ربح ممكن [2] . وأيضاً هو نظام شبيه بنظام «الكارتل» .. وهو اتحاد – مؤقت – بين المؤسسات

(١) القاموس السياسي ، مصدر سابق ص ٢٨٢ .
(٢) موسوعة الهلال الاشتراكية – مصدر سابق ص ١٢٧ .

الانتاجية للحد من المنافسة فيما بينها مع فرض سيطرة كاملة على السوق .. ويقوم بتحديد حد أدنى لأسعار الانتاج الذي تشترك فيه المؤسسات الأعضاء ويحدد حجم الانفاق على كمية الانتاج حتى لا تهبط الأسعار .. ويقوم بتوزيع العقود بين المنتجين من أعضاء الكارتل بحيث تنعدم المنافسة في تقديم العطاءات بأسعار أعلى مما يتفق عليه .. وهذا النظام إذا تحول من نظام مؤقت إلى دائم أصبح « ترستاً » (١) .

لذلك فإن الأحزاب الاسرائيلية تقدم الخدمات والتسهيلات وتؤمن العمل للزبائن من الأعضاء . وتمارس هيمنة لا مثيل لها على سلوك الأعضاء وتصرفاتهم المعيشية .. وهذه الأحزاب يمكن اعتبارها نوعاً من الأحزاب الشمولية التي تضمن استقرارها عن طريق التسويات الداخلية التي تحافظ على الأوضاع الحالية وتجند كل القوى الصهيونية لخدمة الأغراض التوسعية الاسرائيلية.

ومع أن الأحزاب الاسرائيلية أوروبية النشأة ــ في شكلها الغالب ــ إلا أنها ليست أحزاباً على النمط الأوروبي أو أحزاباً بالمعنى المتعارف عليه للحزب السياسي فهي تقوم بنشاطات واسعة ومتعددة في حقول مختلفة من الاقتصاد إلى الخدمة الاجتماعية والضمان الصحي والثقافة والإعلام والمصارف والمسارح والجرائد والنوادي الرياضية .. وبهذا الشكل فالحزب يشكل دولة داخل الدولة ويشكل صيغ خاصة لتحقيق الفكرة الصهيونية من خلال

---

(١) القاموس السياسي ــ مصدر سابق ، ص ٩٥٢ .

أساليب متنوعة لتحقيق الهدف الأساسي من هذه الفكرة ومخططها العدواني من أجل جمع يهود العالم تحت مظلة الدولة الصهيونية .

من هنا فالتنافس بين الأحزاب الاسرائيلية ليس عقائدياً .. وإن كانت هذه الأحزاب تحاول أن تطبع صراعاتها بالطابع العقائدي فهذا ليس إلا نوعاً من التعدد في الوسائل لتحقيق أهداف الصهيونية والحفاظ على مصالحها .. فالتصنيف العقائدي لهذه الأحزاب — يقف عند صهيونيتها لأنها القاسم المشترك والطابع المميز لها جميعاً .. وهو بالتالي مسألة داخلية لا تتعدى كون هذه الأحزاب قد نشأت في ظروف مختلفة وتلونت بتلك العقائد والتعاليم التي شاء لها مؤسسوها أن يطبعوها بها ولهذا فإن « الطيف الايديولوجي الذي يعتبره الباحثون بمثابة الطابع المميز للأحزاب الاسرائيلية يعكس تصميم الصهيونية على اللجوء إلى مختلف العقائد والأفكار لتثبيت دعائمها الاستعمارية وعلى ترك اليهود الذين تقتلعهم من مختلف البيئات الحضارية والفكرية يستمرون في حياتهم السالفة ضمن إطارها الأوسع »[1] .

والدولة الصهيونية — اسرائيل — ونتيجة هذا الوضع ، تشكل في مجموعها حزباً واحداً تقريباً .. فكما أوضحنا فان الأحزاب الاسرائيلية تعتنق فكرة الصهيونية مما ينفي عنها صفة الحزب السياسي المألوف في العصر الحديث وينفي تبعاً لذلك

---

(١) نظرة في أحزاب اسرائيل — د . أسعد رزوق — مركز الأبحاث الفلسطينية — بيروت ديسمبر ١٩٦٩ ص ١٠٢ .

دعوى تعدد الأحزاب كواجهة ديمقراطية في المجتمع الاسرائيلي [1] .

* * *

وعندما ننتقل إلى مجال آخر من مجالات البحث لنحدد نوعية الانتماء الحزبي ودرجاته يمكن أن ننطلق من الاجابة على السؤال الآتي : من هو عضو الحزب ؟؟ .

والجواب يختلف باختلاف الأحزاب وتركيبها لأن لكل منها مفهوماً للعضوية مختلفاً عن الآخر .. فبينما يجيب الشيوعيون على هذا السؤال بشكل واضح ومحدد محددين مفهوماً دقيقاً لعضو الحزب نجد أن الاجابات تختلف وتتفاوت في باقي الأحزاب لتصل إلى الأحزاب الأمريكية فنجد أن معنى العضوية لا يعني شيئاً محدداً .

والحقيقة وراء ذلك تكشف أن نوعية الانتماء ودرجاته تحددها عدة تصنيفات :

فهناك أولاً : ما يطلق عليهم المجندون أو المشجعون أو الاصدقاء .

ثم ثانياً : ما يطلق عليهم المنتسبون أو الأعضاء العاملون .

ثم ثالثاً : ما يطلق عليهم المناضلون أو الطليعيون .

---

(١) المصدر السابق ص ٢٥ .

ومفهوم المجند أو المشجع أو الصديق مفهوم مبهم ومعقد .. فهو — في الأحزاب التقليدية — مستوى أكبر درجة من الناخب العادي في الدائرة وأدنى درجة من المنتسب أو العضو العامل .. ولكنه كالناخب في عملية الادلاء بصوته ويزيد عليه أنه يمنح تأييده للحزب وتفضيله سياسياً .. وعادة يمكن اعتبار كل من أعطى صوته للحزب مجنداً أو مشجعاً أو صديقاً .. وهم يشكلون مجموعات وفئات تكون العلاقات بينهم مباشرة وبسيطة وغير خاضعة لقواعد حزبية .

والشخص في هذا المستوى يقف — غالباً — عند دوره السلبي من الحزب .. ولكن — أحياناً — يتجاوز هذا الدور إلى العمل الإيجابي فيدفع بعض الهبات والاشتراكات أو يقوم ببعض الأنشطة الدعائية .. وهنا ينتقل دون أن يدري من مجرد التشجيع والتأييد إلى الانتساب الفعلي بل وإلى العمل النضالي لحساب الحزب .

وحصر مثل هذه العناصر صعب للغاية .. وتمارس بعض الأساليب لمعرفة الحجم الحقيقي لهؤلاء كالقيام بتعداد عدد قراء صحيفة الحزب — مع أنه ليس دلالة قاطعة لأن العديد من الأحزاب يجد صعوبة في أن يحمل المنتسبين أو الأعضاء العاملين أنفسهم على قراءة صحافته فكيف الحال بالنسبة بالمشجعين .. بجانب أن هناك في بعض الأحيان قراء ليسوا مشجعين بل محبين للاطلاع وفضوليين وأحياناً أخرى نجد أن الخصوم يقومون بشراء وقراءة الصحيفة لكشف اتجاهات الحزب — وهناك محاولات أكثر دقة — نسبياً — تعتمد على

حصر الذين يحضرون اجتماعات ومؤتمرات ومظاهرات الحزب الذين نجد بينهم بعض الفضوليين الذين يحضرون للتسلية دون أن تكون لهم أية علاقة بالحزب ... ومع ذلك لا يجب التقليل من قيمة هذه المقاييس وخاصة أن أجهزة الأمن تهتم بها اهتماماً كبيراً لقياس أثر الحزب على الرأي العام (1) .

وهناك عدد من الأحزاب – تلجأ إلى التنظيمات المساعدة والأجهزة الملحقة بالحزب لاستقطاب هذه العناصر .. ومن أهم هذه التنظيمات والأجهزة .. منظمات الشبيبة والاتحادات والروابط وأندية التسلية والراحة والنقابات والتعاونيات وجمعيات الصداقة الدولية وتجمعات اصحاب العقارات والمستأجرين وربات البيوت والهيئات الوطنية والسلمية .. الخ . وتستثمر الأحزاب هذه الأشكال لمصلحتها لأنها تربط الحزب بالفئات المختلفة وتزيد من مراقبته لنشاط هذه الفئات ثم هي – كذلك – مجالاً خصباً لزيادة العضوية يتبنى مطالب معينة لبعض الفئات من خلال هذه الأشكال المساعدة .

ومفهوم المنتسب أو العضو العامل مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور الأحزاب .. فهو يمثل طفرة كبيرة نتجت بعد ظهور الأحزاب الاشتراكية الأوروبية مع بداية هذا القرن .. ففي إطار الأحزاب القديمة كان هذا المفهوم لا يعني شيئاً .. وفي ظل التطور الذي لحق بالأحزاب أصبح جهدها يتركز على

---

(1) الأحزاب السياسية – مصدر سابق – ص ١١٨ .

اجتذاب منتسبين أو اعضاء عاملين يشكلون هيكل الحزب وقوام عمله ويرتكز عليهم تمويله من خلال الاشتراكات المدفوعة منهم وذلك بهدف استبدال التمويل الراسمالي الفردي بالتمويل الذاتي .. والأحزاب الحديثة .. نتيجة لذلك — أخذت تتميز بتوجهها للناس وخاصة العامة منهم الذين يدفعون ويمكنون الحملات الانتخابية من التخلص من عبودية بعض الممولين ولذا فإنها تعمل على رفع مستواهم فكرياً وتنظيمياً وتدربهم على أساليب ممارسة العمل السياسي وهذا على غير ما كان يتبع في الأحزاب القديمة التي تعتمد على أصحاب النفوذ دون الاهتمام بالمنتسبين إليها .. ويصبح كل همها تجميع الوجهاء والأعيان ورجال الأعمال للاستعداد للانتخابات لأنها تعتمد على نفوذهم وعلى حجم ما يملكون من ثروات .

ومع ذلك فإن هناك من الأحزاب القديمة ما يقبل منتسبين تقليداً للأحزاب الحديثة وأيضاً هناك من الأحزاب الحديثة ما ترفض الانتساب الفردي مثل حزب العمال البريطاني الذي يعتمد على النقابات واتحادات العمال .

ونخلص من ذلك بأن أحزاب اليمين البورجوازي ليست بحاجة إلى استيعاب الجماهير أو احتوائها فهي — كما أوضحنا — تحصل على ما تريد من أموال من خلال ممولين ووجهاء ... والعمل السياسي لدى هذه الطبقة لا علاقة له بالجماهير مما أدى إلى فشلها في كل محاولاتها لانشاء أحزاب ذات علاقة بالجماهير

إلى أن جاءت الفاشية مستثمرة العواطف العرقية والشوفينية لتحقيق ما فشلت فيه الأحزاب المحافظة .

والسبب الرئيسي في فشل أحزاب اليمين في تكوين أحزاب ذات علاقة بالناس هو الخوف الغريزي والحذر الدائم من التجمعات الجماهيرية والعمل الجماعي .. وهو نفس السبب الذي أعطى للأحزاب الفاشية مكانتها وقيمتها لدى القوى المحافظة لأنها نجحت فيما فشلت فيه واستطاعت أن تقيم نظاماً دقيقاً للانتساب جعل الحياة الحزبية الفاشية صارمة ومنضبطة .

ونظام الانتساب للأحزاب الفاشية قاصر على خريجي منظمات الشبيبة .. ففي ايطاليا كانت الفاشية تربي اعضاءها من خلال المنظمات المساعدة .. فصغار السن من ٨ — ١٤ عاماً يدخلون الباليلاس Ballèlas ثم من ١٤ — ١٨ عاماً يلتحقون بالطلائع ومن ١٨ — ٢١ عاماً يلتحقون بالفاشيين الفتيان ثم يمنح بعدها بطاقة الحزب بعد قسم يردده العضو في حفلة تنصيب تسمى « النهضة الفاشية » .

أما عن طريق الانتساب للأحزاب الشيوعية فمختلفة تماماً عن ذلك .. فمثلاً الانتساب للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي يخضع لقواعد تفتح الباب أمام غير المنخرطين في منظمات الشباب الشيوعية .. وعلى من يريد الانتساب أن يحصل على تزكية ثلاثة أعضاء من الحزب يكون قد مضى على انخراطهم في الحزب ثلاثة سنوات على الأقل .. وتتم الموافقة من قبل

منظمة الحزب المحلية ثم تعتمده منظمة الحزب في المدينة أو المحافظة .. وبعد الموافقة يوضع العضو تحت الاختبار لمدة عام ليتواءم مع السلوك الحزبي ولتتمكن منظمات الحزب من قياس قدراته وتقييم مدى صلاحيته .. وخلال فترة الاختبار يسمح له بحضور اجتماعات الحزب – كمراقب – لا يشارك في التصويت ويقوم بدفع الاشتراكات المقررة على العضو المنتسب .. وفي نهاية الفترة تعاد تزكيته .. فإذا كان القرار لصالحه يصبح العضو «المرشح» عضواً «عاملاً» في الحزب .

والخلاصة تتبلور في نوعين من الانتساب أو العضوية :

النوع الأول : الانتساب المفتوح « العضوية المفتوحة » وهذا لا يتطلب أي شرط أو معاملة سوى التوقيع على بطاقة العضوية ودفع الاشتراك والدخول إلى الحزب – هنا يقوم على الرغبة المطلقة للفرد .

النوع الثاني : الانتساب المقيد .. ويتم من خلال عمليتين منفصلتين تبدأ بطلب انتساب محدد الشروط والواجبات والحقوق ثم قرار القبول يتخذه الجهاز المسئول في الحزب .. وسلطة الحزب محولة إلى المستوى المحلي (الشعبة) مع إمكان الرجوع إلى المستويات العليا في حالة الرفض .. وأحياناً يعرض الطلب على لجنة خاصة لدراسته .. وغالباً ما يتم الانتساب بتزكية بعض الأعضاء لضمان توفر أكثر الصفات السياسية والأخلاقية للمرشح .. وهذا يمارس من الأحزاب الاشتراكية والشيوعية

تفادياً لدخول أية عناصر مشبوهة أولها علاقة بأجهزة الأمن [1] .

ومستوى المناضلين ليس أسهل تحديداً من المستويـــات السابقة .. فهناك فرق كبير بين مفهوم المناضل في الأحزاب القديمة والأحزاب الحديثة .. فالمناصل في الأحزاب الحديثة يعتبر ضمن مستوى معين من المنتسبين .. ويعتمد عليه الحزب اعتماداً رئيسياً .. ففي داخل الشعب توجد دائماً حلقة صغيرة من الأعضاء أكثر تميزاً عن باقي الأعضاء .. يحضرون الاجتماعات بانتظام ويساهمون في تنفيذ التوجيهات الحزبية وينظمون الدعاية ويقومون بالتعبئة ويعدون للحملات الانتخابية وهم يشكلون نوعاً من اللجنة الداخلية للشعبة .. وليس شرطاً أن يمثل المناضل موقعاً قيادياً بل هم أكثر الناس قدرة على الحركة والتنفيذ وبدونهم لا يستطيع الحزب أن يقدم انجازاً حقيقياً .. ويلاحظ أن الأحزاب القديمة تخلط بين مفهوم المناضل ومفهوم العضو فاللجان تتألف من الوجهاء وأصحاب النفوذ — وهم يكونون حلقة المناضلين — دون أن تكون هناك مستويات أدنى للعضوية .. ثم يدور في فلك هذه اللجان المشجعون والأصدقاء الذين لا يمكن أن ينطبق عليهم مفهوم العضوية أو الانتساب ..

---

(١) المصدر السابق ص ٨٧ .

ودورة العمل داخل الأحزاب تكون على الشكل التالي :

يوجهون
المناضلون ← الأعضاء أو المتسببين
يوجهون
الأعضاء ← المجندين أو الأصدقاء
يوجهون
الأصدقاء ← الناخبين (الجماهير)

إن المنتخبين - للحزب - يشكلون بناءاً معقداً من المستويات والوظائف وذلك تبعاً لاختلاف طبيعة المساهمة في كل مستوى واختلاف درجة هـذه المساهمة .. فالناخبون والمشجعون والمتسبون والمناضلون يختلفون حسب مواقعهم في الهيكل ولكل مستوى درجة معينة من المساهمة تقوم على الكيف أكثر مما تقوم على الكم [1] .

ومكانة الحزب لدى المناضل تختلف باختلاف طبيعة الحزب فهذه المكانة لدى المناضل الراديكالي .. مثلاً - مكانة ضعيفة .. فهو من وقت لآخر يحضر بعض الاجتماعات الشعبية ويحاول الحصول على بعض الخدمات من نائب الحزب ويلاحـق المؤتمرات السياسية الوطنية وخصوصاً المحلية .. ويحـاول باستمرار استكشاف الترشيحات والتكتلات الخاصة بالانتخابات

(١) المصدر السابق ص ١٢٩ .

القادمة .. وهو لا يخصص للحزب إلا بعض وقته وبعض تفكيره بحيث لا تتأثر حياته الفكرية أو المهنية أو أوقات فراغه أو حياته العائلية أو العاطفية بنشاط الحزب بل تكون المساهمة ذات طابع سياسي صرف ولا تتجاوز هذه الحدود .. والمناضل «الراديكالي» يعتبر نفسه مناضلاً في حزب متخصص ..

ويختلف ذلك بالنسبة للمناضل الشيوعي .. لأن الانتماء للحزب يقتضي منه نشاطاً ضخماً في كل وقت في المصنع أو العمل .. فهو ملتزم بالنضال في إطار الخلية .. ويلعب دوراً كبيراً في نشر مبادىء الحزب وتوجيهاته بين رفاقه في العمل .. ويقوم بتفسير وتبرير ما يصدر في جريدة الحزب .. ويمكن أن يكون عضواً في نقابة العمال ويتحرك وفق ما يحدده الحزب في المجال النقابي العمالي .. وتتحول حياته الوظيفية والمهنية إلى حياة حزبية صرفة ومخصصة لخدمة أهداف الحزب لا فرق عنده بين الحياة العامة والحياة الخاصة .. هذا بجانب أن الحزب الشيوعي يضع المنتمين إليه ضمن إطار فكري عام ونظام شامل لتفسير الكون والحياة لأن الماركسية ليست عقيدة سياسية فحسب بل هي فلسفة كاملة وطريقة للتفكير ونظرية لها موقفها المفسر لنشأة العالم وتكوينه — وكل ما يلاحظه الماركسي أو يشعر به يجد له تبريره العقائدي .. وبهذه الصورة فإن هذه العقيدة بالنسبة للماركسي تمثل دينه القادر على تفسير كل ظاهرة واعطائها تبريرها الكامل .

لهذا فإن مجالات النشاط غير السياسية في الماركسية تكون

من أجل الانضباط والاخلاص للحزب ومبادئه فيصبح دور المناضلين حيوياً وخطيراً داخل الحزب وداخل كافة المؤسسات والمنظمات الأخرى في المجتمع . وعلى سبيل المثال فإن دور المناضل الشيوعي داخل النادي الرياضي هو السعي لتطبيق التعاليم الماركسية في مجال الرياضة ليتحقق هدف الحزب في أن تكون التربية داخل الأندية وغيرها شمولية في إطار فلسفة الحزب [1] .

والمناضلون هم الذين يناط بهم العمل القيادي والتنظيمي بالحزب .. واختبار الذين يشغلون المواقع التنظيمية والسياسية وفق قواعد ديمقراطية متعارف عليها داخل الأحزاب . ويستثنى من هذا الأحزاب الفاشية التي ترفض هذا الأسلوب حيث يتم اختيار القادة من القمة .. يختارهم القائد الأعلى للحزب ويبقى لمدى الحياة يؤدي دوره ثم يختار خليفته ـ في حياته ـ

والعمل القيادي في الحزب يقوم على فريقين من القادة .. الأول : القادة العلنيين وهم منتخبون .. والثاني : القادة الفعليين وهم غير منتخبين .. والقادة العلنيون سلطتهم نظرية والآخرون سلطتهم فعلية حتى تصل في الديمقراطيات القريبة حداً نجد فيه أن النواب والبرلمانات والوزراء لا يملكون إلا السلطة المظهرية في حين أن السلطة الفعلية في يد الأجهزة والمؤسسات الرأسمالية كالبنوك والاحتكارات .. الخ .. وأحياناً تحاول هذه المؤسسات أن تظهر عدم إرتباطها بحزب معين وذلك لكي تتمكن من

---

(١) المصدر السابق ص ١٣٢ .

التأثير على الأحزاب كلها وتوجيهها وفق مصالحها [1]

* * *

ونختتم هذا الجزء بتوضيح علاقة الأحزاب بأنظمة الحكم .. فقد كان لقيام الأحزاب أثر كبير على أنظمة الحكم .. ونتج عنها تحول كبير في كيان أنظمة الحكم الأوروبية جعل منها أنظمة مختلفة عن أنظمة الحكم الفردية أو التعسفية القديمة .. وأهم التحولات وأكبرها كانت في أسلوب اختيار الحكام .. فقد كان هذا الأسلوب يعتمد على نظرية التمثيل التقليدية — في القرن التاسع عشر — حيث يعطي الناخب — بموجب هذه النظرية — وكالة عنه لمن يمثله يتصرف على أساسها نيابة عنه .. وتغيرت هذه الصورة بشكل جذري بدخول طرف ثالث — وهو الحزب — الذي غير العلاقة التي كانت قائمة بين الناخب وممثله .. وأصبح الحزب يقوم باختيار المرشح — قبل الانتخاب — ويقوم المناضلون بتزكية هذا الاختيار .. وهذا التطور أكثر وضوحاً في البلدان التي تأخذ بنظام الحزب الواحد حيث يقدم الحزب مرشحاً واحداً للحصول على الثقة الجماهيرية .

وعلى هذا الأساس فالأحزاب تلعب دوراً رئيسياً في المرحلة الأولى من عملية الانتخاب وفي تحديد المرشحين .. ويستمر دورها في المرحلة الثانية — مرحلة مساندة المرشح في مواجهة المرشحين الآخرين — فتدعم المرشح جماهيرياً وتؤمن له أكبر

---

(١) المصدر السابق ص ١٥٧ .

جزء من النفقات الانتخابية .. والأحزاب التي تمارس هذا الدور هي الأحزاب المحافظة والأحزاب التي تأخذ بأسلوب اللجان .. وهناك بعض الأحزاب التي تتخذ إجراءات قاسية للمرافعة وللحد من النفقات الانتخابية لتحول دون الانحراف عن نزاهة الانتخابات [1] .

ووجود الحزب الواحد يقوي — بكل تأكيد — سلطة الحكومة .. وذلك بسبب الموافقة المنتظمة في المجالس التشريعية وبسبب البعد عن المناقشات النظرية المفرطة والخروج من دائرة الانتقادات الجزئية للوزراء إلى السياسة العامة التي تنتهجها الحكومة .. والحزب الواحد يقلل من وزن البرلمانيين لأنهم ليسوا هم القائمين على شئون الحزب بل إن الحزب هو الذي يوجه البرلمانيين وصفتهم الحزبية تعلو على صفتهم البرلمانية [2] .

وفي ظل النظام الثنائي يكون مركز الحكومة أقل قوة .. وتحاول الحكومة أن تركز السلطة في يدها ضد البرلمان .. ويصبح الحزب وسيلة لسيطرة الحكومة على البرلمان لأنها بين أيدي قادة الحزب وأتباعهم من النواب الذين يشكلون أغلبية في البرلمان .. ولكن مع ذلك تكون المعارضة أكثر فعالية حيث تقوم على أساس تقسيم المهام بين الحكومة والمعارضة مما يجعلها معتدلة

---

(١) المصدر السابق ص ٣٦٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٤ — ٢٠٨ .

ويجعل الخصام السياسي بينها بالتناوب لامكانية قيام المعارضة يتحمل مسئوليات الحكم يوماً فيجعلها تبتعد عن الاثارة المبالغ فيها والتي يمكن أن ترتد ضدها .

وفي ظل التعدد تكون الحكومة أكثر ضعفاً أمام البرلمان حيث يجد مبدأ فصل السلطات مبرر قوته مما يزيد من وزن البرلمان .. وهنا نجد أن السلطة التشريعية تفرض سيطرتها على الحكومة .. وتفقد الوزارة فعاليتها ويصبح سقوطها أمراً طبيعياً .. وبالنسبة للمعارضة — في ظل التعدد — يصبح الأمر أكثر تعقيداً بسبب وجود شكلين من المعارضة أحدهما داخلي يمارس بين الأحزاب التي تشكل الأغلبية ومعارضة خارجية تمارسها أحزاب الأقلية .. وتكون القرارات الحكومية حصيلة اتفاق بين الأحزاب المشتركة في الحكم مع احتفاظ كل حزب بوجهة نظره ويحق الدفاع عنها أمام مناضليه وأمام أعضائه وناخبيه .. وبالتالي يحق إنتقاد الاتفاق الحكومي بالقاء مسئولية النقائض على حلفائه .. وكل متحالف حكومي يعارض حكومته ولكنه يحصرها في بيان الاختلاف بين الضرورات العملية الملحة وبين الاصلاحات الأساسية ذات المدى الطويل التي يتضمنها الحزب .

والنتيجة أن طبيعة المعارضة تتعلق بالإطار العام للصراع بين الأحزاب .. وهنا يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع مـــن الصراعات :

- صراعات غير مبدئية

- صراعات سطحية ثانوية
- صراعات أساسية وجذرية

وينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية النوع الأول حيث لا تكون المعركة الحزبية تعبيراً عن تعصب أو انشقاق في البناء السياسي الأمريكي .. بحيث تصبح المعارضة غير ذات معنى وتفقد أي مضمون لها بسبب انعدام فرص الاختيار بين سياسات متباينة في الانتخابات .. وتتحول الانتخابات الأمريكية إلى أداة لتشويه الرأي العام وتشويشه لأنها تبعده عن القضايا الكبرى وتحول بينه وبين اتخاذ موقف محدد منها .. ويرجع ذلك لغياب أية عقيدة أو مبدأ في هذا النمط من الأحزاب .

وينطبق على بريطانيا وأوروبا الشمالية – بما فيها ألمانيا الغربية – وصف النوع الثاني وتعدد الأحزاب تعبير عن الصراعات السياسية والاجتماعية .. فالمحافظون والعمال لهم مفاهيم مختلفة حول الانتاج والتوزيع والثروة والدخل ، ولكنهم في النهاية يتفقون على المبادىء الأساسية للنظام السياسي الانجليزي فهذه الأحزاب لا تطلب اعادة النظر في النظام السياسي والاجتماعي وتقييده بل تقبل العمل وفق قوانين هذا النظام لحرص الطرفين على البقاء وهذا يمكنهم من التعايش معاً بشكل لا يصل فيه الأمر بالمعارضة في العمل من أجل القضاء على أحد الحزبين .

وينطبق على فرنسا وايطاليا وصف النوع الثالث .. وذلك

فالصراعات ـ هناك ـ لا تقوم على مبادىء ثانوية ولا هي من قبيل الصراعات السطحية التي ترضى بأساس الدولة وطبيعة النظام القائم لأن الأحزاب الشيوعية ـ في تلك البلاد ـ لا تقبل بالديمقراطية الغربية ولا تقتنع بتعدد الأحزاب وتعمل على استبدالها بحزب واحد .. وفي المقابل ترفض الأحزاب غير الشيوعية نظام الحزب الواحد .. فيتحول الصراع إلى صراع مصيري أو صراع حياة وموت .. فالأحزاب غير الشيوعية ترى في هذا الصراع موتاً محققاً لها لأن استلام الشيوعيين للحكم سوف يؤدي حتماً إلى القضاء على الأحزاب بينما يفترض العكس في الأحزاب الأخرى [1] .

والحقيقة أن الأحزاب تسعى باستمرار لضمان سيطرتها على الحكم فإن لم تتمكن تحاول أن تشارك في لعبة الصراع السياسي بكل الصور الممكنة سواء بالمشاركة في الحكم أو الاستمرار في صف المعارضة ..

ونتيجة لذلك تنشأ بعض العلاقات التي تخدم هذا الغرض منهـــا :

- تحالفات الأحزاب .. ولها أشكال متعددة ودرجـــات مختلفة .. فبعضها مؤقت وقوي . والآخر دائم وضعيف .. وتهدف هذه التحالفات تحقيق أكبر قدر من المكاسب الانتخابية لقلب الحكومة أو لدعمها ـ مؤقتاً ـ وهذا

---

(١) المصدر السابق ص ٤١٥ .

غير التحالفات التي تأخذ طابع الديمومة لقيامها على أساس متين يجعلها في بعض الأحيان في مستوى الحزب القوي المنضبط .. وعدد الأحزاب يلعب دوراً حاسماً في تكوين التحالفات .. ففي النظام الثنائي نادراً ما تقع التحالفات وإذا وقعت فتقع في ظروف استثنائية كما حدث في سنة ١٩١٤ ، ١٩٣٩ بسبب الحرب — والبلاد التي تأخذ بالتعدد تستطيع أن تستغني عن التحالفات إذا حصل أحد الأحزاب فيها على الأغلبية المطلقة .

- التكتلات الانتخابية والبرلمانية والحكومية .. والتكتلات الانتخابية تتم على مستوى المرشحين والبرلمانية تتم على مستوى النواب والتكتلات الحكومية تتم على مستوى الوزراء .. والتكتلات الانتخابية متعددة ومختلفة وفقاً لطبيعة الاقتراع وتبعاً لدرجة التكتل .. فهي تبدأ بالتكتل وراء مرشحين معينين أو لوائح مشتركة بين أكثر من كتلة أو تنازلات متبادلة أو إتفاق على توزيع الغنائم .. وتكتلات البرلمانيين من أجل دعم الحكومة وتقوية مركزها إذا كانت مهددة من المعارضة أو العكس في حالة العمل على التخلص من الحكومة .. وتكتلات الوزراء تكون من أجل مواجهة المعارضة ومحاولاتها المستمرة في احراج الوزراء والضغط عليهم .

وهكذا يتأكد لنا — من كل ما عرضناه — أن الأحزاب

في أي بلد أوروبي ليست إلا تعبيراً عن القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة وليست إلا إطاراً يبقى على النظام السياسي القائم — باستثناء الأحزاب الشيوعية — وهي تلعب دورها في تشكيل الرأي العام ثم يتحول الرأي العام ليلعب دوره ويعطي تأثيره عليها .. ولهذا فالعلاقة بين الرأي العام والأحزاب ليست في اتجاه واحد بل يحدد هذه العلاقة نسيج معقد ومتداخل من الأفعال والتصرفات وردودها وانعكاساتها .

إن الحزبية — الأوروبية — تحمل في داخلها طابعين متناقضين في وقت واحد وتعمل جاهدة من أجل ايجاد التوازن بينهما :

أولهما : المظهر الديمقراطي — باستثناء الأحزاب الفاشية والنازية — القائم على الحوار وحق المعارضة — من الداخل —

ثانيهما : الضبط المركزي بما يفرضه من قواعد تنتهي بتنفيذ الأغلبية للقرارات المركزية .

ويتم ذلك في أطر شرعية تطورت استجابة للظروف التي يفرضها الواقع المحلي والقومي والعالمي . فاندلاع الثورة الفرنسية كان تأكيداً واعلاناً لقيام شرعية جديدة على أنقاض «الشرعية الملكية» القائمة على نظرية التفويض الالهي وعلى مبدأ وراثة الحكم .. وكانت هذه الشرعية هي «الشرعية الليبرالية» التي جعلت السلطة عن طريق الانتخاب .. وتلتها « الشرعية الطبقية » بعد نجاح الثورة الروسية سنة ١٩١٧ حيث أصبح الانتماء والعمل

في إطار الطبقة العاملة هو أساس ممارسة السلطة .. وهذا لا ينفي وجود أشكال من الشرعية في فترات تاريخية سابقة على العصر الحديث ــ وما زال بعضها يعيش للآن ــ مثل « الشرعية القبلية » و « الشرعية العشائرية » والتي تجعل من العرف والعادات والتقاليد أساساً لسيطرتها واحكام قبضتها على الحياة السياسية .

ولقد خطت الثورة العربية المعاصرة ــ الناصرية ــ خطوات كبيرة نقلت العالم الثالث إلى مرحلة جديدة .. ووضعت الأساس الراسخ لما يمكن أن نطلق عليه « الشرعية الشعبية » ــ شرعية قوى الشعب العاملة ــ كإطار متقدم تضعه الثورة العربية المعاصرة أمام الانسان في كل مكان :

وهذا ما سوف نعرض له في فقرات الكتاب التالية .

— ٣ —

الأحزاب العربيّة

— ظروف نشأة الأحزاب العربية

— نشأة الأحزاب في مصر

— أحزاب السودان

— أحزاب المشرق العربي

— أحزاب المغرب العربي



الأحزاب العربية

تناول الأحزاب العربية والتعرض لها مسألة شائكة ومعقدة لعديد من الأسباب والظروف منها مناخ العمل السياسي الذي نشأت فيه هذه الأحزاب والتي كانت غالباً في ظل الاحتلال والسيطرة الأجنبية جعلها إما فاقدة الصلابة والقوة بسبب التصاقها أو مهادنتها للاحتلال وحلفائه أو مبالغة في سريتها .. وفي الحالتين فالحصول على البيانات والمعلومات الدقيقة التي تمكن من دراسة هذه الأحزاب شيء صعب للغاية .. بجانب أن قلة الاهتمام بمثل هذا الموضوع وعدم التركيز عليه يجعل الأمور أكثر تعقيداً .. ومع ذلك فسنحاول استثمار كل ما أتيح من مصادر ونقدم خلاصة ــ ربما ــ تكون مدخلاً لدراسات أعمق وأشمل في هذا المجـــال .

والمرجح أن ظهور أغلب الأحزاب العربية ــ سواء بشكلها القومي أو الاقليمي المحلي ــ كان نتيجة رد فعل الواقع الذي فرضه الحكم العثماني ورد فعل نمو الشخصية والقومية الطورانية

في مواجهة القوميات الأخرى .. وكانت الفكرة القوميـــة العربية ــ بالطبيعة ــ لا تختلف عن غيرها من التيارات القومية التي كانت تعمل للتخلص من السيطرة العثمانية .. واصطدمت منذ نشوئها بالحركة الطورانية التي كانت حركة تركية قومية تهدف إلى تتريك أقاليم وولايات وقوميات الدولة العثمانية ومنها الوطن العربي ..

ونسبت هذه الحركة إلى «طوران» وهو المكان الذي انتشرت منه القبائل التركية بما في ذلك العثمانيين .. واعتبر أصحاب هذا الاتجاه ــ أن الانتساب لهذه الحركة هو انتساب إلى الأصل لا انتساب إلى الفرع ــ العثمانيين ــ [1] .

وأصبحت هذه الحركة أكثر بلورة بعد نجاح « جمعية الاتحاد والترقي » في قلب نظام الحكم والسيطرة على المناصب الكبرى في تركيا سنة ١٩٠٩ حيث وضعت البرامج التي تخدم هذه الدعوة وتخدم فكرة تأكيد القومية التركية من خلال دراسة التاريخ التركي القديم والاشادة بأمجاده ونشر الأغاني والأناشيد التي تربط التركي بماضيه .. ونتج عن ذلك قطع وتحطيم كل العلاقات الحضارية والثقافية التي تربط الأتراك بالعرب ووصلت إلى حد التخلص من الحروف العربية التي كانت تكتب بها اللغة التركية وتم استبدالها بالحروف اللاتينية .

وكان المخطط هو أن تصبح القومية التركية «الطورانية»

---

(١) القاموس السياسي ــ مصدر سابق ــ ص ٧٦٤ .

مصدر حياة وقوة للأمبراطورية العثمانية المتهاوية إلا أن رد الفعل كان من غير صالح هذه الدعوة حيث انفضت من حولهم العناصر غير التركية وخاصة العناصر العربية التي كانت قد آزرتهم في قيام حركة «تركيا الفتاة» وتأسيس « جمعية الاتحاد والترقي » .. وبدأت هذه العناصر تقيم الجمعيات والأندية التي تحمل أسماء القوميات والأقاليم غير التركية .. فظهر « المنتدى العربي » كجمعية عربية تأسست في اسطنبول سنة ١٩٠٩ بعد اعلان الدستور وتولي الاتحاديين الحكم .. وكان الغرض منها توثيق الصلات بين أفراد الجالية العربية في العاصمة العثمانية بعيداً عن السياسة .. فكانت تلقي بمقر الجمعية المحاضرات وتعقد فيها الندوات الأدبية كما كان يحتفل فيها بالمناسبات الخاصة كالمولد النبوي .. وعرفت الجمعية باسم نادي الشبيبة العربية وتولى رئاسته عبد الكريم الخليل وكان لبنانياً خريج كلية الحقوق باسطنبول .. ثم اتجهت الجمعية إلى السياسة كتعبير عن مطالب العرب ولا سيما في الشام بضرورة اصلاح أحوال الحكومة الاتحادية .. وقد اشترك رئيس الجمعية في المؤتمر العربي الذي عقد في باريس سنة ١٩١٣ .. ولما أعلنت الحكومة التركية قبولها للمطالب العربية الاصلاحية وقف « المنتدى العربي » ورئيسه مؤقفاً مؤيداً للحكومة وكان زعماء « جمعية الاتحاد والترقي » من أمثال أنور باشا وجمال باشا وطلعت باشا يترددون عليه ويتبادلون الخطب الحماسية وعبارات الإخاء بين العرب والعثمانيين .. وتوطدت العلاقة عند اعلان الحرب

العظمى إذ تم ايفاد رئيس المنتدى العربي إلى دمشق في أغسطس سنة ١٩١٤ لتجميع كلمة العرب حول الحكومة ولكن لم يلبث جمال باشا أن شتت العناصر العسكرية العربية في مختلف الولايات واضطهد زعماء الحركة العربية بما فيهم أعضاء « المنتدى العربي » الذي حكم على رئيسه بالاعدام في مايو سنة ١٩١٦ [١] .

وفي نفس الفترة — تقريباً — التي ظهر فيها «المنتدى العربي» ظهر كذلك « حزب اللامركزية الادارية العثماني » في القاهرة سنة ١٩١٣ للدعوة لقيام نظام حكم في الدولة العثمانية على اساس اللامركزية الإدارية المحلية — الحكم الذاتي — في دولة تتعدد فيها الجنسيات والقوميات واللغات والعقائد من شأنها ان تكون أكثر ملاءمة لرفع مستوى معيشة الأقاليم والولايات وأكثر كفاءة في دفع الأخطار المحيطة بالدولة ولا سيما بعد الهزائم التي منيت بها تركيا في حرب البلقان وفي الحرب الطرابلسية .

وكانت أجهزة الحزب تتألف من جمعية عمومية ومن لجنة عليا تضم ٢٠ عضواً منتخباً بينهم رئيس ونائب للرئيس وسكرتير وأمين للصندوق .. وتعقد اللجنة العليا اجتماعها السنوي في القاهرة خلال شهر نوفمبر من كل عام وكان أول رئيس للحزب هو « رفيق بك العظم » وقد تأسست للحزب فروع في أنحاء مختلفة من الشام .. وكانت عضوية الحزب مفتوحة لكل «عثماني» أي لم تكن مقصورة على العرب باعتبار أن الهدف الذي يسعى

---

(١) القاموس السياسي — مصدر سابق ، ص ١٢٢٧ .

إليه الحزب هو لصالح كل المواطنين في الدولة دون تمييز بينهم .. وفي الواقع كان الحزب قائماً على أكتاف العرب فاعتبرته سلطات الحكومة الاتحادية حزباً انفصالياً ولاحقت أعضاءه بالمحاكمات والسجن والنفي وخاصة بعد اشتراكه في المؤتمر العربي الذي عقد في العام نفسه بباريس [1] .

وظهر كذلك – حزب العهد – كحزب سياسي سنة ١٩١٣ بقيادة البكباش عزيز علي (الفريق عزيز المصري) في اسطنبول .. وقام على أكتاف عدد من العسكريين العرب في الجيش العثماني بالاضافة إلى مجموعة من المدنيين واستهدف الحزب مقاومة عملية التتريك التي تركت آثارها على العناصر العربية وخاصة في صفوف الجيش .. وقد كان لقيام الحزب ردود فعل كثيرة في الأوساط التركية فقبض على عزيز المصري وأجريت له محاكمة صورية سنة ١٩١٤ إنتهت بالحكم عليه بالاعدام .. وأمام الضغط وردود الفعل التي خلفها هذا الحكم التعسفي في الأوساط الدولية والعربية اضطرت الحكومة التركية لاصدار عفو سلطاني عن زعيم الحزب .

وعلى نفس القرار قامت « الجمعية الاصلاحية البيروتية » و « جمعية البصرة الاصلاحية » بالاضافة الى الجمعيات الأرمنية والكردية والألبانية وغيرها .

---

(١) المصدر السابق – ص ١٠٣٨ .

لقد كان لظهور هذه الجمعيات والأحزاب أسوأ الأثر على كيان الدولة العثمانية .. وكانت سبباً رئيسياً عجل بانهيار الأمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى .. وكان رد الفعل المقابل هو قصر أهداف الحركة «الطورانية» على الأتراك منذ سنة ١٩٢٠ .. ولكن من زاوية أخرى لم يكن الصدام مع الطورانية هو سبب ظهور عدد من الأحزاب الأخرى في الأقاليم العربية .. بل كانت هناك أحزاب أخرى ــ غير قومية ــ نشأت في الأقاليم والأقطار العربية بعيداً عن هيمنة الدولة العثمانية وأوضح صورها ما نشأ في مصر منذ وقت مبكر من القرن التاسع عشر .

* * *

فالحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ عندما دخلت مصر أيقظت الروح الوطنية ــ وعلى الرغم من المدة الوجيزة التي استقرت فيها ــ إلا أنها كسرت طوق العزلة الذي فرضه الحكم العثماني وفتحت الباب لدخول التيارات الجديدة إلى الوطن العربي .. في هذا الوقت كان التقدم الأوروبي قد وصل مداه وكانت مصر ــ كمركز حيوي في الوطن العربي ــ تعيش فترة متخلفة يتحكم فيها نظام الطوائف ويسود فيها النظام الحرفي المعتمد على الوسائل البدائية للعمل والانتاج . وفي هذه الظروف تمكنت القوى الشعبية من المقاومة والاستبسال حتى أرغمت الحملة على الخروج من مصر سنة ١٨٠١ وأوصلت محمد علي إلى الحكم سنة ١٨٠٥ الذي بدأ حكمه محاولاً الاستقلال عن الباب العالي وبنـــاء

أمبراطورية جديدة تلعب دوراً أساسياً في المنطقة وتمكن من مواجهة الباب العالي وأطماع القوى الأجنبية .

وكان النظام السياسي — في عهد محمد علي — يعتمد على المركزية الشديدة فلم يكن للمجالس التي أنشأها (الديوان العالي — مجلس المشورة — دواوين العموم — المجلس الخصوصي — المجلس العمومي — مجلس الاسكندرية) حق حسم أي أمر دون رأيه .. ولم يكن لهذه المجالس حق سن القوانين والأنظمة التي كان مصدرها «الفرامانات» العثمانية والمعاهدات الدولية التي كانت مصر أو تركيا طرفاً فيها [1] .

ولما ربط محمد علي مصيره بهذه الدولة الجديدة وأعلن الحرب على تركيا كان لذلك أثره في ظهور الشخصية المصرية المستقلة عن الدولة العثمانية ساعد على ذلك أن حكم محمد علي كان في فترة من فترات ضعف الروابط القومية التي كانت تربط مصر بالوطن العربي بسبب غلبة الدماء غير العربية على حكم مصر وتحكمها وتسلطها على مصيرها السياسي والاقتصادي وهذا أثر على مصر فيما بعد حيث استثمر الاستعمار الغربي هذا المناخ لتأكيد الدعوة الإقليمية الضيقة وترسيخها وكانت النتيجة أن تخلفت مصر عن مواكبة التيار القومي — نسبياً — الذي كان قد شق مجراه في قلب الدولة العثمانية [2]

---

(١) ثورة ٢٣ يوليو ومبادىء النظام السياسي في جمهورية مصر العربية — د . طعيمة الجرف — مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٥ طبعة ثانية ص ٢٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٣ .

وعلى الرغم من هذه الظروف فقد عمت النهضة العلميـــة وزادت البعثات وزاد الاختلاط بالحضارة الأوروبية حتى كان عصر اسماعيل حيث شهدت مصر تأسيس العديد من المؤسسات والجمعيات الثقافية والفكرية والعلمية فتأسست جمعية المعارف سنة ١٨٦٨ كجمعية تهتم بنشر الثقافة بواسطة التأليف والطباعة والنشر .. وأنشئت دار الكتب سنة ١٨٧٠ ثم الجمعية الجغرافية سنة ١٨٧٥ للعناية بالأبحاث الجغرافية وتدوينها ونشرها .

وفي الجانب السياسي شهد عصر اسماعيل تأسيس مجلس شورى النواب . وكان أول هيئة برلمانية تقوم في مصر على النسق الغربي سنة ١٨٦٦ وكان يتألف من ٧٥ عضواً ينتخبون انتخاباً غير مباشر على أن يمثل كل مديرية عضو أو عضوان باستثناء القاهرة التي يمثلها ثلاثة أعضاء .. ومدة العضوية ثلاث سنوات .. ولا يعقد إذا غاب من أعضائه الثلث ومدة انعقاده ثلاثة أشهر من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير .. ونصت المادة ١٧ على أن « لولي الأمر – أي الخديو – جمع المجلس أو تأخيره أو تحديد مدته أو تبديل أعضائه وانتخاب غيرهم في مدة معلومة حسب ما هو موضح في هذه اللائحة » .

ونصت اللائحة النظامية على أن الخديو هو الذي يعين رئيس المجلس ووكيله ويفتتح المجلس بخطاب يرد عليه المجلس بخطاب آخر .. وينتخب المجلس من بين أعضائه لجاناً (أقلاماً) وتصدر قرارات أو توصيات المجلس بالأغلبية « وعلى المجلس احترام رأي الأقلية والاصغاء لأقوالها وملاحظاتها » كما أشارت

اللائحة إلى وجوب حضور الأعضاء إلى المجلس « بملابس الحشمة اللائقة ويكون جلوسهم بهيئة الأدب » .. ولقد اجتمع هذا المجلس لأول مرة – بالقاهرة – في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ بحضور الخديو [١] .

وشهد عصر اسماعيل كذلك تأسيس الصحف العلمية والأدبية والسياسية على أيدي طائفة من رجال الدين والأدباء المصريين والشوام .. فظهرت صحيفة « وادي النيل » كصحيفة سياسية سنة ١٨٦٧ وكانت تصدر مرتين في الأسبوع وألغيت سنة ١٨٧٢ .. وجريدة « نزهة الأفكار » التي أنشأها ابراهيم المويلحي سنة ١٨٦٩ وكانت أسبوعية ولم يصدر منها سوى عددين وعطلها الخديو بحجة عملها على « اثارة الخواطر » .. وظهرت جريدة «الأهرام» سنة ١٨٧٥ وجريدة «مصر» سنة ١٨٧٧ وجرائد « روضة الأخبار » و « كوكب الشرق » ، و «الاسكندرية» و «الكوكب المصري» و «مرآة الشرق» ثم ظهرت مجموعة من الجرائد السياسية الفكاهية المعارضة لسياسة اسماعيل ثم لسياسة الاحتلال فيما بعد حتى سنة ١٩١٢ وكانت أهمها « أبو نظارة » [٢] .

وكان عام ١٨٧٩ عاماً تاريخياً وحاسماً في تاريخ العمل

---

(١) القاموس السياسي – مصدر سابق ص ٦٩٥ .

(٢) ثورة ٢٣ يوليو ومبادىء النظام السياسي – مصدر سابق صفحات ٣٠ ، ٣٧ .

السياسي العربي حيث أصدر الخديو مرسوماً بحل مجلس شورى النواب وقوبل هذا القرار بعدم الانصياع من المجلس في جلسة تاريخية عقدت يوم الخميس الموافق ٢٧ مارس سنة ١٨٧٩ وأصر النواب على أنهم ليسوا هيئة للمشورة ولكنهم وكلاء — للأمة !! — ونوابها يشاركون الحكومة في الرأي ويتداولون معها في شئون المال والأشغال العامة على أساس مبدأ الوزارة مسئولية أمام — الأمة !! — وقدم النواب في ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ عريضة احتجاج بهذا المعنى إلى الخديو [١] .

وفتح ذلك الطريق أمام أول حزب سياسي باسم الجمعية الوطنية أو الحزب الوطني من بين أعضاء مجلس شورى النواب بزعامة شريف باشا واسماعيل راغب باشا .. وكان هدفه معارضة سياسة رياض باشا بسبب روح التذمر التي سادت لتغلغل النفوذ الأوروبي في أواخر عهد اسماعيل .. ومارس هذا الحزب نشاطه — قبيل ثورة عرابي — فأصدر أول منشور له في ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩ في شكل بيان سياسي يهاجم الحكومة .. وقد جعل الحزب من جريدة مصر وجريدة التجارة لسان حاله .

وهكذا بدأ تاريخ أول حزب سياسي — في مصر بل في الوطن العربي — يرتبط بأزمة سياسية ونتيجة قيام النظام البرلماني والدعوة له .

---

(١) المصدر السابق ص ٤٣ .

لقد برز دور هذا الحزب عندما أذاع – في أول يناير سنة ١٨٨٢ – بياناً حدد فيه المبادىء التي يجب أن تلتزم بهـــا الحكومة وكان أهمها : استمرار الروابط الودية مع الباب العالي مع محاربة كل من يحاول أن يخضع مصر ويجعلها ولايـــة عثمانية .. والالحاح على الخديو لتنفيذ ما وعد به في شأن عودة الحكم النيابي واطلاق الحرية للمصريين ورفض اعفاء الأجانب من الضرائب ورفض عدم خضوعهم لقوانين البلاد .

والملفت للنظر أن هذا الحزب – ولأول مرة – يؤكد أنه حزب سياسي «علماني» مؤلف من رجال يحملون مختلف العقائد والمذاهب الدينية والجميع فيه اخوان وحقوقهم في السياسة والقوانين متساوية [١] .

ونعتقد أن هذا الحزب لعب دوراً كبيراً بالنسبة لثورة عرابي سواء في مرحلة التمهيد لها أو في اعلانها وتأييدها ومساندتها مما يفسر الالتفاف الشعبي حول الثورة وخروج الفلاحين للقتال معهـــا .

وفي نفس الفترة التي ظهر فيها الحزب الوطني ظهرت في الاسكندرية جمعية عرفت باسم « مصر الفتاة » سنة ١٨٨٠ كانت مبادئها الدعوة إلى الحرية .. وكان لسان حالها جريدة تحمل نفس الاسم .

---

(١) المصدر السابق ص ٥٣ .

ولعب الوعي السياسي والحزب والتفاف الفلاحين حول أحمد عرابي كرمز للثورة دوراً – قبل نكسة الثورة العرابية – اضطر بسببه الخديو إلى تشكيل مجلس للنواب سنة ١٨٨٢ بدلاً من مجلس شورى النواب الذي قام في عهد اسماعيل وكان يتألف من ٣٠ عضواً تعين الحكومة منهم ١٤ عضواً من بينهم الرئيس وأحد الوكيلين وينتخب الباقون وعددهم ١٦ – منهم أحد الوكيلين – وكان الانتخاب يتم على ثلاث درجات .

وكانت هزيمة الثورة العرابية ايذاناً بتصفية الحزب والجمعيات الوطنية ومطاردة الكتاب والخطباء وأصحاب الأقلام من أنصار الثورة أمثال عبد الله النديم مما سمح للسلطة الجديدة الممثلة في الاحتلال البريطاني بالتعاون مع الخديو بالغاء مجلس النواب – رغم هزاله – واحلال مجلس شورى القوانين على أنقاضه وأنقاض مجلس شورى النواب .. ونص قانون هذا المجلس على وجوب عرض الميزانية العامة على المجلس قبل الموعد المحدد لصدورها بوقت كاف يسمح بفحصها .. كما نص على وجوب التصديق على كل ضريبة وأموال عامة أو رسوم على عقارات أو أشخاص قبل عرضها على المجلس .. ويستثنى من اختصاصات المجلس المالية النظر في الجزية المستحقة لتركيا أو الدين العمومي وكذلك كل ما التزمت به الحكومة بموجب قانون التصفية .. وكان لهذا المجلس حق مطالبة الوزراء بكافة الايضاحات عن الموضوعات الداخلة في اختصاص كل منهم كما أن له أن يطلب من الحكومة عرض مشروعات

القوانين أو الأوامر العالية المتعلقة بالادارة العمومية .

لقد قام هذا المجلس عقب صدور القانون النظامي (الدستور) في مايو سنة ١٨٨٣ الذي نص على قيام مجلسين استشاريين هما مجلس شورى القوانين ومجلس شورى الحكومة بالاضافة إلى مجالس المديريات والجمعية العامة .. واستمر مجلس شورى القوانين حتى ألغي بقيام الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ . وكان مجلس شورى الحكومة يتكون من أعضاء معينين بحكم وظائفهم وتخصصاتهم للمعاونة في وضع وصياغة القوانين وابداء الرأي في المسائل التي يطرحها عليه مجلس النظار (الوزراء) .. وقد صدر قرار تشكيل هذا المجلس في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣ على أن يتألف من ٥ أعضاء دائمين يعينون بأمر خديوي بناء على اقتراح رئيس الوزراء ومدة العضوية ٥ سنوات ، يضاف اليهم المستشار المالي البريطاني ووكلاء الوزارات (٨ وزارات في ذلك الوقت) ورؤساء أقسام القضايا ثم أقدم «كسارية» مصلحة الأملاك الأميرية وأقدم مراقبي الدائرة السنية وأقدم مديري مصلحة السكك الحديدية .. وكان العمل داخل المجلس ينقسم إلى شعبتين : شعبة تشريعية تختص باعداد القوانين واللوائح وشعبة إدارية لابداء الرأي في المسائل التي تعرض عليها .. وكانت رئاسة هذا المجلس لرئيس الوزراء .. ولكنه لم يعمر طويلاً وألغي في ٣ فبراير سنة ١٨٨٤ [١] .

---

(١) القاموس السياسي — مصدر سابق ص ٦٩٤ .

في هذا الجو غير المستقر .. وفي مناخ الهزيمة الذي فرضه الاحتلال بدأ مصطفى كامل يبرز على سطح الحياة السياسية يدعو إلى التحرير والجلاء .. وبدأ منذ سنة ١٩٠٠ في الدعوة إلى تنظيم «الحزب الوطني» على غرار الأحزاب السياسية الأوروبية .. وخاصة أن الرأي العام – بعد اخفاق ثورة عرابي – كان يعتبر أن « الحزب الوطني » بصورته السابقة على الثورة ما زال قائماً وأن وقفته في وجه الاحتلال خير اثبات على ذلك إلا أنه يفتقد الشكل النظامي واللائحة واللجنة القيادية .. وهذا لا ينقص من دوره في الحركة الوطنية ولا يقلل من دعوة مصطفى كامل لانشاء حزب جديد .

ودعوة مصطفى كامل وضعت موضع التنفيذ في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ عندما خطب في الاسكندرية داعياً (الأمة ! !) كلها إلى الانخراط في الحزب الذي اتخذ من الجلاء مبدأ أساسياً حتى كان يعرف بين الناس باسم « حزب الجلاء » [1] .. وكان مصطفى كامل – زعيم الحزب – بعد أن حصل على شهادة الحقوق من جامعة «تولوز» قد انصرف بالكامل للدعوة للحركة الوطنية بالخطابة وتنظيم المؤتمرات والصحافة ثم أنشأ صحيفة اللواء اليومية سنة ١٩٠٠ ثم جريدتي «الاستاندارد» باللغة الانجليزية و « ايتاندار » باللغة الفرنسية للغرض نفسه .. وكانت جميعها تصدر من القاهرة وتعمل على بعث الحركة الوطنية بعد نكسة

---

(١) ثورة ٢٣ يوليو ... مصدر سابق ، ص ٥٣ ، ٦٩ .

الثورة العرابية .. وجاهر مصطفى كمال بالدعوة لمعاداة الاحتلال ونلد به في أوروبا وأفسحت له المحافل الفرنسية صدرها لاسيما بعد حادث دنشواي الذي كان السبب المباشر في إقالة «اللورد كرومر» — وأضاف إلى أهداف الحزب توثيق الروابط بين الدول الإسلامية والشرقية والعمل على نشر التعليم الأهلي والوطني على المستوى الداخلي .

ونفس عام ١٩٠٧ الذي شهد قيام الحزب الوطني شهد — أيضاً — ظهور عدد من الأحزاب الأخرى كحزب الأمة برئاسة حسن باشا عبد الرازق — في سبتمبر سنة ١٩٠٧ — الذي اتخذ من صحيفة «الجريدة» لسان حال للحزب ووضع في برنامجه « السعي إلى حصول الأمة على حقها الطبيعي في الاشتراك مع الحكومة في وضع القوانين والمشروعات العامة » .. وفي ديسمبر سنة ١٩٠٧ ألف الشيخ علي يوسف حزب الاصلاح وجعل من جريدة المؤيد لسان حال له وكان من مبادئه تأييد السلطة الخديوية مع المطالبة بمجلس نيابي ومطالبة بريطانيا بتحقيق وعودها في الجلاء [١] .

وتوفي مصطفى كامل سنة ١٩٠٨ وخلفه في رئاسة الحزب محمد فريد الذي كان ضمن أول مجموعة شاركت في إنشاء الحزب .. وكان من أصلب العناصر واتصلت حياته بجهاد مصطفى كامل .. وقد رفض الوزارة عندما رشح لها وقدم للمحاكمة سنة ١٩١١

---

(١) القاموس السياسي ... مصدر سابق ص ٢٤ .

وحكم عليه بالسجن لاتهامه باثارة الشعور الوطني .. هاجر إلى أوروبا في ٢٤ مارس سنة ١٩١٢ ونظم فيها العديد من الجمعيات والمؤتمرات في لندن وباريس وبروكسل وجنيف ولاهاي وفيينا واستكهولم وبرلين التي توفي بها في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٩ بعد أن ضحى بكل ممتلكاته ومات فقيراً لا يملك حق العلاج .. وله عدة مؤلفات منها « تاريخ الدولة العلية » .. وكان قد خلف مصطفى كامل في رئاسة تحرير جريدة اللواء الشيخ عبد العزيز جاويش .

وعندما تولى «كتشنز» سلطات المعتمد البريطاني بعد موت «جورست» نزل على مطالب الحركة الوطنية والدستورية التي صعدت من دورها وألهبت حماس الجماهير وأثارت فيهم الكراهية للاحتلال .. فقام بتعديل النظام النيابي وألغى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وأنشأ الجمعية التشريعية بالقانون رقم ٢٩ في أول يوليو سنة ١٩١٣ .. ولم تكن الجمعية التشريعية برلماناً بالمعنى الحقيقي بقدر ما كانت جمعية ذات رأي استشاري محض في جميع المسائل فيما عدا ما يتعلق بفرض الضرائب والرسوم كانت قراراتها فيها قطعية .. ولم تكن تملك أدنى مظاهر التشريع أو الرقابة أو السيادة التي تتمتع بها المجالس النيابية في النظم «الليبرالية» وليس لها أي سلطان على الحكومة أو كانت الحكومة مسئولة أمامها [١] .

---

(١) ثورة ٢٣ يوليو   مصدر سابق ص ٧٢ .

ولما اندلعت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ طرأت عوامل جديدة على الوطن العربي كانت كفيلة لأن تلعب دوراً كبيراً في ظهور الأحزاب القومية إلا أن ذلك لم يتحقق بالشكل المأمول .. وتمثلت هذه العوامل في « وعد بلفور » الذي منحت به بريطانيا الحركة الصهيونية حق إقامة وطن لها على الأرض العربية في فلسطين ... بجانب الوثائق التي كشفت عنها ثورة أكتوبر في روسيا سنة ١٩١٧ والخاصة بمعاهدة سايكس / بيكو التي قسم الوطن العربي بموجبها بين الدول الاستعمارية الكبرى بعد اتضاح هزيمة تركيا في الحرب والعمل على وراثة ممتلكاتها في الوطن العربي .

لم تتنبه الأذهان لخطورة هذا الذي حدث ولم تتنبه لعمق التخطيط الاستعماري للمنطقة حتى رأينا حزباً كحزب الوفد في مصر يتكون في نوفمبر سنة ١٩١٨ ومهمته الأساسية هي السعي لاستقلال مصر دون أي اعتبار لنظرة تتجاوز الحدود الاقليمية للقطر المصري .. وتتابعت نشأة الأحزاب ولم يظهر بينها من يحاول أن يغطي هذه الثغرة .. فتألف في سنة ١٩١٩ الحزب الحر المستقل برئاسة محمد شريعي باشا وفي سنة ١٩٢٢ تألف حزب الأحرار الدستوريين الذي اتخـذ من صحيفة السياسة لسان حاله .. وفي سنة ١٩٢٥ تألف حزب الاتحـاد برئاسة يحيى ابراهيم باشا الذي أصدر جريدة الاتحاد للتعبير عن وجهة نظره .. وفي سنة ١٩٣٠ ألف اسماعيل صدقي باشا ــ المسمى بجلاد الشعب ــ حزب الشعب وأنشأ جريدة الشعب

لتكون لسان حال الحزب .. وكانت مبادئه تقوم على قاعدة السعي للاستقلال عن طريق المفاوضات .. وفي سنة ١٩٣٨ اندمج حزب الاتحاد مع حزب الشعب مكوناً الاتحاد الشعبي وفي هذه الفترة أنشيء حزب مصر الفتاة برئاسة أحمد حسين الذي تغير اسمه فيما بعد إلى الحزب الاشتراكي .. وأيضاً انسلخ أحمد ماهر باشا عن الوفد مكوناً حزب الهيئة الوفدية وفي سنة ١٩٤٢ انسلخ مكرم عبيد باشا هو الآخر مكوناً حزب الكتلة الوفدية .. وشهدت هذه الفترة ـ كذلك ـ ظهور ونمو جماعة الاخوان المسلمين برئاسة الشيخ حسن البنا .

واستمر هذا الواقع دون أية بادرة لعمل سياسي قومي حتى سنة ١٩٥٢ عندما قامت ثورة يوليو التي أصدرت القانون رقم ٢٧ في ١٨ يناير سنة ١٩٥٣ متضمناً حل الأحزاب السياسية ومبيناً كيفية تصفية أموالها وحاظراً قيامها في المستقبل بأي نشاط حزبي من أي نوع [١] .

* * *

في جنوب وادي النيل ـ السودان ـ كان العمل السياسي يعيش ظروفاً أخرى .. كان يأخذ أشكالاً طائفية وعشائرية أكثر منها أشكالاً إقليمية وقومية وهذا على الرغم من وجود تيارات يسارية بارزة ومنظمة في السودان منذ فترة مبكرة إلا أن هذه التيارات ـ وخاصة التيار الشيوعي ـ كانت متأثرة بما

(١) المصدر السابق ص ١٦٤ .

يحدث في مصر بالدرجة الأولى بسبب التفاعل المتبادل بين شطري الوادي .

كانت أبرز الحركات السياسية في السودان هي الحركة المهدية .. ومع أن هذه الحركة بدأت دينية إلا أنها اتخذت طابعاً سياسياً بسبب دخولها طرفاً مباشراً في كل الأحداث والمواقف السياسية .. وهي تنتسب إلى أسرة عربية سودانية رأسها هو المهدي الكبير الذي تنتسب إليه الحركة .. وهو محمد أحمد بن عبد الله الملقب بالمهدي .. ولد سنة ١٨٤٣ ودرس علوم الدين والتصوف وانقطع فترة في جزيرة (أبا) التي انطلق منها لبث دعوته الدينية التي بدأت تبرز منذ سنة ١٨٨١ .. وتمكنت من الاستيلاء على الأبيض سنة ١٨٨٢ إيذاناً بتحولها إلى حركة سياسية استطاعت أن تصد الحملات الانجليزية بقيادة «هكس» و «غوردون» التي ذهبت لاخضاعه .. وتمكن حتى وفاته سنة ١٨٨٥ من اخضاع أكثر مناطق السودان لسيطرته [1] .

وبعد وفاة المهدي كان ابنه عبد الرحمن رضيعاً حيث كان ولد في نفس عام الوفاة فتولى زعامة الحركة أحد رفاق المهدي الكبير ويدعى الخليفة الشريف .. وقام برعاية عبد الرحمن المهدي الذي اعتبره البريطانيون أسيرهم حتى سنة ١٩١٤ ثم أطلقوا سراحه بعد ذلك وقربوه اليهم ومنحوه جزيرة (أبا) — حوالي ٤٠ ألف فدان — وقام على زراعتها بالقطن .. وقد منحه

---

(١) القاموس السياسي — مصدر سابق ، ص ١٢٤٨ .

الانجليز لقب (سير Sir) من ملك بريطانيا كما منح لقب باشا من ملك مصر .. وزار مصر لأول مرة سنة ١٩٣٧ ثم في أكتوبر سنة ١٩٥٢ للاشتراك في وضع أسس اتفاقية السودان وكان راعياً لحزب الأمة الذي تألف سنة ١٩٤٥ وزعيماً لحماية الأنصار ثم تخلى عن القيادة السياسية لابنه الصديق المهدي .. وقد توفي سنة ١٩٥٩ .

وكانت مبادىء حزب الأمة هي الاستقلال التام ومقاومة الدعوة لوحدة وادي النيل التي كان ينادي بها حزب الأشقاء الذي تألف في نفس الفترة التي ظهر فيها حزب الأمة .. بجانب هذه الأهداف لحزب الأمة فإنه كان بمثابة التعبير السياسي لطائفة الأنصار .. واستطاع أن يصل إلى الحكم سنة ١٩٥٦ عندما تشكلت الوزارة من الحزب برئاسة عبد الله خليل ووصل مرة أخرى في الفترة من يوليو سنة ١٩٦٦ حتى مايو سنة ١٩٦٧ عندما شكلت الوزارة برئاسة الصادق المهدي [١] .

والدور السياسي لحزب الأمة مستمر للآن فبعد وفاة عبد الرحمن المهدي سنة ١٩٥٩ جمع الصديق المهدي بين رئاسة الحزب – التي كان يتولاها منذ إنشائه – وبين رعاية جماعة الأنصار .. وهو من مواليد سنة ١٩١١ وتلقى تعليمه بكلية «غوردون» بالخرطوم وواجه الحزب في ظل قيادته ظروفاً

---

(١) المصدر السابق ص ١٢٢ .

صعبة .. فعلى أثر انقلاب ابراهيم عبود سنة ١٩٥٨ تم حل الحزب مما حدا بالصديق المهدي إلى تأليف جبهة سياسية دعت إلى انهاء الحكم العسكري واجراء انتخابات حرة حتى توفي سنة ١٩٦١ فخلفه أخوه الصادق المهدي .. الذي كان من مواليد ١٩٢٥ ودرس في السودان واستكمل دراسة الاقتصاد في جامعة « أكسفورد » في بريطانيا وتقلد عدة مناصب فانتخب رئيساً لاتحاد منتجي القطن بالسودان وعضوا بالجمعية التأسيسية عن دائرة كوستي بالجنوب سنة ١٩٦٥ وخلف محمد أحمد محجوب في رئاسة الوزارة — كما أشرنا — من ٢٥ يوليو سنة ١٩٦٦ وحتى مايو سنة ١٩٦٧ [1] .

وشهد عام ١٩٢٢ ظهور « جمعية اللواء الأبيض » وكان شعارها علماً أبيضاً رسمت بداخله خريطة وادي النيل الذي يضم مصر والسودان .. وكان هدف هذه الجمعية العمل على إجلاء المستعمر ووحدة شمال الوادي وجنوبه .. وكانت مكونة من لفيف من الشباب السوداني المثقف برئاسة الملازم علي عبد اللطيف الذي حكم عليه بالسجن في نفس العام الذي ظهرت فيه الجمعية .. وخلفه في رئاسة الجمعية عبيد الحاج .. وقد أثرت تأثيراً كبيراً في الحركة الوطنية السودانية بسبب تشددها في العداء للاستعمار البريطاني .. واستطاعت أن تكون لها عدداً من الفروع في أنحاء متفرقة من السودان شملت عطبرة والأبيض

---

(١) المصدر السابق ص ٧٠٨ .

ووادي مدني وسواكن وحلفا .. وتعرض أعضاؤها وأنصارها للسجن والتشريد .

ولقد كانت تعتبر أحد الروافد القوية التي غذت الوعي الوطني الداعي للتحرر من الاستعمار الأجنبي ومصدراً لزعماء الحركة الاتحادية — فيما بعد —[1] .

وتأسست في السودان « الحركة السودانية للتحرر الوطني » على يد طلاب سودانيين كانوا يدرسون في القاهرة سنة ١٩٤٤.. وكانت على غرار « الحركة المصرية للتحرر الوطني » وضمن دائرة حركتها وكان أبرز زعمائها محمد السيد سلام وسعيد فاضل .

وفي سنة ١٩٤٥ تألف حزب الأشقاء وقام على المناداة والدعوة لوحدة وادي النيل .. وتلا ذلك ظهور منظمة يسارية أخرى هي « الجبهة المعادية للاستعمار » سنة ١٩٥١ برئاسة حسن الطاهر الزروق وكان لها نائب بمجلس الأمة السوداني سنة ١٩٥٨ وكان لهذه المنظمة ارتباطات قوية باتحاد العمال السوداني الذي كان عضواً بالاتحاد الدولي لنقابات العمال[2] .

وفي سنة ١٩٥٢ انصهرت أحزاب الأشقاء وجماعـــة الخريجين والمؤتمر السوداني والجبهة الوطنية .. وحزب وحدة

---

(١) المصدر السابق ص ••• .

(٢) تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي — الياس مرقص — دار الطليعة — بيروت سنة ١٩٦٤ ص ٢٩٣ .

وادي النيل والأحرار الاتحادي – وكانت كل هذه الأحزاب تدعو للوحدة مع مصر – مكونين بذلك « الحزب الوطني الاتحادي » الذي خاض الانتخابات السودانية – بهدف الوحدة مع مصر – وذلك خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٣ وحصل على أغلبية ٥٧ صوتاً وتم له تشكيل الوزارة السودانية الأولى في ٦ يناير سنة ١٩٥٤ برئاسة اسماعيل الأزهري .

وعن « الحزب الوطني الاتحادي » انبثق حزب الشعب الديمقراطي الذي تزعمه علي عبد الرحمن والذي قاد العديد من المظاهرات في أنحاء متفرقة من السودان – خلال صيف ١٩٦٦ – تأييداً لسياسة الجمهورية العربية المتحدة الخارجية [١]

* * *

وعندما ننتقل إلى المشرق العربي نجد أن هناك مناخاً يختلف .. فالدعوة القومية وجدت من يتبناها واتخذت مساراً أكثر نضجاً من مثيلاتها في مصر والسودان أو في المغرب العربي .. وتمت في مواجهة الطائفية والاقطاع السياسي .. ولهذا كانت الأحزاب تعبيراً عن هذا الواقع ووليدة هذا المناخ .. فالصراع القائم بين الدعوات الاقليمية والطائفية والعشائرية وبين الدعوات القومية كان هو محور العمل السياسي ومحركه .

فكانت « منظمة النجادة » في لبنان سنة ١٩٣٠ – والتي

---

(١) القاموس السياسي – مصدر سابق ، ص ٤٦٢ .

بدأت منظمة شبابية ـ كان ظهورها رد فعل على تكوين منظمة « الكتائب اللبنانية » التي ضمت شباب الطائفة المارونية .. فكانت النجادة ذات طابع عربي إسلامي اعتمدت على بث الروح القومية العربية بالاضافة إلى الأغراض الكشفية لمنظمات الشباب .. وعلى غرارها قامت « منظمة النجادة » في فلسطين التي نشأت في « يافا » ثم في « نابلس » وكان من أغراضها بث الروح العسكرية بين الشباب العربي الفلسطيني لمقاومة المنظمات الارهابية الصهيونية « كالهاجاناه » و « شتيرن » و « زفاى ليومى » .. ثم انصهرت منظمة النجادة الفلسطينية مع منظمة الفتوة سنة ١٩٤٧ تحت اسم جديد هو « منظمة الشباب العربي » . [١] ..

وفي هذه الفترة ـ تقريباً ـ ظهر الحزب القومي الذي أسسه أنطون سعاده بشكل سري سنة ١٩٣٣ في بيروت وأعيد تشيكله سنة ١٩٤٦ تحت اسم جديد هو « الحزب القومي الاجتماعي » ورأسه أنطون سعاده بعد عودته من الأرجنتين سنة ١٩٤٧ ولم تقتصر فروعه أو نشاطاته على لبنان بل امتدت إلى سوريا وتقوم مبادئه على أن سوريا للسوريين ويدعو لقيام الأمة السورية !! ككيان إجتماعي واحد يحتل المنطقة من جبال طوروس في الشمال إلى قناة السويس في الجنوب ومن البحر غرباً إلى الصحراء في الشرق حتى الالتقاء بنهر دجلة .. وكان

---

(١) المصدر السابق ص ١٢٩١ .

الحزب وراء الانقلاب الذي تم في لبنان سنة ١٩٤٩ ونتيجة فشل هذا الانقلاب هرب أنطون سعادة إلى دمشق .. وقدم للمحاكمة وحكم عليه بالإعدام .

وهذا الحزب لا يؤيد فكرة القومية العربية بل يعتبرهـا معادية لتطلعاته وطموحاته .. وهو يعادي كل الاتجاهات القومية بجانب أن الحزب لا يعترف بالحدود التي تفصل لبنان عن سوريا وعن فلسطين والأردن وبالتالي لا يعترف بالسيادة الاقليمية لكل منهـا .

لقد تابع الحزب نشاطه بعد أحداث سنة ١٩٤٩ تحت قيادة عبد الله سعادة وفي سنة ١٩٦١ اكتشفت محاولة أخرى يقودها الحزب تستهدف تغيير الحكم في لبنان واغتيال الرئيس فؤاد شهاب وعلى أثرها قدم أعضاؤه للمحاكمة وأدينوا وأعلن حل الحزب [١] .

ويلاحظ — وخاصة في لبنان — أن الأحزاب اللبنانية تحرص على أن تكون لها مؤسساتها العسكرية بجانب مؤسساتها الأخرى .. فحزب الكتائب والحزب القومي السوري عملا على تسليح أعضائهما وتكوين ميليشيات مسلحة منذ ما قبل الاستقلال .. ومنذ الخمسينات تفوق حزب الكتائب على الحزب القومي السوري في هذا المجال فأصبح يحتل المرتبة الأولى من حيث التنظيم والتسليح وعدد أفراد المليشيا الخاصة به .. وأصبح من

---

(١) المصدر السابق ، ص ٩٤٢ .

المألوف متابعة التدريب الدوري والمنتظم لهذه الأحزاب .. فحزب الكتائب كان – إلى ما قبل الحرب الأهلية اللبنانية طوال عامي ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ – يقيم معسكرين تدريبيين في كل عام في الفترات العادية وتزداد هذه الدورات العسكرية كلما أوشكت لبنان على الدخول في حرب أهلية كما حدث في ١٩٥٨ أو في أعوام ٧٣ حتى ١٩٧٧ .

وإنشاء التنظيم المسلح يقع في صلب دستور الحزب القومي السوري .. فتنص المادة الأولى من الدستور الصادر سنة ١٩٣٧ على وجوب إنشاء هيئة للدفاع مهمتها تنمية القدرة العسكرية للحزب ورصد تحركات القوى المناوئة في الداخل والخارج والتخطيط لعمليات الدفاع والهجوم .. وتنص المادة الثانية إلى وجوب إنشاء إدارة للتدريب في كل فرع من فروع الحزب يشرف عليها مسئول للتدريب وصلاحياته إدارة أعمال التشكيلات المحلية للمليشيا والتدريب النظامي من قبل هيئة الدفاع والسهر على تنمية فضائل الجندية وتأكيد النظام في جميع رجال الفرق التابعة للحزب .. ولقد وصل عدد أفراد ميليشيا الحزب القومي السوري إلى أربعة آلاف وأحياناً إلى ستة آلاف سنة ١٩٥٥ ولكن هذه المليشيا تلقت ضربة عنيفة بعد أحداث سنة ١٩٦١ .

ويتبع حزب الوطنيين الأحرار – الذي يرأسه كميل شمعون – ميليشيا يطلق عليها منظمة الشباب ، أما حزب النجادة – الآن – لا يملك مليشيا مسلحة بالمعنى المتعارف عليه

بل تتبعه بعض الخلايا المسلحة التي قامت بدور بارز في أحداث سنة ١٩٥٨ بالاضافة إلى التشكيلات المسلحة للحزب الشيوعي اللبناني والحزب الاشتراكي التقدمي .. والتنظيمات الناصرية [١].

* * *

وشهدت سوريا — بعد الحرب العالمية الأولى — مولد حزب الشعب الذي تكون بعد الاحتلال الفرنسي لسوريا سنة ١٩٢٠ وانهيار الحكومة الفيصلية وشارك في أحداث سنة ١٩٢٥ وكان من زعمائه د. عبد الرحمن شهبندر وفارس الخوري وسعيد الغزي ...

وفي الثلاثينات ظهر إلى الوجود حزب الكتلة الوطنية ليرث نفس الدور الذي كان يقوم به حزب الشعب في الحركة الوطنية التي قاومت الانتداب الفرنسي .. وكان نشاطه واضحاً خلال ثورة سنة ١٩٣٦ .. كان يطالب بالدستور ويهاجم أعمال العنف التي تمارسها حكومة الانتداب لقمع الثورة .. وقد شارك رئيس الحزب — هاشم الأتاسي — في المفاوضات التي انتهت إلى توقيع المعاهدة السورية الفرنسية .. وانتقلت رئاسة الحزب إلى شكري القوتلي الذي اشترك في المفاوضات مع الجنرال «كاترو» سنة ١٩٤٣ — التي انتهت باضطرابات دامية أحرق فيها الفرنسيون دمشق للمرة الثانية ولم تنته هذه الاضطرابات إلا

---

(١) مجلة بيروت المساء — العدد ١٩ — مارس سنة ١٩٧٤ — مقال بعنوان « في كل بيت سلاح ».

بتدخل مجلس الأمن وموافقة فرنسا على الجلاء .. وتولى رئيس الحزب رئاسة أول جمهورية سورية مستقلة .. وكان من زعماء الحزب فارس الخوري وجميل مردم وسعد الله الجابري [1] .

وفي الثلاثينات ـ أيضاً ـ ظهر حزب البعث كتنظيم بدأ يمارس نشاطه سراً في دمشق أثناء الانتداب الفرنسي وكان له تأثيره في وسط الشباب والطلبة بوجه خاص .. وكان برنامج الحزب يحتوي على هدف الوحدة العربية .. وقد استطاع ميشيل عفلق أن يصل إلى موقع الأمين العام للحزب بعد تصفية زكي الأرسوزي أحد الرواد الأوائل لفكرة البعث وأحد المتحمسين والداعين لمبدأ الوحدة العربية .. ولقد لعب هذا الحزب دوراً في تنمية الوعي العربي وابراز فكرة القومية العربية ..

واندمج حزب البعث مع الحزب الاشتراكي السوري تحت اسم جديد هو حزب البعث العربي الاشتراكي في سنة ١٩٥٣ .. ومع نمو وتعاظم الدور القومي لثورة ٢٣ يوليو الناصرية بدأ الحزب يسعى جاهداً لاستمالة القوى الشعبية التي التفت حول عبد الناصر .. ونما داخل الحزب تيار يشير إلى أن البعث حزب بلا قيادة لها نفس شعبية عبد الناصر الذي استطاع أن يشد إليه جماهير الأمة العربية كلها من المحيط إلى الخليج دون حزب .. فعمل بعض قادة الحزب (الذين اسقطوا فيما بعد) على ركوب موجة الدعوة إلى الوحدة التي بلغت ذروتها بعدائنة صار سنة

---

(١) القاموس السياسي ـ مصدر سابق ص ٩٦٥ .

١٩٥٦ وفرضت الوحدة بين مصر وسوريا سنة ١٩٥٨ .. وشارك البعث في ادارة دفة الحكم في الجمهورية العربية المتحدة وأيضاً شارك أحد قادته البارزين في اسقاط دولة الوحدة بتوقيعه على وثيقة الانفصال سنة ١٩٦١.

إن حزب البعث كان أول حزب عربي يضع في اعتباره ضرورة الانتشار في المنطقة العربية كلها لايجاد الأداة التنظيمية القومية التي تحدد الوحدة .. فعمل أن تكون له خلاياه وقواعده في العديد من الأقطار .. فبجانب قواعده في سوريا كانت له خلاياه في العراق والأردن واليمن والسودان وليبيا .. الخ ..

وإذا انتقلنا إلى الحزب الشيوعي السوري / اللبناني فقد كان في نشأته معادياً للطموحات الوطنية للسوريين واللبنانيين .. وكان هذا هو الحد الأدنى المطلوب .. فاعترف بحق فرنسا في «اكتساب صداقة تركيا من أجل صيانة السلم والدفاع عنه » فضحى بلواء الاسكندرونة السوري باسم « مقتضيات الكفاح ضد الفاشية » .. وتركز جهد الحزب على الدعوة لوقوف السوريين واللبنانيين إلى جانب القوى اليسارية في فرنسا ضد « الفاشيست الفرنسيين » متجاهلاً حاجة أبناء الشام إلى المساعدة التي تمكنهم من اشعال جذوة المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي .. وبنفس هذه الروح كانت نظرة الحزب إلى مشكلة فلسطين وكان تأييدهم لمشروع سوريا الكبرى تحت النفوذ البريطاني والفرنسي .

لقد أدان الشيوعيون ــ في سوريا ولبنان ــ عمليات المقاومة

لفرنسا إنتظاراً « لنتائج الصراع الدائر في مدينة باريس » وشجبوا أعمال التطرف !! بدعوى تأثير هذا على القضية الوطنية والديمقراطية ونسفهما [1] .. واستمر الشيوعيون السوريون — بعد انسلاخ الشيوعيين اللبنانيين مكونين الحزب الشيوعي اللبناني — في عدائهم للقوى القومية مما أثر عليهم بشكل واضح بعد أن كانوا قد تمكنوا من الحصول على مقعد في البرلمان وخاصة بعد أن قاد خالد بكداش — زعيم الحزب وعضو البرلمان — حملة مكثفة على الوحدة والجمهورية العربية المتحدة من براغ في يونيو سنة ١٩٥٨ .. والأغرب من هذه الحملة هو شجبه للتحولات الاشتراكية التي بدأت تظهر مع قيام دولة الوحدة مشيراً إلى أن هناك في مصر وسوريا اتجاهاً للاصلاح الزراعي وأن الأمريكيين يؤيدون هذا الاتجاه الذي هولصالح المزارعين الأغنياء وأن نجاحه في ظل «البورجوازية» » !! سيكون فاجعة أليمة لأنه سيؤدي إلى ابعاد الفلاحين عن حليفهم الطبيعي — الطبقة العاملة — .

ولم يشذ الحزب الشيوعي العراقي عن هذا الاتجاه .. فسعى لابراز دور ما أسماه « بالجبهة الوطنية » لتصفية الدور الثوري للجيش باقصاء الضباط الوحدويين .. وقاموا برفع شعار الاتحاد لمواجهة شعار الوحدة وأخذ يعادي الوحدة باسم الديمقراطية حتى خسر العراق الوحدة « وسحلت » الديمقراطية .. والغريب

(١) تاريخ الأحزاب الشيوعية — مصدر سابق — ص ١٠٨ .

أن هذا كان يتم في الوقت الذي انتهت فيه مجلة الحزب الشيوعي الإيطالي « ريتاشيتا» — في أواخر سنة ١٩٦٣ — إلى القول بأن الثورة الاجتماعية في الشرق العربي تتمثل بالدرجة الأولى في « الناصرية » (١) .

ولكن الشيوعيين العرب — الآن — في المشرق العربي يبررون مواقفهم بأنها من أجل وقف عمليات التصفية المستمرة لهم مع أن ما أصابهم طوال تاريخهم لا يساوي شيئاً بالمقارنة بما حدث للشيوعيين الروس في العهد القيصري أو الشيوعيين الصينيين على يد تشانج كاي تشيك الذين استطاعوا أن ينجزوا أكبر ثورتين في العصر الحديث وأن يحكموا أكبر دولتين اشتراكيتين .. وحتى إذا قارناهم بشيوعي غرب أوروبا فسوف نجد أن الشيوعيين الفرنسيين والايطاليين لم يصلوا إلى الحكم للآن ولكنهم تمكنوا من التأثير بعمق في بلادهم وحققوا ارتباطات قوية مع الجماهير الشعبية (٢) .

* * *

وفي المغرب العربي فإن أشهر أحزابه حزبا الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية .. وقد نشأ حزب الاستقلال في نهاية الحرب العالمية الثانية — ١١ يناير سنة ١٩٤٤ — وكان يعمل

---

(١) المصدر السابق ص ١٣١ .

(٢) المصدر السابق ص ١٤٢ .

من أجل استقلال المغرب ووحدة أراضيه . وكان يرأس الحزب علال الفاسي والمهدي بن بركة الذي كان من أبرز زعمائه .. وقد قبض عليه الفرنسيون عام ١٩٤٤ وألقي في السجن عامين .. واشترك في ثورة ١٩٥١ وقضى في السجن ٤ سنوات حتى أفرج عنه سنة ١٩٥٤ .. لقد ساهم — المهدي بن بركة — بفعالية في الحركة الوطنية التي مهدت لعودة محمد الخامس بعد عزله سنة ١٩٥٣ وولاه الملك رئاسة اللجنة الاستشارية لوضع الدستور سنة ١٩٥٥ وفي سنة ١٩٥٨ قام بتكوين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بعد انسلاخه عن حزب الاستقلال فأصبح رمزاً للحركة الشعبية في المغرب فانتخب عضواً بالبرلمان سنة ١٩٦٣ ثم اتهم بتدبير مؤامرة لقلب نظام الحكم فلجأ إلى القاهرة بينما صدر عليه الحكم بالاعدام .. وقد جرت محاولتان لاغتياله في جنيف وألمانيا واختير رئيساً للجنة التحضيرية لمؤتمر القارات الثلاث الذي عقد في هافانا — بكوبا — في ٤ يناير سنة ١٩٦٦ وفي أكتوبر سنة ١٩٦٦ غادر القاهرة إلى باريس وفي اليوم التالي اختطف أثناء سيره نهاراً بأحد شوارع باريس واتهم القضاء الفرنسي وزير داخلية المغرب «الجنرال» أوفقير بتدبير اختطافه واغتياله وقد طالب الرئيس ديجول بإقالة الوزير المغربي والقبض عليه لمحاكمته [1] .

وقد أثر الدور السياسي للمهدي بن بركة في الجماهير الشعبية

---

(١) القاموس السياسي — مصدر سابق — ص ٢١٧ .

في المغرب .. فقد استطاع أن يستقطب أغلب سكان المدن وقسم كبير من الريف مما حد من تأثير الحزب الشيوعي المغربي الذي كان شديد التغلغل في الأوساط الشعبية المغربية قبل قيام حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي أسسه بن بركة [1] .

* * *

وفي تونس برز دور الحزب الدستوري منذ العشرينات وانشق عن حزب الدستور الجديد الذي رأسه الحبيب بورقيبة وانضم إليه صالح بن يوسف الذي انتخب أميناً عاماً للحزب .. ولعب ابن يوسف دوراً بارزاً داخل الحزب كان سبباً في اختياره وزيراً للعدل سنة ١٩٥١ في وزارة محمد شنيق .. واشترك في المفاوضات التي جرت بين تونس وفرنسا حيث انتهت بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن في يناير سنة ١٩٥٢ .. وأعقب هذا موجة من الاعتقالات شملت رئيس الوزراء وتمكن صالح بن يوسف من الهرب واللجوء إلى القاهرة ثم عاد إلى تونس بعد توقيع إتفاقية الاستقلال سنة ١٩٥٥ واختلف مع الحبيب بورقيبة الذي يرى « أن روح التعاون الفرنسي بالنسبة لتونس ضرورة جغرافية لأن تونس بلاد ضعيفة ولاغنى لها عن الاستناد إلى دولة كبيرة » [2] فلجأ إلى القاهرة مرة أخرى ثم انتقل إلى ألمانيا واغتيل بمدينة فرانكفورت .

---

(١) تاريخ الأحزاب الشيوعية – مصدر سابق ص ٢٩٣ .
(٢) القاموس السياسي – مصدر سابق ص ٧٠٩ .

وما زال الحزب الاشتراكي الدستوري بزعامة الحبيب بورقيبة يحكم تونس ويواجه العديد من جماعات المعارضة وبعض الأحزاب السرية اليسارية .. ويلاحظ أن تونس — في السبعينات — تعيش مرحلة جديدة تشهد نمواً متعاظماً للتيار الوحدوي الاشتراكي المتناقض أساساً مع التركيبة الاقليمية للنظام السياسي الذي يرتكز على تحويل البلاد إلى أمة !! تونسية يربطها من العلاقات مع أوروبا أكثر ما يربطها من علاقات مع شقيقاتها العربيات .

* * *

وفي الجزائر قام حزب الشعب الجزائري سنة ١٩٣٧ وقد خلف حزب نجمة أفريقيا الشمالية الذي صدر قرار بحله من الحكومة الفرنسية في نفس العام .. وكانت مبادئه وحدة شمال إفريقيا والدعوة إلى الاستقلال والعمل على قيام حكومة دستورية .. وكان نشاط الحزب موزعاً ما بين الجزائر وفرنسا .. ومن أبرز زعمائه معالي الحاج وقد حل الحزب سنة ١٩٣٩ .

وكان حزب نجمة شمال افريقيا قد أعلن تأييده للجبهة الشعبية في فرنسا ولعب دوره في عقد المؤتمر الإسلامي الذي ضم ممثلين عن جميع الأحزاب والهيئات الوطنية (حزب نجمة شمال إفريقيا — الحزب الشيوعي — رابطة العلماء — جماعة فرحات عباس وابن جلول) ... وفي هذه الفترة تحول الحزب

الشيوعي الجزائري عن شعار الاستقلال مستبدلاً إياه بشعار آخر هو « إقامة جزائر متحدة مع فرنسا حرة »[1] وفشلت كل محاولات تعريب الحزب الشيوعي بينما زادت شعبية حزب الشعب .. ولم تشفع للشيوعين الجزائريين أية نوايا طيبة لفساد خط حزبهم السياسي الذي عزله عن « تجمع أصدقاء البيان والحرية » الذي شمل سائر القوى الوطنية (حزب الشعب — جماعة فرحات عباس — رابطة العلماء) وذلك بالرغم من أن برنامج التجمع سنة ١٩٤٤ لم ينص على الاستقلال العام والفوري بل اكتفى بالدعوة إلى إقامة « جمهورية جزائرية لها استقلالها الذاتي الداخلي ودستورها الخاص ومتحدة مع جمهورية فرنسية مجددة مناهضة للاستعمار الكلونيالي والأمبريالي »[2] .

وفي يونيو سنة ١٩٤٦ حصل الاتحاد الوطني للبيان الجزائري الذي تأسس في ابريل سنة ١٩٤٦ برئاسة فرحات عباس على ١١ مقعداً من ١٣ مقعداً خصصت للهيئة الانتخابية الثانية — أي السكان العرب — بسبب غياب حزب الشعب .. ثم في انتخابات الجمعية الجزائرية الأولى سنة ١٩٤٧ فاز تسعة من حركة إنتصار الحريات الديمقراطية — التي خلفت حزب الشعب — وثمانية من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و ٤٣ من المستقلين الموالين للادارة الفرنسية .

---

(١) تاريخ الأحزاب الشيوعية — مصدر سابق ص ٤٢ .
(٢) المصدر السابق — ص ٥١ .

في هذه الأثناء وفي مواجهة قبول القيادات الوطنية مبدأ المهادنة مع الحكومةِ الفرنسية قامت مجموعة من شباب حزب الشعب الجزائري — بتكوين التنظيم السري الذي لعب دوراً في التمهيد للثورة الجزائرية .. وأطلقوا على هذا التنظيم اسم «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» وأصبح هذا التنظيم الاستمرار الثوري للتنظيم السري لحزب الشعب الجزائري [1] مما مكنه من استقطاب جناح المركزين في حزب الشعب والاتحاد الديمقراطي للبيان وجمعية العلماء المسلمين وذلك في أواخر سنة ١٩٥٥ مما مكنهم من اعلان قيام «جبهة التحرير الجزائرية» التي قادت الثورة المسلحة .. التي كان من أبرز زعمائها أحمد بن بيلا الذي ولد سنة ١٩١٩ ببلدة برنية بالجزائر وتلقى علومه الأولية بها ثم بمدرسة تلمسان والتحق بالجيش الفرنسي حيث اشترك في معارك الحرب العالمية الثانية ومنح النوط العسكري .. وبعد عودته من الحرب انتخب سنة ١٩٤٦ عضواً بمجلس بلدية مرنية ثم نائباً لعمدتها ومنذ عام ١٩٤٧ انخرط في التنظيم السري — اللجنة الثورية للوحدة والعمل — وعين قائداً لقطاع وهران واشترك مع مجموعة من زملائه في الهجوم على المرافق الفرنسية فحكم عليه بالسجن وتمكن من الفرار إلى القاهرة سنة ١٩٥٢ فكان ضمن أول مجموعة قيادية أعلنت الثورة المسلحة سنة ١٩٥٤ التي مكنت الجزائر من الحصول على الاستقلال بعد ثماني سنوات

---

(١) الموسوعة الناصرية — مؤسسة الأبحاث العربية العليا — المجلد الأول — دار الحكيم — بيروت ص ٢١٩ .

من المعارك والبطولات .. وفي أثناء الثورة الجزائرية ـ في سنة ١٩٥٦ ـ اختطفه الفرنسيون مع أربعة من زملائه وهم في طريقهم إلى عقد اجتماع بدعوة من الملك محمد الخامس وقضى في سجنه ست سنوات ولم يفرج عنه إلا بعد توقيع اتفاق ايفيان ـ مارس سنة ١٩٦٢ ـ فعاد إلى الجزائر حيث تولى الحكومة المؤقتة ـ أغسطس سنة ١٩٦٢ ـ وفي أول انتخابات وطنية انتخب رئيساً لأول وزارة جزائرية ثم انتخب رئيساً للجمهورية في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .. وانتهج سياسة اشتراكية قامت بتأميم الممتلكات الأجنبية والمصانع الكبرى وقام بتطبيق الاصلاح الزراعي .. وأقصي عن الحكم في ١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ وخلفه العقيد هواري بومدين قائد القوات المسلحة في ذلك الوقت .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

— ٤ —

الأحزاب المصرية

- ظروف نشأة حزب الوفد ودوره
- الانقسامات التي تعرض لها الوفد ودور الأحزاب الأخرى
- أثر معاهدة سنة ١٩٣٦
- دور الأحزاب غير البرلمانية
  - الحزب الاشتراكي «مصر الفتاة»
  - الأخوان المسلمون
  - الجماعات الشيوعية



الأحزاب المصرية

التعرض للأحزاب المصرية لا يعني أنها خارج دائــرة الأحزاب العربية .. أو يعني أية شبهة اقليمية بقدر ما يعني خدمة الدراسة من زاوية ابراز المناخ السياسي والظروف التي أحاطت بقيادة ثورة ٢٣ يوليو باعتبار أن التجربة التي خاضتها الثورة في ظل قيادتها التاريخية الممثلة في جمال عبد الناصر هي أساس توجهنا وانطلاقنا لتحرير المضمون الديمقراطي للثورة العربية المعاصرة .

ولما كانت مصر هي حقل التجربة ومصدر الدفع والالهام الثوريين لكل الثوريين العرب في تلك الحقبة التاريخية الهامة فإن التعرض للأحزاب فيها بالغ الضرورة والأهمية . وعندما نبدأ للتعرض لهذا الموضوع نجد أنه على الرغم من أن ظهور الأحزاب — كما أسلفنا — في مصر كان في فترة مبكرة — نسبياً — عن غيره من البلدان العربية حيث كانت قد بدأت في الظهور منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر بأول جمعية سياسية اختارت لنفسها

اسم « الحزب الوطني » بعد أول أزمة سياسية تواجه مجلس شورى النواب سنة ١٨٧٩ نتيجة موقف الخديو الذي أصدر قراره بحل المجلس فرفض النواب الانصياع .. وعلى الرغم من أن تاريخ هذا الحزب – كأول حزب سياسي كما أسلفنا – ارتبط بقيام النظام البرلماني أو الدعوى له ... وعلى الرغم من توالي ظهور الجمعيات والأحزاب بعد ذلك عن القيادات والقوى السياسية والاجتماعية المتصارعة بدأت بظهور جماعة « مصر الفتاة » في الاسكندرية سنة ١٨٨٠ ثم الحزب الوطني سنة ١٩٠٧ وتوالى قيام بعض الأحزاب الأخرى .. على الرغم من كل ذلك إلا أن المناخ السياسي .. بعد الحرب الأولى – كان باعثاً على ازدياد روح المقاومة والاصرار على الجلاء والضغط على بريطانيا لتنفيذ وعودها في هذا الشأن حتى كانت فكرة تأليف وفد وطني مصري يطالب بحقوق مصر في مؤتمر الصلح بباريس .. وخاصة بعد الضجة التي أحاطت بوثيقة حقوق الانسان التي أعلنها «ويلسون» رئيس الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩١٤ .. وكانت فكرة تأليف الوفد قد بدأت لدى الأمير عمر طوسون الذي عرض الفكرة – بدوره – على سعد زغلول حيث كانت وجهة نظر الأمير هي أن وضعيته تسمح له برئاسة مثل هذا الوفد ولكن ردود الفعل ستؤدي إلى الصدام مع السلطان أحمد فؤاد الذي كان يعارض بشدة تدخل أقربائه أو ممارستهم العمل السياسي [1] .

(١) الثورة والتنظيم السياسي – د . جلال يحيى – دار المعارف – القاهرة سنة ١٩٦٦ ص ١٧٤ .

وتم تأليف الوفد في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ برئاسة سعد زغلول باشا وزير الحقانية الأسبق والوكيل المنتخب للجمعيـــة التشريعية وعضوية كل من : علي شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك وعبد اللطيف المكباتي وعلي علوية بك .. وكانوا من أعضاء الجمعية التشريعية فيما عدا محمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك وحصلوا على توكيل شعبي وقعته كل فئات الشعب لكي يكسب ممثليه الصفة النيابية .. ومع ذلك رفض المعتمد البريطاني «السير وينجت» الموافقة على سفر أي ممثلين مصريين إلى مؤتمر الصلح للمطالبة بانهاء الحماية البريطانية واعلان استقلال البلاد [١] .

كانت تلك هي بداية حزب الوفد .. نشأ من قلب الصراع الذي ولد ثورة ١٩١٩ .. وكان التفاف الجماهير حوله تعبير عن رغبتها في أن يكون لها تنظيمها المعبر عن مطالبها في الاستقلال والحرية وخاضت الجماهير مع حزب الوفد معارك الرفض بنجاح فلم تتمكن قوى الاستعمار والرجعية أن تفرض التراجع على الشعب ولكنها تمكنت من أن تقف بنشاط الحزب عن حدود « الكفاح السلمي المشروع » !! في إطار دستور ١٩٢٣ الذي لم يكن الإطار الصحيح الذي تتحرك به قوى الثورة مما أحدث تناقضاً بين طموح الشعب وآداته الحزبية التي اختارت الطريق التقليدي من العمل السياسي .. ولهذا لم تدم الوحدة داخل

---

(١) القاموس السياسي . مصدر سابق ص ١٣٩٦ .

الحزب فما كاد عام ١٩٢٢ يطل برأسه حتى كان أول انقسام في صفوف الحزب بسبب ما وقع بين سعد زغلول وعدلي يكن حول رئاسة الوفد الذي سيفاوض الانجليز .. ومع أن الشعب كان في صف سعد فإن أقلية من المتعلمين في صف عدلي يكن انسلخت عن الحزب بدعوى أنها وجدت في سعد زعيماً يدين بعبادة الشخصية ويمنعهم من الظهور إلى جانبه وبشكل يتعارض مع الديمقراطية ومع الحرية الدستورية !! وكونت حزب الأحرار الدستوريين الذي رفع لواء الكفاح من أجل الدستور .. ولم تكن لهذا الحزب منذ نشأته أية قاعدة شعبية أو حتى غير شعبية .. فبدأت مرحلة جديدة من العمل الحزبي تشق طريقها إلى مصر تقوم على تعدد الأحزاب وأصبحت الأحزاب القائمة ثلاثة هي : الحزب الوطني — . حزب الوفد .. حزب الأحرار الدستوريين [1] .

لقد كان ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ هو يوم ميلاد حزب الأحرار الدستوريين .. وأعلن مبادئه عدلي يكن باشا في خطاب ألقاه في اجتماع بأحد فنادق القاهرة .. وكانت مجمل هذه المبادىء هي : الاستمرار في العمل لاستكمال استقلال مصر استقلالاً فعلياً وانهاء الاحتلال الانجليزي والتمسك بعدم فصل السودان عن مصر وادخال مصر في عصبة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة وتأييد النظام الدستوري والمحافظة على سلطـــة

---

(١) الثورة والتنظيم السياسي — مصدر سابق ص ٣٠٦ .

الأمة ! ! وحقوق العرش والسعي في اعداد وسائل الدفاع عن البلاد ضد كل اعتداء خارجي وأصدر الحزب جريدة السياسة التي تولى رئاسة تحريرها الدكتور محمد حسنين هيكل (١) .

ولما بدأت الانقسامات في حزب الوفد فتح ذلك شهية السراي لدخول المعترك السياسي من خلال أحزاب تعمل لحسابها وتساهم في اضعاف التماسك الشعبي المساند للوفد ، فأنشأت حزب الاتحاد سنة ١٩٢٥ وكان برنامجه يركز على الاستقلال والولاء للعرش والنهوض العام وكان هدف هذا الحزب ـ الحقيقي ـ التخلص من الأغلبية الوفدية في البرلمان باتحاد أحزاب الأقلية .. وكانت رئاسة هذا الحزب مسندة إلى يحيى ابراهيم باشا ووكيليه علي ماهر بك وحلمي باشا عيسى وأنشأ الحزب جريدة الاتحاد وأسند رئاسة تحريرها إلى عبد الحليم البيلي وأصدر كذلك جريدة الليبرتية التي كانت تصدر باللغة الفرنسية .. وتلا إنشاء هذا الحزب إجراء انتخابات جاءت بأغلبية وفدية فتم حل مجلس النواب في نفس اليوم ـ ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ (٢) ـ ومع ذلك احتفظ الوفد بشعبية باعتباره أقوى الأحزاب التي تدافع عن حقوق البلاد .

وكان احتدام الصراع هو المحصلة الطبيعية في مثل هذه الظروف بسبب لجوء قادة ثورة ١٩١٩ إلى الأسلوب التقليدي

---

(١) القاموس السياسي ـ مصدر سابق ص ٢٣ .
(٢) المصدر السابق ص ٤ .

القائم على المؤسسات السياسية الغربية «الليبرالية» والتي أفرغت النضال الشعبي من محتواه .. فعملت قوى كثيرة على أن تحقق لنفسها أقصى المكاسب بسرقة حصيلة هذا النضال لصالحها.
وهذا يرجع إلى المناخ الذي ساد تلك الفترة. فبعد أن أعلنت بريطانيا الغاء الحماية والموافقة على أن تكون مصر ملكية دستورية اختيرت لجنة من ثلاثين عضواً لصياغة الدستور الذي أعلن سنة ١٩٢٣ وأخذ هذا الدستور نظام المجلسين .. مجلس للنواب وآخر للشيوخ احتذاء بالنظام الغربي... وكان مجلس النواب يتكون من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام لمدة خمس سنوات ينتخب كل عضو عن دائرة تعدادها ٦٠ ألف نسمة ومؤلفاً من ٢٣٢ عضواً .. أما مجلس الشيوخ فكان يتألف من ١٤٧ عضواً ثلاثة أخماسهم ينتخبون بالاقتراع العام حيث يمثل عضو مجلس الشيوخ دائرة تضم ١٨٠ ألف ناخب والخمسين من المعينين وبشروط خاصة. ويعتبر عضو البرلمان – من النواب أو الشيوخ – بعد انتخابه نائباً عن الأمة !! كلها .. وكان المجلسان متساويين في حق اقتراح القوانين أو ادخال تعديلات على القوانين المعروضة للنقاش .. وبالنسبة للقوانين الخاصة باستحداث ضرائب جديدة أو معدلة لفئات من الضرائب القائمة كانت من حق مجلس النواب بجانب أنه صاحب الحق، في مناقشة الميزانية باعتبار أن تكوينه أكثر شعبية من مجلس الشيوخ [1] !!

---

(١) القاموس السياسي – مصدر سابق ص ١٩٣.

وكان يشترط في المرشح لعضوية مجلس الشيوخ أن يكون قد بلغ من العمر ٤٠ عاماً ويشترط في الأعضاء المعينين أن يكونوا من بين فئات خاصة كالوزراء أو الممثلين الدبلوماسيين أو رؤساء مجالس النواب السابقين أو نقباء المحامين وكبار العلماء ورجال الدين أو كبار الضباط المتقاعدين أو كبار الموظفين السابقين أو من النواب الذين قضوا مدتين في النيابة أو من كبار رجال اعمال والألاقتصاد .. وكانت مدة المجلس ١٠ سنوات مع تجديد النصف كل ٥ سنوات .. ويقوم الملك بتعيين رئيس المجلس بينما ينتخب المجلس وكيليه وتتوقف جلساته إذا حل مجلس النواب [١] .

ومع كل هذه الصور والأشكال الديمقراطية ! ! ! استمر الصراع محتدماً وزاد حدة بعد وفاة سعد زغلول واختيار مصطفى النحاس خلفاً له كرئيس للحزب في أغسطس سنة ١٩٢٧ .. وكان تاريخ مصطفى النحاس يؤهله لذلك فهو من مواليد ١٨٧٦ وتخرج من مدرسة الحقوق سنة ١٩٠٠ واشتغل بالمحاماة ثم عين قاضياً بالمحاكم الأهلية .. واشترك في الحركة الوطنية سنة ١٩١٩ فانضم إلى حزب الوفد وانتخب سكرتيراً له وفي ديسمبر سنة ١٩٢١ نفي إلى جزيرة سيشل مع سعد زغلول ولقد عين وزيراً للمواصلات في أول وزارة ألفها سعد زغلول .. ثم عاد إلى المحاماة بعد استقالة الوزارة ثم انتخب وكيلاً لمجلس النواب ..

---

(١) القاموس السياسي – مصدر سابق ص ٧٠٣ .

ولما اختير رئيساً للحزب خلفه مكرم عبيد سكرتيراً للوفد .

وقد شكل مصطفى النحاس وزارته الأولى في ١٧ مارس ١٩٢٨ خلفاً لوزارة ثروت باشا وأقيل في ٢٥ يونيو من نفس العام .. وألف وزارته الثانية في أول يناير سنة ١٩٣٠ ومن خلالها أجرى مفاوضات مع « آرثر هندرسون » — مارس / مايو سنة ١٩٣٠ — وفشلت المفاوضات بسبب الخلافات حول السودان فاستقال في ١٧ يونيو من نفس العام .. وشكل وزارته الثالثة في ١٠ مايو سنة ١٩٣٦ وأجرى خلالها المفاوضات التي انتهت بعقد « معاهدة الصداقة والتعاون مع بريطانيا » !! المعروفة باسم معاهدة ١٩٣٦ وذلك في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ [1] .. وسبق هذه المعاهدة أحداث داخلية وخارجية بالغة الخطورة كان أهمها تعطيل الدستور ودخول توفيق نسيم سنة ١٩٣٥ في مفاوضات مع الانجليز لتوقيع حلف عسكري يربط مصر ببريطاليا فقامت على أثرها مظاهرات صاخبة تصدرها طلبة الجامعة والمدارس وراح ضحيتها عدد منهم بجانب الآثار وردود الأفعال التي ترتبت على غزو ايطاليا للحبشة بكل ما يمكن أن يحمله هذا الغزو من تهديد للمصالح البريطانية في شرق إفريقيا .

فكانت النتيجة تأليف جبهة وطنية تضم جميع الأحزاب القائمة في هذا الوقت وذلك في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بعد أن

---

(١) المصدر السابق ص ١٢٩٤ .

أعيد دستور ١٩٢٣ بمرسوم ملكي صدر في اليوم السابق على قيام الجبهة .. ثم تألفت — في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ — وزارة محايدة برئاسة علي مـــاهر باشا للاشراف على الانتخابات التي تمخضت عن تشكيل وزارة وفدية في مايو سنة ١٩٣٦ .

بدأت مفاوضات سنة ١٩٣٦ في ٢ مارس بقصر الزعفران بالقاهرة ثم بقصر انطونيادس بالاسكندرية .. وكانت استمراراً لمفاوضات النحاس / هندرسون التي جرت سنة ١٩٣٠ وتوقفت بسبب عدم الاتفاق على مسألة السودان — كما ذكرنا — وكان الجانب المصري مؤلفاً من :

١	— مصطفى النحاس باشا	رئيس الوزراء
٢	— محمد محمود باشا	رئيس وزراء سابق
٣	— اسماعيل صدقي باشا	رئيس وزراء سابق
٤	— عبد الفتاح يحيى باشا	رئيس وزراء سابق
٥	— واصف غالي باشا	وزير سابق
٦	— الدكتور أحمد ماهر باشا	وزير سابق
٧	— علي الشمسي باشا	وزير سابق
٨	— عثمان محرم باشا	وزير سابق
٩	— مكرم عبيد باشا	وزير سابق
١٠	— حافظ عفيفي باشا	وزير سابق
١١	— محمود فهمي النقراشي بك	وزير سابق
١٢	— أحمد حمدي سيف النصر بك	وزير سابق

ورفض الحزب الوطني الاشتراك في المفاوضات واتخذ منها موقفاً معادياً .

وتشكل الجانب البريطاني من :

١ ــ أنطوني ايدن — وزير الخارجية

٢ ــ جيمس رامز مكدونالد — رئيس المجلس الخاص

٣ ــ سيرجون سيمون — وزير الداخلية

٤ ــ فيكونت هاليفاكس — حامل أختام الملك

٥ ــ سير مايلز لاميسون — المندوب السامي البريطاني في مصر

واشتملت المعاهدة على : مقدمة و ١٣ مادة و ٤ ملاحق و ٣ مذكرات مصرية ومحضرين متفق عليهما وخطاب من المندوب السامي البريطاني .. وأهم ما نصت عليه مواد المعاهدة هو : انتهاء احتلال مصر عسكرياً بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والأمبراطور... وأن يقوم من الآن فصاعداً بتمثيل صاحب الجلالة والأمبراطور لدى بلاط ملك مصر وتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء .. ويتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بالا يتخذ في علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفاً يتعارض مع المحالفة ومع أحكام المعاهدة .. وإذا اشترك أحد الطرفين في حرب فإن الطرف الآخر يقوم بانجاده .. وتنحصر معاونة ملك مصر في أن يقدم داخل حدود الأراضي المصرية جميع التسهيلات والمساعدة التي في وسعه بما في ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات .

وبخصوص قناة السويس نصت المعاهدة في مادتها الثامنة « بما أن « قنال » السويس التي هي جزء لا يتجزأ من مصر هي في الوقت نفسه طريق عالمي للمو اصلات كما هي طريق اساسي للأمبراطورية البريطانية .. وإلى أن يصبح الجيش المصري في حالة يستطيع فيها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة في القناة وسلامتها يرخص لصاحب الجلالة الملك والأمبراطور بأن يضع في الأراضي المصرية بجوار القناة قوات تتعاون مع القوات المصرية » .

وعن السودان نصت المادة ١١ « اتفق الطرفان على أن ادارة السودان تستمر مستمدة من اتفاقيتي ٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ وليس في نصوص هذه المادة أي مساس بمسألة السيادة على السودان » .

هذا بالاضافة إلى النص على حق الحكومة المصرية في حماية أرواح الأجانب وأموالهم والغاء المحاكم المختلطة والامتيازات .

وقد تضمنت الملاحق عدد القوات البريطانية في منطقة القناة وأماكنها وطرق المواصلات المطلوب انشاءها والاتفاق بشأن مفاوضات السودان والمفاوضات الخاصة بالامتيازات وبالحصانات وامتيازات القوات البريطانية [1] .

وبعد معاهدة ١٩٣٦ زادت الصراعات التي أثرت على حزب الوفد فخرج منه محمود فهمي النقراشي باشا في سبتمبر

---

(١) المصدر السابق، ص ١١٨٩ ، ١١٩٠ .

سنة ١٩٣٧ مع ثلاثة آخرين بعدما أعاد النحاس تشكيل وزارته وأخرجهم منها ثم خرج أحمد ماهر باشا في يناير سنة ١٩٣٨ وتم نتيجة ذلك تكوين حزب الهيئة السعدية كتعبير عن مصالح كبار الرأسماليين الذين وجدوا في ابرام المعاهدة والغاء الامتيازات من ما يمكنهم من السيطرة — فكان حزب الهيئة السعدية منافساً جديداً لحزب الوفد .

وحصل السعديون على الأغلبية نتيجة الدور الذي لعبته وزارة محمد محمود باشا المناوئة للوفد والتي أشرفت على الانتخابات .. وشكلوا أول وزارة في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ برئاسة أحمد ماهر باشا رئيس الحزب الذي اغتيل في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ بسبب اعلانه دخول مصر الحرب إلى جانب الحلفاء فخلفه في رئاسة الحزب والوزارة النقراشي باشا الذي لم يلبث أن استقال ثم عاد وشكل وزارة ائتلافية في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ حتى تم اغتياله هو الآخر في ديسمبر سنة ١٩٤٨ بسبب قراره بحل جماعة الاخوان المسلمين متهماً إياها بمحاولة إحداث انقلاب سياسي .. وقام باغتياله أحد طلاب كلية الطب البيطري واسمه عبد المجيد أحمد حسن داخل مبنى وزارة الداخلية .. وخلفه في رئاسة الحزب والوزارة ابراهيم عبد الهادي باشا الذي استقال في يوليو سنة ١٩٤٩ [١] .

وحزب الكتلة الوفدية — الذي كان حزباً صغيراً — أنشيء

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٣٧٥ ، ١٣٠٤ .

بعد خروج مكرم عبيد سكرتير عام الوفد والساعد الأيمن لمصطفى النحاس من الحزب سنة ١٩٤٢[١] واشترك في إنشائه ١٦ من النواب والشيوخ الوفديين الذين استقالوا مع مكرم عبيد وأصدروا جريدة الكتلة لسان حال لهم سنة ١٩٤٤ .

وهكذا فإن الأحزاب في مصر على تعددها لم تكن تقوم على أساس الاختلاف العقائدي أو التنافس في العمل من أجل تحقيق الأهداف الوطنية بقدر ما كانت ردود أفعال على الخصومات والطموحات الشخصية.. فحزب الأحرار الدستوريين كان وليد خصومة عدلي يكن وسعد زغلول وكذلك كان الحال مع النقراشي والنحاس وكذلك الحال بالنسبة لخروج علي ماهر ومكرم عبيد[٢] .. ويمكننا — على هذا الأساس — تصور شكل البرلمان بمجلسيه وما يدور في داخله من صراعات ومناورات .

لقد كان شكل البرلمان خلال الثلاثين عاماً التي عاشها تعبيراً عن مجموعة الأحزاب بالاضافة إلى عدد قليل من المستقلين .. فكان يتكون من : الوفديين والأحرار الدستوريين وأعضاء من الحزب الوطني والسعديين وأعضاء من الكتلة الوفدية والاتحاديين والمستقلين وكان عدد نواب الأحزاب — في البرلمان — متأرجحاً نتيجة للتيارات والمناورات الحزبية وضغط

---

(١) الحركة السياسية في مصر من ١٩٤٥ — ١٩٥٢ — طارق البشري — الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص ٢١ .

(٢) تاريخ وأصول الديمقراطية في مصر — كمال سليم الحفني — القاهرة — أكتوبر سنة ١٩٧١ ص ٤٠ .

الحكومات .. غير أن الأغلبية الوفدية كانت غالبة في أكثر الانتخابات .. وكان تشكيل مجلس النواب سنة ١٩٤١ الذي رأسه أحمد ماهر يتكون من ٨٨ من السعديين و ٨٣ من الأحرار الدستوريين و ١٥ من الوفديين و ٣ من الحزب الوطني و ٣ من الاتحاد الشعبي و ٦٠ من المستقلين — نسبة منهم من الوفديين — وكان يتكون مجلس الشيوخ الذي رأسه محمود خليل من : ٥١ وفدياً و ١٨ أحرار دستوريين و ١٨ سعديين و ١٥ إتحاديين و ٢ من الحزب الوطني و ٥١ مستقلاً .

أما في انتخابات مارس ١٩٤٢ التي تمت في ظل حكومة الوفد أصبح مجلس النواب مكوناً من : ٢٢٣ وفدياً و ١٧ من الكتلة الوفدية المستقلة و ٦ دستوريين و ٤ من الحزب الوطني و ٢ سعديين و ١٤ مستقلاً (كانوا برئاسة عبد السلام فهمي جمعة) كما كان مجلس الشيوخ يتكون من : ٨١ وفدياً و ١١ سعدياً و ١٠ دستوريين و ٥ إتحاديين و ٢ حزب وطني و ٢٧ مستقلاً (كانوا برئاسة زكي العرابي) [١] .

* * *

وما كان يطلق عليه بالمعارضة المتطرفة !! غائباً عن البرلمان وليس له من يمثله بداخل هذا الاطار الذي قبلت الأحزاب أن تعمل من خلاله .. فكنا نجد حزب «مصر الفتاة» الذي تكون في بداية الثلاثينات غائباً تماماً عن البرلمان .

(١) القاموس السياسي — مصدر سابق.

وظاهرة « مصر الفتاة » مثلت — منذ نشأتها — تمرداً شمل جيل الشباب الذي لم يجد في الوفد ما يحقق أحلامه .. وكان في حدود ظروفه وإمكانياته إرهاصاً لشيء جديد لم يشق طريقه بعد .. حيث كانت حدود نشاطه وشعبيته لا تصل إلى المستوى الذي يهدد المصالح المعادية للبلاد في ذلك الوقت .

كان شعار الحزب .. الله .. الوطن .. الملك .. والملك يجب أن نعظمه ونلتف حول عرشه وكان برنامجه يركز على الدفاع عن الدستور .. واستبدل الحزب الشعار بشعار جديد سنة ١٩٤٩ هو : الله .. الوطن .. الشعب .. وكان هذا تعبيراً عن موقف الحزب الجديد الساعي إلى تخطي أطر النظام القائم وعدم التحيز للطبقات الشعبية دون غيرها من الطبقات واستتبع ذلك تغيير اسم الحزب إلى اسم « حزب مصر الاشتراكي » .. وذكر أحمد حسين في كتابه — الأرض الطيبة — : « أصبح من الحق أن نسمي الأشياء بمسمياتها وأن نصف مصر الفتاة بوضعها الصحيح وهو الاشتراكية .. وهي الاشتراكية التي هي من صميم الإسلام ولب دعوته » [1] .

ولقد طالب الحزب بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فداناً وأن يحل الانتاج الجماعي محل الانتاج الفردي وطالب بأن تضع الدولة خططاً للتنمية الشاملة .. وقد أشار برنامج الحزب إلى امكانية امتلاك الأفراد للمصانع وإنشائها وادارتها في مرحلة

---

(١) الحركة السياسية في مصر — مصدر سابق ص ٣٨٩ .

الانتقال بشرط ألا يتعارض هذا مع خطة التنمية التي تضعها الدولة .. وأشار إلى ضرورة أن تكون الصناعات الكبرى الرئيسية وكل ما يتصل بالمنفعة العامة والخدمات تحت سيطرة الدولة وفي بجانب مطالب التأمين الاجتماعي والتعليم والعمل والضرائب التصاعدية ورفع الحد الأدنى للأجور [1] .

وشمل برنامج الحزب هدف تحرير وادي النيل وهدف وحدة مصر والسودان مع المناداة بحق أبناء السودان في اختيار شكل حكومتهم وحقهم في تحديد الصورة التي يرونها مناسبة للتعاون بينهم وبين الشعب المصري في ظل نظام إشتراكي ديمقراطي .. وكان الحزب الاشتراكي أول حزب في مصر يطرح تصوره للوحدة العربية فكان يرى توحيد البلاد العربية في ظل دولة واحدة هي « الولايات المتحدة العربية » مع احتفاظ كل قطر بطابعه واستقلاله بشئونه الداخلية في تنظيم الانتاج والتوزيع في الدولة العربية الواحدة بما يطابق النظم الاشتراكية مع بناء جيش عربي موحد يصد العدوان ويواجه محاولات السيطرة من الدول الأخرى على العرب .

وكان الحزب يضع في برنامجه ـ أيضاً ـ هدف التحالف مع الدول والأحزاب والتنظيمات العربية .. وكانت علاقة أحمد حسين مع محمد علي الطاهر أحد الوطنيين الفلسطينيين وصاحب جريدة «الشورى» علاقة قوية. وكانت حركة مصر

(١) المصدر السابق ص ٣٩٠ .

الفتاة التي نشأت بمشروع الفرس قد تجاوبت مع حركة الشباب العربي الفلسطيني التي عقدت مؤتمرها الأول في ديسمبر سنة ١٩٣٢ [١]

وأكد برنامج الحزب على أن الاشتراكية أساسها الدين وأن الايمان بالله وعبادته « هو أساس الاجتماع البشري مما يعطي للعبادة معنى إنسانياً وعبادة الله لا تتجلى في شيء قدر تجليها في خدمة الشعب » .

وكان الحزب يرى أن الحركة الإسلامية — كالاخوان المسلمين وغيرهم من الاتجاهات الإسلامية ذات الطابع السياسي في العالم — حركة تقدمية تعبر عن الثورة والكفاح ضد الاستعمار والفساد .. وصاغ العلاقة بين الإسلام والاشتراكية بمقولته المشهورة « الإسلام يحرم الربا فهو يحرم الرأسمالية » واعتبر أن الإسلام معاد بطبيعته للرأسمالية . وقد اعتبر الحزب أن الاستعمار هو أعلى مراحل الرأسمالية فتمكن من الربط بين حركة التحرر الوطني وبناء المجتمع الاشتراكي واعتبر الثورة هي العمل من أجل التحرر السياسي والتحرر الاقتصادي معاً [٢] .

وخاض الحزب الاشتراكي معارك عنيفة مع بقية الأحزاب وخاصة ضد الوفد وكان نموه على حساب الوفد وخاصة بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ والتقى بذلك مع الحزب الوطني

(١) المصدر السابق ص ٣٩١ ، ٢٤٢ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٣٩٣ ، ٣٩٤ .

ومنطقه السياسي والفكري الذي كان يمثل المعارضة الوطنية منذ سنة ١٩٢٠ ويمثل التشدد والصرامة في مواجهة الوفد .. وهذا يؤكد الرأي الذي يعتبر ظهور مصر الفتاة تمرداً على أسلوب الوفد واعتداله وانتهاجه لأسلوب « الكفاح السلمي المشروع »!!

ومع كل الظروف التي كانت مواتية لهذا الحزب نجده لم يهتم بتكوين كوادر « إطـــارات » مزودة بنظرة سياسية وفكرة واحدة ولم يعط إهتماماً للروابط والعلاقات التنظيمية المنضبطة على نحو يرشحه لقيادة الحركة الوطنية ولاحداث أي تغيير .. وهذا ترك آثاره على الحزب وجعله يعجز عن تنفيذ ما دعا إليه من تنظيم الجماهير في الاتحادات العمالية والفلاحية كما ترك آثاره في عدم قدرة الحزب على التغلغل داخل التنظيمات والنقابات القائمة مما جعل الحزب في حالة غياب شبه كامل عن جماهير هذه التنظيمات والنقابات ودون قواعد له في الريف وهذا بالرغم من انتشار صحيفته التي ركزت على الاثارة السياسية أكثر من تركيزها على التعبئة والتربية العقائدية .. وكانت بذلك انعكاساً لواقع الحزب بشكل صادق .

إن أبرز الأسباب التي تقف وراء هذه الظواهر السلبية في الحزب هي الهيمنة الشخصية للزعيم على كل مؤسسات الحزب .. فالحزب كان يرسخ بين أعضائه الايمان بشخصية الزعيم وقدرته على التحرك الحر مما أفقد الحزب العلاقات الموضوعية والفعالة بين المستويات القاعدية والقيادية لكفالة

مشاركة الأعضاء في رسم سياسة الحزب [1] .

والحزب وإن استطاع أن يحدد المشاكل الأساسية ويكتشف الأساليب المناسبة لحلها إلا أنه لم يستطع أن ينزل بهذه الأساليب إلى حيز التنفيذ لعدم نجاحه في بناء مؤسسة سياسية قادرة على النشاط والاستمرار بقواها وإمكانياتها الذاتية .. وقد حاول الحزب تجاوز هذه الأزمة ولكنه عجز عن ذلك .. لقد عمل على تعديل سياسته وبرنامجه في صالح اتجاه الثورة ولكنه لم يستطع ضبط أجهزته واحكام بنائها بما يكفل له انجاز هذه السياسة وهذا البرنامج .. ولهذا فإن كل الجهد الذي بذله الحزب من أجل ابراز فكرة الائتلاف أو التحالف أو الجبهات السياسية فيما بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة نمو الاتجاهات الوطنيـــة والاشتراكية قد ضاع سدى .

وهذا يؤكد أن امتلاك الحزب للبرنامج وللأهداف المحددة لا يفي بالغرض المطلوب ولا يحقق عملية التغيير الثوري ولقد ذكر أحمد حسين أنه مع ظهور برنامج الحزب الجديد وضع الحزب لائحة تماثل لائحة التنظيمات الماركسية وحاول أن يشجع ويحث الأعضاء على المعارضة ولكن العبء بقي ملقى عليه فهو الذي يكتب ويواجه الجماهير ويقوم بكل الأعمال السياسية الأخرى .. وأن كل الذي فعله الحزب الاشتراكي انما

(١) المصدر السابق ص ٤١٤ .

صنعه هو وعدد لا يزيد على المائتين من الأعضاء في كل أنحاء مصر [١] .

إن التقييم المنصف لهذا الحزب يعتبره فوراناً ثورياً وإرهاصاً أسهم بشكل كبير في تهديد ركائز النظام الملكي الاقطاعي وفي الهاب حماس الجماهير لهدم الركائز السياسية والاجتماعية للنظام .. وهذا على الرغم من عدم توغله وانتشاره بين الجماهير.

* * *

وبجانب مصر الفتاة — أو الحزب الاشتراكي — يقف الاخوان المسلمون خارج البرلمان — أيضاً — رغم قوتهم وظهورهم في فترة المقاومة والرفض الوطني للمناورات الاستعمارية وكان بروزهم راجع إلى الاتجاه الذي يصر على ضرورة قيام الدولة الدينية .. فاتخذوا من الإسلام والقرآن أساساً لاصلاح الأحوال بعد فسادها ... ولم يطلقوا على أنفسهم اسم الحزب رغم امتلاكهم لبرنامج محدد وتنظيم خاص تمكن أن يكون أحد القوى السياسية المؤثرة في البلاد وخاصة أثناء حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ [٢] .

وجماعة الاخوان المسلمين كانت قد نشأت بمدينة الاسماعيلية سنة ١٩٢٧ ، سنة ١٩٢٨ تقريباً ، كجمعية دينية

---

(١) المصدر السابق ص ٤١٤ .
(٢) الثورة والتنظيم السياسي — مصدر سابق ص ٣٠٩ .

تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ! .. وكان نشاطها يقوم في البداية على الوعظ الديني أو الدعوة لبناء مسجد أو مدرسة مع استثارة المشاعر الإسلامية لدى الناس ضد مظاهر التحلـــل الأخلاقي [١] .. وأنشأها الشيخ حسن البنا .. وهو حسن بن أحمد البنا الساعاتي .. ولد ببلدة المحمودية بمحافظة البحيرة سنة ١٩٠٦ وتخرج من دار العلوم سنة ١٩٢٧ واشتغل بالتدريس واتجه إلى الدعوة الإسلامية بالقاء الخطب والأحاديث وبدأ نشاطه بمدينة الاسماعيلية ثم باقي مدن القناة .. وفي سنة ١٩٣٣ انتقل إلى القاهرة حيث واصل دعوته وجعل شعارها « الله غايتنا والرسول زعيمنا والقرآن دستورنا والجهاد سبيلنا والموت في سبيل الله أسمى أمانينا » واتخذت الجماعة طابعاً سياسياً فاختلفت مع الحكومات المتعاقبة خلال الحرب العالمية الثانية .. وقد أنشأ الشيخ البنا جريدة الاخوان المسلمين سنة ١٩٤٨ وتزعم حركة اشتراك المتطوعين في حرب فلسطين حتى اغتيل في فبراير سنة ١٩٤٩ [٢] .

وكان الشيخ حسن البنا هو صاحب فكرة تكوين جماعة الاخوان المسلمين وصاحب الدعوة لاقامتها مما أعطاه وزناً خاصاً داخلها حيث احتفظ لنفسه بسلطات الزعامة المطلقة في قواعد الجماعة ومستوياتها العليا فكانت تدين له بالولاء الكامل

---

(١) الحركة السياسية في مصر — مصدر سابق ص ٤٣ .

(٢) القاموس السياسي — مصدر سابق ص ٤٦٣ .

مما جعلها ــ طوال فترة رعايته لها ــ قوية ومتماسكة وموحدة .. فما كان يحدث من خلافات بين قادتها لا يصل إلى مستوى المساس به أو الخلاف حول زعامته لها وكان أي خلاف دوماً هو دون المرشد العام . لهذا كان لاغتياله بالغ الإثر حيث أحست الجماعة باليتم لفقدانها منظمها ومنظرها وراسم خططها ومحدد استراتيجيتها .. فتفجرت على إثر ذلك الخلافات حول الأهداف السياسية وأساليب العمل .. وزاد من حدة هذه الخلافات ظروف الفراغ الذي أحدثه الاغتيال وعدم وجود من يملأ هذا الفراغ .. وطفقت على السطح الأطماع الخاصة ورغبات الوصول إلى موقع المرشد العام .

وظهرت نتيجة لذلك محاور ثلاثة :

- الأول تجمع يميني محافظ على رأسه الشيخ عبد الرحمن البنا شقيق الشيخ حسن البنا
- الثاني تجمع مهادن ومعتدل على رأسه الدكتور حسين كمال الدين والشيخ أحمد حسن اليافوري
- الثالث تجمع يساري متطرف وعلى رأسه الشيخ صالح العشماوي

فازدادت أزمة الجماعة تفاقماً ولم يكن فيها الرجل القوي الذي يستطيع السيطرة عليها والحفاظ على وحدتها مثل الشيخ حسن البنا ولم يجدوا مخرجاً إلا في الالتفاف حول رجل ضعيف يعمل على تأجيل انفجار الأزمة ويتيح للفرقاء المختلفين لسيطرة

أحد أجنحتهم على الجماعة ... واستثمر الملك هذا المناخ ووقف بكل ثقله مؤيداً لهذا الاتجاه لضمان تحسين العلاقات بين الاخوان والسراي ومواجهة الوفد ألد أعداء الملك وألد أعداء الاخوان المسلمين في نفس الوقت .. ولقد لعب مزراحي باشا – محامي الخاصة الملكية – دوراً هاماً في تحسين العلاقة ما بين السراي والأخوان المسلمين .. ونتج عن ذلك تأييد الملك – بطبيعة الحال – اختيار حسن الهضيبي مرشداً عاماً للجماعة الذي كان صهراً لناظر الخاصة الملكية وقريباً لعديد من العائــلات والشخصيات وثيقة الصلة بالملك .

وحسن الهضيبي كان مستشاراً عمل بالقضاء نحو سبع وعشرين سنة ولم يكن عضواً بمكتب الارشاد – المستوى القيادي الأعلى بالجماعة – ولا كان عضواً بالجمعية التأسيسية المكونة من مائة وخمسين عضواً .. ولم يتول – مطلقاً – عملاً تنظيمياً أو سياسياً ولم يكن وجهاً شعبياً معروفاً وكان قد شارف الستين من عمره وأصيب بمرض أنهك قواه وأضعف ذاكرته . وهو في النهاية .. شخصية تقليدية محافظة غير متمرسة في العمل السياسي كل ما يحمله هو الطيبة وحسن السيرة وعلاقة بالشيخ حسن البنا منذ سنة ١٩٤٣ [١] .

وكان طبيعياً أن ترحب الصحف البريطانية بتحسين العلاقة بين الملك والاخوان المسلمين وارتياحها لذلك فأيدت قبول

---

(١) الحركة السياسية في مصر – مصدر سابق – من ص ٣٦٨ إلى ٣٧٠ .

الجماعة لزعامة الهضيبي المؤيد من الملك ــ الذي اتهم باغتيال حسن البنا مؤسس الجماعة ــ وهذا أثار الشكوك في حقيقة نوايا الهضيبي ومواقفه من الدعوة واستمرارها .

عين الهضيبي مرشداً عاماً في أكتوبر سنة ١٩٥١ وعين عبد القادر عودة وكيلاً للجماعة وعبد الحكيم عابدين سكرتيراً لها وشكل مكتب الارشاد من صالح العشماوي وعبد العزيز كامل ومحمد الغزالي وعبد الرحمن البنا وحسين كمال الدين وأحمد حسن اليافوري ومحمد خميس حميده وفهمي أبو غدير .. ولم يمر شهر على تعيين الهضيبي حتى كان في مقابلة للملك ثم تكررت زيارة المرشد العام للملك بعد ذلك عدة مرات وكانت كل زيارة تجد قبولاً وارتياحاً لدى المرشد العام .

وجماعة الاخوان المسلمين ــ كغيرها من الأحزاب والجماعات السياسية في مصر ــ كانت مرتبطة بشخصية ودور المرشد العام الأول ــ الشيخ البنا ــ فرغم التنظيم الدقيق لمستوياتها وشعبها إلا أن اغتياله كان ضربة قوية وجهت إلى الجماعة فاق تأثيرها كل ما مر من أزمات ومحن سواء أثناء حل الجماعة أو اعتقال الكثير من أعضائها [1] .

ومع عدم وضوح دعوة الاخوان من النظام السياسي القائم ــ وقتئذ ــ ومن شكل المجتمع المطلوب قيامه كان برنامجها يركز على ضرورة تغيير القوانين الوضعية وهدم المؤسسات القائمة

(١) المصدر السابق ص ٥٥١ .

وجمع السلاح من أجل الجهاد في وجه الموبقات والأراجيف [1] وكانت الجماعة تفتقد القدرة على تبني أية مطالب إجتماعية محددة وهذا بالرغم من سيطرتها وتأثيرها على جماهير شعبية غفيرة تعاني مشاكل المجتمع وتعاني من استغلال الاقطاع والرأسمالية ومشدودة إلى دعوة الجماعة الدينية على أمل أن تخرجها من أزمتها الطاحنة .

لقد كانت الحركة تعاني من انقسامات داخلية وتركز السلطة في يد المرشد العام وتفشي ظاهرة الارهاب الفكري بسبب دور الجهاز السري في فرض الرأي بالقوة .. وكانت إلى جانب هذه السلبيات تعاني من عدم نضج الفكر السياسي وخاصة في موقفها من الحكم والسلطة .

ويؤيد هذه الحقائق محاولات كتاب الاخوان لتحديد موقف أكثر وضوحاً بالنسبة للقضايا الاجتماعية المطروحة .. كالتأميم وتحديد الملكية والرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية وغير ذلك من خلال الفكر الإسلامي .. وكانت أبرز هذه الكتابات : الإسلام والمناهج الاشتراكية .. والإسلام والأوضاع الاقتصادية للشيخ محمد الغزالي .. والعدالة الاجتماعية في الإسلام ومعركة الإسلام والرأسمالية للشيخ سيد قطب . والإسلام وأوضاعنا القانونية للشيخ عبد القادر عودة .. والإسلام لا شيوعية ولا رأسمالية للشيخ البهي الخولي .. وحق مقاومة الحكومات

---

(٢) المصدر السابق ص ٣٣٩ .

الجائرة للدكتور محمد طه بدوي [1] .

ولم تكن هذه الكتابات سوى آراء واجتهادات شخصية من بعض القيادات البارزة للجماعة لم يستطيعوا أن يجعلوها معبرة عن الرأي الرسمي للاخوان — باستثناء كتاب البهي الخولي الذي صدر عن قسم العمال بالإخوان المسلمين كأحد المطبوعات الرسمية للجماعة وكان كتاباً موغلاً في الدفاع عن حق الملكية الخاصة دون ضوابط واعتبر مؤيداً لاستمرار الاستنزاف الاقطاعي الرأسمالي للبلاد — وحتى كتابات الشيخ سيد قطب — في هذه المرحلة — لم تكن لحساب الجماعة حيث لم يكن عضواً بها لأنه لم ينضم للأخوان إلا في سنة ١٩٥١ .

وجماعة الاخوان المسلمين — غالباً — ما رفضت العمل المشترك مع الأحزاب والجماعات الوطنية قبل الثورة في وقت كانت الضرورة الوطنية تحتم العمل على نجاح الحركة الثورية والوطنية .. وكان ذلك لا يتم دون التنسيق واللقاء مع القوى الشعبية والوطنية الأخرى مما أدى إلى عزل قسم ضخم من الكتلة الشعبية كان يمكن أن يكون رصيداً جيداً لأي تغيير ثوري محتمل وبذلك كانت قيادة الاخوان أداة من أدوات امتصاص ثورية القواعد الشعبية وعزلها عن المد الثوري المتصاعد في مصر .

والجانب التنظيمي في جماعة الاخوان المسلمين كان ذو طبيعة خاصة .. فقد كانت التنظيم الوحيد في مصر الذي يملك

---

(١) المصدر السابق ص ٣٧٩ .

هيكلاً منضبطاً وصارماً .. وكان يخضع لتوجيهات قيادة مركزية تملك صلاحيات مطلقة كانت حائلاً دون نمو المناخ الديمقراطي في الاختيار .. وكان هذا التنظيم يملك مليشيا مسلحة بدأت بنظام الجوالة كغطاء لهذه المايشيا التي كانت تعد عناصر التنظيم الخاص الذي كان يطلق عليه التنظيم السري .. وإذا قارناها بالأساليب المتبعة في الأحزاب الغربية سنجدها نفس الصيغة التي تقوم عليها الأحزاب الفاشية .

* * *

وثالث الجماعات السياسية التي كانت خارج البرلمان هي الجماعات الشيوعية.. والتعرض لتنظيمات الشيوعيين — في مصر — شيء بالغ الصعوبة لعدم دقة الوثائق والمعلومات المتاحة التي تمكن من دراسة التنظيمات الماركسية دراسة موضوعية من حيث النشأة والتطور وعلاقة كل تنظيم بالآخر وجوانب الخلاف ومبرراته وذلك بسبب السرية الشديدة التي فرضتها هذه التنظيمات على نفسها وفرضتها السلطات عليها .

والحركة الشيوعية بدأت — على ما يبدو — منذ العشرينات بقيادة محمود حسني العرابي [1] وروزنتال وأنطون مارون وسلامة موسى بمشاركة عدد من موفدي « الكومنترن » الذين كان أغلبهم من اليهود الروس وبدأ المجتمع السياسي يشعر بهم بعد حضور حسني العرابي المؤتمر الثالث «للكومنترن» سنة ١٩٢١

---

(١) المصدر السابق ص ٤١٦ .

حيث حصل على اعتراف رسمي بالحزب الشيوعي المصري .. ومع ذلك ظل الحزب ضعيفاً تتكون أغلب خلاياه من الأجانب والأقليات .. واتخذ لنفسه خطاً متطرفاً من البداية بوقوفه معادياً للوفد وسعد زغلول الذي تمكن أن يوجه للحزب ضربة قاسية سنة ١٩٢٥ [١] .

وعملت الحركة الشيوعية جاهدة على التخلص من آثار الضربة التي وجهها سعد زغلول إليها ولكنها استمرت في ضعفها لا تقوى على التغلغل في أوساط الجماهير .. وقد صرح أحد قادة الحركة الشيوعية المصرية في المؤتمر السادس للكومنترن سنة ١٩٣٤ بأن حزب الوفد هو أعدى أعداء العمال والفلاحين ووجه دعوته إلى الشيوعيين ليوجهوا اليه حرباً مميتة ... ولما كان الشعب ملتفاً حول الوفد أثرت دعوة الحركة الشيوعية أثراً بالغاً على شعبيتها وأدت إلى جمودها وانهيارها .

وتغير الموقف سنة ١٩٣٩ حيث أبدت الأوساط السوفييتية والشيوعية حزب الوفد وهاجمت المتطرفين !! من أعضاء الحزب الوطني ومصر الفتاة وهيئات الطلاب .. ولكنها بسرعة عدلت هذا الموقف وشنت حملة جديدة على حزب الوفد لأنه أضعف مقاومة العمال المصريين للاستعدادات الحربية البريطانية . ثم تغير الموقف بعد هجوم الألمان على الاتحاد السوفييتي في يونيو سنة ١٩٤١ وتغيرت اللهجة إلى لهجة انتقاد لحزب الوفد بسبب

---

(١) تاريخ الأحزاب الشيوعية — مصدر سابق ص ١٥ .

تجنبه دخول الحرب وعدم تحمسه لقضية الديمقراطية .

وبحلول سنة ١٩٤٢ كان « هنري كورييل » الملقب باسم (يونس) قد بدأ يعد لتأسيس « الحركة المصرية للتحرر الوطني » التي مارست نشاطها منذ نهاية العام نفسه وأسس « هيلل شفارتس » منظمة « الأسكرا » — الشرارة — ومرسيل اسرائيل أسس منظمة « تحرير الشعب » بجانب حلقات ماركسية عديدة ظهرت في تلك الفترة .

كانت أهم هذه المنظمات هي « الحركة المصرية للتحرر الوطني » التي حققت تأثيراً ملحوظاً في أوساط مثقفي وطلاب وعمال القاهرة وكذلك الطلبة السودانيين في القاهرة الذين تمكنوا من تأسيس « الحركة السودانية للتحرر الوطني » سنة ١٩٤٤ .. وتمكنت « الحركة المصرية للتحرر الوطني » سنة ١٩٤٧ من أن تضم اليها منظمة «الأسكرا» مكونين منظمة جديدة أطلق عليها « الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني » (ح . د . ت . و) حتى كان مشروع تقسيم فلسطين وتأييد الاتحاد السوفيتي لهذا المشروع ولقيام اسرائيل .. فكان هذا الموقف بمثابة الضربة القاضية للحركة الشيوعية ليس في مصر فقط بل في المنطقة العربية كلها .. وكان لهذا الموقف بالغ الأثر — في مصر — وذلك بعد أن نادى بعض قادة (ح . د . ت . و) إلى تأييد اسرائيل باعتبارها مرحلة أرقى من التطور الاجتماعي [1] . وعلى أثر ذلك زادت

---

(١) المصدر السابق ص ٦٠ ، ص ٦٦ .

ظاهرة التفتت وأصبحت تميز الحركة الشيوعية المصرية منذ أواخر سنة ١٩٤٧ حيث ظهر الصراع واضحاً بين التنظيم الجديد (حدتو) وبين التنظيمات الأخرى التي لم تندمج فيه ومنها منظمة الفجر الجديد ومنظمة الوطنية الماركسية .

وحتى (حدتو) لم يسلم من ظاهرة التفتت وبدأ الصراع الداخلي بين الجماعتين الأساسيتين اللتين شكلته نتيجة تباين المواقف الفكرية ودعوة « الحركة المصرية للتحرر الوطني » لأسلوب الجبهة وتركيز «اسكرا» على العمل الداخلي واعدد الكوادر وكذلك بسبب الخلاف حول الموقف من العناصر غير المصرية وإزدادت الخلافات حدة بعد الخلافات حول قضية فلسطين [١] .

ومع تصاعد عمليات الاعتقال أثناء حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ انقسمت الحركة الشيوعية المصرية إلى ثلاث منظمات :

١ — « الحركة المصرية للتحرر الوطني » بتكوينها السابق على على الاندماج مع «اسكرا» .

٢ — « المنظمة العمالية الثورية » وهي واحدة من مجموعتين انقسمت اليهما «اسكرا» .

٣ — « المنظمة الشيوعية المصرية » وهي المجموعة الأخرى من

(١) الحركة السياسية في مصر ص ٤١٧ .

ومنظمة « أسكرا » والتي كانت قد بدأت نشاطها باسم « صت المعارضة » .

وتفككت « المنظمة العمالية الثورية » إلى أكثر من مجموعة أهمها « النجم الأحمر » و « نحو حزب شيوعي مصري » أو « ن . ح . ش . م » وكانت « المنظمة الشيوعية المصرية » التي عرفت باسم « صوت المعارضة » مبالغة في تطرفها وترى أن دور الحزب الشيوعي هو التركيز على المسألة الاجتماعية وعلى الثورة الاشتراكية وأما المسألة الوطنية فهي مشكلة «البورجوازية» وكانت ترى أن الحزب يجب أن يكون «بروليتارياً» خالصاً .. وهذا على الرغم من أن هذه المنظمة كانت تضم عدداً من المثقفين المصريين وعدداً من الأجانب أغلبهم من اليهود بجانب بعض عناصر من العمال .

وفي أوائل الخمسينات ظهرت منظمة جديدة شكلها طلاب الجامعات أطلقت على نفسها اسم « نواة الحزب الشيوعي المصري » وكانت جماعة صغيره ومتطرفة .. وظهرت أيضاً جماعة أخرى أطلقت على نفسها اسم جماعة « الخبز والحرية »[1] واستمرت الصراعات داخل الحركة الشيوعية المصرية واستمر تفككها حتى أواخر سنة ١٩٥٢ ووصل عددها إلى عشرة أحزاب ومنظمات تدعي جميعها الانتماء إلى الخط اللينيني / الستاليني الصحيح وهي : حدتو ــ نواة الحزب الشيوعي

---

(١) المصدر السابق ص ٤١٩ .

المصري ـ نحو حزب شيوعي مصري ـ الحزب الشيوعي المصري ـ طليعة العمال ـ دال شين (ديمقراطية شعبية) ـ الفجر الجديد ـ النجم الأحمر ـ وحدة الشيوعيين .. الخ [1] ..

واستمر ما بقي من (حدتو) بعد الانقسامات هو أقوى هذه المنظمات .. وكان معروفاً عنها ميلها المفرط إلى سياسة الجبهة الشعبية والتعاون مع الوفد والاخوان المسلمين . وكان يلي (حدتو) في القوة الحزب الشيوعي المصري الذي ظهر سنة ١٩٤٩ وطليعة العمال والفلاحين التي كانت تصدر صحيفة الفجر الجديد منذ سنة ١٩٤٥ .

ونشأة « الحزب الشيوعي المصري » فيها ما يستحق الملاحظة والتأمل .. فنواة هذا الحزب الأساسية بدأت في الاسكندرية سنة ١٩٤٥ بمجموعة من المثقفين والعمال أطلقوا على أنفسهم اسم « الطليعة » وتغير اسمها إلى « طليعة الأسكندرية » تمييزاً لها عن « طليعة العمال والفلاحين » في القاهرة .. وكانت هذه المجموعة قد تبنت فكرة توحيد المنظمات الشيوعية والانخراط فيها مستبعدة فكرة إنشاء حزب مستقل .. ولما تكونت «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» كانت طليعة الاسكندرية احدى المجموعات التي انضمت إليها وكان يمثلها عضو في اللجنة المركزية [2] . وبعد أن توزعت « طليعة الاسكندرية » بين

---

(١) تاريخ الأحزاب الشيوعية ـ مصدر سابق ص ٦٩ .

(٢) الحركة السياسية في مصر ـ مصدر سابق ـ ص ٤٤٤ .

المجموعات التي انسلخت عن « الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني » بعد انقسامها بدأت تتجمع بعض عناصرها حول النواة الأساسية للحزب الشيوعي المصري الذي تأسس سنة ١٩٤٩ وكان قد سبقها اتصالات تمهيدية مع بعض المصريين الذين كونوا مجموعة في فرنسا وكانوا من « طليعة الاسكندرية » بالاضافة لبعض المجموعات الأخرى .

وكان « الحزب الشيوعي المصري » يقوم على النسق الماركسي ـ اللينيني ومعتمداً أسلوب الخلايا واستطاع أن يقر برنامجاً ولائحة تعبر عن الخط والأسلوب الذي تسير عليه .. وتشير بعض الكتابات إلى أن أول تقرير تقدم به الحزب وكان عن « تطور الرأسمالية وصراع الطبقات في مصر » أدان كافة التنظيمات الشيوعية المصرية واتهمها كلها بالانتهازية وبالعجز عن تكوين الحزب الشيوعي المصري .. وأكد هذا التقرير على أن الأحزاب الشيوعية الموجودة أثبتت فشلها وانها عانت من التفتت والتفكك .. ولهذا وضع مخططه وبرنامجه على أساس مواجهتها وتصفيتها لتمهيد الطريق لقيام حركة شيوعية صحيحة .

لقد حدد الحزب المهام الثورية العاجلة الموكولة إليه بأنها تتلخص في حزب التنظيمات الشيوعية الموجودة لتكوين الحزب الجديد من أجل مستقبل الثورة .. وخاض الحزب في سبيل ذلك صراعاً عنيفاً مع من أسماهم « بقايا الانتهازية » وركز جهوده في البناء التنظيمي والاعداد الفكري للأعضاء على أساس ممارسة

العمل في سرية تامة .. وحرص الحزب على العمل على نشر المبادىء النظرية له وركز على عدم تجنيد العناصر الأجنبية واليهودية محتفظاً بطابعه المصري الصرف .

وكانت نظرة الحزب إلى الوفد باعتباره خائناً لسقوطه في أيدي «البورجوازية» الكبيرة والاقطاع ويرى من الضروري توجيه ضربة قاسية له تؤدي إلى عزله عن الجماهير .

إن التطرف في السرية أبعد « الحزب الشيوعي المصري» عن النشاط العلني وعن الحركة الوطنية التي وصلت إلى قمتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية .. وهذا جعل من الحزب أداة غير قادرة على النفاذ إلى المواقع العمالية والنقابات مما دفعه إلى إنشاء نقابات عمالية سرية وإنشاء لجان سرية للدفاع عن العمال .. والأهم من كل هذا فإن الحزب لم يشترك في الكفاح المسلح ضد الانجليز بعد الغاء المعاهدة بدعوى أن الكفاح المسلح ضد الانجليز هو لتضليل الجماهير مطالباً بانتقال المعركة للداخل ضد نظام الحكم [(١)] .

أما « الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني » فقد اتخذت مواقف أخرى فهي بالنسبة لجماعة الاخوان المسلمين تنظر اليها على أنها منظمة «بورجوازية» وطنية تمتلك قاعدة واسعة من أبناء « البورجوازية » الصغيرة ومتأثرة بالاتجاهات الفاشية .

---

(١) المصدر السابق ، ص ٤٥٢ ، ٤٥٣ .

وعن الحزب الاشتراكي « مصر الفتاة » والحزب الوطني والاخوان المسلمين نشرت « نشرة الطالب » التي تصدرهـــا الحركة في ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٣ تقول « عقب ١٩٥٠ أصبح حزب أحمد حسين حزباً اشتراكياً .. كما أصبح الجناح الذي يتزعمه فتحي رضوان ونور الدين طراف يطالب بالحياد ويقف ضد التحالف بين مصر والعالم الغربي .. كما أن الجناح التقدمي داخل الاخوان المسلمين صار يؤكد بصراحة على ضرورة التعاون مع الشيوعيين ضد الاستعمار (والمرجح أن يكون المقصود هنا هو الجناح الذي كان يتزعمه صالح العشماوي) *

ولوحظ كذلك أن صحيفة «الملايين» التي كانت تصدر عن « الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني » كانت تتحدث عن الاخوان بلهجة غير عدائية .. ولكن بعد تولي حسن الهضيبي منصب المرشد العام بدأت تتخلى عن هذه اللهجة وتتحدث عن ثلاثة مستويات داخل الجماعة هي : قيادة الجماعة والقاعدة التي ترتكز عليها والعناصر الثائرة بداخلها [1] .

ومع هذا التباين الواضح في مواقف المنظمات الشيوعية ورغم عوامل الضعف الكثيرة التي كانت موجودة إلا أن الحركة الشيوعية — في مصر — شهدت انتعاشاً نسبياً بسبب الدور الذي لعبته حركة « أنصار السلام » وذلك بوضع بذرة التحالف

---

* المؤلف

(١) المصدر السابق صفحات ٤٣٤ — ٤٣٥ — ٤٣٨ .

مع بعض قوى اليسار في الوفد والإخوان وغيرهما من المنظمات الأخرى .

وحركة « أنصار السلام » لم تكن حركة شيوعية أو تنظيماً ماركسياً .. فهي لم يكن لها أي علاقة أو شكل من أشكال الانتماء لحزب سياسي معين فقد كان من عضويتها د . محمد صبري الأستاذ بالجامعة والشيخ محمد خير التميمي والدكتور محمد مقدور الوفدي وعضو مجلس النواب وأحد أعلام الطليعة الوفدية وسعد كامل الصحفي وعضو الحزب الوطني ومحمد علي عامر ومحمد كمال عبد الحليم من الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني ومحمد يوسف الدرك النقابي الماركسي ومحمد كامل البغدادي الوزير السابق واحسان عبد القدوس رئيس تحرير روز اليوسف والسيدة سيزا نبراوي وانجي أفلاطون بالاضافة إلى يوسف حلمي من الحزب الوطني الذي عين سكرتيراً عاماً لها .. وقد اشترك في هذه الحركة بعد ذلك أحمد حسين زعيم الحزب الاشتراكي وفتحي رضوان زعيم الاتجاه الجديد في الحزب الوطني وعزيز فهمي من الطليعة الوفدية والشيخ الصيفي من الأخوان المسلمين .

وكانت حركة « أنصار السلام » تؤكد دائماً على أنها ليست حزباً سياسياً ولا تدين بأية نظرية سياسية وما هي إلا هيئة ذات غرض واحد هو العمل على إقرار السلام .. وأنها تؤيد كل من الوفديين والوطنيين والاشتراكيين والشيوعيين والأخوان إذا تضمنت برامجهم ما يؤيد السلام .. وأن سياستها طرد الاستعمار

من مصر وعدم قبول الارتباط بمعاهدة عسكرية تفقد مصر استقلالها أو تقودها إلى الاشتراك في الحرب .. وان أعضاءها خليط من جميع الأحزاب .

وقد سعت الحركة إلى تكوين لجان للسلام في الأحياء والقوى ولم تفلح في ذلك ولم تنتشر هذه اللجان بالشكل الذي يجعل لها جذوراً شعبية .. ومع أن هذه الحركة كانت في مصر أقل نشاطاً بالمقارنة بالأقطار العربية الأخرى إلا أنها تمكنت من تكوين لجنة أنصار السلام من الفنانين بلغ عددهم حوالي ثلاثين فناناً وتمكنت من جمع التوقيعات على ندائي السلام اللذين صدرا في استكهولم وبرلين [1] .

وفي النتيجة نجد أن الحركة الشيوعية — في مصر — عجزت عن بناء مؤسسة سياسية ثورية وعجزت عن بناء تنظيم يجمع كل الملتزمين بالخط الماركسي والسبب في ذلك يرجع إلى أن الجماعات والمنظمات التي كانت تشكل هذه الحركة كانت أقرب إلى التجمعات الشخصية وتعتمد على الروابط الفردية فقد كانت ذاتية كل تنظيم تحول دون التقارب أو التنسيق مع غيره . وكان مأمولاً أن يقرب الاتجاه الوطني والتقدمي بين هذه الجماعات والمنظمات إلا أن الخبرة السياسية والتاريخية التي كانت وليدة صراعات الماضي وما خلفته من أحقاد وحساسيات يصعب تناسيها وقفت حجر عثرة في سبيل حركة شيوعية موحدة ..

(١) المصدر السابق ص ٤٣٩ ، ٤٤٢ ..

يضاف إلى ذلك الغربة التي صنعتها الحركة الشيوعية لنفسها وعاشت أسيرة لها جعلها لم تع بشكل موضوعي ظروف الواقع وظروف التحولات التي تمر بها مصر والوطن العربي فلم تستطع أن تحدد قوى الثورة تحديداً صحيحاً ولا الأهداف الحقيقية التي تتطلع إليها القوى الشعبية والثورية .

* * *

وفي النهاية .. إذا وضعت الأحزاب العربية – تاريخياً قبل ثورة سنة ١٩٢٣ – تحت منظار التقييم يظهر عجزها الواضح في مواجهة مشاكل الواقع العربي ورؤية الحلول الثورية المناسبة للتغلب على هذه المشاكل .. وما كان منها في الحكم أو خارج الحكم لم يستطع أن يفجر طاقات الانسان العربي لإحداث التغيير المنشود ونقله نقلة حضارية تمكنه من تجاوز الواقع القائم .

وفي الوقت الذي وجدنا فيه أن ظاهرة الأحزاب في أوروبا كانت ظاهرة عـامة في أغلب النظم السياسية وكانت قادرة – في شكلها الغالب أيضاً – على ايجاد قنوات اتصال منتظمة بينها وبين الجماهير الشعبية .. كانت الأحزاب العربية تفتقد هذا إذا ما استثنينا بعض المنظمات العربية نجدها لم تفلح في تكوين علاقة صحية مع القواعد الشعبية الحقيقية .. بالاضافة إلى أن القرار في الأحزاب الأوروبية كان محصلة التفاعل بـين المستويات المحلية والقومية وهذا على عكس القرار في الحزب العربي كان دائماً من صنع المستوى الأعلى بل من صنع شخص الرئيس في أغلب الأحيان .

وحتّى من زاوية النشأة فإننا نجد من الصعب تصنيف الأحزاب العربية وفق نمط معين أو نظرية معينة من النظريات التي يعتمد عليها في دراسة أصل الأحزاب .. وهناك – على سبيل المثال – ثلاث نظريات في دراسة أصل الأحزاب :

الأولى : النظرية التنظيمية وأساسها وجود علاقة بين نشأة الأحزاب وظهور البرلمانات والاتساع التدريجي في مبدأ الاقتراع العام [(١)] وتطبيق هذه النظرية على الأحزاب العربية غير ممكن – باستثناء الحزب الوطني القديم في مصر – وذلك لأن ظروف الاحتلال جعلت العناصر الوطنية تلعب دورها في نشأة كثير من الأحزاب في بحثها عن وسيلة المجتمع نفسها في مواجهة ضراوة المعارك التي يفرضها الاستعمار .. ولأن الاستعمار – كذلك – لعب دوره هو الآخر في نشأة بعضها لمواجهة المد الوطني والقومي ولاجهاض المحاولات الوطنية لتحرير البلاد .. بالاضافة إلى عديد من القوى الخارجية الأخرى ذات الخط الأممي التي لعبت دورها كذلك في هذا المضمار .

الثانية : النظرية التاريخية .. وأساسها الأزمات التي تمر بها النظم السياسية – فهذه الأزمات تحدد نموذج التطور الذي يتخذه الحزب فيما بعد .. ومن أمثلة هذه

(١) الأهرام الاقتصادي – ديسمبر سنة ١٩٧٣ .

الأزمات : الحروب ــ التضخم النقدي ــ الحركات الجماهيرية ــ الانفجار السكاني ــ التطور الصناعي والزراعي ــ تطور وسائل الاتصال الجماهيري .. الخ .. وهذه الأزمات كانت كثيرة في وطننا العربي ولكنها كانت ــ في الغالب ــ ذات طابع آخر أكبر من أن يحتوى في حزب أو يوضع في إطار تنظيمي ضيق فكنا نرى حركات وطنية شعبية لم تولد نتيجة جهد حزبي وعمل سياسي منظم .. بل سبقت الحركات والانتفاضات الشعبية الحزب أو التنظيم .

الثالثة : النظرية التنموية وأساسها ربط وجود الأحزاب بعملية التطور والتحديث .. وتشير هذه النظرية إلى أن التغييرات الاجتماعية والاقتصادية تقترن بظهور قوى اجتماعية جديدة تبحث عن الأطر السياسية الملائمة لحركتها .. ولكن الأحزاب العربية في نشأتها لم تكن تعبيراً عن القوى الاجتماعية الصاعدة ، وكانت في النهاية تنحاز للاستعمار بدلاً من مقاومته والتخلص منه .

من هنا كان مطلب المشاركة السياسية في فعل الجماهير الشعبية يقابل بالقمع واستخدام أبشع الأساليب .. فالأحزاب الحاكمة كانت لا ترحب بهذا المطلب لأنها كانت تشعر بأنه تهديد مباشر لها ولتركيبة النظام الحاكم وتهديد مباشر ــ أيضاً ــ لمجموعة المعتقدات والقيم التي يؤمن بها هذا النظام أو ذاك

لافتقاده إلى إمكانيات الأنظمة التي يقلدها في أوروبا حيث صارت «الليبرالية» تراثاً ما زال — رغم معاداته للعصر — قادراً على حماية الأنظمة السياسية الحاكمة في أوروبا واستمرارها .

وفي الجانب التنظيمي من الصعب أن نجد شكلاً تنظيمياً يمثل طابعاً لهذه الأحزاب أو نجد أسلوباً محدداً للعمل بداخلها .. فالصيغ المعروفة .. اللجان — الشعب — الخلايا — المليشيا — ليست سائدة إلا في الأخوان المسلمين والشيوعيين .. فالأخوان استعاروا الأشكال الفاشية من خلال الوحدات الأساسية التي أطلقوا عليها اسم « الشعبة » والجوالة التي كانت على غرار الكتائب الأسبانية .. ثم الجهاز الخاص وهو شبيه بالمليشيا في التنظيمات الفاشية وخاصة المليشيا الايطالية .. وقد استعار حزب الكتائب اللبناني هو الآخر هذا الأسلوب .. والشيوعيون اعتمدوا أسلوب الخلايا ورغم دقة هذا الأسلوب ومركزيته إلا أنه بدلاً من أن يكون من عوامل قوتهم كان عاملاً من عوامل ضعفهم لأنهم لم يجعلوا من الخلايا وسيلة لضبط التنظيم وتأكيد مركزيته .. بل استخدموا الخلايا — التي لا يستقيم أسلوبها مع المحلية واللامركزية — في أشكال محلية هزيلة .. فكنا نجد الجماعات الماركسية في الأسكندرية وأخرى في القاهرة وكل منها يقيم خلاياه المحلية دون علاقة مركزية تربط بينهما .

وإذا تطرقنا إلى المركزية واللامركزية .. فإن الأحزاب العربية لم تتضح فيها هذه الجوانب فهي من ناحية تلتف حول

زعيم وهو أول شروط المركزية ، ولكن هذا التفاف دون اساس تنظيمي وديمقراطي صحيح مما يجعل من الحزب مجموعة تاتف حول شخصية يمكن أن تنتهي وتسقط بانتهاء هذا الشخص أو اختفائه أو موته .

— ٥ —

موقف ثورة ٢٣ يوليو من الأحزاب

- على الصعيد الوطني المصري
  - وضع الأحزاب قبل الثورة
  - دور الأحزاب بعد الثورة
  - أثر الاجراءات الثورية ورد فعل الأحزاب
- على الصعيد القومي العربي
  - دور أحزاب السودان
  - أحزاب المشرق
  - موقف الأحزاب المشرقية من قيام الجمهورية العربية المتحدة
  - الانفصال يعني عدم استيعاب الأحزاب للواقع الجديد



موقف ثورة ٢٣ يوليو من الاحزاب

على الصعيد الوطني المصري

منذ نجح تنظيم الضباط الأحرار في قلب نظام الحكم في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ مستخدماً القوات المسلحة لتحقيق هدفه في تغيير شكل السلطة السياسية .. فإن القوة الجديدة التي عبر عنها هذا التنظيم لم تكن تملك موقفاً مبلوراً من الأحزاب ـ على الأقل في الشهور الأولى للثورة حيث لم تمانع في استمرار التنظيمات القديمة ولكنها طالبتها ـ في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ـ بتقديم اخطارات عن برامجها وأهدافها ومصادر تمويلها .

ولكن الذي عجل الإسراع في تحديد المواقف المتبادلة بين الطرفين ـ الثورة والأحزاب ـ هو مجموعة القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي بدأت تتخذها السلطة الجديدة وكان في مقدمتها قوانين الغاء الرتب والألقاب والإصلاح الزراعي الأول الذي صدر قانونه في نفس تاريخ طلب تقديم الاخطارات من الأحزاب .

والتقييم الموضوعي يفرض تحديد حجم الأدوار الثورية والوطنية لدور الأحزاب في الفترة السابقة على الثورة .. لأنه من

الصعب أن ننكر الالتفاف الشعبي حول حزب الوفد ولكن نتحفظ على أسلوبه في العمل السياسي وننكر عليه النهاية التي وصل إليها بعد أن سيطرت عليه العناصر الاقطاعية وأخذت تتحكم في اتجاهاته منذ الحرب العالمية الثانية حتى فرضت عليه أن يلتحق بركب المتملقين للقصر أو المهادنين للاحتلال حتى ظهر أنه يعمل لحساب هذه القوى متخلياً عن الشعب وعن الأغلبية التي كانت تفرضه رغم أنف القصر والاحتلال .

والحزب الوطني — منذ بداية هذا القرن — نجح في اسماع صوت مصر وشرح حقوقها على المستوى الخارجي .. وبعد ثورة ١٩١٩ استمر الحزب على موقفه المبني على ضرورة تحقيق الجلاء ووحدة مصر والسودان واستمر على عداء مع حزب الوفد . أما الأحرار الدستوريون فقد نقلوا المعركة إلى مستوى غير وطني بتقديم مطلب الدستور على مطلب الاستقلال وذلك في سبيل مصلحة سياسية واجتماعية ضيقة تعبر عن رؤية محدودة وأفق سياسي عقيم — ونفس الموقف من حزب الهيئة- السعدية الذي كانت دعوته الظاهرة الكفاح من أجل الاستقلال ومن أجل الذين انحرفوا عن مبادىء سعد وفي مقدمتهم حزب الوفد وكانت مواقف الحزب تقوم على تحقيق العلاقة بين مصر وبريطانيا رغم تناقض مصالح الطرفين [١] .

إن مشكلة جلاء الانجليز عن منطقة القناة كانت أهم ما

---

(١) النوره والتنظيم السياسي — مصدر سابق — ص ٣٠٨ .

شغل الرأي العام الوطني وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية واعلان قيام منظمة الأمم المتحدة ولكن الأحزاب سلكت مسلكاً غير ثوري في مواجهة الاحتلال بدعوى « ممارسة الكفاح السلمي » مما أدى إلى فشل كل المفاوضات الخاصة بذلك .. ولما فشلت مفاوضات سنة ١٩٤٦ رفعت مصر قضيتها أمام مجلس الأمن سنة ١٩٤٧ فأعاد المجلس القضية إلى الأطراف المتنازعة .. وكان الواجب يملي على الأحزاب حشد طاقة الشعب وسلوك سبيل المقاومة المسلحة وخاصة بعد ما زادت استفزازات البريطانيين مما وضع الأحزاب موضع الاتهام . وفي المقدمة منهم حزب الوفد الذي لم ير مخرجاً إلا أن يعلن في خطبة العرش سنة ١٩٥١ عزم الحكومة الوفدية على الغاء المعاهدة في حالة فشل المفاوضات التي تجريها على أساس الجلاء والوحدة مع السودان واعتبرت المعاهدة ملغاة منذ ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ وكذلك اتفاقية سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان [1] وفي أعقاب الغاء المعاهدة اشتعلت المقاومة الشعبية في منطقة القناة واتخذت الأحزاب منها موقفاً سلبياً — إن لم نقل معادياً — فكان هذا محكاً عملياً أدى إلى الحكم عليها بعدم الصلاحية وتخلفها عن حركة الغالبية العظمى المعادية للاستعمار والاحتلال .

وتكشفت كوامن المواقف الحزبية التي كانت مختفية وراء الشعارات .. وسقطت أغلبية الأقنعة التي كانت تبرر العلاقة

---

(١) القاموس السياسي — مصدر سابق ص ١١٩٠ .

القائمة ما بين القصر والأحزاب وبينهم جميعاً وبين الاحتلال .. وأثبتت الحقيقة أن العمل الحزبي – بصورته القائمة حينذاك – ما هو إلا وسيلة للنهب والتمويه وتحقيق أقصى المكاسب للقلة المتربعة على قمة الهيكل الاجتماعي الطبقي في مصر .

وحتى أزمة المشاركة السياسية فشلت في حلها الأحزاب المصرية .. فلم ينجح حزب الوفد – وهو حزب الأغلبية – في حل هذه الأزمة لعدم تعبيره الحقيقي عن المطالب الحقيقية للقوى الشعبية وعدم قدرته على الوسائل الديمقراطية التي تهيء له حل هذه الأزمة .. وهذا لم يمنع الحزب من أن يستحوذ على رضاء الجماهير وتأييدها ، وذلك بسبب الرصيد الشعبي الذي كان لسعد زغلول ودوره الرائد في ثورة سنة ١٩١٩ .

لقد كان في مقدور حزب الوفد في عشرينات وثلاثينات هذا القرن أن يعبر حقيقة عن المصالح الحقيقية للشعب لو قام بتوسيع قواعده وخلاياه ولكنه لم يفعل خوفاً من تخلي الطبقات الوسطى والاقطاعية عنه وسحب تأييدها له .. فسد بذلك باب المشاركة أمام الفلاحين والحرفيين والعمال كما أنه لم يستطع أن يستوعب المثقفين والكتاب والموظفين وصغار ضباط القوات المسلحة .. وكانت كل علاقته بهذه القوى الشعبية هي علاقة موسمية تحددها مطالب الفئات المسيطرة على الحزب في فترات الانتخابات أو طلب التأييد في بعض المواقف من الأحزاب الأخرى أو القصر ..

لهذا غاب الانسان العربي – في مصر – غياباً يكاد يكون

تاماً وغابت مطالبه وحاجاته الملحة في التحرر السياسي والاجتماعي عن برامج الأحزاب المسيطرة سياسياً .. ولو قارنا – في هذا الصدد – مدى التشابه الذي كان قائماً بين حزب الوفد وحزب المؤتمر الهندي فسوف نجد أن حزب المؤتمر كان ينحاز إلى صف الجماهير الشعبية ويصفي كل العناصر المعادية لهذا الانحياز فتمكن من تحقيق انجازات ضخمة أدت به لإن يكون في مقدمة النماذج الحزبية التي استطاعت أن تشق طريقها بنجاح في أحد بلدان العالم الثالث .. وكان في مقدور حزب الوفد أن يسير على نفس الطريق لو لم تستسلم قياداته للقوى الرجعية ولو وجد بين صفوفه أمثال غاندي أو نهرو أو أنديرا ..

فالوفد الذي خاض معارك الرفض بنجاح – في البداية – محققاً مجموعة المكاسب الوطنية التي تحققت في أعقاب ثورة ١٩١٩ هو نفسه الذي قدم أكبر استسلام سنة ١٩٣٦ بالنسبة للمسألة الوطنية بتوقيع المعاهدة .. وهذا الوفد الذي كان يسعى إلى تعزيز صفوفه الأولى – في بداية الثورة – بالعناصر الجديدة هو نفسه الذي راعى في اختيار قياداته الثراء والنفوذ والعصبية دون اعتبار لماض أو جهاد .

إن أخطر المنعطفات التي مر بها الوفد كانت حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ حيث قبل زعيم الوفد الوزارة تحت ضغط الدبابات والقوات البريطانية .. وكان في مقدوره أن يفرض شروطه في هذه اللحظات الحاسمة أو أن يرفض قبول الوزارة مهما كان ضغط القوى التي تطالبه بذلك .. وكان هذا أكبر

تحدي قد واجه كرامة الانسان العربي — في مصر — وكرامة قواته المسلحة على وجه الخصوص — فقد كانت آثار هذا الحادث بالغة الخطورة فزادت في أعقابها روح النقد للملك وللوفد باعتبار أن الملك قبل التدخل البريطاني والوفد قبل الحكم نتيجة هذا التدخل [1] وتخاذل عن الضغط على الانجليز في ظروف كان ممكناً فيها أن ينتزع منهم الكثير بسبب الحرب وبسبب أهمية موقع مصر بالنسبة للحلفاء الذين كان يهمهم أن تنتهي معارك الصحراء الكبرى لصالحهم .

لقد جمع الوفد قواعده وأتباعه ومؤيديه حول شعاري الحرية والاستقلال وافتقد الرؤية الاجتماعية التي تعطي هذه الشعارات مضمونها الصحيح فلم يملك برنامجاً محدداً بالنسبة للمطالب الاجتماعية والاقتصادية ولم يكن صاحب خط سياسي واحد أو يعبر عن كتلة اجتماعية موحدة المصلحة .. وهذا لم يكن حائلاً بين وصول الاستقلال إلى أقصى مداه ولم يحل دون عنف وضراوة الاقطاع المتحالف مع رأس المال الذي كان يجد مصلحته في استمرار الاحتلال لأطول فترة ممكنة والذي كان يضع نفسه في مواقع خط الدفاع الثاني ورديف الاحتلال يوم أن تشتد مقاومة الجماهير له فيعملون على امتصاص طاقة الشعب واهدارها في وعود وشعارات ترفعها الأحزاب ولا تمكن من تطبيقها أو تعبر عنها إلا في الاحتفالات والخطب والمؤتمرات الحزبية .

---

(١) الحركة السياسية في مصر — مصدر سابق ص ٤٦١ .

وعند هذا الحد وصلت الجماهير إلى مرحلة فقدت فيها ثقتها في حزب الوفد ووجدت أن صدى ما ترفعه من مطالب ـ لمواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية مع المطالب الوطنية السياسية وخاصة بعد زيادة حدة الصراع الاجتماعي بين قلة يستأثرون بخيرات المجتمع وكثرة مسلوبة الحقوق وأبسط أنواع الحياة الانسانية ـ غير مسموع فكان الوفد في واد والجماهير في واد آخر .

ولم يكتشف الحزب أنه منذ الأربعينات دون مستوى الموقف وأصبح متخلفاً عن مواكبة الحركة الوطنية والشعبية وعجزت قيادته ـ التقليدية ـ عن تغيير العلاقات الفاسدة القائمة بين السلطة والجماهير واستمرت اصلاحاته دون المستوى المطلوب فلم تكن تتجاوز البنيان السياسي والاقتصادي القائم في مصر منذ سنة ١٩٢٣ (١) .

وأدى هذا إلى مزيد من الاحساس بالبلبلة والضياع لدى قطاعات كثيرة استظلت براية الوفد الذي فقد القدرة على قيادة الحركة الشعبية وأفقد الجماهير التنظيم الجديد بولائهم لـــه .. وتشبثاً بالاستمرار وفي محاولة أخيرة للاستجابة لضغط القوى الشعبية لاسترداد الثقة المفقودة ألغى الوفد معاهدة سنة ١٩٣٩ ـ التي بالغائها « أدى الوفد كحزب للكفاح الوطني البرلماني مهمته واستعمل وسيلته ـ الوسيلة السلمية المشروعة ـ في أقصى ما

(١) المصدر السابق ص ٢٩٢ .

يمكن أن تصنعه وهي تقرير عدم شرعية وجود الاحتلال وشرعية كل ما يتخذه الشعب لمواجهة العدوان السافر .. وأعلن بالوسيلة السلمية بداية العمل المسلح .. وبالمشروعية عدم شرعية النظام القائم بدعاماته وأسسه .. واستجاب لحركة التاريخ بأن نفى نفسه .. فكان عمله تكثيفاً لكل ايجابياته التاريخية .. وكان كذكر النمل أعطى حياته كلها في عمل مخصب واحد وأنهى مبرر وجوده ولم يعد ثمة ما يضيفه إليه » [١] .

وفي ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ سقط الوفد — الذي كان يعتبر القاعدة الجماهيرية للنظام السياسي بكل موازناته — نهائياً .. وكان حريق القاهرة هو التعبير عن هذا السقوط .. في هذا الوقت كانت التفاعلات داخل القوات المسلحة قد وصلت إلى أقصى مداها وبدأت تحدد موقفها بحسم في انتخابات نادي الضباط منذ أول يناير سنة ١٩٥٢ عندما فرضت إرادتها وتحدت إرادة الملك واستردت قدراً من كرامتها التي أهدرت في ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وفي أرض فلسطين في معارك سنة ١٩٤٧ وفقد النظام بذلك أهم مؤسساته الضابطة بانحيازها وتأييدها للحركة الشعبية والوطنية وخروجها عن دائرة الولاء للملك .. ووصل النظام أقصى درجات التردي بانحياز الشرطة — هي الأخرى — للشعب وللكفاح الوطني في ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ بمقاومتها الباسلة للقوات البريطانية في الاسماعيلية وفي ٢٦ يناير

---

(١) المصدر السابق ص ٤٨٥ .

بمشاركتها الشعب في مظاهرات يوم الحريق .. لقد أصبح النظام القائم — في مصر — بلا أدوات أو مؤسسات .. الوفد انتهى بنفي نفسه .. الجيش خرج عن دائرة الولاء للملك والشرطة وقفت مع الشعب .

وفي هذا المجال نضع ملاحظة عابرة وهامة .. وهي أن الوفد وهو يواجه مصيره ومحاولات القضاء عليه وتصفيته كان لا يجد مخرجاً إلا في الجماهير لتحميه وتحفظ وحدته فكان يسمح بفتح بعض النوافذ — لقياداته وقواعده — على التيارات المعارضة لأعدائه حتى أصبح تجمعاً تتجاذبه أفكار واتجاهات عديدة استطاع التيار الرجعي — المسيطر — أن يكون ضاغطاً على التيارات الثورية في داخله وحال بينها وبين الوصول إلى موقع القيادة والتأثير .. وفي هذا المناخ ظهرت « الطليعة الوفدية » كمحاولة من شباب الوفد للتعبير عن أنفسهم ومقاومة ضغط القوى المسيطرة داخل الحزب والاحتفاظ له بدوره الوطني .

وفي زاوية أخرى يقف السعديون منذ الوهلة الأولى في وجه كل ما هو وطني وثوري وتقدمي وكانوا سوطاً يلهب به القصر ظهر القوى الوطنية .. وكانوا معولاً في يد الرجعية المصرية تهدم به كل بناء جاد ومتحضر أقيم لصالح القوى الوطنية والشعبية .. ويساعدهم في ذلك الأحرار الدستوريون الذين قبعوا في أبراجهم العاجية يجترون الكلمات في مديح الحرية والدستور

ويتعالون على ما أسموه بالأساليب الغوغائية وعلى الأحزاب الموجودة داخل البرلمان .

وكانت الأحزاب — خارج البرلمان — في وضع مختلف .. فالحزب الاشتراكي — مصر الفتاة سابقاً — استطاع نسبياً أن يساهم في تعبئة القوى الشعبية هذا على الرغم من كونه حزباً التف حول رئيسه وذاب فيه .

لقد استطاع الحزب الاشتراكي أن يهدد الكثير من دعائم النظام القائم دون أن يمتلك الوسائل الحزبية والتنظيمية الضابطة التي يحدد على أساسها سلطات ومسئوليات كل من رئيسه والمستوى الأدنى والعلاقات بينها ولهذا لم يعرف لهذا الحزب لائحة أو مؤتمرات تنظيمية ، وكانت مجموعة المنتمين إليه أقرب إلى مجموعة الأصدقاء التي تلتقي وتلتف حول شخص تقدره وتحترمه [1] ، وأصبحت بذلك قيادة الحزب هي نقطة الضعف فيه حيث اكتشف الملك أن التخلص منه يريحه من الحزب بكامله فحاول التخلص من أحمد حسين بعد حريق القاهرة ولكن تحرك الجيش في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كان أسبق من محاولة الملك .

وأما عن الحركة الشيوعية فقد كانت أدنى من مستوى الفعل لأنها اتسمت بالانقسام والتشتت من ظهورها مما جعلها تولد ضعيفة وتستمر في هذا الضعف لاستمرار اعتمادها على الأقليات

---

(١) الحركة السياسية في مصر — مصدر سابق ص ٤١٤ .

والأجانب ومبالغتها في السرية والعزلة وكذلك زيادة الحيطة والحذر من بعضها البعض نتيجة النشاط المكثف للبوليس السياسي داخل المجموعات الشيوعية بالاضافة إلى حجم ما لاقوه من ضربات واعتقالات وخاصة مع بداية حرب فلسطين واستخدام ابراهيم عبد الهادي العنف في مواجهتهم وفي مواجهة غيرهم — الأخوان المسلمين —

وعن الاخوان المسلمين فقد استطاع الملك أن يوجه لهم ضربته المؤثرة باغتيال الشيخ حسن البنا مما فتح الطريق أمـــام الخلافات بينهم بسبب التكالب على وراثة المرشد العام السابق الذي كان يتمتع بسمعة طيبة ومحبة قوية وثقة جماهيرية كبيرة .. وشغلتهم هذه المعارك عن سلوك الطريق الصحيح فمنهم من شارك في الكفاح المسلح ضد الانجليز ومنهم من انشغل في دعم المرشد العام الجديد وآخرون لم يرضهم اختيار مرشد عـــام ضعيف جاء برضاء الملك وقبله الاخوان . بجانب هذا لم يكن لهم برنامج سياسي مع ما عرف عن تنظيمهم من قوة وصلابة وانضباط .. ولم يكونوا أصحاب نظرة إجتماعية محددة يواجهون بها مشاكل ما بعد الاستقلال واكتفوا بشعارات الجهاد والموت في سبيل الله دون التعرض للقضايا الجوهرية المستفحلة في ذلك الوقت نتيجة سيطرة الاقطاعيين والسراي والرأسماليين والانجليز .. فلم يتمكنوا من تحديد تصورهم عن المجتمع الذي يريدونه سوى ما كتبوه عن المجتمع الإسلامي في عصوره الغابرة كان دعماً للرأسمالية والاقطاع أكثر منه تحرراً من العبودية والاستغلال في

ظل المجتمع الطبقي المتخلف .. لهذا لم يستشعر الاقطاعيون أو القوى الرجعية المتحالفة معهم وخاصة الرأسماليين بأي خطر ما دامت الدعوة لا تصيب جوهر النظام أو تتسبب في القضاء عليه وعلى ركائزه .

كل هذا أدى إلى أن مصر عاشت ــ وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ــ فترة من أشد الفترات حرجاً في تاريخها السياسي المعاصر .. ساد فيها القلق وسيطر الخوف والتردد على أبنائها الذين فقدوا الثقة في الطبقة الحاكمة التي بدأوا يعدون العدة للقضاء عليها .. وانعكس ذلك في فقدان الثقة في الحكومات والأحزاب والبرلمانات فأحجم كثير من الناس عن المشاركة وآثر آخرون العزلة والسلبية بينما انصرف جزء آخر يبحث عن أدوات ووسائل جديدة وقيادات جديدة ــ كذلك ــ تمكنهم من المقاومة وتمكنهم من احلال البديل الأفضل للنظام السياسي المتداعي [1] .

في هذه الفترة عاشت ــ مصر ــ فترة مد شعبي عارم بدأ مع مطلع سنة ١٩٤٦ وتصاعد حتى بلغ ذروته في المقاومة الشعبية المسلحة للمحتل على ضفاف قناة السويس سنة ١٩٥١ .. ولم يضعف هذا المد إلا التفتت التنظيمي للقوى الوطنية والشعبية المرشحة لصياغة البديل للنظام المحتضر فلم يتح هذا التفتت قيام جبهة وطنية تكون نواتها اللجنة التنفيذية العليا للطلبة والعمال

---

(١) ثورة يوليو ومبادىء النظام السياسي في ج . ع م . مصدر سابق ص ١٥٠

سنة ١٩٤٦ والتي كانت خارج إطار الأحزاب وكانت محاولة لتكوين جبهة عريضة ضد الاستعمار والاستغلال الاقتصادي والاجتماعي .

استمر هذا حتى حريق القاهرة حيث بدأ العد التنازلي للحظات الاحتضار فلم يطل عمر أية حكومة ـــ بعد حريق القاهرة ـــ أكثر من أسبوع لدرجة أن احدى الوزارات قدمت استقالتها بعد حلف اليمين بخمس دقائق [١] .

* * *

يوم تحركت القوات المسلحة في صباح ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ معلنة سقوط الحكم الملكي الاقطاعي سقوطاً نهائياً لم تكن مجموعة الضباط الأحرار التي قادت هذا العمل تحمل مواقف مسبقة تستطيع على أساسها أن تحدد رؤيتها لشكل النظام السياسي البديل بما فيه ـــ طبعاً ـــ شكل الأحزاب أو طبيعتها أو دورها .. بل كل ما كانت تحمله هو الأهداف الستة المعروفة بعموميتها التي فتحت الباب لاجتهادات كثيرة حولها من كافة القوى السياسية التي كانت تعمل على ضرب الحركة أو احتوائها قبل أن تشق طريقها وقبل أن تتمكن من انجاز شيء يؤدي إلى التفاف الشعب حولهـــا .

وكل ما تم في الشهور الأولى هو صدور القانون رقم ١٧٩

---

(١) عروبة مصر – غالي شكري – دار العودة – بيروت سنة ١٩٧٤ ص ١٧ .

بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ – وهو نفس تاريخ قانون الاصلاح الزراعي الأول – في شأن تنظيم الأحزاب السياسية وينص على أن من يرغب في تكوين حزب سياسي عليه أن يحيط بذلك وزير الداخلية بخطاب موحى عليه بعلم الوصول وأن يشفع هذا الكتاب ببيان عن نظام هذا الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية .. ونص هذا القانون على أن لوزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب في خلال شهر من تاريخ اخطاره .

وألزم هذا القانون الأحزاب ايداع أموالها في مصارف ليتم الصرف منها كما حظر على رئيس وأعضاء مجلس ادارة الحزب أن يكونوا أعضاء أو مسئولين في مجلس ادارة أحد الشركات المساهمة التي تكفل لها الحكومة مزايا خاصة [1] .. وكان هذا على أساس أن تعيد الأحزاب القائمة عند العمل بهذا القانون تكوينها وفقاً لأحكامه .

من هنا يتضح موقف الثورة التي لم تمانع في بقاء الأحزاب القديمة بشرط تقديم اخطار ببرامجها وأهدافها ومصادر تمويلها إلى وزارة الداخلية على أساس تطوير الأحزاب وتطهيرها لا إلغائها .. وهنا لاحظ الكثيرون سيلاً من رجال الأحزاب أخذوا يتوافدون للتهنئة بالثورة ويعربون عن استعدادهم للتعاون معها .

---

(١) ثورة يوليو ومبادىء النظام السياسي – مصدر سابق ص ١٦٣ .

ولكن الحقائق أثبتت ـ فيما بعد ـ أن طلب الثورة من الأحزاب تطوير نفسها ضرب من المستحيل لأن أي تعاون تنشده الأحزاب لا يمكن أن يتم إلا في ظل حركة انقلابية لا تستهدف تغيير جوهر النظام السياسي وتمكنها من رفض أي منطق جديد يدعو إلى التغيير . لهذا لم تقبل الأحزاب طواعية التسليم بمنطق القادة الجدد الذين يوم أن أصدروا قرارهم الخاص بتقديم اخطارات عن برامج الأحزاب وأهدافها ومصادر تمويلها أصدروا ـ أيضاً ـ قانون الاصلاح الزراعي الذي عارضته كل الأحزاب تقريباً .. فكانت بذور العداء وملامح المقاومة تشتد في مواجهة القادم الجديد الذي يعمل على سلبهم أخطر أدواتهم الاقتصادية والاجتماعية .

وسواء ما تم كان صدفة أو نتيجة موقف مدروس من مجلس قيادة الثورة فإنه كان المحك الحقيقي الذي كشف زيف رضاء الأحزاب بمبادىء الثورة أمام أول قرار يمس صلب البناء الاجتماعي والسياسي في مصر .. وظهر أن مبادىء الثورة واجراءاتها عقبات كأداء في سبيل التعاون الذي طلبته الثورة مع الأحزاب [1] .. وكان معنى هذا سقوط الأحزاب أمام أول إجراء استهدف اعادة ترتيب الهيكل الاجتماعي والاقتصادي المصري بتوسيع نسبي لدائرة الملكية الزراعية وخلخلة سيطرة الاقطاع الذي فرض التخلف قسراً على المجتمع بتحالفه مع

---

(١) الثورة والتنظيم السياسي ـ مصدر سابق ص ٢١٠ .

الرأسمالية المصرية الناشئة ومع كل القوى المتخلفة التي تسير في فلكهمـــا .

وترسخ لدى مجلس قيادة الثورة إعتقاد بأن أية محاولـــة للتغيير أو التنمية لا يمكن تحقيقها بمشاركة الأحزاب القديمـــة لتعارض مصالحها مع ذلك .. وكان مطلب تجاوزها واحلال البديل الذي يساعد على التعامل مع الجماهير مباشرة هو المطلب الملح فكان قرار حل الأحزاب في ١٦ يناير سنة ١٩٥٣ .. وكان البديل هو هيئة التحرير كأول تنظيم سياسي للثورة بعد وصولها إلى السلطة لتتمكن من خلاله من تعبئة الجماهير وحشدها خلف النظام السياسي الجديد .

وهذا الموقف المبدئي للثورة من الأحزاب والذي أثبت أن الأحزاب لم تكن على استعداد لتطوير نفسها — عندما نقيمه اليوم — كان موقفاً سليماً من الناحية النظرية حيث نجد أنها أولت اهتمامها بالمؤسسات السياسية المدنية وأعطتها الأولوية على المؤسسة العسكرية في مجال الحكم والتشريع وذلك تطبيقاً لقناعة رجالها التي كانت تقوم على أن التغيير العسكري للحكم ما هو إلا مرحلة مؤقتة تفتح الباب أمام العمل الثوري ليشق طريقه على الصعيد الشعبي [1] ..

وعليه فإن الثورة — ربما نتيجة رسوخ هذا المفهوم —

---

(١) أزمة اليسار العربي — كلوفيس مقصود — دار العلم للملايين بيروت سنة ١٩٦٠ ، ص ٣٠ .

استثنت جماعة الأخوان المسلمين من الحل وميزتهم على سائر الأحزاب ولم تطبق عليهم قرار الحل على أمل أن نجد من الجماعات المدنية ما يمكنها من شق طريقها .. ومع هذا لم تستطع جماعة الاخوان المسلمين أن تستثمر هذه الفرصة لتؤكد للجماهير صحة منطلقاتها وصحة اختيارها لهذه المنطلقات .. وبدأت بذور الصدام بين الجماعة والثورة منذ نشأة هيئة التحرير تطورت إلى عداد كامل حيث شهدت الجامعات وبعض أحياء القاهرة ومدن مصر معارك عنيفة بين أعضاء هيئة التحرر وأعضاء جماعة الأخوان المسلمين .. وكان هذا يتم في الوقت الذي طلبت فيه الثورة مشاركة الجماعة في الحكم وفي تحمل مسئولية التغيير .. وقوبل هذا بمجموعة من المطالب التي لم يكن لها سوى تفسير واحد وهو فرض وصاية الأخوان على الثورة .

وكانت أهم هذه المطالب ضرورة عرض تصرفات الثورة على المرشد العام قبل إقرارها .. وترشيح عدد من قادة الأخوان ليكونوا وزراء في حكومة الثورة .. ولكن الثورة رفضت مطلب الوصاية وأقرت مبدأ المشاركة وعندما بدأت ترجمة هذا الموقف بتعيين بعض قادة الجماعة في الحكومة وشغلهم لمناصب وزارية اعتبرتهم الجماعة من الخارجين عليها ومن غير الملتزمين بقرارات مكتب الارشاد .. فكان رد الفعل الطبيعي هو أن يصدر مجلس قيادة الثورة قراره بتطبيق قانون الأحزاب على الجماعة وحلها في ١٤ يناير سنة ١٩٥٤ بعد سنة من حل الأحزاب الأخرى .

فتفاقمت الأزمة وانتهت بصدام مروع بين الأخوان والثورة عندما حاولوا اغتيال الرئيس عبد الناصر في أكتوبر سنة ١٩٥٤ بميدان المنشية بالاسكندرية .

أما الأحزاب الشيوعية فلم تؤيد الثورة – باستثناء «حدتو» – التي أيدت الثورة لمدة شهور وقاطعتها بعد عزل يوسف صديق .. وكانت الأحزاب الشيوعية قد انتهجت سياسة تعتمد أسلوب قيام جبهة تضمهم مع الاخوان المسلمين وغيرهم من الأحزاب ضد الثورة وامتدت هذه السياسة حتى ١٩٥٥ حيث قام الشيوعيون في صفوف النقابات والجامعة والجيش بالتعاون مع الأخوان المسلمين والوفديين بتأييد محمد نجيب ضد مجلس قيادة الثورة إلا أن سنة ١٩٥٦ شهدت انفراجاً نسبياً في العلاقة حيث أطلق سراح غالبية المعتقلين الشيوعيين الذين أيدوا الثورة .. ولم يتحفظ منهم سوى الحزب الشيوعي المصري و «حدتو» لمدة أشهر قليلة [١] .

وكانت خلاصة تجربة الأحزاب التقليدية مع الثورة هي أن الأحزاب في مصر كانت قاصرة عن استيعاب الواقع الجديد وغير قادرة على التعبير عنه بينما كان الشيوعيون في عزلة وقليلي العدد والتأثير وأثبت الاخوان المسلمون أنهم معادون للثورة والتقدم والاشتراكية .

---

(١) تاريخ الأحزاب الشيوعية – مصدر سابق ص ٧٤ .

على الصعيد القومي العربي

وعلى المستوى العربي فإن ثورة يوليو بزعامة جمال عبد الناصر أعطت للدائرة العربية اهتماماً بالغاً منذ أيامها الأولى .. وعلى الرغم من أن فكرة القومية العربية – في بداية الثورة – لم تكن تطرح بالصورة التي تطورت إليها فيما بعد إلا أن موقف الثورة من السودان سنة ١٩٥٣ ودعم موقفه للتخلص من الاحتلال البريطاني كان شاهداً على تجاوز الحدود السياسية للاقليم المصري إلى أبعد من هذه الحدود التقليدية .. ورغم كل ما يقال حول ما سمي بتفريط الثورة في السودان وعدم ضمه إلى مصر فإن الثورة أثبتت أن مصير أي قطر عربي ليس قراراً تفرضه القاهرة بل تحدده إرادة أبنائه وقواه السياسية . وهذا ما حدث في السودان فعلاً .. نجح الحزب الوطني الاتحادي لأنه بنى علاقته بالشعب على أساس الوحدة مع مصر .. ولما لاحت في الأفق إمكانية الاستقلال تخلى الحزب عن موقفه وآثر الاستقلال الاقليمي على الارتباط مع مصر – من هنا ليست القضية قضية تفريط بقدر ما هي قضية موقف الأحزاب من

استخدام الأهداف الجماهيرية الاستراتيجية أهدافاً تكنيكية للوصول إلى الحكـــم .

وأي باحث يستطيع — لو دقق بعض الشيء — أن يستنتج أن ثورة يوليو خاضت تجربتها مع السودان من موقف مبدئي دون اعتبار لأية مكاسب اقليمية أو سياسية بينما وقفت أحزاب السودان موقفاً ذاتياً إقليمياً كشف زيف إرتباطها بشعار الوحدة مع مصر — فكانت الوحدة مجرد شعار تبنته هذه الأحزاب وعندما ووجهت بأول اختيار سقطت هويتها الوحدوية .. وهذا نفس ما حدث في مصر — مع الفارق — حيث أثبت صدور أول قانون للاصلاح الزراعي عدم قدرتها في التعبير عـــن مصالح الشعب الحقيقية .

وكانت هذه أول خبرة مع الأحزاب خارج الدائـــرة المحلية .. حقيقة استقلت السودان وتحررت من الاحتلال ولكن هدف الوحدة المتغلغل في نفوس أبناء القطرين لم يتحقق .. ومع ذلك مدت ثورة يوليو يدها للجميع وأبدت استعدادها للوقوف مع كل حركة ثورية عربية تستهدف تحرير أي جزء من الوطن الكبير .. لم يكن لها أية شروط مسبقة لأنها كانت تتحرك وفق تصور يؤكد أن الحرية في الوطن العربي لا تتجزأ — بل أنها لا تتجزأ في أي مكان من العالم — ومنذ سنة ١٩٥٤ والاحتلال البريطاني ما زال جاثماً على ضفاف قناة السويس — أكثر من ٨٠ ألف جندي — انطلقت االجزائر تعلن ثورتها المسلحة من القاهرة بعد أن تمكنت طلائعها الوطنية والثورية من تهيئة مناخ الكفاح

المسلح وبعد أن وقفت القاهرة كعاصمة للثورة العربية مع مطلب التحرير العربي في الجزائر بكل صنوف الدعم والمساندة .. وتمكنت الطلائع الجزائرية المناضلة أن تقوم بتكوين جبهة التحرير الجزائرية التي ما زالت تقود العمل السياسي بين ربوع الجزائر المستقل حتى اليوم .

وكانت المواقف الحزبية ذات التأثير الكبير على ثورة ٢٣ يوليو كانت من المشرق العربي وخاصة الأحزاب المحليـــة والقومية في القطر السوري الشقيق حيث بدأت هذه الأحزاب ترى في ثورة يوليو نموذجاً جديداً قادراً على التحرك والتأثير على مستوى الوطن العربي والعالم الثالث حيث كان لمعارك الاستقلال وتأكيد السيادة التي خاضتها الثورة منذ سنة ١٩٥٢ وحتى سنة ١٩٥٦ أثر كبير على حركة التحرر العربية والعالمية .. فها هي الجزائر بوقوف الثورة الناصرية إلى جانبها تفرض على الاستعمار التراجع من القارة الافريقية بعد أن انحسر الوجود الانجليزي من مصر والسودان وبعد أن نجحت الثورة في مقاومة كل أشكال وصور الاحتواء والسيطرة المفروضة من القوى الاستعمارية ... ورأت هذه الأحزاب أن ما يحدث يتم خارج إطار الأحزاب بكل صورها التقليدية وخارج إطار المعسكرات الدولية التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية .

وبدأت أحزاب المشرق — وخاصة في سوريا — تواجه بمحك جديد حيث لم يكن واحد منها قد تمكن من إحداث أية تفاعلات أو تغييرات بحجم ما أحدثته ثورة يوليو في فترة زمنية

وجيزة .. وبدأت تواجه إحساسها بالقصور وخاصة بعد أن وقعت في فخ الأحكام التقليدية على ثورة يوليو باعتبارها انقلاباً عسكرياً على غرار الانقلابات التي شهدتها سوريا منذ سنة ١٩٤٩ وحتى سنة ١٩٥٤ والتي قادها حسني الزعيم وسامي الحناوي وأديب الشيشكلي وانتهت كلها إلى فاشية عسكرية تقف حائلاً دون تحقيق التغيير الثوري .

في وسط هذا المناخ اشتدت المخاطر حول سوريا .. الحصار الاستعماري والضغط لضمها إلى الأحلاف .. والمؤسسات السياسية والحزبية السورية ليست بقادرة على المواجهة بينما نجد هذه المقدرة لدى ثورة يوليو التي طرحت المشاكل طرحاً جديداً وطرحت حلولاً تلبي مطالب النضال الشعبي العربي وتزيد من تكتيل الطاقة الشعبية وتلاحمها .. وبدأت الجماهير العربية السورية تتطلع إلى القاهرة لمواجهة الظروف التي تعيشها .

كانت خبرة السوريين مع حزب الكتلة الوطنية هي نفس خبرة المصريين مع حزب الوفد .. فحزب الكتلة كان يقوم على عائلات محلية وانتهى به الأمر للارتباط بالنفوذ الفرنسي .. ولم يكن صاحب موقف محدد من المشاكل الاجتماعية .. وعانى من نفس نقاط الضعف التي عانت منها الأحزاب المختلفة في الوطن العربي وهي انفصاله عن الجماهير .. وأنهى الحزب نفسه سنة ١٩٤١ وظهر على أنقاضه حزبين آخرين هما الحزب الوطني وحزب الشعب[1] .

---

(١) الانهيار الكبير – محمد عبد المولى الزغبي – دار المسيرة – بيروت – الطبعة الأولى يناير سنة ١٩٧٧ ص ١٠٨ ، ١٠٩ .

وقد ضم الحزب الوطني أغلب السياسيين المحترفين وكان من ألمعهم رشدي الكيخيا – ناظم القدسي – صبري العسلي – شكري القوتلي – معروف الدواليبي .. وكان يعتمد على تأثيره في العاصمة السورية .. بينما انطلق حزب الشعب من حلب بشمال سوريا محاولاً وراثة نفوذ حزب الكتلة الوطنية بالتركيز على النعرات المحلية والعشائرية التي زرعها الاستعمار الفرنسي واستطاع أن يستقطب مجموعات الاقطاعيين والرأسماليين والعشائريين والعناصر المثقفة اليمينية في منطقة الشمال وكان اعتماده كبيراً على بريطانيا في مواجهة الحزب الوطني .. واستمرت السيطرة السياسية لهذين الحزبين حتى انقلاب حسني الزعيم سنة ١٩٤٩ .

وفي الوقت الذي بدأت فيه جسور العلاقات تقوى بين القطرين المصري والسوري كانت مصر قد بدأت في حسم موقفها داخلياً من الأحزاب .. ولم تنته أزمة مارس سنة ١٩٥٤ حتى كان الخط الثوري داخل ثورة يوليو قد انتصر على القوى المحافظة .. وكان طبيعياً أن يتم حجب الأحزاب السياسية لتأييدها للخط الرجعي عن المشاركة السياسية في مصر .. وسوريا كانت تعيش موقفاً مغايراً .. فبينما الثقة تزداد في المؤسسة العسكرية المصرية بقدرتها على أن تكون رديفاً مؤازراً وفاعلاً لتصعيد النضال الشعبي كانت الثقة – تكاد – تنعدم في المؤسسة العسكرية السورية لظروف الصراعات الحزبية بداخلها وحصيلة ما جناه السوريون من مجموعة الانقلابات التي تمت .

كانت الأحزاب السورية تتصارع للتأثير في استقطاب القوات المسلحة التي أصبحت ضعيفة ومستنزفة في الصراع السياسي بدلاً من مواجهة الأخطار المحيطة بها .. وبدأت العلاقة تتدعم بين مصر وسوريا في ظل هذا المناخ .. فمصر – رسمياً – ليس بها سوى « هيئة التحرير » وبعدها «الاتحاد القومي» وسوريا تتصارع فيها الأحزاب والقوى السياسية من خلال عدة محاور :

الأول : محور ما يمكن أن نسميه بالأحزاب الأممية وكان أبرزها الاخوان المسلمين والشيوعيين .. فالاخوان بعد أن خسروا معركتهم مع الثورة في مصر ركزوا جهودهم على سوريا بينما لم يستطع الشيوعيون السوريون تقييم الثورة تقييماً صحيحاً .. – فيما قبل العدوان الثلاثي –

الثاني : محور ما يمكن أن نسميه بالأحزاب المحلية – الاقطاعية والعشائرية – وكان أبرزها حزب الشعب والحزب الوطني .. وكانت تلك الأحزاب أحزاباً محلية ليست صاحبة طموح إلا أن تستظل بحماية قوية من خارج القطر السوري .

الثالث : محور ما يمكن أن نسميه الأحزاب الاقليمية العقائدية – أو الشوفينية – ومن أبرزها الحزب القومي السوري الذي يؤمن بدولة سوريا الكبرى ويتبنى فكرة الهلال الخصيب .

الرابع : محور ما يمكن أن نسميه الأحزاب القومية ومن أبرزها حزب البعث وحركة القوميين العرب التي تغير موقفها فيما بعد نتيجة التزامهـــــا بالخط الماركسي مما جعلها ضمن إطار الأحزاب الأممية ورديفاً للحركة الشيوعية الدولية والعربية .

وبزيادة التحدي الاستعماري لسوريا وصلابة موقف مصر في الدفاع عن فكرة القومية العربية زاد التفاف الجماهير حول الأحزاب ذات الشعارات والأهداف القومية والأحزاب المعادية للغرب وبمقارنة سريعة بين تشكيل مجلس النواب السوري سنة ١٩٤٩ ، ١٩٥٤ نستطيع أن نؤكد هذا الافتراض .

انتخابات سنة ١٩٤٩

عدد النواب	الأحزاب التي يمثلونها
٥١	مستقلون (منهم ٩ نواب يمثلون العشائر و ٢٠ متعاطفون مع حزب الشعب)
٤٣	حزب الشعب
١	جزب البعث
١٣	الحزب الوطني
١	القوميون السوريون
١	الحزب التعاوني
٤	الكتلة الإسلامية
—	الحزب الشيوعي
١١٤	جملة الأعضاء

انتخابات سنة ١٩٥٤

عدد النواب	الأحزاب التي يمثلونها
٦٤	مستقلون (أغلبهم متعاطف مع القوى المعادية للغرب)
٣٠	حزب الشعب
٢٢	حزب البعث
١٩	الحزب الوطني
٢	القوميون السوريون
٢	الحزب التعاوني
—	الكتلة الإسلامية
١	الحزب الشيوعي
٢	حزب التحرير (أنشأه الشيشكلي)
١٤٢	جملة الأعضاء [١]

فقد قفز أعضاء حزب البعث في البرلمان من عضو واحد إلى ٢٢ عضواً بالاضافة إلى نجاح عدد كبير من المستقلين المتعاطفين مع الخط القومي والثوري مع الأخذ في الاعتبار احتلال الشيوعيين السوريين لمقعد في مجلس النواب وذلك لأول مرة في تاريخ الوطن العربي .

وكما كان الاصلاح الزراعي في مصر هو محك الاختبار الحقيقي للأحزاب فإن الوحدة كانت هي محك الاختبار الذي

(١) المصدر السابق ص ١١١ ، ص ١١٢ .

كشف هوية هذه الأحزاب ومصالحها.. ومهما يكن من مبررات فإن أية سلبيات نشأت نتيجة الوحدة ليست مبرراً لتصفية التجربة الوليدة بل اننا نرى أن المساهمة في ضرب الوحدة تحت أية دعوة هو الخيانة بعينها مهما كانت الشعارات المرفوعة لأنه عمل معاد للتقدم والعدل والسلام في الوطن العربي .

وهنا تجدر الاشارة إلى أن الوحدة فرضت بموقف شعبي عارم في سوريا حرك قيادات الأحزاب التي لم تستطع التصدي للضغط الذي تمارسه الجماهير الشعبية والقوات المسلحة فركبت موجة العمل الوحدوي التي أدت إلى إسقاط أية تحفظات أبداها الرئيس عبد الناصر الذي استجاب لنداء الشعب العربي في سوريا وسانده وآزره في ذلك الشعب العربي في مصر في لحظة من أروع اللحظات التاريخية التي مرت بالوطن العربي .

وبقيام الجمهورية العربية المتحدة — دولة الوحدة النواة من مصر وسوريا — صدر قرار حل الأحزاب في الاقليم السوري ليعمل الجميع ضمن صيغة « الاتحاد القومي » كصيغة كانت تمارس في مصر بعد حل « هيئة التحرير » وكان حل الأحزاب في سوريا ذا طابع شكلي حيث استمرت في ممارسة نشاطها بشكل غير معلن حتى استطاعت في النهاية أن تقضي على دولة الوحدة الفتيـــة .

في ظل دولة الوحدة كان البعث مشاركاً في الحكم .. حيث كان أكرم الحوراني رئيساً للمجلس التنفيذي — في الاقليم

الشمالي ـــ وهو بمثابة مجلس وزراء للاقليم .. وأيضاً شاركت باقي القوى السياسية التي كانت غير معادية للوحدة .. وكان لرئيس الجمهورية نائبان عن الاقليم السوري بالاضافة إلى مشاركة السوريين في المؤسسات المركزية .. وهنا لم يجدوا حجة لضرب الوحدة سوى حجة التسلط والديكتاتورية من طرف عبد الناصر تجاه هذه القوى السياسية .

وكشف الانفصال عن الهوية الحقيقية للأحزاب السورية .. فهذه الأحزاب التي تزعم حرصها على الوحدة استطاعت أن تتضافر وتفرض موقف الانفصال ـــ وهو أبشع المواقف وأكثرها خيانة لأي عنصر أو تيار سياسي يعيش في الوطن العربي ـــ وكانت هذه الأحزاب بقوتها تلك قادرة على أن تفرض موقفاً آخر إذا كان هدفها الحقيقي الاصلاح وتقويم سلبيات الوحدة . حيث أثبت الواقع أن كل الحجج التي ساقوها لتبرير هذا العمل حجج واهية ولا تصمد أمام حقيقة المواقف المعبرة عن مصالح معادية للوحدة .

فالشيوعيون السوريون وقفوا مبكراً في صف معاداة الوحدة فتراجع خالد بكداش عن اعجابه بعبد الناصر إلى التشهير به والتشهير بدولة الوحدة .. فبكداش الذي وصف عبد الناصر يوماً في جريدة «النور» الدمشقية بأنه رجل « عجيب الوطنية عجيب الذكاء » وفي مجالسه الخاصة بأنه ـــ أي عبد الناصر ـــ قد عمل ضد الاستعمار أكثر من جميع القوى السياسية الوطنية مجتمعة .. وأن الشيوعيين الذين ما زالوا في سجون مصر هم

« ثرثارون صهيونيون »[1] .. هو نفسه الذي ترك دمشق وأخذ في مهاجمة الوحدة من إذاعات بعض الدول الشيوعية ليعطي انطباعاً لدى الناس أنهم ضد الوحدة منذ لحظة ولادتها .

ولم يشذ عن هذا الشيوعيون العراقيون فقد أخذوا نفس الموقف فعارضوا الوحدة بدعوى الدفاع عن الديمقراطية فخسرت العراق على يديهم الوحدة والديمقراطية .. وأثبت الشيوعيون العراقيون أن حمل الموقف الثوري العقائدي يجب أن ينعكس في مواقف واستجابات لنبض الجماهير من خلال تحقيق أهدافها ومصالحها إلا من خلال الثرثرة وعدم الموضوعية .

الأحزاب الشيوعية العربية — في مواجهة تجربة الوحدة — كانت أسيرة مبادىء ومقولات وقوالب خاطئة ترى من خلالها ضرورة سبق ما يسمى بالنضال الديمقراطي للنضال الوحدوي .. ونرى من خلالها تكتيكية هذا النضال في تأكيد أهمية أهدافهم وحركتهم .. ونتيجة ذلك كانوا في غربة عن الانسان العربي ويعزفون لحناً غير مفهوم ولا يريح الأذن العربية .. ووجدوا أنفسهم — ربما دون تعمد — في موقع العداء للطموح الشعبي العربي الذي تطلع إلى الوحدة ومزج بين النضال الوحدوي والديمقراطي والوطني والاشتراكي .. وهذا جعل عداءهم للوحدة هو عداء لكل ما يرتبط بها ويمتزج معها .. فتحولوا إلى معادين للديمقراطية والاشتراكية .. الخ

---

(١) المصدر السابق ص ١٢٥ ، ١٢٦ .

والسبب في هذا هو عدم استيعاب الشيوعيين العرب للتزاوج الذي تم بين الثورة الوطنية والقومية من جانب وبين الثورة الاجتماعية من جانب آخر .. واستمرارهم في خطهم التقليدي وهو المرور بالنضال عبر مرحلتين .. مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ثم مرحلة الثورة الأممية الاشتراكية مسقطين بذلك عامل النزوع القومي ، ووصل بهم الأمر إلى درجة اسقاط هدف الاشتراكية من برنامج الحزب الشيوعي لسوريا ولبنان سنة ١٩٤٤ تعبيراً عن هـذا الالتزام الحرفي بالمقولة الماركسية التقليدية [١] .

لقد أثبتت الحقائق أن النضال العربي تخطى الحدود القطرية وحدود النضال السياسي الوطني بصورة تفرض تطوير الفكر الثوري العربي الذي نمى وقوي خارج إطار الأحزاب الشيوعية وخارج إطار الالتزام بالنظرية الماركسية مما جعل الشيوعيين متخلفين عن حركة الثورة العربية ومعادين لتيارهـــا القومي الثوري .

والنتيجة فإن الوطن العربي شهد — عبر تاريخه الحديث — أسوأ أنواع الأحزاب .. عرف الأحزاب الليبرالية بكل أساليبها المؤدية إلى المناورة والتضليل والخداع والوثوب إلى الحكم بأي ثمن خضوعاً لمبدأ « المنافسة الحرة » الذي يعتبر القانون الأساسي للفكرة الرأسمالية وثمرة القانون الطبيعي الذي يعبده الليبراليون

(١) تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي — مصدر سابق ، ص ١٥٧ .

وهو الأساس الذي يراهن به الجميع في «بورصة» السياسة «الليبرالية» .. وهذا أساء إلى سمعتها وفض الجماهير من حولها .

ومن زاوية ثانية لم تكن الأحزاب العربية سوى تجمعات سياسية تلتف حول قيادات تقليدية دخلت السياسة بهدف تحقيق المكاسب لطبقات وفئات إجتماعية محدودة وبهدف الاستيلاء على الحكم وتوزيع الغنائم .

وهناك عدد من الأحزاب العربية رفعت الشعارات الساخنة ولاكت الكلمات الكبيرة الرنانة .. وتحدثت عن الشعب والكادحين .. وكانت بعد وصولها إلى الحكم لا تستطيع أن تترجم أفكارها العامة وشعاراتها إلى برامج وخطط محددة بسبب تناقض مصالحها مع مصالح القوى الشعبية الحقيقية فلا تملك إلا التنكر لكل ما رفعته من شعارات ولاكته من كلمات .

وتجربة الأحزاب في الوطن العربي أثبتت أن أزمتها الحقيقية كانت في تقليد الصيغ الأوروبية ونقلها دون تصرف ودون دراسة للواقع العربي وقوانينه وظروفه ودراسة ما يلائم هذا الواقع من حلول لمشاكله الخاصة .. فنقلت هذه الأحزاب الصيغ الليبرالية والماركسية متناسية أن هذه الصيغ عبرت هناك عن قوى اجتماعية وسياسية محددة وواضحة قبلت التعايش في ظل المنافسة الحرة ، ورفضت التلاقي على أساس النهج البروليتاري الشيوعي .. وأنها كانت تعبيراً ونتاجاً حضارياً خاصاً حقق التقدم في بيئته ومناخه وواقعه الخاص .



— ٦ —

التنظيم السياسي للثورة

١ — مقدمة عن

— الضباط الأحرار

— هيئة التحرير

— الأتحاد القومي

٢ — الاتحاد الاشتراكي العربي

— ظروف النشأة

— نظرية تحالف قوى الشعب العاملة

— النظرة إلى دور كل قوة داخل التحالف وحجم الدور المناط بها

— الأسس والقواعد التنظيمية

— سلبيات وتحديات تواجه التجربة



التنظيم السياسي للثورة

١ ـ مقدمة عن : الضباط الأحرار ـ هيئة التحرير ـ الاتحاد القومي

كثير من الكتاب والباحثين يعتبر أن ثورة ٢٣ يوليو قامت دون ركيزة تنظيمية ودون عمل سياسي حقيقي .. وهذه النظرة متجاوزة الحقيقة وخاصة إذا ما حاولنا أن نتبين حقيقة هؤلاء الكتاب وانتماءاتهم السياسية والاجتماعية وولاءهم بصورة عامة . فهم ـ بوعي أو بدون وعي ـ يبرزون هذا الجانب لتأكيد نظرتهم حول ما حدث ليلة ٢٣ يوليو في أنه لا يزيد عن كونه انقلاباً تحقق بمغامرة مجموعة من الضباط الشباب لا يهمهم سوى الوصول إلى السلطة .. وهذا الاعتقاد لم يكن مصدره كتاب مصر فقط بل ظل سائداً في المنطقة العربية ولم يضعف إلا في أعقاب تأميم قناة السويس وفي أعقاب المقاومة الشعبية العنيدة للعدوان الثلاثي والتي تمت تحت قيادة واعلام شباب يوليو الذين فجروا الثورة .

لهذا نرى من الضروري أن نعرض لصورة العمل السياسي

داخل القوات المسلحة العربية المصرية التي مهدت لقيام ثورة ٢٣ يوليو .. والثابت – الآن – أن ثورة يوليو لم تقم دون تنظيم سياسي بل تفجرت من خلال تنظيم تمكن من التغلغل في أوساط القوات المسلحة ومستوياتها واختبر نفسه في مواقف نضالية وسياسية سابقة على الثورة وخاصة ابان اشتعال الحركة الوطنية سنة ١٩٤٦ وفي حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وفي المقاومة المسلحة للاحتلال الانجليزي منذ سنة ١٩٥١ بجانب معركة نادي الضباط التي أسقطت اللواء حسين سري عامر مرشح الملك وربيب السراي بفوز اللواء محمد نجيب مرشح الضباط الأحرار .

والعمل السياسي في القوات المسلحة قبل سنة ١٩٥٢ لم يكن قاصراً على الضباط الأحرار بل كانت هناك الامتدادات الحزبية وامتدادات السراي التي لم تستطع أن تقيم تنظيماً قادراً على أن يلعب دوراً مؤثراً ..

من هنا تأتي أهمية التعرض – ولو بشكل سريع – لتنظيم الضباط الأحرار .. هذا التنظيم الذي قلب مع تنفيذ السياسة الجديدة التي طبقت بعد معاهدة سنة ١٩٣٦ وكانت تستهدف زيادة عدد افراد القوات المسلحة عن معدلها السابق على المعاهدة .. فقامت حكومة الوفد بتخفيف القيود السابقة للالتحاق بالكلية الحربية فأتيحت الفرصة – لأول مرة – لأبناء الطبقات الوسطى والشعبية لدخول الجيش وحمل رتب الضباط .

وتكون تنظيم الضباط الأحرار من أول جيل من أبناء هذه الطبقات يدخل الكلية الحربية .. وكانت البذرة بلقاء جمال عبد الناصر ببعض الضباط حديثي التخرج [1] الذين انتهزوا فرصة تعيين الفريق عزيز المصري رئيساً لأركان حرب الجيش في وزارة علي ماهر ــ أثناء الحرب العالمية الثانية ــ واتصلوا به لمواقفه الوطنية ودوره بين الشباب الذين كانوا يعتبرونه ملهماً حقيقياً لهم حيث كان أول ضابط عربي يقيم التنظيمات السرية داخل الجيش العثماني وذلك للعمل على الانسلاخ من الدولة العثمانية ومقاومة حركة التتريك التي كانت تقوم بها لكل الأقطار الواقعة تحت سيطرتها ومنها الأقطار العربية .. وكان هذا الضابط ــ عزيز المصري ــ أول من لفت نظر الشباب الوطني إلى امكانية تحقيق التغيير الثوري عن طريق الجيش . فتعلق به الجيل الجديد وأثبتوا صواب نظرتهم رغم كونها جديدة تماماً على الحركة السياسية في مصر وفي الوطن العربي ــ في ذلك الوقت ــ

واقتنعت النواة الأولى للضباط الأحرار بضرورة العمل على استثمار إمكانيات القوات المسلحة وتحويلها إلى أداة فاعلة من أدوات التغيير الثوري وكانت صورة عزيز المصري بثوريته وخبرته السياسية والعسكرية وايمانه ــ غير المحدود ــ بالعمل السياسي من خلال المؤسسات العسكرية من أكبر الحوافز

---

(١) حسب رواية أنور السادات كما ذكر طارق البشري في كتابه تاريخ الحركة السياسية المصرية ــ مصدر سابق ص ٤٥٧ .

وشجعتهم على التزود من خبرته والاستعانة به والتتلمذ على يديه .

بدأ التكوين الفعلي للضباط الأحرار على أساس الصداقة .. وبدأوا كجماعة صغيرة يعرف كل منهم الآخر .. ونشطوا في تكوين الخلايا السرية وجمع الاشتراكات .. وفي المرحلة الأولى تمكنوا من تحديد أهدافهم – بشكل مبسط – وكانت تتلخص في مواجهة أعداء الشعب وهم : الاستعمار .. الملك .. الحزبية [1] .

واهتم التنظيم منذ بدايته ببناء مؤسساته وأجهزته – بشكل مبسط سنة ١٩٤٢ – وفي سنة ١٩٤٥ تكونت عدة إدارات :

- الإدارة الاقتصادية ومهمتها التمويل وجمع الاشتراكات واستثمار الأموال بطرق مأمونة .
- ادارة التشكيلات ومهمتها تجنيد العناصر الصالحة من الضباط في الأسلحة المختلفة .
- إدارة الدعاية والاتصال بالقوى الشعبية ومهمتها الاعلام والاتصال بالمنظمات والأحزاب السياسية القائمة بالاضافة إلى قياس الرأي العام .
- ادارة الارهاب ومهمتها مواجهة الأعداء الحقيقيين للتنظيم .

---

(١) الحركه السياسية المصرية – مصدر سابق ص ٤٦٢ .

● ادارة الأمن ومهمتها حماية التنظيم من أجهزة الأمن والمندسين .

وكانت خيوط هذه الادارات تتجمع لدى جمال عبد الناصر الذي كان يعرف كل شيء عن أعضاء التنظيم ويمسك بمفاتيح الرقابة كاملة .

ومن الملاحظ أن المجموعة التي تشكل منها تنظيم الضباط الأحرار ذات أرضية إجتماعية واحدة ومشارب فكرية متعددة ... فمنهم من كان على علاقة بالاخوان المسلمين ومتأثراً بأفكارها ومبادئها .. ومنهم من كان على علاقة بحزب الاشتراكية ــ مصر الفتاة ــ وحزب الوفد ــ والشيوعيين . ومن بينهم كذلك من حاول استكشاف اتجاهات كل التنظيمات في وقت واحد .

وهناك عاملين أثّرا في التغلب على هذه التناقضات .. العامل الأول : هو استفحال وتعقد المشكلة الوطنية واستمرار الاحتلال الانجليزي الذي كان يمثل التناقض الرئيسي في مواجهة القوى الوطنية وزاد الاحساس بتعقد المشكلة الوطنية ما شعر به شباب الضباط في فلسطين بعد اكتشافهم حجم المؤامرة التي يحيكها الإستعمار والصهيونية للوطن العربي . والعامل الثاني : هو طبيعة الحياة العسكرية بانضباطها وصرامتها وما يمكن أن تلعبه هذه الحياة في التقريب بين شباب الضباط وخاصة إذا امتزج العمل السياسي داخل الجيش بالأساليب العسكرية وتم استثمارهـــا لتقوية العلاقة بين الضباط لينصهروا في بوتقة واحدة .. وهذا ما حدث بالنسبة لتنظيم الضباط الأحرار .

وإذا حاولنا آن نستكشف المؤثرات السياسية داخل هذا التنظيم فسنجد على سبيل المثال أن جمال عبد الناصر كان على صلة بحزب مصر الفتاة في الثلاثينات حيث كان هذا الحزب قد استطاع أن يؤثر في حركة الشباب في ذلك الوقت .

ويشير « جورج فوشيه » إلى هذا في كتابه « عبد الناصر وصحبه » بقوله : « إن جماعة مصر الفتاة اجتذبته لأنها تملك برنامجاً فيه نقاط إقتصادية واجتماعية مثل تأميم قناة السويس .. وكان — هو — يبحث عن تنظيم يضع هذه المسائل في برنامجه .. لكنه لاحظ أن شيئاً جدياً في سبيل تحقيق هذا البرنامج لا يتم فانصرف عنها » .

— ويذكر عبد الناصر — أنه قد فوتح في عدة مناسبات للانضمام للحزب الشيوعي ولكنه رفض ويقول « كانت لي اتصالات متعددة بالاخوان المسلمين رغم أنني لم أكن عضواً في هذه الجماعة فقد كان تصرف الاخوان جزءاً من التعصب الديني .. وما كنت أرضى لا إنكار عقيدتي ولا بأن تحكم بلادي طائفة متعصبة .. كنت واثقاً أن التسامح الديني لا بد وأن يكون ركناً أساسياً من أركان المجتمع الجديد الذي كنت أرجو أن أراه قائماً في بلادي » [1] .

واتصل جمال عبد الناصر — زعيم الضباط الأحرار — بالحزب الوطني وأعجبه موقفه المتشدد من الاستعمار والاحتلال

---

(١) أنظر — جورج فوشيه — « عبد الناصر وصحبه » .

البريطاني وعاب على الحزب تركيزه على « الأفندية » المنعزلين في المدن الكبرى بلا أية قاعدة شعبية .. ولفت نظره عدم تأييد الجماهير لهذا الحزب .. ولم يجد فيه الحزب الذي يستطيع قيادة الثورة أو تفجيرها .

لقد أعجب عبد الناصر بالوفد لتغلغله العميق في أوساط الشعب في الريف والمدن وأعجبه انتشاره في كل أرجاء مصر ولفتت نظره ظاهرة الزعامة — في الوفد — التي كانت ذات مكانة عظيمة وتأثير كبير على أعضاء الحزب .. وكان — في رأيه — أن هذا يؤهل الحزب لقيادة الثورة لولا فقدانه للبرنامج الثوري وسقوط قيادته في يد الاقطاع وكبار الرأسمالية (١) .

وأنور السادات — بدوره — قام بالاتصال بالإخوان المسلمين.. فقابل الشيخ حسن البنا سنة ١٩٤٠ وتكررت زيارته له .. وقام الشيخ البنا بتقديم أنور السادات لعزيز المصري .. وفي هذه المقابلات عرض الشيخ البنا على أنور السادات الانضمام للاخوان (٢) .

بجانب ذلك استطاع الضباط الأحرار أن يوجدوا نوعاً من العلاقة بينهم وبين الحزب الوطني وفي حوالي سنة ١٩٤٥ اتصلوا بعبد العزيز علي المسئول عن الجهاز السري للحزب

---

(١) الموسوعة الناصرية — المجلد الأول — نضال عبد الناصر — مصدر سابق ص ١١٣ .

(٢) تاريخ الحركة السياسية المصرية — مصدر سابق ص ٤٣٢ .

الوطني الذي تشكل سنة ١٩١٩ واستمر تعاونهم فترة زمنية طويلة .

أما عن علاقتهم بالشيوعيين فلقد كان من بين الضباط الأحرار من هم على علاقة بالحركة الشيوعية - في مصر - مثل خالد محي الدين الذي انضم للضباط الأحرار خلال الحرب العالمية الثانية .. ويوسف منصور صديق الذي انضم للتنظيم بعد حرب فلسطين .

ومن المؤكد - الآن - أن الضباط الأحرار كانوا دائمي الاتصال بكل القوى السياسية الوطنية سواء كانت سرية أو علنية مما ترك آثاره على عدد من أفراد هذا التنظيم .. ومع ذلك لم يتبن تنظيمهم أي خط من الخطوط السياسية لأي من القوى السياسية الموجودة ولم ينحاز لتيار بعينه وهذا حفظ له ذاتيته ومكن التنظيم من بلورة خط سياسي وطني معاد للاستعمار والفساد الملكي والرجعي .

لقد استثمر التنظيم كل الأحداث والظروف السياسية التي مرت بمصر .. واستثمر حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ في إثارة حماس شباب الضباط لابعادهم عن الوفد الذي استسلم لشروط الانجليز .. واستفاد من أحداث ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ لزيادة السخط بين صفوف القوات المسلحة لفصم علاقتها بالقصر والملك وتأكيد انحيازها إلى جانب الكفاح الشعبي .

وقد كانت نكبة فلسطين أحد المؤثرات الحاسمة التي قربت بين الجيش والشعب وحققت تلاحماً كبيراً بينهما في

مواجهة النظام القائم .. وقد استثمر الضباط الأحرار قضية الأسلحة الفاسدة استثماراً جيداً لتعبئة الرأي العام وتضييق الخناق حول الملك وحاشيته فقاموا بامداد احسان عبد القدوس بالوثائق والمعلومات التي فجرت الموضوع .. واستثمروا — كذلك — ظروف ما بعد الحرب وتوقيع هدنة سنة ١٩٤٩ وعودة القوات المصرية — وفي ظروف الرقابة المشددة — لاعادة بناء التنظيم بشكل متين هدفه القضاء على الاستعمار وأعوانه وانشاء جيش قوي وايجاد حكم ديمقراطي سليم [1] وفي هذه المهلة الجديدة أخذ التنظيم بنظام الخلايا وخصص ضابطاً من قيادة التنظيم لكل سلاح من أسلحة الجيش يكون مسئولاً عن أعضاء التنظيم فيه .. وظهرت الهيئة التأسيسية في نفس عام ١٩٤٩ وانتخبت جمال عبد الناصر رئيساً لها وبدأت تصدر منشوراتها باسم صوت الضباط الأحرار منذ نوفمبر سنة ١٩٤٩ .

وهكذا كانت فلسطين بمثابة البوتقة التي صهرت هذا التنظيم وأشعرت الضباط الأحرار بفداحة الخسارة التي مني بها العرب .. وتجسدت أمامهم صورة الواقع العربي بكل ما فيها من مساوىء .. وكانت النكبة حافزاً لنمو وانتشار دعوة الضباط الأحرار وكانت بمثابة القشة التي كشفت عن طبيعة الحكم ومؤسساته.

---

(١) ذكر طارق البشري أن أنور السادات ذكر أن اسم الضباط الأحرار أطلق لأول مرة سنة ١٩٤٩ بينما نشر كمال رفعت في مذكراته صورة لمنشور موقع باسم الضباط الأحرار مشيراً إلى أن هذا المنشور صدر في أوائل سنة ١٩٤٦ !! ص ٤٦٧ .

والضباط الأحرار ــ على الرغم من أنهم فقدوا عدداً من أكفأ عناصرهم الوطنية والثورية خلال الحرب ــ فقد زاد تماسكهم والتفاف القوات المسلحة حولهم بسبب السخط العام والفساد الواضح فاستطاعوا تعويض ما فقدوه بعناصر جديدة برزت أدوارها من خلال المعايشة في معسكرات الاعتقال والأسر في فلسطين .

إن فلسطين قد غيرت من تنظيم الضباط الأحرار .. فبعدها تكامل نضجه وأصبح كياناً فاعلاً على المستوى الخاص في الجيش وعلى المستوى العام بين الجماهير .. ونستطيع هنا أن نحدد ثلاث مراحل من عمر هذا التنظيم قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

- المرحلة الأولى : وكانت صورة التنظيم عبارة عن جماعة وطنية من شباب الضباط قويت العلاقات الشخصية فيما بينهم منذ وجودهم في الكلية الحربية بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٧ .
- المرحلة الثانية : وكانت صورة التنظيم عبارة عن كيان سياسي بسيط بدأ يتأثر ويتفاعل مع الأحداث في الفترة من ١٩٤٥ ــ ١٩٤٨ .
- المرحلة الثالثة : وكانت صورة التنظيم فيها عبارة عن كيان تنظيمي ناضج بدأ يشق طريقه بفعالية في صفوف الجيش ووسط الشارع المصري وذلك منذ ١٩٤٩ وحتى ١٩٥٢ .

ويلاحظ أن تنظيم الضباط الأحرار بعد دخوله إلى المرحلة الثالثة أخذ يبتعد عن الأحزاب . فانقطعت علاقته بحزب مصر الفتاة .. وابتعد عن الاخوان بعد وقوفهم مع اسماعيل صدقي ضد الحركة الوطنية سنة ١٩٤٦ وفصل عبد المنعم عبد الرؤوف من التنظيم سنة ١٩٥١ بسبب استمرار انتمائه للاخوان هذا بالاضافة إلى الابتعاد عن الوفد في اعقاب حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .. وهذا أطلق يدهم وحمى التنظيم ومكنه من أن يلعب أدواراً إيجابية فتحت أمامه الطريق للثورة .. وكانت أهم أدوارهم في هذه المرحلة هو قيامهم بتدريب الفدائيين على القتال بعد الغاء المعاهدة سنة ١٩٥١ حيث أيدت منشوراتهم الغاء المعاهدة بينما عابت على الحكومة عدم الاكتراث بأعداد الشعب لمواجهة الانجليز .. وقيامهم بفرض قيادة وطنية على نادي الضباط في انتخابات سنة ١٩٥١ ..

وهذا لم يمنع من وجود اتجاهات وتيارات أخرى متأثرة بما يحدث في المجتمع .. فظهر داخل التنظيم اتجاه يدعو للاغتيالات السياسية ضد كبار الشخصيات الرجعية كحافظ عفيفي واللواء حسين سري عامر وفؤاد سراج الدين .. ويصف عبد الناصر — في فلسفة الثورة — محاولته اغتيال حسين سري عامر بقوله : « رويداً رويداً وجدت فكرة الاغتيالات السياسية التي توهجت في خيالي تخبو جذوتها وتفقد قيمتها » .

« ليس ذلك هو العمل الايجابي الذي نتجه إليه .. المسألة أعمق جذوراً وأكثر خطورة وأبعد أغواراً » .. ووقف عبد

الناصر ضد اقتراح بنسف السفارة البريطانية مذكراً بأحداث الاسكندرية خلال الثورة العرابية والتي اتخذها الانجليز ذريعة لاحتلال مصر [1] .

والنتيجة أن أحداث يوليو سنة ١٩٥٢ لم تكن وليدة انفعال عفوي وليست انقلاباً أو مغامرة عسكرية استهدفت الاطاحة بالنظام القائم فقط بل كانت وليدة عمل منظم وفق أهداف سياسية محددة عرفت طريقها إلى التطبيق من خلال الاستيلاء على السلطة وقلب نظام الحكم .

وتنظيم الضباط الأحرار عندما استولى على السلطة وقام بقلب نظام الحكم كان يعي أنه إطار سياسي ضيق لاقتصاره على العسكريين وليس وعاء لحركة جماهيرية عريضة وكان كل هدفه هو : تحويل القوات المسلحة إلى أداة فاعلة من أدوات الكفاح الشعبي تفتح الطريق للتغيير الثوري في المجتمع .. وهذا بسبب العجز والقصور اللذين أصابا الأحزاب وعدم قدرتها على تفجير الثورة .. وحققت طلائع القوات المسلحة هدفهـا وعصفت بكل ركائز وصنوفات النظام الملكي وشقت الطريق أمام ثورة قومية شاملة تركت آثارها في كل مكان .

لقد أكد ذلك أن الجيش هو القوة الوحيدة الباقية وأن الضباط الأحرار هم العناصر القادرة على تفجير الثورة .. ولكن طبقت عليهم المعايير التقليدية للحركات العسكرية من جانب

---

(١) تاريخ الحركة السياسية المصرية – مصدر سابق ص ٤٦٧ .

القوى السياسية المختلفة .. فالاستعمار تصور أن مجموعة الضباط الجدد يمكن أن يكونوا حراساً لمصالحه في منطقة من أهم مناطق العالم وفي فترة سقطت فيها كل الأشكال والهياكل التقليدية القديمة .. والأحزاب ـ التي عجزت وفشلت في تحقيق الثورة ـ رأت في مجموعة الضباط الجدد قوة جديدة تصلح لأن تكون جسرها إلى السلطة مرة أخرى وأن تكون أداتها وقوتها الضاربة ضد بقية الأحزاب والقوى المعارضة (١) .

واتخذت القيادة الجديدة موقفاً حاسماً من الاستعمار والرجعية منذ تسلمها السلطة في شهورها الأولى .. ولكنها أجلت الصدام مع الأحزاب وأدخلتها في عدة اختيارات كشفتها أمام الشعب .

ولم يتضح موقف الثورة من قضية العمل السياسي ـ في البداية ـ بل أبقت على تنظيم الضباط الأحرار كتنظيم طليعي للثورة تقتصر عضويته على الضباط ويمارس دوره في دعم الثورة وحمايتها لفترة ليست بالقصيرة .

* * *

بعد أن خاضت الثورة جزءاً من تجربتها مع الأحزاب وجدت نفسها أمام خطر التشتت والتشرذم نتيجة المحاولات المستمرة من الأحزاب لفرض وصايتها وعدم تطوير أو تطهير

---

(١) محمد عودة – مقال بعنوان « حول البحث عن نظرية » منشور في مجلة الكاتب عدد ٣٦ مارس سنة ١٩٦٤ .

نفسها لتكون قادرة على استيعاب الواقع الجديد .. ولم يكن هذا نتيجة قصور هذه الأدوات الحزبية فقط بل كان تعبيراً عن الخلل الطبيعي في النظام الحزبي العربي — الليبرالي — الذي ابتليت به شعوب العالم الثالث ، ومنها بعض أقطار وطننا العربي — على وجه التخصيص — فهذا النظام عندما حقق مكاسبه للغرب حققها في فترة سيطرته واستعماره للعالم ولم يكن صاحب الفضل بقدر ما كانت المستعمرات وخيرات العالم الثالث المستنزفة هي مصدر التقدم والازدهار الحقيقي لأوروبا .. وهذه الأدوات التي خلفها الغرب وصاغها وفق مصالحه وظروفه لم تخلق أو تصنع لكي تضرب الغرب وتصفي مصالحه .. فالأداة التي تكون من أجل السيطرة من الصعب أن تكون هي نفسها أداة التحرر من نفس السيطرة لأن النظام الليبرالي الغربي يحكم على نفسه بالفناء إذا ما سمح لمؤسساته وأدواته أن تلعب دوراً معاكساً وبدلاً من تثبيته ودعمه يكون تحطيمه وتقويضه .

ورداً على موقف الأحزاب قررت الثورة حظر نشاطها مع احلال البديل الشعبي المرتكز على قاعدة الوحدة الوطنية .. فأعلن في ٢٣ يناير سنة ١٩٥٣ عن قيام « هيئة التحرير » كمحاولة أولى لتجميع أبناء مصر داخل إطار سياسي غير حزبي دون اعتبار كبير لاختلاف الانتماءات والرؤى السياسية لأهداف ثورة ٢٣ يوليو .. وهذا الإجراء فرض نفسه لمواجهة أية محاولة للفرقة أو الانقسام يمكن أن تعوق الثورة في مسيرتها [١] .

---

(١) أسس التنظيم السياسي في الدول الاشتراكية — مصدر سابق ص ٧٠٧ .

وكان شعار « هيئة التحرير » الاتحاد . والنظام . والعمل .. وعضويتها مفتوحة للجميع من ذوي السمعة الحسنة .. وانقسمت العضوية إلى : منضمين .. وعاملين .. ومنتسبين .. ويصبح العضو المنضم عضواً عاملاً إذا مر عليه ثلاث سنوات .. وكان لهيئة التحرير جناح شمالي يضم الفتيان والفتيات دون سن الثامنة عشرة — المقررة للعضوية — وكان يطلق عليه منظمات الشباب .. وكانت تعتمد في بنيانها على لجان في كل المواقع داخل المدن وفي القرى .. وكان أعلى مستوى تنظيمي لها هو الجمعية العمومية التي منحت اختصاصها بصفة مؤقتة — خلال السنوات الثلاث الأولى — إلى المجلس الأعلى المؤقت .

وعملت « هيئة التحرير » على تذويب الضباط الأحرار في حياة سياسية مدنية تتخطى بهم حياة المؤسسة العسكرية التقليدية وذلك بهدف ايجاد التلاحم الفعال بين الجيش والجماهير لوضع خطوات التحرر السياسي والتصدي للاحتلال الأجنبي موضع التنفيذ وهي ضمن المطالب التي عبر عنها الهدف الأول من أهداف الثورة الستة المعروفة — القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين —

وهذه الهيئة كانت مطالبة بتعبئة الجماهير حول أهداف الثورة ومنحها كل إمكانيات العمل الذي يتيح لها فرصة تحقيق هذه الأهداف وتمثل دورها في جانبين مهمين :

- تدريب أكبر عدد من الشعب على حمل السلاح ليكون مستعداً لملاقاة الانجليز في أية لحظة .

- دعم الثورة وتقوية موقفها إذا ما لجأت للضغط السياسي للتوصل إلى صيغة اتفاق ينتهي به شكل الاحتلال المفروض على ضفتّي القناة .

وفعلاً سلكت الهيئة الطريقين — طريق الاعداد للكفاح المسلح وممارسته في القناة سنوات ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ . وطريق المفاوضات حتّى استطاعت قيادة الثورة أن توقع إتفاقية الجلاء سنة ١٩٥٤ التي خرج الانجليز على أساسها في ١٨ يونيو سنة ١٩٥٦ .

وعلى الرغم من ذلك استمرت الأحزاب في مقاومتها لهيئة التحرير واتخذت المقاومة أشكالها السافرة حيناً والخفية أحياناً أخرى .. وكانت أكثر الأحزاب عداء الاخوان المسلمين الذين لم يؤيدوها ونشطوا داخل قوات الجيش والشرطة وبين طلاب الجامعة لتصفيتها والتمكن من الاستيلاء على السلطة فوقعت عدة معارك بين الاخوان وهيئة التحرير في الجامعة وبعض مناطق القاهرة والاسكندرية .. والمناطق الريفية .. ولم تتوقف هذه المعارك إلا بعد فشل محاولتهم لاغتيال جمال عبد الناصر في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤ (١) .

وإذا ما وضعنا هيئة التحرير تحت مجهر النقد فإن ما يؤخذ عليها هو أنها كانت تنظيماً مفتوحاً للجميع وهذا سمح بتعدد التيارات والاتجاهات بداخلها مما أضعف بنيتها التنظيمية وأتاح

---

(١) الثورة والتنظيم السياسي — مصدر سابق ص ٢٦٦ .

الفرصة لكثير من العناصر القديمة أن تتسلل إليها لتحتفظ بامتيازاتها ولتحول بين الثورة وبين طريقها التي تفجرت من أجله .

بجانب ذلك كانت هيئة التحرير أقرب إلى التنظيم الإداري منها إلى التنظيم السياسي تحكمها العلاقات البيروقراطية التي كانت تواجه بأساليب عسكرية غير سياسية .. ولم تكن فكرة التنظيم الشعبي من خلالها متبلورة وخاصة بسبب عدم استنادها إلى أساس إجتماعي واضح .. هذا بالاضافة إلى عدم وضوح دورها بشكل محدد وعدم وضوح الأساس الذي تقوم عليه علاقتها بالأجهزة والمؤسسات الأخرى مما جعلها دون سلطة حقيقية .

وهيئة التحرير التي استطاعت أن تمد نشاطها خارج المؤسسة العسكرية وخاصة داخل الحركة النقابية والشبابية لم تستطع أن تقدم حلاً جذرياً لمشكلة التنظيم السياسي ولم تتمكن من اقتلاع بذور الحزبية تماماً من البلاد .. فكنا نجد أن العناصر التي ارتبطت بالأحزاب لم تكن قد اقتنعت — تماماً — بالابتعاد عنها واستمر ولاء جزء كبير منها قائماً نحو الأحزاب .. ونجد أن العناصر التي لم نجد فيها الحل المناسب لمشكلة العمل السياسي — وخاصة جانب المشاركة السياسية — جنحت إلى السلبية وآثرت الانزواء .

وحتى عام ١٩٥٦ لم يكن مجلس قيادة الثورة قد تجاوز الخلافات السياسية والعقائدية التي كانت موجودة بداخله

وكانت آثارها بادية بشكل واضح على العمل داخل هيئة التحرير . فأزمة مارس تركت بصماتها عليها حيث كانت في مرحلتها الجنينية والعمل التخريبي زاد بداخلها لشلها والقضاء عليها .. وقد كان يتجاذب مجلس قيادة الثورة اتجاهان : اتجاه تقليدي بزعامة اللواء محمد نجيب وتجاوبت معه بعض قيادات مجلس الثورة وعلى رأسهم الصاغ خالد محي الدين .. واتجاه آخر أكثر راديكالية بزعامة عبد الناصر استطاع أن يستقطب معه أغلب أعضاء المجلس .. وهذا أضعف هيئة التحرير وأسقط هيبتها حتى عام ١٩٥٦ وبعد تأميم القناة واتساع شعبية عبد الناصر والتفاف الشعب حوله وحول مؤيديه من الضباط الأحرار انتهت منافسة الاتجاه الآخر وكان لا بد لأصحاب الاتجاه الغالب أن يتجاوزوا هيئة التحرير ببناء منظمة أكثر انسجاماً مع مطالب مرحلة العمل الجديدة .

وهذا لا يمنع من وضعها في إطارها الصحيح كمنظمة عملت على تخليص الحياة السياسية من احتكار طبقة واحدة للحكم مما ساعد على تهيئة المجتمع للتخلص من رواسب الخزينة والقضاء عليها .. وكإطار كان أول محاولة من الثورة لملء الفراغ السياسي وتحقيق الوحدة الوطنية .

إن هيئة التحرير استمرت لما بعد العدوان الثلاثي ولكنها لم تصمد أمام الرياح الجديدة التي هبت على مصر وعلى المنطقة العربية ولم تستطع أن تطور نفسها أمام المتغيرات الجديدة وبروز المد الشعبي الجارف المتلازم مع موقف متشدد من الاستعمار في

مواجهة الوطن العربي وفرض الحصار الاقتصادي حول مصر .. والمتلازم ــ كذلك ــ مع تصاعد الحركة الشعبية العربية ونمو وتعاظم فكرة القومية العربية التي دفعت الشعب العربي السوري مطالباً بالوحدة مع مصر .

لقد كانت المرحلة الجديدة في حاجة إلى الاهتمام بالبناء الداخلي مع تجاوز الرؤية الاقليمية والمحلية للقضايا والمشاكل إلى رؤية قومية أكثر اتساعاً وشمولاً ذات استراتيجية تستهدف مصلحة أبناء الوطن العربي الذين يعيشون فوق منطقة استراتيجية من العالم تقع بين المحيط الأطلسي غرباً والخليج العربي وإيران شرقــاً .

والاقتناع بقصور هيئة التحرير انما يؤكد زيادة درجة الوعي التي رافقت وجودها ويؤكد مدى فهم واستيعاب الظروف الجديدة التي وضعت النهاية لأول منظمة سياسية تبنيها الثورة .. وهذا بلا شك أفضل وأكثر فائدة من التمسك التقليدي بالشكل واستمراره وفرضه على الجماهير قسراً دون اعتبار للظروف والاعتبارات الموضوعية الجديدة .

إن هيئة التحرير أدت مهمتها ونجحت في استخدام ما أتيح لها من وسائل لتثبيت الثورة واجلاء المستعمر وتمهيد الطريق لمرحلة جديدة من العمل القومي والتنمية الاقتصادية .. واستجابت بسرعة لحركة التاريخ ونفت نفسها حيث أصبح وجودها لا مبرر له .. فكان لا بد من التسليم والاعتراف بالقصور والعجز .

* * *

بعد تأميم قناة السويس وفشل العدوان الثلاثي في تحقيق أهدافه كان العمل الثوري في حاجة إلى أداة سياسية وشعبية جديدة يدخل بها المرحلة الجديدة .. فكان « الاتحاد القومي » هو هذه الأداة التي حلت محل « هيئة التحرير » .. وقام في فترة أسقطت فيها ثورة يوليو الاستعمار القديم سقوطاً نهائياً وبدأ يحل محله الاستعمار الجديد الذي استبدل الأقنعة والأدوات والوسائل العسكرية بأقنعة وأدوات ووسائل اقتصادية وسياسية وغير مباشرة تمكنه في النهاية من تحقيق أهدافه .

وكان مطلوباً من التنظيم الجديد أن يلعب دوره في تهيئة المجتمع للتنمية الاقتصادية ليتمكن من الصمود في مواجهة الحصار والأزمات الاقتصادية التي صنعها هذا الحصار .. ونشأ هذا التنظيم مواكباً لعمليات تمصير الشركات والمؤسسات الأجنبية التي كانت نواة لظهور القطاع العام وبروز دوره الذي تطور فيما بعد حتى أصبح يضطلع بالدور الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .. وبناء هذا التنظيم واكب كذلك رفض الثورة الناصرية لبيع الشركات والمؤسسات الممصرة للرأسمالية المصرية التي تكالبت على شرائها .

كان « الاتحاد القومي » مطالباً بالاستجابة لهذه الظروف الصعبة فاستطاع أن يهيىء مناخاً يتم من خلاله التعامل مع الرأسمالية المحلية — مؤقتاً — وأن يوسع آفاق التعاون مع البلدان غير الرأسمالية بدءاً ببلدان آسيا وافريقيا وانتهاء بالبلدان غير

المنحازة وخاصة يوغوسلافيا والهند وكذلك البلدان الاشتراكية .

إن « الاتحاد القومي » الذي قام على أنقاض « هيئة التحرير » ونص على تكوينه دستور سنة ١٩٥٦ كان يحمل طابع التجمع الشعبي الذي يهدف « إلى تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وحث الجهود لبناء الأمة بناء سليماً ، وذلك ببناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني متحرر من الاستغلال السياسي والاجتماعي والاقتصادي »[1] .. وفي ظله خطت الثورة خطوات ملموسة على طريق الثورة الاجتماعية من أجل اعادة توزيع الثروة توزيعاً عادلاً .. وحاولت ــ من خلاله ــ أن تحقق التلاحم بين الثورة والجماهير بمعالجة السلبيات التي أفرزتها تجربة « هيئة التحرير » فجعلت من « الاتحاد القومي » الاطار الذي يحقق الوحدة الوطنية ويساعد على منع الصدام بين القوى الاجتماعية المتناقضة بخلق احتمالات التفاعل التي تؤدي التخفيف من حدة العوامل المتنافرة وبطريقة سلمية .. وهي نفس الفكرة ــ تقريباً ــ التي نشأت من أجلها « هيئة التحرير » ولكن على مستوى أكثر محلية وبصورة أقل وضوحاً من حيث الأهداف الاجتماعية والتحولات الاقتصادية .

لهذا كان تنظيم « الاتحاد القومي » من أجل أن يكون إطاراً حول الصراعات الاجتماعية ولكن طريقه كان مفتوحاً أمام الرجعية التي لم تتوان عن استثمار فرصتها في التسلل اليه للسيطرة

---

(١) أسس التنظيم السياسي في الدول الاشتراكية ــ مصدر سابق ص ٧٠٨ .

عليه وتحطيمه وبدأت رويداً رويداً في تحويله من أداة في يد الثورة إلى أداة في خدمة الثورة المضادة تحاول من خلاله الاجهاز على الثورة ومنجزاتها .

لقد خرجت الثورة من تجربة « الاتحاد القومي » بخبرة جديدة حسمت فكرة المصالحة والتعامل مع قوى وعناصر متنافرة حيث دفع الشعب العربي ثمناً غالياً بعدما قامت العناصر اليمينية والرجعية والاقطاعية بطعن الثورة محققة أكبر انتصار لها سنة ١٩٦١ بانفصال سوريا عن مصر والذي كان من أكبر الطعنات التي وجهت لقوى الثورة العربية وفتحت الطريق أمام نكسة سنة ١٩٦٧ . وتم ذلك عن طريق الدور الذي لعبته القوى الرجعية السورية والتي كانت لها السيطرة على الأحزاب التي صدر قرار حلها بعد الوحدة سنة ١٩٥٨ .. ففي البداية ركبت هذه الأحزاب موجة المد الوحدوي في سوريا على أمل تأمين مصالحها وسيطرتها ولما وجدت أن هذه المصالح باتت مهددة وقفت بشدة في مواجهة الثورة والوحدة .

والنتيجة أنه جاءت فترة لم يتمكن « الاتحاد القومي » من أن يفعل شيئاً في سوريا لأنه كان تجمعاً للقوى والعناصر الطائفية والتجارية وملاك الأراضي وزعماء العشائر .. وأيضاً ضعف دوره في مصر حيث كان جمع عناصر يمينية ويسارية تامة الاستقطاب وحادة الصراع فيما بينها بشكل لم يعط الفرصة

للالتئام وتوحيد الصفوف [1] .. وهكذا وجدت الرجعية ـ التي كانت ضمن إطار الوحدة القومية ـ داخل « الاتحاد القومي » نفسها تضرب إقتصادياً فبادرت بالانقضاض على الثورة لتحول بينها وبين تحقيق ذلك فكانت طعنتها الموجعة في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ .

وسقط « الاتحاد القومي » مؤكداً الحقيقة الموضوعية التي تؤكد على أن أي تنظيم سياسي لا يجب أن يكون إطاراً للنقيضين الشعب ، والرجعية في وقت واحد بدعوى حماية الوحدة الوطنية .. فأية وحدة وطنية تتجاهل هذه التناقضات مآلها الفشل وحصيلتها لصالح الرجعية وحلفائها [2] .

(١) الثورة والتنظيم السياسي – مصدر سابق ص ٣١٨ .
(٢) الموسوعة الناصرية – مصدر سابق ص ١١٩ .

٢ ــ الاتحاد الاشتراكي العربي :

بعد أن سقط الاتحاد القومي في يد الرجعية التي صفت من خلاله أول تجربة وحدوية في التاريخ العربي المعاصر كانت قد بدأت تحمل مضمونها التقدمي وتحقق تحولات اشتراكية ضخمة ضربت مصالحها في مصر وسوريا التي تحطمت تحت الحاح عملية التنمية والحاح تلبية مطالب الشعب الكادح .. بعد كل هذا برزت الحاجة ماسة إلى وعاء سياسي يجمع ويحمي قوى الشعب وقوى الثورة الحقيقية ويجعلها قادرة على انجاز مهام ومتطلبات المرحلة الجديدة وعلاج سلبيات المرحلة السابقة .

وكان « الاتحاد الاشتراكي العربي » هو هذا التنظيم الذي قام ليكون تعبيراً عن سيادة الشعب الحقيقية ــ دون سيـــادة الرجعية ــ ومن أجل أن يكون الأداة الثورية والقوة السياسية التي تحمي انجازات ومكاسب الثورة الناصرية كأساس لحسم الصراع التاريخي بين قوى الثورة والقوى المعادية لها .. وقام على أساس فكرة « تحالف قوى الشعب العاملة » التي لا تمثل حزباً بالمعنى التقليدي للأحزاب حيث لم يكن تعبيراً عن طبقة واحدة

ومصالحها .. ولا تمثل – كذلك – جبهة تجمع مجموعة أحزاب وقوى سياسية من أجل هدف مرحلي .. وانما يجمع هذا التحالف القوى صاحبة المصلحة في الثورة والاشتراكية والوحدة وذلك من أجل :

- صيانة الاستقلال الوطني من الأخطار المحيطة به داخلياً وخارجياً .
- استكمال البناء الاشتراكي .
- العمل من أجل الوحدة العربية والسعي لقيام الدولة العربية الموحدة .

واتخذ الموقف من التنظيم الجديد اهتماماً بالغاً وعملاً شاقاً من أجل أن يكون تنظيماً حقيقياً يتكامل فيه الشكل مع المضمون ليكون معبراً حقيقياً عن مصالح « قوى الشعب العاملة » ومع بداية دراسة الفكرة برزت صعوبات على طريق بناء هذا التنظيم حكم هذه الصعوبات تياران أحدهما يرى أن يكون التنظيم مفتوحاً لكل قوى التحالف .. والآخر يرى أن يكون تنظيماً مغلقاً يضم طلائع الثوريين والاشتراكيين في مصر والوطن العربي .

كان التيار الأول له أنصاره ومعارضيه وكذلك كان التيار الثاني له أنصار ومعارضون .. وكادت تغلب فكرة التيار الثاني بسبب المعاناة التي أفرزتها تجربتي « هيئة التحرير » و « الاتحاد القومي » .. وكان معنى نجاحها هو ظهور تنظيم حزبي واحد

بكل ما يحمل من معنى ولكن اصطدمت فكرته أمام قضية تحديد القوى المنتمية إلى هذا التنظيم .. فهل يكون الانتماء حسب الموقف من الثورة ؟؟ بمعنى ألا ينتمي إليه إلا كل مؤمن بالتغيير الثوري وقادر عليه .. أم هل يكون الانتماء وفق معيار المصلحة في الثورة ؟؟ وخاصة أن الجماهير بشكل عام صاحبة مصلحة في الثورة ولكن ينقصها الوعي وينقصها الامكانيات التي تمارس من خلالها التغيير .

كان التيار الأول سيؤدي إلى تجميع قلة تحت شعار الايمان بالثورة والقدرة على العمل الثوري . والنتيجة أن ملايين الكادحين من الفلاحين والعمال والبسطاء الذين وقفوا خلف الثورة وأيدوها سيحرمون من المشاركة وسيجدون أنفسهم خارج دائرة العمل الثوري ومعزولين عن قاعدة الثورة التي وجدت نفسها أمام مطب عزلها بنفسها وهذا انتهى إلى تغليب التيار الأول ليكون « الاتحاد الاشتراكي العربي » تنظيم كل الشعب .. أي لكل أصحاب المصلحة في الثورة لا قيد عليهم ما داموا ضمن عناصر وقوى التحالف الذي بنيت على أساسه فكرة الاتحاد الاشتراكي العربي .

هنا استطاعت الثورة أن تحتفظ بفكرتها الثابتة عن وحدة الأمة ووحدة القوى الشعبية الحقيقية داخل هذه الأمة دون تعريضها للتفكك والتناقض .. وأصبح تنظيماً للأمة كلها لفظ فكرة الحزب كتعبير عن احدى طبقات الأمة ولفظ فكرة

الجبهة ذات البنيان المؤقت الذي يجمع عدد من الأحزاب والمنظمات السياسية حول برنامج مشترك ..

و « الاتحاد الاشتراكي العربي » فيه بقية من روح « هيئة التحرير » و « الاتحاد الوطني » إلا أن الوحدة الوطنية فيه لم تترك فضفاضة غير محددة كما كانت في التنظيمين السابقين .. فلم تكن أبواب التنظيم الجديد ولا عضويته مفتوحة لكل مواطن وانما حكم ذلك أمران :

الأول : أن الوحدة الوطنية لا تتحقق إلا من خلال وحدة القوى الشعبية المؤمنة بالثورة والتي لا تتعارض مصالحها معهـــا .

الثاني : أنها وحدة قوى .. أي وحدة تحالف لقوى الشعب العاملة — التي حددها الميثاق — تتحد لتحقيق المصلحة العليا للمجتمع الجديد الملتزم بأهداف الحرية والاشتراكية والوحدة [1] .

وبذلك كان مجيء « الاتحاد الاشتراكي العربي » ترجمة للتغيير الثوري في المجال السياسي فحدد تحديداً قاطعاً قوى الشعب العاملة ليضعها في السلطة وفي موقع القيادة متيحاً الفرصة في الممارسة الديمقراطية أمام القاعدة العريضة من قوى الشعب بالمشاركة المستمرة في العمل السياسي اليومي وبالتعبير الدائم عن

---

(١) الموسوعة الناصرية — المجلد الأول — مصدر سابق ص ١٢٠ .

آرائها بحرية تامة .. وهذا هيأ – لأول مرة – المناخ لتوسيع قاعدة الديمقراطية التي دخلت كل ميادين الحياة تقريباً .. في المصانع والقرى والأحياء والمؤسسات .. الخ ..

لقد كان « الاتحاد الاشتراكي العربي » أكثر تحديداً وشمولاً وسار على طريق ديمقراطي واضح بهدف تحقيق أقصى مشاركة للشعب العامل .. وكانت بدايته معبرة عن ذلك تمام التعبير من خلال المؤتمر الوطني للقوى الشعبية الذي عقد في القاهرة في ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ وقام على أساس انتخابات عامة بدأ إجراؤها في ٥ فبراير سنة ١٩٦٢ لاختيار ممثلين عن الشعب بالاضافة إلى ممثلي الهيئات والمؤسسات والنقابات المهنية والعمالية . وتشكلت للمؤتمر لجنة تحضيرية .. وناقش مشروع ميثاق العمل الوطني وقام بإقراره .. وبلور تعريفات أكثر تحديداً للعامل والفلاح للوصول إلى تحديد دقيق لتعريف « قوى الشعب العاملة » التي أصبحت فيما بعد تعبيراً اصطلاحياً وقانونياً تمت الاشارة إليه في المادة الثالثة من الاعلان الدستوري سنة ١٩٦٤ والتي تنص على أن « الوحدة الوطنية التي يضمها تحالف قوى الشعب الممثلة للشعب العامل وهي الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية هي التي تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة »[1] .

---

(١) القاموس السياسي – مصدر سابق ص ٩٤٥ .

ولأول مرة ـ على المستوى الوطني المصري وعلى المستوى القومي العربي ـ برز إلى الوجود تنظيم قام بتحديد قواه الاجتماعية والسياسية تحديداً دقيقاً ووضعها في إطارها ومكانها الصحيحين ولا يعني هذا أن « الاتحاد الاشتراكي العربي » صاحب فضل في خلق هذا التحالف بل لقد صنعته مراحل نضالية وتاريخية طويلة أكدت أن الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود وصغار التجار والحرفيين والمهنيين يقفون في جبهة واحدة معادية للاقطاعيين والرأسماليين والرجعيين وحلفائهم الذين يقفون في جبهة أخرى معادية للتحالف الشعبي .. من هنا فإن قوى التحالف لم تكن غائبة قبل « الاتحاد الاشتراكي العربي » ولكن الظروف التي أحاطت بالكفاح الشعبي هي التي حالت بين هذا التحالف وبين تحديد وبلورة قواه داخل إطار تنظيمي واحد .

وظهور التحالف وحشده في إطار تنظيمي كان في حاجة إلى ضمانات تتيح له فرصة المشاركة بفعالية وتمنحه قدرة العمل والتطور .. وكان الميثاق واضحاً في تأكيده على أن يضمن الدستور نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية في جميع المستويات ـ على الأقل ـ للفلاحين والعمال بما في ذلك المجلس النيابي وذلك للحيلولة دون انحراف الممارسة لحساب الرجعية والحيلولة دون سيطرة طبقة واحدة بشكل يتعارض مع الالتزام بنظرية التحالف وفلسفته .

والفضل في اكتشاف صيغة التحالف يرجع إلى الكفاح

الشعبي وممارساته التي شهدت تضامن هذه القوى وتلاحمها في سبيل خدمة الأماني الوطنية والقومية دون استئثار قوة أو فئة شعبية دون أخرى .. ويرجع إلى أنها نبت واقع وظروف وتاريخ مغاير تماماً للواقع والظروف والتاريخ الذي أنبت النظرية «الليبرالية» في العمل السياسي القائمة على التعدد الحزبي والنظرية الماركسية القائمة على فكرة دكتاتورية الطبقة العاملة .

وهذا النبت وليد مناخ متشابه وتربة اجتماعية وسياسية شبه واحدة في الوطن العربي وفي بلدان العالم الثالث .. فهذه البلدان غير متقدمة حضارياً أو «تكنولوجياً» بشكل عكس نفسه على مستوى نضج وتماسك الطبقات والقوى الاجتماعية والسياسية التي تتشكل منها هذه المجتمعات فأفرزت صوراً طبقية هشة وغير ناضجة التكوين لا تستطيع منفردة أن تمسك بزمام التغيير وتعاني كثيراً من أمراض عدم التماسك وأمراض فقدان الصيغ التنظيمية الملائمة وفقدان الوعي الاجتماعي اللازم لها لكي تؤدي دورها بفعالية وحسم .

وعلى هذا الأساس فإن الكفاح الوطني والقومي أوكل إلى عناصر مثقفة أصبح مطلوباً منها أن تمثل دوراً رائداً وموقعاً متقدماً في مسيرة هذا الكفاح .. وذلك لظروفها التي سمحت لها متابعة ودراسة المجتمعات المتقدمة والاحتكاك بثقافتها وحضارتها سواء بالخروج المباشر إلى هذه المجتمعات أو بالاطلاع على التجارب والأفكار التي حكمت هذه الشعوب ودفعت بحركتها نحو التقدم .. ووقع على عاتق هذه العناصر المثقفة عبء

استخلاص ومزج ما تشاهده وتعيشه بواقعها وتاريخها وتراثها ومشاكلها .

ولكن هذه العناصر المثقفة وجدت نفسها ــ كذلك ــ غير قادرة على أن تعمل منفردة بمعزل عن باقي قوى التحالف الأخرى وفي كل مرة كانت تعمل منفردة كانت تجد نفسها تعمل في خدمة الرجعية وتنتهي حصيلة جهدها إلى رصيد يضيف من القوة والطاقة إلى الرجعية ما يمكنها من تصفية قوى الثورة وعزلها عن الجماهير .

ولم يستطع التحالف أن يشق طريقه إلا بعد أن لعب التيار الثوري داخل القوات المسلحة دوره الفاعل في تحويل الجيش من عصا غليظة في يد السلطة الحاكمة إلى أداة في يد قوى الثورة تفتح بها الطريق نحو التغيير.. ومنذ يوليو سنة ١٩٥٢ وبعد تحرك القوات المسلحة لقلب نظام الحكم أدركت القوات المسلحة أنها لا تستطيع أن تتحرك بمعزل عن باقي قوى التحالف وإلا فقدت هويتها الوطنية والثورية وحولت نفسها ــ كما كانت ــ أداة قمع انقلابية تجمد التغيير وتغلق الأبواب أمام قوى الشعب العاملة .

يضاف إلى ذلك أن التحالف بمضمونه وفلسفته ينظر إلى الحرفيين وصغار الكسبة وأصحاب المحلات الصغيرة والمهنيين نظرته إلى باقي القوى التي يضمها ويلعب دوره في التعبير عن مصالحهم ما داموا يتحركون في الاطار الذي يضعه وضمن

دائرة نشاطه .. وأساس هذه النظرة اعتبارهم قوى لا تستطيع حماية نفسها من سطوة وضراوة العلاقات الرأسمالية والاحتكارية التي لا تتيح لها القدرة على المنافسة وبالتالي تحول بينها وبين النمو إلا إذا قبلت التبعية الكاملة وفي هذه الحالة يسقط دورها الوطني وتصبح قطاعات وقوى طفيلية تشد الاقتصاد الوطني والقومي إلى دائرة التبعية وفي هذه الحالة وجب ضربها ومقاومتها وتصفيتها لدورها — هذا — المخرب والخائن .. ومصلحة هذه الفئات يكون باستمرار الانتماء الوطني وباستمرار الدور الاجتماعي الذي تلعبه في خدمة التنمية والتحول وفي هذه الحالة يصبح انتماؤها وارتباطها بالقوى الشعبية ودخولها ضمن قوى التحالف ضمانة لها من عمليات التدمير أو الخيانة التي يمكن أن تلحق بها لو انحازت إلى المعسكر المعادي للثورة .. ويصبح دور التحالف هو وضعهم في الاطار الصحيح بالقدر الذي يؤكد عدالة التوزيع ولا يشكل خطراً على المجتمع .

ومن زاوية أخرى فإن النظرة إلى التحالف بمنظور طبقي تقليدي على غرار النظرة إلى الطبقات في المجتمع الغربي نظرة تحمل كثيراً من المغالطة ولا تمكن من فهم طبيعة القوى الاجتماعية وتركيبها في الوطن العربي كجزء من بلدان العالم الثالث .. وخاصة فيما يتعلق بقدرة احداها منفردة على ممارسة العمل السياسي وقيادته ..

فالتحليل الاجتماعي للطبقة يقرر أنها مجموعة من الناس ذات علاقات وثيقة ومتعددة الأطراف فيما بينها .. تختلف عن

الأسرة والقبيلة والطائفة والأمة .. وهي تحتل مركزاً معيناً في السلم الاجتماعي بما لها من تأثير قوي على المنتمين إليها من خلال قيمها الخاصة ومعاييرها القانونية والعرفية .. وهي مفتوحة على المجتمع ولكنها مغلقة ـ نسبياً ـ على نفسها من الناحية الفعلية .. وتكوينها يتم بطريقة طبيعية دون قهر أو قسر ولا يحدث بين أفرادها أي صراع أساسي .. وأفرادها متماسكون بالتضامن العام .. ويمكن أن يقوم بينها وبين بعض الطبقات الأخرى صراع أساسي .. ولا مستوى معين من التنظيم يتمثل في النوادي على المستوى الاجتماعي والاتحادات على المستوى الاقتصادي والأحزاب على المستوى السياسي .. وغالباً ما تكون العناصر المنتمية لطبقة على وعي بوحدتها ووجودها ومصالحها الخاصة ومتماثلة في مراكز أفرادها الاقتصادية والمهنية (١) .

والقوى أو الطبقات داخل التحالف ليست بهذه القوة أو هذا التماسك ومن الصعب انطباق التحليل السابق على بلدان العالم الثالث مما يجعل التحالف عملية مصيرية لكي تصل مختلف القوى الشعبية ـ من خلال لقائها وحوارها واتفاقها على قضاياها المصيرية ـ إلى مستوى يؤهلها لقيادة عمليات التحول الثورية لأن عدم تناقض مصالحها ليس منشأة تقارب درجة الولاء الاجتماعي فحسب بل حجم المصلحة المشتركة التي تجمع بينهم جميعـــاً .

---

(١) موسوعة الهلال الاشتراكية ـ مصدر سابق ـ ص ٣٣٥ .

وهكذا فإن صيغة التحالف وفكرته لم تكن وليدة الرغبة في التجربة .. وانما كانت حصيلة كفاح طويل وجهد شاق في مواجهة محاولات السيطرة من الخارج ومحاولات الاستغلال والاستنزاف من الداخل .. وهذه الصيغة تستهدف الاستفادة من كافة كل القوى الشعبية على الرغم من أن سلبيات قد تمارس في واقع التطبيق بشكل يحدد مستوى مشاركة كل القوى الملتقية داخل هذا التحالف فالانسان في مثل مجتمعاتنا لن يخرج عن كونه واحداً من ثلاثة نماذج على مستوى العطاء الإنساني :

الأول : الانسان العادي .. فلاحاً كان أو عاملاً أو مهنياً .. الخ وهذا لا يملك سوى طاقته وقدرته على العطاء والانتاج في مجاله الوظيفي .. وهذا على الرغم من كونه صاحب مصلحة عميقة في الثورة إلا أن تجاوبه معها يمكن ألا يتجاوز حدود طاقته على العمل في دائرة تخصصه وليس لديه الحافز للمشاركة بجهد فوق العادة في مجال العمل السياسي .

الثاني : الانسان صاحب المهنة أو المتخصص سواء كان ذلك من خلال خبرته التي اكتسبها بالحيـــاة والممارسة أو بالدراسة أو بالاثنين معاً .. وهذا عادة يكون أداة المجتمع الخلاقة في مجالات الانتاج والخدمات والادارة .. وعادة ما يحصر دوره وطموحه وتفكيره في دائرة تخصصه

وخبرته .. ويمكن ألا يكون مدركاً أنه صاحب مصلحة أصيلة في الثورة بسبب التطلعات غير المشروعة أو القيم البالية المتوارثة أو بسبب عدم وضوح الرؤية أمامه .. ومع ذلك فهو من القوى المستفيدة من الثورة ولو بشكل غير مباشر لأن ابداعه وخبرته تصب في قناة المجتمع ولا تصب في قنوات أخرى رأسمالية واحتكارية وتصبح النتيجة أن محصلة العطاء هي له ولغيره من الذين يشاركون المجتمع الحياة والبناء .

الثالث : الانسان المثقف المدرك لأبعاد التغيير .. وهذا يستطيع أن يحدد دوره وهذه النوعية مطلوب منها أن تكون أكثر عطاء وتضحية وصلابة لأنها هي التي تستطيع أن تحمل رسالة الثورة بكل ما يترتب عليها من ضغوط وعقبات ومشاكل .. وهذا النوع يمثل الطليعة في موقعه حيث يقدم أقصى ما لديه من طاقة المشاركة والعطاء .. وهذا بطبيعة الحال ينعكس على سلوكه الذي يكون انعكاساً لفهمه ووعيه .

من هنا يصبح دور التنظيم المعبر عن التحالف أن يستوعب هؤلاء ويضعهم ضمن الاطارات الصحيحة التي تمكنهم من أداء دورهم بالشكل الأمثل ويزيد من ارتباطهم بالثورة وبالمجتمع .

ومن زاوية أخرى .. وهي زاوية تحديد مصادر الصراع الاجتماعي وقواه في المجتمع العربي ـــ وفي مجتمعات العالم الثالث ـــ فإن نظرية التحالف لا تقر تطابق النظرة الطبقيـــة التقليدية على هذا الواقع فليس الصراع هنا بين عمال وأصحاب أعمال بـــل إن الصراع يدور بين تحالفين يمثلان قطبي الصراع الاجتماعي .. وهما تحالف الأقلية المستغلة والأكثرية المستغلة .. وهذه الأكثرية يعتبرها التحالف قواه الحقيقية التي يعمل بها من أجل مصلحتها وتقدمها .. بينما تحالف الأقلية ـــ التحالف الرجعي ـــ يجعل من المجتمع وقواه الشعبية مجالاً لاستغلاله لتحقيق أقصى المكاسب دون اعتبار لأية قيمـــة إنسانية أو أخلاقية .. وهؤلاء ـــ قوى التحالف الرجعي ـــ يتكالبون على ملكية وسائل الانتاج من الأرض ومصادر الثروة والمصانع والخدمات .. ويتكالبون على المواقع المؤثرة التي تشكل منهم عناصر ضاغطة ومراكز قوة تستطيع أن تشكل عائقاً في سبيل تقدم القوى الشعبية كتكالبهم على السيطرة على أجهزة تشكيل الرأي العام والأجهزة الادارية والبيروقراطية التي تلعب دوراً خطيراً بمساعدتها على إفساد الذمم وتفشي الرشوة بجانب استغلالهم لفئات من الفنيين يخدمون أهدافهم ويعزلون أنفسهم ويتحولون إلى خدم للتحالف الرجعي يمنحونه من القوة والمتعة بامكانيات العلم و «التكنولوجيا» ما يشكل صعوبة على قوى الشعب عندما تتحرك للتخلص من هـــذا التحالف .

وحجم تحالف الأكثرية هو بحجم الشعب العامل كله .. فمجتمعنا العربي أكثريته من الفلاحين وهم قطاع عريض من الشعب وقع عليه عبء الحرمان من ناتج جهده وعرقه .. فهو دائماً يعمل ولا يحصل إلا على القليل بينما الملاك الزراعيون لا يعملون ويحصلون على كل شيء .. وهذه الأكثرية في مقدمة القوى التي يجب أن تتوجه إليها كل الجهود والسواعد لتعمل لرفع مستواها ورفع الحرمان الذي طال عليها .. ثم تأتي الطبقة العاملة في المرتبة التالية في البنيان الانتاجي والحجم السكاني .. وهي فيما قبل الثورة الناصرية كانت تعيش ظروفاً قاسية ولم تكن تمثل نفس الثقل الذي تمثله الآن سواء في الدور أو الحجم بل كانت ذات حجم محدود ودور غير فاعل وهذه الطبقة مختلفة إختلافاً نوعياً – في الولاء والتركيب – عن الطبقة العاملة التي نمت مع نمو الصناعة وتطورها في البلدان الرأسماليةوتناقضت مع هذا النظام الذي يستنزفها .. ولكنها في الواقع العربي الثوري نجدها قد نمت وترعرعت في ظل التجربة الناصرية ونشأت في ظل تحولات تورية تعمل على تذويب الفوارق الطبقية وتتيح الفرصة لسيطرة المجتمع على وسائل الانتاج .. فهي في ظل الناصرية بنت التورة وليست صانعة لها مما يعطي لوزنها داخل التحالف قيمة خاصة باعتبارها أحدى القوى الرئيسية وجدت ونمت مع الثورة ووجدت المناخ الذي يحقق لها منجزاتها وتطلعاتها .. انها أحدى قوى التحالف الرئيسية التي لا يمكن عزلها أو فرض الوصاية عليها .

والمثقفون تختلف النظرة اليهم — من حيث التركيب والدور — وعلى الرغم من أن كثيراً من الكتاب والمفكرين ينظرون إليهم باعتبارهم طبقة تحكم سلوكها مجموعة من الأنماط والتطلعات المغايرة للطبقات الأخرى إلا أننا نجد من الصعب التسليم بهذه النظرة .. فالمثقفون ليسوا مجموعات الحاصلين على إجازات دراسية عالية أو تخصصات علمية أو من نطلق عليهم المهنيين أو الفنيين أو الإداريين في مجالات الوظائف والمهن الحرة كالمحامين والأطباء والمهندسين .. الخ هؤلاء ليس شرطاً أن ينطبق عليهم تعريف المثقفين بل نجدهم أقرب إلى الرأسمالية الوطنية منهم إلى المثقفين وذلك لأن ما نعنيه بالمثقف يختلف عن ذلك لأنه يمثل العنصر الطليعي داخل البنيان الاجتماعي والسياسي في مجتمعات مثل مجتمعاتنا .. وفي هذه الحالة يمكن أن يكون المثقف عاملاً أو فلاحاً أو مهنياً أو حرفياً أو تاجراً أو جندياً .. الخ ولهذا فهو ابن شرائح التحالف وليس تكويناً طبقياً في داخله وهو الذي يمنحه صفة الثورية ويعطي لدوره قيمة كبرى وخارج إطار التحالف لا تستطيع أن تدعي استمرار هذا الدور لأن ثوريته وانطباق هذا التعريف عليه مرهون بهذا الدور فخروجه عن التحالف وانتماؤه إلى تحالف الأقلية ينفي عنه صفة الثقافة والثورية ويضعه ضمن تركيبة اجتماعية أخرى معادية للتقدم ومعادية للثورة ولا يمكن للمثقف أن يكون في هذا الموقع أو يرضى لنفسه أن يكون ضمن ذلك الاطار المتخلف .

والجنود فهم ليسوا طبقة كذلك ووجودهم داخل التحالف

هو تعبير عن دورهم التاريخي قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وعن دورهم الثوري في تفجير الثورة .. فمن خلال الدور التاريخي تأكد انحيازهم للكفاح الشعبي وعداؤهم للاستعمار والرجعية اللذين يشكلان تحدياً يؤدي إلى إزكاء الروح الوطنية في الجنود ــ شرطة وجيش ــ ويجعل منهم قوى متحفزة دوماً للمواجهة والتصدي .. واذا قفزنا على الأدوار التاريخية للجنود وخاصة في العصر الحديث واستعرضنا بعض أدوارهم في مرحلة ما بعد سنة ١٩٥٢ سنجدهم قد لعبوا أدواراً مثلت نقط تحول تاريخية في تاريخ بعض الأقطار العربية والوطن العربي .. فهم الذين شاركوا في فرض الوحدة بين مصر وسوريا سنة ١٩٥٨ وأسقطوا حلف بغداد ونظام نوري السعيد في السنة نفسها وأسقطوا حكم الامامة البغيض في اليمن سنة ١٩٦٢ والحكم السنوسي بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٦٩ التي أطاحت بالنظام الملكي المستبد وأجلت القواعد الأمريكية والانجليزية عن ليبيا .

وبروز دور الجنود كقوى ثورية تلعب دورها في ممارسة التغيير في بلدان العالم الثالث بدأت كظاهرة جديدة مع بداية هذا القرن عندما تنبه الفريق عزيز المصري في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى وما بعدها إلى إمكانية قيام القوات المسلحة بدور مؤثر يساعد على تغيير السلطة وقلب نظام الحكم فكان أول من تنبه إلى ذلك وعمل على خلق خلايا سرية وتكوين منظمات سياسية داخل الجيش العثماني للانسلاخ عن الدولة

العثمانية ولكنه لم يستطع أن يحقق ذلك . حتى جاء عبد الناصر واستطاع أن يقوم بتفجير الثورة عن طريق القوات المسلحة .

والتحالف لا يمكن أن يكون بكامل فعاليته دون وجود الجنود بداخله .. وليصبحوا بالثورة في المكان الطبيعي في خدمة أماني الشعب ويسلحوا الشعب بدرع قوي وقادر على صد كل ضربات الغدر والخيانة . واحتلال الجنود لهذا المكان ضرب — في الصميم — موقفاً تقليدياً من المؤسسة العسكرية عكس نفسه على ثورة يوليو في بدايتها حيث قيمت على أنها حركة انقلابية عسكرية كغيرها من الحركات التقليدية دون اعتبار للحقائق الجديدة التي أكدت أن الجيش « يؤدي في هذه المنطقة دور القابلة التي تولد الثورة في ظروف سياسية واجتماعية محددة »[1] .

وحجم الرأسمالية الوطنية — داخل التحالف — تحكمه عدة اعتبارات أهمها رفض صور الاستغلال رفضاً مطلقاً وتحديد حجم ملكيتها لبعض وسائل الانتاج والخدمات الصغيرة واعتبار آخر وهو قيامها بدورها الاجتماعي في خدمة الاستراتيجية العليا للتحالف من خلال وظائف وأدوار لا تستطيع أن تقوم بها المؤسسات العامة والهيئات الكبرى المملوكة للجميع وخاصة في مجالات التوزيع والخدمات الصغيرة التي تقوم بها محلات البقالة

---

(١) تاريخ الأحزاب الشيوعية — مصدر سابق ص ١٦٥ .

وأكشاك السجاير والحلاقين والخياطين وصانعي الأحذيــة والحرفيين والباعة المتجولين وصغار ملاك الأراضي الزراعية .. الخ ..

ومع كل هذا التحديد فإن احتمالات الخلل في التوازن لصالح طبقة من الطبقات احتمال قائم .. ولكن هذا الخلل يختلف معناه ومدلوله في ظل التحول الثوري عنه في ظل الردة .. ففي ظل التحول الثوري يعني أنه نتاج عيوب وممارسات وجب اعادة النظر فيها وتصفيتها .. ولكنه في ظل الردة يحمل معنى آخر .. فهو خلل مقصود ومتعمد على أساس ضرب التحالف من أساسه وتصفيته من أجل الطبقات القديمة والعمل على ازدهار الطبقات والقوى الطفيلية الجديدة التي تنمو في مناخ غير ثــوري .

إن الحقيقة المؤكدة من خلال التجربة الناصرية هي أن تحالف قوى الشعب العاملة يشكل أكثرية المجتمع الساحقة التي أغلبها من الفلاحين .. وكان لا بد لهذه الأكثرية أن تنتظم ضمن وعاء يعبر عنها ويحل محل دكتاتورية الطبقة ليصبح التنظيم الشعبي الواحد الشامل لقوى الشعب العاملة بعناصره الطليعية بديلاً للحزب المعبر عن الطبقة الواحدة القائدة وتحل بذلك الديمقراطية الشعبية محل دكتاتورية الرجعية أو ديكتاتوريــة « البروليتاريا » . وذلك ليتأكد — دوماً — أن جوهر الديمقراطية

كما أكدتها صيغة التحالف ونظريته لا يتعلق — مطلقاً — بتعدد الأحزاب وانما يتعلق بمدى الفرص المتاحة لجماهير الشعب للتعبير عن ارادتهم الحرة ومشاركتهم في صنع القـــرار السياسي .

وديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة ترفض تعـــدد الأحزاب باعتبارها تعبيراً عن تحالف الطبقات المالكة المستغلة في إطار من الديمقراطية الزائفة .. وترفض نظرية الحزب الواحد باعتباره تعبيراً عن دكتاتورية طبقة واحدة تزعم احتكار الثورية وقدرتها على الانفراد بالسلطة ... وهذا يعطينا التفسير الصحيح لاصرار الثورة الناصرية في كل مراحل عملها — على المستوى الوطني المصري أو القومي العربي — على تطبيق فكرة التحالف عوضاً عن الأحزاب لتضمن وحدة الأمة وتماسكها ولتخطو خطوات حقيقية لتصفية التخلف وتحقيق التقدم والتحرر .. ولهذا يمكن اعتبار أن المحاولات السابقة على قيام « الاتحاد الاشتراكي العربي » من خلال « هيئة التحرير » و « الاتحاد القومي » كانت محاولات غير مكتملة النضج لتطبيق هذه الصيغة وهذا المبدأ .

و « الاتحاد الاشتراكي العربي » كإطار يجمع التحالف وكتنظيم يقود العمل السياسي عن طريق متطلباته في المستويات المختلفة هو — في ظل نظرية التحالف — السلطة الموجهة للأجهزة التنفيذية والتشريعية في المجتمع لأنه يمثل سلطة فوق كـــل السلطات التقليدية القائمة .

وبجانب ذلك فإن العمل التنظيمي بداخله استثمر كل الجوانب الايجابية التي أفرزتها مسيرة العمل السياسي الانساني بصفة عامة والعربي بصفة خاصة .. فمن أجل وحدة الحركة وضمان الصلابة والتماسك نجد أن « الاتحاد الاشتراكي العربي » استفاد من مزايا الانضباط الحزبي والارتباط العقائدي .. فكان الجهاز السياسي تجسيداً لهذه الحقيقة يتم من خلاله تجنيد العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويتحسس احتياجات قوى الشعب العاملة ويعمل على بلورة واستنباط الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة . وكان بمثابة العمود الفقري للتنظيم الذي يضمن تماسكه وارتباطه بالاضافة إلى تحويله إلى كيان متحرك وفاعل يصب كل الجهود في الاتجاه الذي يحقق هدف المجتمع الثوري .

ويبنى هيكل « الاتحاد الاشتراكي العربي » على أساس الانتخاب من القاعدة إلى القمة — باستثناء فترة التعيين في مرحلة بناء المكاتب التنفيذية سنة ١٩٦٥ وحتى بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ — بدءاً بالوحدات الأساسية حتى اللجنة التنفيذية العليا .

وهنا من الضروري أن نتعرض لجانب هام وضروري في هذا التنظيم السياسي وهو توافر الشروط التي تمكنه من الاستمرار وتجعل منه تنظيماً قادراً على التطور ودفع العمل السياسي .. وهذه الشروط هي :

● وجود الاطار النظري والفكري — المعبر عنه أحياناً

بوجود النظرية الثورية — الذي أنهى مرحلة الغموض وعدم الوضوح الفكري .. وهذا الاطار النظري يتمثل في الميثاق — الذي أقره المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٢ — وهو بمثابة المرشد والموجه الأساسي للتنظيم في فكره وحركته الاستراتيجية وتكتيكه اليومي ..

- وجود الكادر السياسي بمعنى توفر العناصر القيادية القادرة على التوجيه والقيادة والعمل من ذوي القدرات والخبرات الخاصة — طبيعية ومكتسبة — القادرون على ترجمة المبادىء النظرية إلى ممارسات عملية .. وهؤلاء هم عدة التنظيم من أجل العمل والانتشار في كل المستويات والمجالات وأساس العلاقة التي تربط بينهم هو وحدة الفكر والقدرة على الحركة والولاء التنظيمي .

- وجود البرنامج .. بمعنى وجود برنامج عام للعمل السياسي يشتمل الأهداف العربية محددة تحديداً دقيقاً على أساس اتجاهات واضحة وأساليب ووسائل تحقق أهداف البرنامج من خلال تحليل علمي وموضوعي للواقع .. وهذا يختلف عن الخطة الدورية التفصيلية في المجالات المختلفة للعمل — عمل سياسي وعمل تثقيفي وعمل تنظيمي .. — وتعتبر برامج العمل المتتالية للتنظيم السياسي خطوات على طريق تحقيق الوصول إلى الهدف

الاستراتيجي الذي تحدد من خلال الاطار النظري والفكري أو النظرية الثورية .

- وجود اللائحة التنظيمية بمعنى تقنين أهداف التنظيم وتحديد الحقوق والواجبات الخاصة بالأعضاء وأساس وأسلوب وطبيعة بناء الهيكل والمبادىء التنظيميـــة والاجراءات النظامية .. واللائحة بهذا المعنى بمثابة وثيقة تعاقد بين التنظيم وأعضائه وقياداته ومن خلال تطبيقها وتنفيذها يتحقق انضباط التنظيم وفق ما تحويه من مبادىء وقواعد منظمة .

وعندما نعود إلى الأساس الذي يقوم عليه أي هيكل لتنظيم سياسي فسوف نجد ثلاثة اتجاهات يقوم على أساسها هذا البناء ..

الاتجاه الأول : تكون السيادة – في البناء – لوحدات العمل .

والاتجاه الثاني : تكون السيادة – في البناء – لوحدات السكن . .

والاتجاه الثالث : تكون السيادة – في البناء – المزج بين وحدات العمل والسكن .

ويتوقف اختيار أي منها على طبيعة المجتمع وعلى درجة الوعي فيه ودرجة تقدمه الحضاري وأيضاً طبيعة التحديات وهدفها وطبيعة التنظيم ودوره – ونجد أن أغلب التنظيمات في

أوروبا الشرقية تعطي السيادة لوحدات العمل بينما في أوروبا الغربية فإن السيادة لوحدات السكن وكذلك في بلدان العالم الثالث وفي التجارب السابقة على ظهور « الاتحاد الاشتراكي العربي » الذي مزج بين وحدات العمل والسكن .

ونأتي إلى العضوية فهناك ثلاثة أنواع للعضوية نعرضها من الأدنى إلى الأعلى :

- العضوية المنتسبة .. وهي تمثل قاعدة الراغبين في الانضمام واكتساب العضوية العاملة وهؤلاء يمنحون فترة اختبار – كانت محددة لمدة سنة – وبعدها يتقرر ضمهم إلى التنظيم وكان يستثنى من شروط العضوية المنتسبة بعض عناصر المنظمات المساعدة كمنظمة الشباب حيث كان قبولهم يتم دون المرور بمرحلة العضويـــة المنتسبة .

- العضوية العاملة .. وهي تمثل قاعدة المنضمين إلى التنظيم الذين ينخرطون داخل مؤتمرات الوحدات وهؤلاء لهم حق اختيار قيادات المستويات الأعلى وكذلك لهم حق الترشيح والانتخاب ؛

- العضوية القيادية .. وهي تمثل العناصر التي تشغل المواقع القيادية للتنظيم وتصل إلى مواقعها بالانتخابات التي تجري وفقاً للائحة .. وهذه العناصر غالباً ما ترشح لحضور دورات الاعداد السياسي والتنظيمي التي تساعدها

على صقل مهاراتها ونمو قدراتها الفكرية والحركية .

* * *

والمستويات القيادية – للاتحاد الاشتراكي العربي – تبدأ من اللجان القيادية للمستوى القاعدي الذي يقع عليه العبء الأساسي من الاتصال المباشر بالجماهير لأنه يمثل نقطة الالتقاء بين التنظيم وأعضائه .. وبينهم وبين الجماهير .. وهذا المستوى – في الواقع – هو الذي يقوم بتنفيذ العمل السياسي بمفهومه المباشر ويتم من خلاله اكتشاف العناصر التي يمكن ضمها للتنظيم وهذا يؤكد أهمية وخطورة هذا المستوى .

ثم يلي ذلك المستويات الوسيطة .. وهي التي تعلو المستوى القاعدي – أو الأساسي – وتدنو من المستوى المركزي .. وهي تتسم بسمات خاصة مصدرها صعوبة اسناد واجبات محددة وواضحة بنفس درجة التحديد والوضوح التي تكون للمستويات القاعدية والمركزية حيث أن مصدر أهميته هو ضرورته للربط بين المستويات وسرعة توصيل التوجيهات من المستوى الأعلى والمطالب والاقتراحات من المستويات الأدنى .. ولهذا فإن هذا المستوى يحتاج إلى قدرة خاصة على الربط بين التخطيط والتنفيذ [1] .

---

(١) برنامج التثقيف العام الصادر عن لجنة الثقافة والفكر والاعلام باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي بـ ج . ع . م . نوفمبر سنة ١٩٦٩ ص ٢٤٤ .

ثم المستوى القيادي المركزي .. ويتمثل في قمة التنظيم بمستوياته المتدرجة .. وأعلى مستوياته هو المؤتمر القومي العام الذي تنبثق منه اللجنة المركزية التي تقوم بمهمة ممارسة العمل ما بين دورات انعقاد المؤتمر القومي والتي تختار بدورها لجنة عليا – تنفيذية – أو مكتب سياسي يباشر عمليات التخطيط والتنفيذ وقيادة العمل السياسي داخل اللجنة المركزية ولجانها المختلفة تنفيذاً للتوجيهات والخطط التي أقرها ودعا إليها المؤتمر القومي العـــام .

ان المستويات التنظيمية التي تبدأ من الوحدة الجماهيرية والأساسية مروراً بالمستويات الوسيطة – المراكز والبنادر والأقسام والمحافظات – حتى المستوى المركزي تتحدد أدوارها وصلاحيتها من خلال اللائحة التي تحدد مهام كل مستوى ودوره بالنسبة للمستوى الذي يمثله وغيره من المستويات الأدنى والأعلى منه .

وفهم واستيعاب فكرة « الاتحاد الاشتراكي العربي » لا تكتمل دون تحديد الركائز التي تقوم عليها حركة التحالف والتي تحددهـــا في :

١ – تنظيم سياسي شعبي واحد يضم قوى التحالف على ما قد يكون بينها من تفاوت في المستوى الاقتصادي والمعيشي وتباين في مستوى الوعي .. وعلى ما قد يكون بينها من تناقضات ثانوية .. ويكون هذا التنظيم تجسيدا لوحدة الارادة والمصلحة لدى التحالف

لتحقيق أهداف النضال العربي ــ الحرية والاشتراكية والوحدة ــ

٢ ــ تنظيم طليعي واحد بمثابة العمود الفقري من التنظيم الشعبي وأساس بنائه الالتزام العقائدي والحركي الذي يقوم على وضوح في المفاهيم والأهداف .. ويكون متميزاً في درجة الوعي ومتخطياً لضيق النظرة الطبقية ليتمكن من التعبير عن طلائع تحالف قوى الشعب .

٣ ــ تنظيمات جماهيرية مساعدة كالنقابات والتعاونيات والاتحادات المهنية والثقافية والروابط والجمعيات ومنظمات الشباب .. الخ .. باعتبارها تنظيمات تدفع حركة الفئات الشعبية وترفع مستواها وتهتم بقضايا كل فئة على حدة في إطار غير متناقض مع باقي مصالح التحالف .

٤ ــ منظمات ومؤسسات شعبية ــ تمثيلية ــ مركزية ومحلية ــ باعتبارها الأجنحة الشعبية والتشريعية التي تكفل مستوى عال من الرقابة والتوجيه الشعبي [1] .

من هنا يتأكد أن هناك علاقة عضوية بين التنظيم السياسي وبين باقي المنظمات الأخرى في المجتمع .. ولقد ثار حول شكل

(١) أنظر الحل الناصري لأزمة الديمقراطية ــ محمد عبد الحكم دياب ــ دار المسيرة ــ بيروت ــ الطبعة الأولى سنة ١٩٧٥ ص ١٢٦ .

هذه العلاقة العديد من الآراء التي تبلورت في النهاية في اتجاهين محددين :

الأول : يربط بين الاتحاد الاشتراكي العربي وبين المنظمات الجماهيرية والمساعدة ربطاً عضوياً عن طريق احتواء هذه المنظمات أو ضمها إلى التنظيم عن طريق العضوية الجماعية لتقوم بنصيبها من التزامات وفي المقابل تمثل بشكل أو باخر في مؤتمرات التنظيم ولجانه .

الثاني : اعتبار هذه المنظمات كيانات مستقلة وتقوم العلاقة بينها وبين الاتحاد الاشتراكي العربي من خلال جماعات نشطة من « التنظيم الطليعي » داخل هذه المنظمات يمكن أن تصل إلى بعض مواقع القيادة وتقوم بتجنيد العناصر النشطة من تلك المنظمات وضمها إلى التنظيم .

وقامت العلاقة على أساس الاتجاه الثاني حيث لا يحل التنظيم السياسي محل النقابات أو التعاونيات أو منظمات الشباب وانما يعمل مع هذه المنظمات من خلال برامج مشتركة في الوقت الذي يسمح لنفسه بحق التوجيه والرقابة السياسية لمتابعة مدى التزام هذه المنظمات بالخط العام الذي يرسمه التنظيم .

وتبقى نقطة هامة حول علاقة الاتحاد الاشتراكي العربي بسلطة الدولة ونظام الحكم .. وهذه العلاقة تقوم على أساس

الاحتفاظ له بدور القيادة والتوجيه دون أن يتحول إلى أداة من الأدوات التنفيذية التي تتولى مباشرة القيام بوظائف الأجهزة والمؤسسات التنفيذية .. فهو مسئول عن وضع الخط السياسي وعن وضع إطار السياسة العامة للمجتمع وإطار خطة الاقتصاد القومي بجانب توليه عملية الاشراف على تربية الكوادر السياسية والفنية والادارية لتغذية المواقع في أجهزة الدولة والقطاع العام باعتبار أن له دوراً في الترشيح للمناصب الرئيسية في الأجهزة المختلفة .

والأجهزة التنفيذية تلتزم — بدورها — بالتوجيهات والقرارات التي تصدر عن مؤتمرات التنظيم التي تعتبر لجانها القيادية مسئولة عن المراقبة والمتابعة السياسية للأجهزة وعن اكتشاف المعوقات والمخالفات والانحرافات والعمل على تذليلها والقضاء عليها . ذلك لأن الاتحاد الاشتراكي العربي سلطة سياسية وشعبية عليا وهو ليس سلطة رابعة موازية للسلطات الثلاث — التشريعية والتنفيذية والقضائية — بل هو السلطة الأم لهم جميعاً وهم بالنسبة له أجنحة تتولى وضع المبادىء والخط العام له موضع التنفيذ والتقنين كل في إطار اختصاصه .

لهذا فإن المجالس النيابية في ظل التحالف هي الجناح التشريعي للتنظيم السياسي وهي هيئته البرلمانية وأداته لتقنين كافة التوجيهات والاجراءات والمبادىء التي يحددها التنظيم وهذا

يضمن للمجلس النيابي أن يكون معبراً حقيقياً عن مصالح قوى الشعب العاملة [1] .

* * *

لقد واجه « الاتحاد الاشتراكي العربي » صعوبات كثيرة وعاش سلبيات جزء منها صنعته القوى المعادية وجزء آخر صنعته طلائعه وقياداته وظروفه التي عاشها .. وكانت أبرز هذه الصعوبات والسلبيات هي الظروف التي رافقت بناءه حيث بلغت صعوبة بناء تنظيم سياسي من أعلى قمة السلطة درجة كبيرة من التعقيد وذلك بسبب صغر حجم التنظيم السياسي الذي فجر الثورة – تنظيم الضباط الأحرار – والظروف التي واجهته مع بداية الحكم بعد سنة ١٩٥٢ والتي حصرت الرؤية اليه على اعتباره انقلاباً عسكرياً تقليدياً يمكن أن يقيم فاشية معادية للشعب في نفس الوقت الذي سقطت فيه الأحزاب مع أول اختيار مما اضطر هذا التنظيم الصغير من العمل معتمداً على نفسه ومستعيناً بالمؤسسة العسكرية لكي تملأ له الفراغ الذي تركته الأحزاب ثم الدخول في معمعة الواقع من خلال « هيئة التحرير » و « الاتحاد القومي » وما تركته من آثار وانطباعات .. وكان طبيعياً أن يمارس هذا من أعلى قمة السلطة مما جعل بعض العناصر الوصولية والانتهازية والمتظاهرة بالحماس للثورة والاشتراكية والوحدة تتسلل إلى بعض مستويات التنظيم مما ترك آثاره على العمل في

---

(١) المصدر السابق من ص ١٢٨ إلى ص ١٣١ .

مواقع كثيرة .. إلا أن « الاتحاد الاشتراكي العربي » بالذات – إلى ما قبل ١٥ مايو سنة ١٩٧١ – كان يتمكن كل فترة من تنقية صفوفه من هذه العناصر وتطوير نفسه بصورة لم تتحقق في « هيئة التحرير » و « الاتحاد القومي » اللذين سقطا نتيجة العجز عن مواجهة مثل هذه الظواهر .

ثم كانت صعوبة تطبيق أسلوب الانتخابات بصورة صحيحة بسبب التخلف والأمية وبقايا العلاقات العائلية والمصلحية التي جعلت من الانتخابات أسلوباً غير محقق لوصول أفضل العناصر إلى المستويات القيادية بجانب الأجهزة التنفيذية التي تملك تراثاً من السيطرة والتحكم مكنها – في غالب الأحيان – من التأثير على عمليات الانتخابات مما كان يحول دون وصول الكثير من العناصر الملتزمة والمعبرة عن التحالف بصدق .. وأيضاً فإن دور البيروقراطية تضخم واستفحل أمره وزاد خطره بعد الثورة بسبب حاجة التحول الاشتراكي والتنمية الاقتصادية إلى الأخذ بالتخطيط الشامل المعتمد على المركزية .. وكانت البيروقراطية تستثمر الحاجة إلى المركزية لزيادة نفوذها وتحكمها ولعبت دورها في التسلل إلى التنظيم السياسي ونقلت بعض أمراضها إليه كأمراض التعالي والغطرسة والعزلة وقلة المرونة وسيادة المصلحة الخاصة على المصلحة العامة .. مما عكس نفسه – كذلك – على مشروعات التحول وأدى إلى بعض الاضطراب في عملية التنمية .. ولولا المقاومة العنيدة لقوى الثورة وللمعادين للبيروقراطية ما كانت قد تحققت الانجازات التي تمت .

لقد أدى هذا نفسه إلى خلق بعض المظاهر المرضية الأخرى ... وخاصة في مجالات مشروعات التنمية .. فنظراً لحداثة التنظيم السياسي بجانب الدور التاريخي للقوات المسلحة وتجنباً لمشاكل البيروقراطية كانت توكل كثيرَ من المشروعات إلى قيادات من القوات المسلحة التي نجحت في القيام بمهماتها على خير وجه — وهذا إنصافاً للحقيقة والتاريخ — وضربت أرقاماً قياسية في مستوى الانجاز إلا أنها لم تحقق ما قامت به بأسلوب سياسي ديمقراطي بل بأسلوب عسكري نقل الحياة العسكرية إلى الحياة المدنية والسياسية مما حال في بعض مواقع الانتاج دون انطلاقة « الاتحاد الاشتراكي العربي » ودون تحقيق المرجو من وراء العمل السياسي بسبب اتباع الطريق الأسهل باصدار التعليقات والأوامر والعقوبات الصارمة دون الاعتماد على الحوار والاقناع والاقتناع .

إن هذه السلبيات والصعوبات لم تحل دون أن يلعب « الاتحاد الاشتراكي العربي » دوره وليست مبرراً لرفض الصيغة والفكرة بقدر ما هي دعوة للتنبه لها ومعالجتها .. وإن كانت القوى المعادية للثورة والمعبرة عن التحالف المضاد تقف الآن على أطلال « الاتحاد الاشتراكي العربي » بعد أن قامت بتصفيته بصورة شرسة لم نشهد لها مثيلاً .. فإن هذا لا يحمل سوى معنى واحداً وهو أن هذا التنظيم كان تعبيراً حقيقياً عن الثورة وعن أصحاب المصلحة فيها .. وما الهجوم — من قوى الردة — إلا تزكية لهذا التنظيم .

إننا – كمؤمنين بالفكرة ودعاة لها – لا يشدنا التعصب أو ضيق الأفق للدفاع المتغاضي عن سلبيات مورست بل نؤكد أن المرحلة تستوجب تنقية العمل من شوائبه والقضاء على سلبياته مهما كان حجم الهجوم الذي يضخم هذه الأمور بقصد تشويه التجربة وضربها في الصميم لتنتهي الثورة وتسقط رايتها .

والنتيجة فإن هذه الظروف تحدد لنا حجم المخاطر والتحديات التي تواجه نظرية التحالف وصيغته .. ولهذا وجب التنبيه إلى أن « الاتحاد الاشتراكي العربي » كصيغة معبرة عن التحالف لا يمكن تطبيقها إلا بوجود المؤمنين به في السلطة يستظلون براية الحرية والاشتراكية والوحدة وعند غياب هذه العناصر وانحسار المد القومي وايقاف التحول الاشتراكي تصبح السلطة معادية ووجب أن نحدد أسلوب مواجهة هذه الظروف الجديدة .. وأول ما نجد سنجد معضلتين :

الأولى : غياب التنظيم الناصري الواحد – على مستوى الوطن العربي – الذي يمكن أن يكون عوناً للقوى الناصرية في أفكارها مما يجعل هدف تصفيتها صعب التحقيق .

الثانية : أسلوب العمل في ظل القيادة التاريخية لجمال عبد الناصر .. والذي جعل من العمل الجماهيري صيغة أساسية بوجود قوى التحالف في السلطة.. ولكن عند وجودها خارج السلطة فإن الأمر

مختلف حيث يجب أن يتغير هذا الأسلوب معتمداً العمل الطليعي فقط .

ورغم كل ذلك فإن الردة لم تتمكن من استغلال الاتحاد الاشتراكي العربي لتنفيذ مخططها وعجزت عن استخدامه وسيلة لتصفية الثورة فقامت بتصفيته وأحلت محله الأحزاب كبديل رجعي تتمكن من خلاله تصفية الثورة ومكتسباتها .. والفرق كبير بين موقفين لكل من الثورة والثورة المضادة .. فالثورة كانت تصفي أدواتها السياسية والشعبية عندما كانت تصل إلى درجة العجز وعدم القدرة على التطوير وهذا ما حدث لهيئة التحرير والاتحاد القومي بينما قامت الثورة المضادة بتصفية الاتحاد الاشتراكي العربي حيث عجزت عن تسخيره لمصلحتها ولو أمكنها ذلك لاستمرت في احتوائه والتعامل مع الجماهير من خلاله لكي تؤجل عملية تعريتها أمام الشعب وأمام قوى الثورة في كل مكان .

إن جلسات الاستماع التي عقدتها قيادات العمل السياسي في مصر بعد حرب أكتوبر لاستطلاع رأي الشعب حول استمرار الاتحاد الاشتراكي العربي .. كانت لصالح استمراره وأدائه لدوره ومعالجة سلبياته لدرجة أن قيادات الفلاحين انسحبوا من جلستهم عندما وجدوا اصراراً من قيادة الجلسة للضغط عليهم

نعتقد أن هذا يحتاج دراسة مفصلة خارج نطاق هذا الكتاب نرجو أن نتمكن من انجازها .

من أجل الغائه .. ووقف العمال موقفاً مشرفاً سيكون مفخرة لهم على مر التاريخ ... ومع ذلك وتحت لافتات « الديمقراطية وسيادة القانون والحريات » ضرب برأي الشعب عرض الحائط وصفي التحالف وقامت الأحزاب .. وقامت الحكومة الممثلة لحزب الأغلبية !!! بعرض مبنى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي للبيع كمكاتب لشركات الانفتاح الرأسمالية والوكالات الأمبريالية !!



المضمون الفكري

١ ـ تمهيد حول تعريف المثقفين ودورهم

٢ ـ منطلقات النظرية الثورية العربية المعاصرة (الناصرية)

أ ـ المنهج

ب ـ مصادر النظرية

أولاً : الفكر الديني

ثانياً : الفكر الفلسفي

ثالثاً : الفكر العلمي



المضمون الفكري

١ – تمهيد :

إذا كان الجانب التنظيمي لفكرة التحالف قد اتضح بشكل أو بآخر من خلال الصفحات السابقة نجد أن الهدف من وراء هذه الدراسة لا يتحقق بشكل كامل دون التعرض والاجتهاد حول مضمون التحالف والذي لا يتم دون تحديد الأبعاد النظرية للناصرية باعتبارها صاحبة الفكرة ومبدعتها .. وباعتبار أن الناصرية هي المضمون والمحتوى السياسي والاقتصادي والفكري للثورة العربية المعاصرة .

والدعوة للحوار حول هذا المضمون وذلك المحتوى لا تصدر من مجرد الرغبة في مزيد من الكلام والجدل بقدر صدورها من موقف الضرورة الذي تمليه الظروف التي جعلت قوى الثورة العربية تعاني ظروفاً بالغة القسوة والشدة .. بجانب أن هذه الرغبة لا تصدر – أيضاً – لمجرد الاستعراض الفلسفي أو اللفظي بل انها تصدر من أجل خلاص الوطن العربي ومن

أجل تحقيق أهدافه الطموحة في الحرية والاشتراكية والوحدة .

وبداية فإن هذا الحوار يهم أول ما يهم قطاعات عريضة من المثقفين الذين يجب أن يتحملوا عبئاً أكبر من عملية التغيير الثوري في أرجاء الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه .. ومما لا شك فيه أن المثقفين في الوطن العربي قد لعبوا أدواراً بارزة في اليقظة القومية وفي رفع مستوى الوعي الذي مكن الجماهير من التصدي ومن العمل على تحرير الارادة من القوى الأجنبية وعلى التطلع إلى مرحلة يتم فيها التحرر الاجتماعي والاقتصادي .

ولما كنا نعول أملاً كبيراً على هذه الفئة نجد من الضروري تحديدها وتحديد مجال حركتها ودورها لنتمكن من معرفة الدور الموكول إليها والدخول بشكل صحيح للقضية التي نحن بصددها .

فالمثقفون هم هؤلاء المجموعة من الناس الذين يقومون مباشرة بابتكار ونقل ونقد الأفكار مثل الكتاب والمتخصصين في النظريات الاجتماعية والمفكرين الدينيين والعلماء والفلاسفة والفنانين .. فهم يصيغون الثقافة ويشتغلون بنشرها وتطبيقها [1] . ويرى بعض الباحثين والكتاب أن المثقفين طبقة ذات مصالح خاصة أو أنهم — في الحد الأدنى — جزء من طبقة — كالطبقة الوسطى أو ما يسمى بالطبقة الجديدة — وعلى الرغم من عدم

(١) المثقفون والسلطة د . عبد الكريم أحمد — دراسة منشورة بمجلة بيروت المساء — مصدر سابق .

إقرارنا لهذا الرأي إلا أن هناك من الظواهر والمشاهدات ما يجعل هؤلاء الباحثين والمفكرين يعتقدون هذا الاعتقاد .

فتاريخياً كان المثقفون وراء الدعوة للمجتمع الرأسمالي وهم الذين منحوا هذا النظام قوة بصياغتهم للتبريرات التي منحت الطبقة الجديدة حق استغلال القوى الشعبية.. والحقيقة أن المثقفين لم يكونوا هم صناع الرأسمالية بقدر ما كانوا يقومون بوضع تصوراتهم عن واقع يحدث حولهم شقت فيه الرأسمالية طريقها وحققت هيمنتها على مجتمعات الغرب .. وكان المثقفون في هذه الحالة هم تعبير عن الحالة الجديدة وعن المجتمع الجديد لكونهم جزء منه وجزء من القوة الاجتماعية المهيمنة .. ومن هنا ساد الانطباع بأن المثقفين « بورجوازيون بطبيعتهم »[1] .

ومع ذلك فهناك قطاع كبير من المثقفين اكتشف — مبكراً — ضرورة التصدي للرأسمالية ومقاومتها والوقوف ضد هيمنتها .. ووضعوا تصوراتهم لمجتمعات جديدة لم يكن الوقت قد حان بعد لظهورها لتنتشل القوى الشعبية التي لم يكن لديها الوعي الذي تستطيع من خلاله أن تحقق هذه التصورات .. وشهد التاريخ العديد من الدعوات التي دعى لها المثقفون من أجل بناء مجتمعات ترفض التسلط والاستغلال الاقطاعي والرأسمالي لتحرير القوى الشعبية التي لم تكن تستطيع أن تكرس جهودها للقضية الاجتماعية وهذا أدى إلى ظهور الدور المؤثر للمثقفين

---

(١) المصدر السابق .

كقوة تعمل لحساب فئة أخرى من المجتمع مما ترك انطباعاً بأنهم يعملون لمصلحتهم تحت ستار من نسميهم القوى الشعبية ـ أو الكادحة ـ .

وزاد من ترسيخ هذا الانطباع هو عمل المثقفين الدءوب من أجل تنظيم أنفسهم حول معتقد معين من أجل الاستيلاء على السلطه لوضعها في خدمة أهداف معتقداتهم الاجتماعية . . فكانت المواجهة والصدام بين السلطة والمثقفين مارس من خلاله ـ بعض المثقفين ـ العمل السياسي وعملوا على مقاومة السلطة . . وهذا النموذج من المثقفين هو الأكثر انتشاراً وذيوعاً في بلدان العالم الثالث .

لقد نجم عن هذا ـ وخاصة في الغرب ـ ردود فعل أدت إلى ظهور تيارات معادية للمثقفين على الرغم مما أشرنا اليـــه بخصوص دورهم في بث الدعوات الثورية داخل الفئات الشعبية وفي ايقاظ الوعي لديهم وتنظيمهم داخل أطر سياسية يخوضون بها معركة التغيير الاجتماعي .. وظهرت هذه التيارات المعادية للمثقفين داخل العديد من الحركات العمالية في أوروبا وأمريكا اللاتينية حيث نجد أن هناك حركات تقصر تنظيمها على العمال الصناعيين وحدهم ضمن أطر خاصة بهم تأخذ الشكل النقابي في أغلب الأحيان للبعد عن العمل السياسي ـ المباشر ـ كلية ليأمنوا شر المثقفين وذلك بالتركيز على العمل النقابي الذي يبلغ ذروته في الاضراب العام الذي يحقق لهم فرض مطالبهم من أجل التغيير دون الحاجة لمعونة المثقفين .

ونتيجة كل هذه الظروف كان من الطبيعي أن تنتشر فكرة أن المثقف يمثل طبقة إجتماعية وأنه «بورجوازي» بطبيعته ذو نزعة فردية وان عداءه للسلطة ما هو إلا تعبيراً عن هذه المصالح الذاتيـــة .

وعلى هذا الأساس نجد أن من يعتقدون أن المثقفين طبقة يتابعون من الظواهر ما يمكنهم من ترجيح اعتقادهم على الرغم من أنهم إفراز لكل القوى والفئات والطبقات في المجتمع تؤثر فيهم أصولهم وعقائد طبقاتهم الفكرية والسياسية ويحملون — كذلك — من الاتجاهات والعقائد ما يتناقض مع عقائد الطبقات والفئات والقوى التي خرجوا منها .. وفي النهاية فإنهم ليسوا طبقة بل نجدهم أقل القوى تأثراً بالأصول الطبقية إذا تمت مقارنتهم بالطبقات الأخرى .

وعند تحديد المثقف وتعريفه سنجد من الآراء والاتجاهات الغامضة والمتناقضة ما يجعل هذا التحديد أمراً عسيراً .. فهناك من يربط مفهوم المثقف بمستوى التعليم بحيث يصبح كل من تلقى تعليماً جامعياً — وأحياناً ما دون ذلك — من المثقفين وذلك ناتج من أن من يقومون بعملية التوجيه الاجتماعي والثقافي يتم اختيارهم من بين حملة الشهادات الجامعية .. وغالباً ما نجد أن هذا شائع في الدول النامية التي تقل فيها نسب التعليم وتنتشر الأمية ويسود عدم الوعي .. وهناك من يتحفظ — داخل هذا الاتجاه — على هذا ويضيف إلى مفهوم المثقف بعداً آخر وهو أنه عنصر صار لديه وعي بالعالم خارج نطاق ثقافته المحلية

بجانب ما يحمله من مؤهلات علمية وفنية ويحددون المثقفين في الدول النامية بأنهم أساتذة الجامعات والمدرسون والموظفون وطلبة الجامعات والضباط والمهنيون كالمحامين والأطباء والمهندسين والمحاسبين .. الخ .. وعندما يتناولون تحديد المثقفين في الغرب يضيقون هذا المفهوم مستبعدين منه الموظفين الحكوميين والضباط ويضعون المهنيين على هامش الدائرة التي تضم المثقفين [1] بحجة انتشار التعليم فلا يعتبرون طلاب الجامعات من المثقفين لمجرد كونهم منتسبين للجامعات .

وهناك قطاع كبير من أصحاب ربط تعريف المثقف بالتعليم يرفض اعتبار الشهادة الجامعية وحدها كافية لخلق المثقف ويرى أن الاستمرار في الاطلاع والاتصال بالثقافة بعد ترك الجامعة هو الذي يخلق المثقف .. وهذا أدى شيئاً فشيئاً إلى تلاشي كثير من الفروق بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة للزيادة السريعة في التعليم العالي وبسبب الاهتمام الكبير من جانب العلماء والمهنيين والعسكريين وطلاب الجامعات بالقضايا والمشاكل الاجتماعية .

وهناك تيار آخر يربط مفهوم المثقف « بالفعالية الاجتماعية الواعية » [2] وبالدور الرائد الذي يلعبه في المجتمع فكانت تعريفات — هذا التيار — للمثقف الثوري أو المناضل تعتبر

(١) المصدر السابق .
(٢) المصدر السابق .

أضيق مجالاً من التعريفات السابقة بكثير .. وليس شرطاً ــ هنا ــ أن يكون التعليم الجامعي ضرورياً لتعريف المثقف بل يصل الأمر إلى حد نفي ضرورة التعليم للمثقف الثوري اكتفاء بوعيه بالمجتمع ومشاكله واكتفاء بقدرته على تغييره إلى الأفضل .

وإذا كنا مع الرأي الذي يعتبر أن سنوات الدراسة تمكن من استيعاب الثقافة ومن تحديد المواقف ووجهات النظر كمقدمة ضرورية لدور المثقف الثوري أو المناضل فإننا نرى أيضاً أن الحياة العملية وخبرة الممارسة تقلل من أهمية الشهادات الدراسية في تحديد المناضلين والمثقفين الثوريين .

وأول ما يواجه المثقف الثوري هو قضية الالتزام والتي تعتبر مشكلة لكثير من المثقفين الذين يفضلون الاستقلالية وخاصة الذين يعيشون في ظروف تحد من فعاليتهم الاجتماعية .. ونجد أنه بحجم ما لدى المثقف من وعي تتكون لديه وجهة النظر الشمولية التي تؤدي به إلى الالتزام بحيث لا يركن إلى السلبية إلا تحت ظروف قاهرة أو لاعتبارات خاصة به كشخص أو بالمجتمع ككيان منفصل عنه .

والمثقفون في المجتمعات النامية يقع على عاتقهم الدور الطليعي ويقع عليهم العبء الأكبر في الجهود المبذولة في ميادين التطوير بمجالاتها المتعددة هذا بالاضافة إلى ما تفرضه التحديات الفكرية وصراع الأيديولوجيات في ميدان العمل الاجتماعي

والسياسي في ظروف تحتاج إلى قدر كبير من الثقافة والوعي بحيث أصبح لا يستطيع النزول إلى هذا المعترك إلا من كان مسلحاً بالقدرات الفكرية والعلمية التي تمكنه من الصمود وشق الطريق .

وأغلب هؤلاء هم الذين حملوا — وما زالوا يحملون — الدعوات الاجتماعية والانسانية التي تنشد العدل الاجتماعي وتعطي أكثر القوى والطبقات حرماناً وأقلها حظاً ثقلاً خاصاً .. وهم لهذا يبذلون جهداً كبيراً من أجل أن تنزل هذه الدعوات إلى حيز الواقع ليرتفع مستوى المعيشة وتصبح الثروة في أيدي المنتجين ويخلص المجتمع من التبعيـــة فيقاومون القوى المعوقة لهـــذه الطموحات ويقاومون غيرهم من المثقفين أصحاب الدعوات والنظريات المرسخة للمصالح الرأسمالية والرجعية .

إن هؤلاء المثقفين يواجهون تحدياً ضخماً .. فإنهم وإن كانوا يعيشون في مناخ يتاح لهم فيه التعرف على نماذج عمليـــة يتصورون على أساسها تنظيم مجتمعاتهم وتحقيق التغيير فيها بشكل مختلف عن الأوروبيين الذين لم يكن بين أيدي مثقفيهم سوى تصورات مثالية وخيالية كما فعل الاشتراكيون وسوى التخلص من الجوانب السلبية للنظم الاجتماعية والسياسية القائمة كما فعل الليبراليون والراديكاليون ، إلا أن هذا يزيد من حجم التحدي والمسئولية حيث أن التجارب التي سبقت تختلف في نشأتهـــا وظروفها اختلافاً كبيراً عن ظروف مجتمعاتهم مما يضطر بعض المثقفين — في البلدان النامية — إلى وضع تصورات نظرية جديدة

تستجيب للظروف والمعطيات التي فرضها واقع هذه البلدان .

وهنا نجد من الطبيعي الاشارة إلى تأثر كل مثقف بالمصادر التي نهل منها وبموقفه الاجتماعي وانتمائه السياسي والفكري ففي الوطن العربي يمكن تقسيم المثقفين إلى عدة مجموعات تعطي تصوراً خاصاً للمجتمع المنشود .

فالمجموعة الأولى : تقيم تصورها على أساس سلفي يبحث في الماضي عن حلول لمشاكل وتحديات الحاضر وهؤلاء أصحاب الدعوة إلى العصر الذهبي والأمجاد التليدة الغابرة !! وذلك للخلاص من شرور التقدم المادي المعاصر الذي يهدد القيم الأصيلة للشعب !! وهذا التيار يعادي التقدم ويقلل من قيمة الانجازات العلمية و « التكنولوجية » محاولاً استخدام الدين والتراث والتقاليد والأمجاد السابقة لتأكيد صحة تصوره .

المجموعة الثانية : تقيم تصورها على أساس الانبهار بالنمادج والتجارب الأوروبية سواء التي تمت في غرب أوروبا طوال مسيرة القرون الأربعة الماضية أو التي تبلورت في شرقها بعد الثورة على

القيصرية الروسية سنة ١٩١٧ .. وهذه المجموعة صاحبة « موقف توفيقي ».
نتج عن هذا الانبهار مما جعلها تنكر قيمة الظروف الذاتية والقوانين الخاصة لهذه الظروف .. وهؤلاء معادين لأصحاب التصور الأول فهم ينظرون إلى الدين والتراث نظرة غير موضوعية يدعون فيها أنه غير صالح جملة وتفصيلاً للمجتمع العصري ..
ونشير إلى أن من بين أصحاب هذا التصور من نجده يرفض نقل أي تجربة أوروبية كاملة — رأسمالية أو ماركسية — بل يرى إمكانية الأخذ بما يسميه الجوانب الايجابية في التجربتين لاخراج شكل جديد لا هو بالرأسمالي ولا هو بالاشتراكي !!

المجموعة الثالثة : تقيم تصورها على أساس اجتهاد خاص يقدم نماذج جديدة تدعو لثورات اجتماعية شاملة .. وهذه المجموعة تدعو إلى الحكم على التراث بعين العصر واحتياجاته ومشاكله تأكيداً للأصالة وتأكيداً لدعوة الاستفادة من

خبرة التاريخ والماضي كأصول
وجسور لوصل ما انقطع من السلسلة
الحضارية ووضعها في إطار عصري
لا يهمل التجارب الخاصة على المستوى
الوطني والقومي ولا يدير ظهره
للتقدم الانساني ولتجارب الانسان
المعاصر .

ونعتقد أن المجموعة الأخيرة هي صاحبة الموقف الأكثر موضوعية والأكثر اتفاقاً مع مقتضيات التغيير في بلدان مثل بلداننا .. وتبرز أهمية اتباع هذا الفريق في أنهم أصحاب المجهود الأكبر في تخليص التراث من الشوائب باختيار العناصر الصالحة منه لعملية البناء الجديدة وبالاستفادة من كل منجزات العلم بما يخدم الهدف القومي ويخدم القوى العاملة ويحقق لها حلمها في التحرر الكامل من التخلف والاستغلال والتبعية التي فرضت على الجميع قسراً .

٢ ــ منطلقات النظرية الثورية العربية المعاصرة (الناصرية)

أ ــ المنهج :

إذا كان الهدف من وراء هذا الجهد هو وضع لبنة ــ متواضعة ــ على طريق التقدم العربي وذلك في مجال النظرية الثورية .. فإن التحفظ تجاه التصورات النظرية السلفية والتوفيقية

ليس مصدره موقف سلبي يدين الجميع ويقف في صفوف المتفرجين دون أي فعل ايجابي .. فخير للانسان أن يضيء شمعة من أن يلعن الظلام .. فالفعل الايجابي هو تأكيد الهوية العربية بتصورات تكون تعبيراً عن هذه الهوية وملائمة لنوع المشاكل ومراعية للقوانين الموضوعية للواقع المعاش .

والسؤال المطروح .. ما هي التصورات النظرية المطلوبة ؟؟ وعلى أي نسق من النظريات الاجتماعية ؟؟ هل المطلوب شيء على غرار الرأسمالية التي لا تدين لمفكر واحد بل تبلورت خلال مسيرة طويلة ؟ أم المطلوب شيء على غرار الماركسية ؟؟

للرد على هذه الأسئلة نستطيع أن ندعي أنه على الرغم من أن الرأسماليين أطلقوا اسم النظرية على ما تصوروه حلاً لمشاكل المجتمعات — وعلى الرغم من أن الشيوعيين أطلقوا اسم النظرية على ما تصوروه حلاً لمشاكل المجتمعات — كذلك — فإن دعواهم ليست موضوعية .. فليست هناك نظرية رأسمالية أو ماركسية بالمعاني التقليدية ولكن هناك — كما ذكرنا في الجزء الأول من هذا البحث — «ايديولوجية» رأسمالية و «إيديولوجية» ماركسية بمعنى أن هذه «الايديولوجيات» تحتوي على مجموعة مواقف وأفكار ونظريات تحدد نظرة معتنقيها تجاه كافة القضايا الغيبية والإنسانية والاجتماعية والشخصية .. وهي لهذا بمثابة الأديان الوضعية وليست من قبيل النظريات الاجتماعية التي تطبق قوانينها في مجال العمل الانساني والعمل الاجتماعي .

ونحن لسنا بحاجة إلى أديان جديدة أو استبدال دين بدين آخر .. فالرأسمالي دينه القانون الطبيعي وعبادة الذات وأدواته المال والسيطرة الاقتصادية ، وقانونه الربح والعرض والطلب وجهاز السوق ومكانه المفضل – للعبادة !! – البورصة والمؤسسات والمنشآت التي تستنزف الإنسان أينما وجد دون نظر إلى قيمة أو منفعة أو دور من أجل رفاهية الانسان ودرء الخطر عنه .. والماركسي كان دينه نتاجاً لردود الفعل الرأسمالية وكان لا بد لرد الفعل أن يكون من نفس نوع الفعل ولكن بشكل معاكس .

من هنا تبرز قضية المنهج كقضية ضرورية لأية فكرة يراد تطبيقها .. فالرأسماليون كان مناسباً لهم أن تكون المثالية منهجهم لأنه يطلق الحرية للفرد دون ضوابط أو قيود ويعتمد في جانبه الأخلاقي والانساني على ضمائر الناس من منطق التعايش بين المستغِل والمستغَل ومنطق الإحسان من الظالم إلى المظلوم ومن الغني إلى الفقير .. وقام مفكرو الرأسمالية بتمهيد الأرض وتهيئتها لذلك حتى انطلقت الرأسمالية وسيطرت وسقطت المثالية وتحولت – في النتيجة النهائية – إلى مادية مطلقة تعمل كل ما فيه دمار الانسان بدعوى أن سقوطها سقوط للمثالية !! وسقوط للحضارة الانسانية الحديثة !!

والماركسيون كان مناسباً لهم أن تكون «المادية» منهجهم يتصورون من خلاله أنهم يستطيعون حل مشكلة الانسان المعاصر .. ودخلوا ميدان التغيير وهم يحملون لواء «المادية»

وينكرون كل ما يخرج عن إطارها فأصبحت كل الأفكار والمعتقدات لديهم ذات مصدر واحد ونتاج لتفاعل هذا المصدر فأصيبوا بداء النظر بعين واحدة فاختل التوازن ومارسوا التغيير بعيداً عن الانسان ووجدانه وبعيداً عن الجانب الروحي فيه .. وفي الوقت الذي أدانوا فيه المثالية لسقوطها وقعوا في نفس الشرك عندما وضعوا تصوراً رومانسياً لحياة الانسان في مجتمع الوفرة القائم دون طبقات والمنتفي فيه الصراعات بكل أشكالها .. وهي صورة المجتمع الشيوعي القريب إلى مجتمع الفردوس الموعود في الكتب السماوية أو التي أشار لها الكتاب المثاليون والخياليون في بحثهم عن النظام الأمثل .. فوقعوا في تناقض صنعته قناعاتهم المادية الصارمة وتطلعاتهم الخيالية والرومانسية الحالمة .. لقد كان ذلك نتيجة هذا المنهج ذو النظرة الواحدة انسجم في المقدمات ولكنه سقط في النتيجة .

وأمام هذا يطرح كثير من الباحثين أفضلية المزج بين المنهجين في شكل «توفيقي» لعل هذا يحل هذه المعضلة .. والحقيقة أننا نرى أن المزج في خدمة الانفصام والأزدواج في شخصية الإنسان العربي الذي نود له أن يستعيد دوره ويعيش عصره .. فالانسان وحدة واحدة متكاملة بكل جوانبها الوجدانية والروحية والمادية سواء كان ذلك على مستوى الفرد أو المجتمع أو الأمة أو العالم .. والتجزئة بين مثالية ومادية أو بين روح ومادة في الانسان هي تجزئة ساذجة ومغلوطة لأننا على مستوى الحياة البشرية لم نعهد جسداً بلا روح أو روحاً هامت وعاشت بيننا بلا

جسد .. من هنا فالمنهج الذي يتحدد من خلال وحدة الكون ووحدة حياة الانسان رغم ما فيها من التنوع والصراع هو المنهج الملبي للتطلعات الانسانية والمساعد على ايجاد الحلول المناسبة .

في ظل هذه الوحدة يكون مبدأ التكامل ومبدأ مقاومة كل ما يعادي هذا التكامل بحيث يعيش الإنسان حياته حراً آمناً صاحب رسالة يؤديها في تعمير هذا الكون وتسخير كل ما به لخدمته بعدالة كاملة لا تفرق بين إنسان وآخر إلا من حيث الجهد المشروع والطاقة المبذولة والقدرات التي أودعت فيه دون أن يكون لأية عوامل أخرى أثر في التفريق بين إنسان وآخر كعوامل الجنس واللون والمعتقد .

لهذا فنحن على حق عندما نؤكد أننا لسنا بحاجة إلى أيديولوجية على غرار الرأسمالية أو أخرى على غرار الماركسية .. نحن في حاجة إلى نظرية في التغيير [الثوري ـ بأبعاده الإنسانية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والروحية ـ أو بمعنى آخر نظرية للتغيير الاجتماعي بمفهومه الشامل تعتمد مبدأ وحدة الانسان وتكامل مطالبه واحتياجاته .. نظرية إجتماعية لا تتصف بالإطلاق ولا تقع في محاذير الرأسمالية والماركسية حيث أن كل منهما يعتبر نفسه أقصى ما وصل إليه الكمال الفكري والعقائدي .

فالنظريات في العلوم الإنسانية هي كغيرها في العلوم الطبيعية ـ ليست مطلقة ـ تخضع للنسبية ، فالاطلاق ليس صفة

من صفات البشر .. ومسيرة العلم تضيف كل يوم جديد يعدل ويلغي كثيراً من الاكتشافات السابقة التي كانت لها صفة العلمية في وقتها .. ومعنى « نظرية للعمل الاجتماعي » يختلف تماماً عن الأيديولوجية الكاملة .. فالنظرية عبارة عن استيعاب القوانين التي أفرزها الواقع ونزلت إلى حيز التجريب وأثبتت صلاحيتها وعلى أساسها تتحدد استراتيجية العمل الاجتماعي وأساليبه وعلى أساسها يتم التخطيط والبرمجة والتنفيذ .

والمنهج العلمي الذي يقوم على المشاهدة أو التجربة أو متابعة التجارب وتطبيقها واستخلاص الدروس المستفادة منها تخضع له كل الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية التي نستطيع أن نعيشها ونرصدها ونصفها ونصنفها ونحللها ونستخرج منها القوانين التي حكمت حركتها واتجاهها .. وعلى أساس هذا المنهج نستطيع الادعاء بأن هناك تحليلاً أو تفسيراً علمياً للظواهر وليس تحليلاً مادياً أو مثالياً لهذه الظواهر .. وعلى سبيل المثال .. فالنتيجة العلمية المأمولة وراء بعض التحليلات الرأسمالية أو الماركسية ضعيفة .. فنجـــد أنهم وهم الذين يتفقون في موقفهم من الإنسان من حيث ربط تطوره بالتطور المادي وكأن هذا التطور ميكانيكي صرف لا دخل للانسان فيه ودوره ينحصر في مجرد الاستجابة لهذه العوامل .. فالرأسماليون الذين يقولون بأن الإنسان مر بمراحل الرعي والزراعة والصناعة .. الخ والماركسيون الذين يقولون بمراحل المشاعية والعبودية والاقطاع والرأسمالية والاشتراكية .. الخ .. يغفلون أموراً كثيرة .. فمع

أن هذه نماذج للحياة وجدت في المجتمعات البشرية قديماً وحديثاً .. ومع أهمية العوامل الاقتصادية فان التاريخ يؤكد أن السيطرة وقهر الانسان للانسان – لم يبدأ بالتملك .. ولم تكن القوة الاقتصادية هي العامل الحاسم في هذا الموضوع .. فالانسان – في المراحل التاريخية الأولى – قهر أخيه الانسان وسيطر عليه بقوته العضلية وبأدواته البدائية .. وظهرت ملامح الاستغلال قبل سيطرة الإنسان على الأرض ومعرفة ملكيتها .. فسخره لخدمته واستمد منه قوة جديدة سخرها للانتاج فيما بعد .. وهكذا لم يبدأ القهر والظلم بالملكية بقدر ما كانت هذه الملكية عاملاً ساعد على تفاقم القهر وزيادة الظلم الاجتماعي .. وهناك عوامل أخرى تلعب دورها في هذا المضمار .. ولعل أبرزها التعصب العرقي والطائفي الذي يأخذ طابعاً عقائدياً أكثر منه طابعاً مادياً .. ويلاحظ أن كثيراً من الفقراء لا يقلون تعصباً عن الأغنياء .. وهذا لا يعني تحيزاً للمالكين على حساب غير المالكين ولكن يعني أن هناك من العوامل غير المادية ما يلعب دوره مع العوامل المادية في تفسير الظواهر تفسيراً علمياً .

والنتيجة هي أن التحليل المادي وحده لا يكفي والتحليل المثالي كذلك والخلط بين الاثنين في معادلة توفيقية جديدة لا يحقق الغرض المطلوب لأن المطلوب هو نظرة علمية تصب كل جهدها في كشف عوامل الوحدة والتكامل لعناصر الحياة الإنسانية وذلك على غرار صيغة تحالف قوى الشعب العاملة التي تتوحد وتنصهر فيها مصالح قوى الثورة العربية والتي كشفت

أين الخلل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الراهنة في الوطن العربي .. فالخلل ليس في وحدة أو في اتفاق هذه القوى ولكن الخلل في موقف القوى المعادية لها والتي تتربص بهـا دوماً .. فقوى الشعب العاملة بتحالفها كالجسد المتكامل بكل الأدوار التي تلعبها الأجهزة المتعددة والمتكاملة فيه وبما يعني وحدة « الجسم الشعبي » الذي يجب أن يتهيأ ضد الأمراض وضد عمليات غزو الميكروبات التي تقوم بها القوى الرجعية أو تحالفاتها ككيانات طفيلية سرطانية غير صحية وجب الوقاية منها قبل المرض والعلاج في حالة المرض .. فالاستسلام للتحالف الرجعي هو من قبيل الخلل الذي يصيب المجتمع بمؤسساته وأفراده ووجب على الشعب إسقاطه وفرض تحالفه ووحدته محل سيطرة أعدائه ومحاولتهم المستمرة لتقسيم « الجسم الشعبي » إلى طوائف وأحزاب .

من هنا كان إدراك الثورة الناصرية أنها « مطالبة بأن تشق طريقاً جديداً أمام أهداف النضال العربي » وأنها لا تستطيع « أن تنقل ما توصل إليه غيرها » فاختارت المنهج الأصعب والمركب الذي يبرز الوجه الإيجابي لكل العوامل المتشابكة والمعقدة في سلسلة الحياة الانسانية كالقومية والدين والإاشتراكية والديمقراطية فأكدت أن قوى التقدم وارادة التغيير عندما تكون قادرة على الحركة لا بد لها أن تدرك حجم التأثير النسبي لكل هذه العوامل على حركة الحياة ومسيرة التاريخ .. إن تأثير أحد هذه العوامل أو جزء منها يتفاوت من مجتمع إلى آخر ومن عصر إلى عصر

فحركة الحياة ومسيرة التاريخ ليست خبط عشواء وليست وفق منطق الصدفة ولكنها حركة عاقلة ذات قوانين مضبوطـــة . وعندما صاغت ــ هذه الثورة ــ ميثاقها على أساس هذه العوامل فإن هذا كان يعني رغبتها وعملها الدءوب من أجل تحديد الاطار النظري والفكري الذي يعتبر إطاراً لنظرتها إلى كل القضايا التي تهم السائرين على نفس الطريق ثم تترك ــ بعد ذلك ــ مهمة التفاصيل والاجتهاد والتحديد للمثقفين والمفكرين الثوريين .

وصياغة الميثاق لم تأت من فراغ بل كانت بلورة للجوانب الايجابية في الحضارة العربية وتعبيراً عن الروح الثورية في الانسان العربي وبلورة لحصيلة تجربة الثورة المعاصرة بكل أبعادها واستخلاص الحلول التي أفرزتها هذه التجربة منذ ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وهي تاريخ صياغة الميثاق ووضعه .. وكان قد سبق الميثاق « أهداف الثورة الستة » وكتاب « فلسفة الثورة » الذي كان محاولة من جانب الثورة الممثلة في قيادتها التاريخية لجمال عبد الناصر لاستكشاف أبعاد العمل الاجتماعي والسياسي في كل مجالاته الوطنية والقومية والعالمية واستكشاف المســـار الصحيح للثورة وأسلوب التغيير الدائم .. فكان محاولة مبكرة لفلسفة أهداف الثورة واعطائها خلفيتها الفكرية .

« لقد كانت ــ فلسفة الثورة ــ أقرب إلى الخواطـــر المستقبلية التي تحدد الملامح منها إلى دليل للعمل أو برنامج مرحلي

محدد يبلور المهام بوضوح ويضع لها الحلول التفصيلية المناسبة والملائمة لكل مرحلة بدقة »[1] .

وهذا يفسر لنا أن ممارسة أسلوب التجربة والخطأ في الناصرية لم يكن أسلوباً على غرار تجارب الفئران والكلاب أو الحيوانات لتطبيق نظرية «بافلوف» في « الفعل المنعكس الشرطي » * بل كانت تمارس هذا الأسلوب في وسط إنساني وشعبي تضبطه عدة ضمانات — تم اكتشافها فيما بعد — :

- روح الثورة وموقفها من التغيير بعد تحطيم النظام السابق القائم مع عدم رغبة في تكرار الممارسات السابقة .
- المبادىء الستة التي عكست مطالب النضال الشعبي واحتياجاته بشكل أصيل في سنة ١٩٥٢ .
- وعي قيادة الثورة وعدم سقوطها في دوامة المساومات والحزبية وعدم استسلامها لليأس .
- الثقة غير المحدودة في الشعب وقدرته على صياغة حياته الجديدة مستفيداً من الخبرات والدروس التاريخية الطويلة .

---

(١) الناصرية — مصدر سابق ص ٢٨ .

* نظرية للعالم الروسي أنبت من خلالها امكانية حدوث « الفعل المنعكس الشرطي » بالتدريب الذي ينتهي إلى اكساب الحيوانات أنواع من السلوك تقوم بتنفيذها بشكل آلي ودون وعي أو فهم .

وهكذا لم يكن هذا أسلوباً ميكانيكياً بقدر ما كان انعكاساً لإرادة الثورة لدى القوى الشعبية ورغبتها في البحث عن الطريق .. ولقد حققت الثورة أعظم انتصاراتها في ظل هذا الأسلوب وحتى في أحلك الأزمات مكنها هذا من المراجعة ومكنها من تحويل ألم الهزيمة ومرارته إلى طاقة غلابة تدفع نحو التقدم والتطور فلم تقع في فخ الانفصال عن الجماهير ومكنها من التأثير على الواقع العربي وأعطاها قدرة الاشعاع على العالم الثالث .. وسبب ذلك هو أن الثورة حققت انجازاتها ولعبت دورها من خلال امتزاج الموقف النظري الذي بدأ بالأهداف الستة مروراً بفلسفة الثورة وحتى الميثاق بالموقف التطبيقي الذي كان يعتبر محكاً ومختبراً حقيقياً لاختبار صحة هذه المواقف وانضاجها .

وهناك زاوية أخرى تؤكد ما توصلنا إليه وهي زاوية متابعة الثورة من خلال المراحل التي مرت بها على صعيد التطبيق .. ففي المرحلة الأولى من سنة ١٩٥٢ وحتى تأميم قناة السويس سنة ١٩٥٦ كان تركيز الثورة على اصلاح النظام السياسي بالتخلص من النظام الملكي وقيام الجمهورية وتدعيم الحكم الجديد واعادة التوازن في المجتمع بتقليم اظافر الاقطاع واجلاء القوات البريطانية المتمركزة في قناة السويش .. ومع ظروف هذه المرحلة التي لم يكن مقصوراً فيها تحقيق أي تقدم حقيقي في التنمية واعادة توزيع الدخل إلا أن هذه الفترة شهدت مجموعة من الاجراءات الهامة التي تستهدف اعادة توزيع الدخل من ذلك

تحديد حد أدنى لأجور العمال الصناعيين ووضع نظام للضمان الاجتماعي يشترك في تمويله أرباب العمل والعمال وتقرير حق العمال في عطلات مدفوعة الأجر بالاضافة إلى أهم القوانين التي صدرت في هذه الفترة كقانون الإصلاح الزراعي الذي لم يكن يهدف فقط إلى اعادة توزيع الدخل في مجال الزراعة بل استهدف القضاء على النفوذ السياسي للاقطاعيين وحول المدخرات من الاتجاه نحو شراء مزيد من الأراضي الزراعية إلى الاستثمار في الصناعة .

والمرحلة الثانية من تأميم قناة السويس إلى القوانين الاشتراكية سنة ١٩٦١ حيث تم نقل أكبر المشروعات الرأسمالية في مصر إلى ملكية الدولة واستتبع ذلك استئصال النشاط الاستغلالي والاحتكاري للموارد الاقتصادية الوطنية التي كان يقوم بها الرأسمال الأجنبي وفرضت الحراسة على الممتلكات البريطانية والفرنسية بسبب تجميد الأرصدة المصرية في الخارج ومصرت البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية وتحولت إلى شركات مساهمة مصرية يتملك المصريون جميع أسهمها .. وهنا اجتازت الثورة أخطر مرحلة من مراحل الصراع السياسي ضد النفوذ الأجنبي والرجعية المحلية مما أدى إلى زيادة درجة الطموح في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفرض ضوابط على نشاط القطاع الخاص لضمان توجيهه إلى مجالات الاستثمار لتحقيق معدلات عالية من النمو والفائدة للاقتصاد الوطني والقومي .

وكانت المرحلة الثالثة من قوانين يوليو سنة ١٩٦١ إلى انتهاء الخطة الخمسية الأولى وجزء من الخطة الخمسية الثانية التي توقفت سنة ١٩٦٧ .. وكانت مرحلة تمثل نقطة تحول في البناء الاقتصادي والاجتماعي .. فالدولة أصبحت تملك الجزء الأكبر من رأس المال المستثمر في الصناعة واستطاعت أن تتخذ أعظم خطوة لاعادة توزيع الدخل وكان طبيعياً أن يعمل هذا الاتجاه على توسيع نطاق القطاع العام حتى تمكنت الدولة سنة ١٩٦٤ من السيطرة على الجزء الأكبر من رأس المال الصناعي وتقوم باستثمار ٩٤ ٪ من اجمالي الاستثمارات في جميع القطاعات وأحلت الأسلوب التعاوني في الزراعة دون مساس بالملكية الفردية ولتحل الادارة الجماعية الاشتراكية محل الإدارة الفردية الاستغلالية في هذا القطاع الهام [1] . واستمرت الدولة في تمليك الأرض الزراعية التي تستصلح للمعدمين ووصلت بالتعليم ليصبح مجانياً في جميع مراحله .

والمرحلة الرابعة كانت من بعد نكسة سنة ١٩٦٧ وحتى سنة ١٩٧٠ – تاريخ رحيل جمال عبد الناصر – وفيها كانت أعباء النكسة جسيمة والجهود التي بذلت لتعويض ما أصاب المجتمع كان فوق طاقة البشر .. فتوقفت خطط التنمية الخمسية واعتمد أسلوب البرامج التخطيطية السنوية لتحقيق التنمية لمجتمع يمر

---

(١) مقدمة إلى الاشتراكية مع دراسة لتطبيقاتها في ج . ع . م د. جلال أحمد أمين – مكتبة القاهرة الحديثة – القاهرة سنة ١٩٦٦ صفحات ١٨٥ – ١٨٨ – ١٨٩ – ١٩٥ .

بمثل هذه المحنة وفي ظل هذا الأسلوب تمكنت مصر من يوليو سنة ١٩٦٧ حتى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٨ من تسديد ٢١٠ ملايين جنيه استرليني قيمة الأقساط المستحقة للدول الأجنبية .. وفي ٦٩ ، ٧٠ وصل النمو بصفة عامة نسبة ١٠٪ من مجموع الانتاج الصناعي الكلي وكانت بعض نماذجها على النحو التالي :

٢٩,٧٪ زيادة في الصناعات الهندسية والكهربائية
١٩,٦٪ زيادة في صناعة الآليات
١٢,٢٪ زيادة في صناعة استخراج البترول
١٠٪ زيادة في صناعة الحديد والصلب .

وبلغ الحجم العام للانتاج الصناعي في ٧٠/٦٩ ١٤٤٢ مليون جنيه مصري وزاد تصدير السلع في نفس العام ٢١ مليون جنيه عن السنة السابقة وبالطبع فهذه نتائج قياسية تمكن تحقيقها في زمن الحرب .

وكانت نتيجة عدم التوقف في التنمية أن بني في سنة ١٩٧٠ ٢٠ مصنعاً جديداً لانتاج الاسمنت والغزل والنسيج والأخشاب وسلع الاستهلاك الشعبي الواسع وانتهى العمل في بناء خط حديدي يربط بين القاهرة والواحات البحرية لنقل خام الحديد وأيضاً انتهى العمل بالسد العالي وبدأت محطته الكهربائية في العمل الذي كانت نتائجه قد بدأت تظهر منذ سنة ١٩٦٧ حيث حقق – في هذا العام – دخلاً يقدر بـ ٨٠ مليوناً من الجنيهات المصرية وفي ١٩٦٨ حقق ١٠٠ مليون جنيه مصري كذلك ..

وكان النجاح في اتمام مشروع السد العالي ومحطته الكهربائية في مثل هذه الظروف يعني انتصاراً عظيماً على النفس التي جرحت وتمزقت بالهزيمة وأصابها الشك في قدرتها الذاتية على التحدي [1].

ولما كانت هزيمة سنة ١٩٦٧ أكبر تحدي واجه الثورة الناصرية في القوات المسلحة أولت اهتماماً غير عادي بهـا فأعادت بناءها بشكل عصري قضى على سلبيات النكسة ودعم صفوفها بالمتخصصين من خريجي الجامعات والمعاهد الفنيـة المتوسطة والعليا .. ونجد في يوليو سنة ١٩٧٠ جيشاً قد تم بناؤه من جديد قوامه ٧٠٠ ألف جندي بلغت مصروفاته في ٧٠/٦٩ ٥٠٠ مليون جنيه مصري .

وهكذا ما كانت للثورة الناصرية أن تصمد أو تستعيـد إمكانياتها على الحركة بعد النكسة لولا القاعدة الصناعية الكبيرة التي كانت مملوكة للشعب من خلال القطاع العام ولما استطاعت أن تضع قدمها على بداية طريق التحرير الشامل للتراب العربي بحرب الاستنزاف في سنتي ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ [2] . وهذا جعل الثورة تشق طريقها عنوة وجعلها قادرة على استشراق آفاق العمل وسط ضباب كثيف حاولت ــ وما زالت ــ تصنعه القوى الرجعية الاستعمارية .

وأية محاولة ــ تحت دعوى التأصيل أو التأريخ أو التسجيل ــ

---

(١) الناصرية ــ مصدر سابق ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٤١ .

تتجاهل واقع التطبيق وممارسات الثورة وعلاقته بالمواقف النظرية والفكرية لها وخاصة من خلال وثائقها المحددة والمعروفة — فلسفة الثورة والميثاق وبيان ٣٠ مارس — وتراثها من حصيلة المواقف والتجارب والأفكار المدونة في انجازاتها وفي كلمات وخطب جمال عبد الناصر وما عاصره من ممارسات وتحديات انما هو حرث في البحر يستهدف تشويه الثورة وطمس معالمها .. ومن هنا فإن مهمة التأصيل والتأريخ والتسجيل يجب أن تكون مهمة الملتزمين بثورة يوليو أي الناصريين ليس في مصر وحدها بل في أرجاء الو طن العربي الكبير .

* * *

ب — مصادر النظرية :

إن اتضاح أبعـــاد أية نظرية لا يأخذ شكله المأمول دون تحديد مصادرها التي اعتمدت عليها من أجل ابرازهـــا وترسيخها وتطويرها لتواجه احتياجات ومطالب القوى المعبرة عنها ومن أجل خدمتها الخدمة الفكرية التي تضمن استمراريتها وتضمن إزالة اللبس والغموض عن كثير مما رافقها من أحداث ومواقف وتطورات وواضح من كل ما بين أيدينا من تراث نظري وفكري ومنجزات مادية واجتماعية واقتصادية للثورة العربية المعاصرة — الناصرية — أنها اعتمدت في بنائها على ثلاثة مصادر محددة هي : الفكر الديني والفكر الفلسفي والفكر العلمي كحلقات متكاملة توصل كل منهما إلى الأخرى ولتتبلور من

خلالها نظرية إجتماعية متكاملة تكون سلاحاً في أيدي القوى الناصرية تواجه بها تحديات الواقع وتحديات العصر . ولأول مرة – في التاريخ المعاصر – تطل على الانسانية تجربة ترفض كل عوامل التناقض بين هذه المصادر الثلاثة وتضع كل منهم في الاطار الذي ينتهي إلى خدمة الانسان ورفاهيته وتحقيق طموحه .. فالتناقض المفتعل الذي كان بين الدين والفلسفة قد سقط وأيضاً ما بين الدين والعلم سقط هو الآخر .. وما بين أي منهم والآخر صار في ظل الصياغة الجديدة للفكر الثوري العربي شيئاً غير مقبول وغير منطقي . ونحاول بشيء من التفصيل أن نوضح ذلك .

أولاً : الفكر الديني :

ونعني الفكر الديني بمصدريه السماوي والاجتهادي حيث تمثل الكتب السماوية وما جاء بها المصدر الأول .. ويمثل المصدر الثاني إجتهادات المجتهدين والعلماء والمفكرين الدينيين منذ نزول الرسالات حتى يومنا هذا وهذا يمكن وضعه في إطار محدد وهو التراث .. وهناك فارق بين الاثنين كبير .. الأول بكل ما يعنيه له صفة الإطلاق والثبات لطبيعة مصدره الالهي وليس البشري .. والثاني لا يحمل نفس الصفة بل يحمل طبيعة البشر بكل ما فيه من نوازع الخير والشر وعوامل الصواب والخطأ .. ولهذا فهو نسبي لا نتعامل معه كالتعامل مع الكتب السماوية .

ولكن المشكلة هي عند تناول النصوص المقدسة .. فإن

الذين يتناولونها ويفسرونها من البشر الذين يتأثرون بكل الظروف البيئية والاجتماعية والفكرية المحيطة بهم وهذه تترك آثارها على هذه التفسيرات وهذا التناول .. لهذا فإن التسليم بالآيات والمبادىء المنصوص عليها في القرآن مثلاً لا يعني التسليم بالتفسير الذي تناوله البشر بشكل مطلق .. فإن باب الاجتهاد مفتوح .. ومن حق الانسان متى أوتي إمكانية سبر غور هذه الأمور أن يجتهد ويقدم تفسيراته لهذه النصوص بما يتلاءم والظروف البيئية والاجتماعية والفكرية المحيطة بالإنسان .

وبسبب حساسية هذا الموقف فإن كثيراً من الباحثين يحاول أن يبتعد عن هذه القضية خوفاً من عمليات الارهاب التي تشنها الرجعية تحت ستار الدين أو خوفاً على النفس من شبهة الاتهامات التي تكثر في ظل من يتشدقون بالعلم والجهل والايمان والالحاد والتقوى والزندقة — في مرحلتنا الحالية — وخاصة أن من يثيرون الزوابع ويستغلون عدم معرفة عامة الناس لا يخرجون عن نوعية من النوعيات التالية :

- رجل دين معزول تماماً عما يدور حوله من أحداث ويستمد كل ما عنده من تفسيرات واجتهادات قديمة تحتاج إلى إعادة النظر .. ويتعامل مع هذه التفسيرات والاجتهادات تعامله مع النصوص المقدسة في الكتاب والسنة وكأنها ليست اجتهادات لبشر مثله يصيبون ويخطئون ويتعاملون مع عصرهم بمنطق يمكن ألا يكون ملائماً مع العصر الذي نعيشه .. وحقيقة كان عدد من

هؤلاء المفسرين والمجتهدين يمثلون عظمة العطاء لعلماء الدين الذين استطاعوا أن يستنبطوا ما يلائم عصرهم من أحكام .. ولو وجدوا في هذا العصر فربما كانوا لا يقلون عظمة لأنهم سيكونون تعبيراً حقيقياً عنه .

- رجل قارىء وحافظ جيد لنصوص الدين بارع في الحديث والكلام يقلب الدين على الوجه الذي يراه مناسباً لكي لا يغضب أصحاب السلطان والنفوذ .. يستطيع أن يؤثر في البسطاء ولكنه غير قادر على التأثير في نفسه لأنه يجعل نصوص الدين طوع الطالبين ويحقق بذلك مكاسبه محللاً الحرام ومحرماً الحلال مدعياً أن هذا هو منهج الدين في الاصلاح وأنه لا يستطيع أن يفعل أكثر من هذا فهو لا حول له ولا قوة .

- رجل مشبوه .. وما أكثرهم في هذه الأيام .. يستخدم الدين كسلاح للمصادرة على أي مساس بمصلحته أو مصلحة من يحركونه .. وكم هناك من العملاء للمخابرات الغربية — وللأسف في وطننا العربي — يتاجرون باسم الدين ويصادرون حق الإنسان في الحياة ويهدرون دم المجتهدين لأنهم حاولوا أن يقولوا كلمة حق من أجل حدود الله ومن أجل رفع ظلم الإنسان للانسان .

وعلى الرغم من وجود هذه النوعيات فإن هناك من الوجوه والعناصر الصلبة التي تقف صامدة ومتحدية من أجل أن تلعب

دورها في مسيرة التقدم ومن أجل أن تدفع عن الدين عمليات التشويه والتحريف التي يمارسها أعداؤه .. وجهد الناصريين الأكبر هو دعم صمود هؤلاء وحمايتهم .. وجهدهم الأكبر كذلك هو الدخول إلى صلب هذه القضية دون خوف من إرهاب أو بطش .. ويجب ألا يخشى الإنسان في رأيه وموقفه لومة لائم لأنه محاسب على ذلك حساباً عسيراً من الله ومن الشعب والتاريخ « إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم : قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها أولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً »[1] . بمعنى عدم تبرير التقاعس حتى ولو كان الإنسان مستضعفاً فقد أمره الله بالهجرة ورفض ما يجري تشويهه باسم القيم الإنسانية السامية التي سعت إليها الأديان السماوية .

وعندما نواجه الواقع فسنجد أن المصالح الاستعمارية الاستقلالية قد تمكنت على مراحل متعاقبة من تجميد الدين ضد طبيعته وجوهره واختلفت تفسيرات له تعادي العقل والعلم والتقدم وتعادي الإنسان وتهدر كرامته وتقيد حريته ، هذه التفسيرات تقوم على عدم المساواة بين الإنسان والإنسان .. والمتعمق في الدين يجد أنه بتأكيده على التوحيد وضع المصدر الأول لكل الأسباب والظواهر في مكانه الصحيح وفتح — بذلك — الأبواب على مصراعيها دون حدود أمام العقل

---

(١) سورة النساء آية ٩٧ .

لاكتشاف كل العلل والأسباب التي تقف وراء ظواهر الحياة بداية ببيان كيفية النشوء الإنساني ثم السعي لاكتشاف العلل والأسباب للسيطرة على نتائجها وتسخيرها لخدمة الإنسان وتحقيق سعادته وكرامته في حياته [1] .

لهذا فإن الناصرية — موضوعياً — رفضت ذلك التناقض المفتعل الذي تنسجه قوى الرجعية والأمبريالية من أجل وضع الدين في مواجهة أية دعوة تستهدف تحرير الإنسان من الاستغلال والسيطرة بوضعه في موقف العداء من الاشتراكية لمجرد أنها هددت مصالحهم والقومية ولمجرد أنها حملت مضمون تحررياً إنسانياً يعمق من التحولات الاجتماعية .. وذلك لأن تفسير الدين تفسيراً رجعياً هو الذي يتيح للقلة الغنية المستغلة السيطرة على الكثرة الفقيرة المحرومة وهو الأمر الذي نجده منافياً لجوهر الدين وطبيعته لأنه يحول هذه التفسيرات إلى سلاح عقائدي يخدم أغراض الرجعية ومصالحها وامتيازاتها الطبقية الاستغلالية .

والناصرية — موضوعياً كذلك — رفضت التناقض الذي أقامته الماركسية بوصفها للدين بأنه أفيون الشعوب وبعدائها المطلق له واعتبرته أساس الدفاع عن الاستغلال بكل أنواعه الاجتماعية والقومية تحت وهم التناقض بين الايمان بالدين وبين الاشتراكية فافتعلت تفسيرات للدين غير موضوعية وغير منطقية تم بناؤها

---

(١) البيان القومي الثوري — مصدر سابق ص ١١١ ، ١١٢

على أساس انتاجي طبقي يعتبر الالحاد الأساسي العقائدي الضروري للاشتراكية العلمية .. ويعتبر مقاومة الدين والقضاء عليه ضروري من أجل ترسيخ هذا الاعتقاد والمفهوم [١] .

ولا شك أن تلبية حاجات الحياة والاستجابة لضرورة العمل والانتاج هي حوافز للوعي الإنساني وعناصر تؤثر في الإنسان ومعتقداته إلا أن هذا ليس مبرراً كافياً للماركسية لكي تصدر هذا الحكم الجائر .. ومما لا شك فيه – كذلك – أن الدين ما زال وسيستمر في جوهره ومعناه تأكيداً لقيم التقدم والعدل والمساواة بين الناس ودعوة للانسان بأن يكون عمله من أجل التقدم وأن يكون كفاحه من أجل العدل وأي استغلال لدعوة الدين تحت أي نوع من أنواع التشويه هو في حقيقته تشويه وتزييف لرسالته .. فالإسلام – مثلاً – دعوة للتوحيد والتحرر من عبودية الإنسان للانسان فرفض الاستغلال ونادى بالمساواة بين الناس في عدالة مطلقة .. وهو بمضمون العصر رسالة معادية – بطبيعتها – للاستعمار والاستغلال والامتيازات الطبقية سواء كانت إقطاعية أو رأسمالية أو غير ذلك [٢] . ومثل هذه الدعوة غرست في معتنقيها مجموعة من القيم لا يمكن لانسان عاقل أن يرفض شيئاً منها وخاصة فيما تدعو إليه من تحكيم العقل وفيما يعرض للناس من مشكلات .

---

(١) المصدر السابق ص ٣٩٧ .

(٢) الحل الناصرى لأزمة الديمقراطية – مصدر سابق .

إن النظرة للحياة والكون تفرق تفرقة واضحة بين عالمين :
أحدهما عالم الحياة البشرية المقيدة بحدود الزمان والمكان ..
وثانيهما عالم مطلق يتعالى على أية صفة تحدد له مكاناً أو زماناً ..
وهذا ليس بنفس درجة الوضوح في أية ثقافة أخرى كالتي نجدها في الثقافة العربية .. ومن هذه النظرة يمكن أن نحدد موقفنا من تحليل المعرفة الإنسانية غير المتطابق مع التحليل المثالي الذي لم يزد الإنسان إلا قهراً وسيطرة وضياعاً والبعيد عن التحليل المادي الذي يفرض تفسيره ـ تعسفاً ـ على كل مظاهر الحياة الروحية والمـــادية .

فالحضارة العربية ـ التي أفرزت هذه الثقافة الواضحة ـ لم تكن حضارة دينية كالحضارة الغربية بل كانت حضارة متكاملة تمزج بين الدين والدنيا وما كان لرجال الدين من وزن ـ في ظل الحضارة العربية ـ إلا لكونهم لم يفرضوا وصايتهم على الحياة كما حدث من رجال الدين في أوروبا .. من هنا ففصل الدين عن الدولة لا يستقيم في الحضارة العربية ـ وإن كان يستقيم في الحضارة الغربية ـ وتطبيق العلمانية الغربية هو عودة بالدين المسيحي إلى طبيعته الروحية الصرفة حيث أصبحت هي الرد على تسلط رجال الكنيسة وسيطرتهم وفرض وصايتهم على الحياة فقد كانت مطلباً من أجل تحرير المجتمع الأوروبي من هذه السيطرة وتلك الوصاية ليشق طريقه نحو التحرر والتقدم .

وفكرة العلمانية ـ بالمعنى الأوروبي ـ لا معنى لها في الحضارة العربية لأن المحتوى الذي صاغ هذه الحضارة وشكلها علماني

بالضرورة حيث لم يجعل من رجال الدين طبقة تفرض وصايتها على الناس لتجعل من الدولة العربية دولة دينية (ثيوقراطية) بقدر ما كانت دولة علمانية تتمسك بالمزج بين الدين والحياة .. ويجب أن نتنبه إلى خطر استيراد العلمانية – بالمفهوم الغربي – وتطبيقه على الحضارة العربية المعاصرة لما يسببه من تحطيم للشخصية العربية وتدمير كيانها القومي وهو هدف كان وما زال الاستعمار يركز عليه [1] .

ووفق هذه الروح كان موقف الناصرية واضحاً حيث أبرز الميثاق دور العقيدة الدينية والايمان بالله ورسله وكتبه المقدسة كضمانة أساسية تدفع النضال الشعبي وتحقق له النجاح على طريق الثورة الشاملة .. وتؤكد أهم جانب من جوانب الأصالة فيه .

فالإيمان بالله خالقاً ومصدراً لهذا الكون يعني التسليم بأن رسالات السماء عامل حاسم في توجيه حركة التاريخ الإنساني وتفسيرها .. وقد أبرز الميثاق هذا بوضوح عندما أشار إلى أن الأدوار الكبرى التي قام بها الشعب دفاعاً عن الحضارة الإنسانية انما تمت في ظل الدين وبوحي من هدايته وتوجيهه .

والناصرية في موقفها من قضية « أصل الوجود » تلتزم بنظرة الدين . فالله مصدر الوجود كله وخالق الكون وتؤمن

---

(١) نحو ثورة حضارية – د عون الشريف – مجلة الدوحة القطرية – العدد ١٥ – مارس سنة ١٩٧٧ .

بمشيئته في توجيه البشر وهدايتهم وتسليم بالدور العظيم للدين في تنظيم حياة المجتمع ومنحه طاقات ايجابية تدعمه في معركة البناء وتقيه شرور الانحرافات والبعد عن الخير وتشجب أية محاولة للاستناد إلى الإرادة الإلهية لتبرير الاستغلال والظلم الاجتماعي .

وفي مواجهة مشاكلنا المعاصرة نجد أن الحرية الاجتماعية بأبعادها الاقتصادية والسياسية على رأس مشكلاتنا لم نجد حتى الآن من مجتهد ينافي في مجال العلوم الدينية سوى التوصية بالصدقات من الغني إلى الفقير دون مساس ببنيان المجتمع المختل نتيجة سيطرة قلة غنية ومستغلة على كثرة فقيرة ومحرومة .. واعتبر هؤلاء المجتهدين أن ذلك هو أقصى ما يمكن فإن فعل المتصدق ما عليه كان خيراً وإن لم يفعل ليس هناك من نظام يلزمه لأنه في كلتا الحالتين لا شأن لولي الأمر به [1] ... وخارج إطار الأحوال الشخصية والميراث والدعوة لشجب الظلم والاستغلال لم يفرض الدين نظاماً اجتماعياً بعينه في الوقت الذي يحث الناس على مقاومة الفساد والطغيان والعمل وفق منطق العدل والمساواة والخير للبشر جميعاً دون تفرقة .. وبجانب ذلك لم يفرض الدين شكلاً معيناً للعمل السياسي فلم يحدد شكلاً ثابتاً للشورى باعتبار أن هذا من الأمور الانسانية القابلة للتطور والتغيير وفق ظروف البيئة وظروف العصر الذي تطبق فيه .

---

(١) تجديد الفكر العربي — د . زكي نجيب محمود — دار الشروق — بيروت سبتمبر سنة ١٩٧١ — ص ٧٦ .

لقد كان محور البحث عند أغلب المفكرين – في الماضي – هو العلاقة التي تربط الانسان بالله وبرسله ورسالاته وقد استقرت هذه الأمور في النفوس وفقدت حدتها القديمة بينما أضاف العصر الحالي قضايا أخرى كان يجب على رجال الدين أن يحددوا موقف الدين منها وهذه القضايا تتركز في علاقة الانسان بالمجتمع والتنمية والعدل الاجتماعي والديمقراطية وعلاقته بأخيه الإنسان [1] .

وتجاه هذه المشاكل نجد أن الناصرية التزمت – في الجانب الاجتماعي – بالحل الاشتراكي حيث وجدت أن الإسلام لا يضع قيداً على محاولة المجتمع في القضاء على الاستغلال الاقتصادي والقهر السياسي .. ولما كان التطبيق الاشتراكي – في الأساس – يعني موقفاً محدداً من الملكية وحجمها وحدودها فإنها وجدت أن الإسلام لا يعادي تحول الملكية الخاصة إلى الملكية العامة ما دام ذلك من أجل العدل الاجتماعي ومن أجل القضاء على الاستغلال الاقتصادي .. ووجدت أن نظرة الأسلام للملكية تحدده عدة تصورات :

- الأول بجعل ملكية المال – في الأصل – كلها لله وحده ويجعل من أصحابه خلفاء فيه وأمناء عليه وهذا واضح في قوله تعالى : « لله ملك السموات والأرض وما فيهن » .. « ولله ميراث السموات والأرض » وفي

(١) المصدر السابق صفحات ٢٦ ، ٢٨ ، ٩٥ .

مخاطبته للأغنياء : « وآتوهم من مال الله الذي آتاكم » .
« وآمنوا بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » .

- الثاني ينسب المال إلى الجماعة كلها فيقول القرآن الكريم : « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام » .. « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما » .

- الثالث ينسب المال إلى صاحبه ويقول سبحانه وتعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » .. « والذين في أموالهم حق معلوم » .. وآتوا اليتامى أموالهم » وفي هذا التصور يكون حق الأرث .

ووفق هذه النظرية تنتفي أية هالة من هالات القدسية يحاول الرأسماليون والاقطاعيون والرجعيون إضفاءها على الملكية الخاصة كشكل لا يقر الإسلام سواها حيث وجدنا أن نظرة الدين من الاتساع والشمول تجاه هذا الموقف بما يساعد الإنسان على أن يتخذ ما يراه في مصلحته ومصلحة الجماعة بل مصلحة البشرية جمعاء .. فالملكية الخاصة في نظر الإسلام لا بد وأن تلعب وظيفة إجتماعية ووضع لها من الضوابط ما يجعلها تؤدي هذا الدور .. فالمالك السفيه – مثلاً – يسقط حقه في التصرف في ماله وينادي الإسلام – في هذه الحالة – بحق المجتمع في مباشرة توظيف هذا المال واستثماره عن طريق ما يسميه الفقه الإسلامي

ولياً أو وصياً أو قيماً .. وأي مالك .. في نظر الإسلام ـ هو قيم على ما تحت يديه فإذا أساء عزله المجتمع وباشر هو التصرف .

وكسب المال يخضع لنفس الضوابط .. فالربا الذي كان أبرز مظاهر الاستغلال في الماضي حرمه الإسلام تحريماً قاطعاً بحيث لا يكون أمام الإنسان إلا عمله وجهده في تحصيل معاشه وتوفير أسباب حياته .. ونفس هذه الضوابط هي التي يمكن أن تشجب الاقطاع والرأسمالية كأبشع صور الاستغلال في العصر الحديث كما كان الربا في الجاهلية .. « ما أكل أحد طعاماً قط خيراً أن يأكل من عمل يده » .. ويقول الله عز وجل «يمحق الله الربا فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله » .. ويقف الإسلام من الغش موقف العداء فيحرمه بكل مظاهره في البيع والشراء وفي عقود العمل وفي أية عملية تبادل تتم بين الأفراد والجماعات .. وعقاب الفسق هو اسقاط الانتماء وحرمان الفرد من شرف الانتماء إلى الجماعة .. « من غشنا فليس منا » وأيضاً فإن الموقف من الاحتكار لا يجد في الإسلام أي سند فيقول الرسول (صلعم) : « المحتكر عاص وملعون .. من احتكر طعاماً أربعين يوماً فقد بريء من الله وبريء الله منه » .

وعن التعامل في المال يضع الإسلام مجموعة من الضوابط يلتزم بها صاحب المـــال تبدأ بضرورة توظيف المـــال في نشاط إقتصـــادي غير استغلالي « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم » ثم

بإخراج الزكاة بنسبة ٢,٥٪ من الأموال السائلة وبنسبة ٥٪ إلى ١٠٪ فيما يتصل بناتج الأرض ثم بنسب محددة بباقي أنواع المال من ماشية ونحوها (ويلاحظ أن نسبة ٢,٥٪ مقدرة على أساس رأس المال وليس الربح فقط) .— ومصدر هذه القيود هو رفض الإسلام لتراكم الثروة في أيدي الأغنياء « كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » .

وبالنسبة للخدمات — تعليمية وصحية .. الخ — فالإسلام يعبر عنها « سبيل لله » حيث يقول الله سبحانه وتعالى : « وانفقوا في سبيل الله » بمعنى أن ينفق الإنسان ما زاد عن حاجته في هذا السبيل « ويسألونك ماذا ينفقون ، قل العفو » والعفو هنا يعني ما زاد عن حاجة الإنسان .. ولهذا فإن الانفاق في نظر الإسلام يبدأ بحد أدنى يؤخذ بالزكاة وينتهي بحد أعلى يمكن أن يصل إلى إنفاق كل ما زاد عن الحاجة الشخصية .

وعن حق المجتمع في استرداد الأموال والأملاك التي جمعت عن طريق غير مشروع — كالربا والملكية المستغلة — يضع الإسلام لذلك عدة درجات تبدأ بمخاطبة الضمير فيقول القرآن : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما يفي من الربا إن كنتم مؤمنين » ثم التحذير في حالة التباطؤ « فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله » ثم يصل إلى أن يضع نظاماً يصفي به هذا الاستغلال « وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا

تظلمون »[1] وعلى مستوى التطبيق قدم الرسول أروع النماذج البشرية حينما أصدر قراره – بأثر رجعي – يقول : « إلا إن ربا الجاهلية موضوع وأول ما أبدأ به ربا عمي العباس بن عبد المطلب » ويعني هذا القرار رفض كل الحقوق المترتبة على عقود الربا من فوائد وديون متراكمة لتصبح المطالبة بها باطلة وغير مشروعة .

ويعتبر هذا القرار من أخطر القرارات ذات الدلالة الاجتماعية في تاريخ الدولة الإسلامية ولو صدر مثله في عصرنا أو أقل منه لأهدر دم من أصدره .. وأول من يهدر دمه من يتشدقون بالدين ويدعون معرفتهم بأصوله وقواعده . فيدعمون نفوذ الإقطاع والرأسمالية والاحتكار – الذي يمثل صور جديدة للاستغلال الذي كان ممثلاً في الربا في عصر النبوة – ويجدون أنفسهم معادين للدين الذي استطاع – مبكراً – أن يثبت بالفعل تقدميته في تنظيم العلاقات الاجتماعية وعلاقات الملكية والثروة من أجل منع استغلال الإنسان للانسان ومن أجل تحقيق المساواة بين الجميع .

لقد أثبت الدين أنه لا يقف أمام خيار الإنسان للنظام الاجتماعي المناسب له .. ومن هذه الروح فإن الاشتراكية إذا

---

(١) موقف الإسلام من الاشتراكية دراسة لابراهيم الخولي – من منشورات منظمة الشباب الاشتراكي الناصري ، سنة ١٩٧٠ صفحات ١١ ، ١٣ ، ١٤ .

كانت تمثل النظام ذو الخصائص والمقومات التي تقضي على الاستغلال وتحرر الإنسان من عبودية الإنسان الآخر فإن الإسلام لا يعادي هذا الخيار .. وحتى الرسالات السابقة على الإسلام لا يخرج مضمونها في الاطار الاجتماعي عن هذا المضمون .. والدليل على ذلك وباستقراء الرسالات السماوية سنجد أن بها قاسماً مشتركاً يتمثل في التوحيد وعبادة الله في جانب واقرار العدل الاجتماعي والمساواة في جانب آخر وعلى سبيل المثال كان الاستغلال في عهد شعيب — عليه السلام — يتمثل في التبادل والبيع والشراء فكانت دعوته « اعبدوا الله ما لكم من إله غيره . قد جاءتكم بينة من ربكم . فأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها . ذلكم خير لكم إن كنتم مؤمنين » . وكانت مشكلة المياه أساساً للظلم الاجتماعي في عهد صالح — عليه السلام — فكانت دعوته (يا قوم أعبدوا الله مالكم من إله غيره » .. « ونبئهم أن الماء قسمة بينهم كل شرب محتضر » بما يعني أن كل نوبة لأصحابها دون عدوان على حقوقهم .. وكان الظلم في عهد موسى — عليه السلام — يقوم على استعباد فرعون للناس ويقول القرآن في هذا الصدد « نتاو عليك من نبأ موسى وفرعون بالحق لقوم يؤمنون . إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعاً يستضعف طائفة منهم . ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين ، ونمكن لهم في الأرض ونرى فرعون وهامان وجنودهما منهم ما كانوا يحذرون » . وقامت دعوة

المسيح عيسى بن مريم — عليه السلام — على مبدأ « من كان عنده ثوبان فليعط من لا ثوب له » وكان أساس دعوة محمد — عليه الصلاة والسلام — « والله فضل بعضكم على بعض في الرزق فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكت إيمانهم فهم فيه سواء . أفبنعمة الله تجحدون » والمعنى هنا هو أن التفاوت في الرزق — الدخل — ناتج عن تفاوت الجهد والاستعداد والقدرة بين إنسان وآخر وليس ناتجاً عن استغلال أو قوة أو بطش بل تؤكد الآية الكريمة أن ثمرة هذا الجهد ليست ملكاً مطلقاً لأصحابها بل يجب أن يعاد توزيعها من جديد بما يحقق اشتراك الناس فيها .. ولهذا فمبدأ « فهم فيه سواء » رغم اختلاف الرزق — الدخل — يستوعب كل شعارات العدل الاجتماعي والاشتراكية [1] .

لهذا فعندما يكون الاستغلال في عصرنا الحالي يقوم على الرأسمالية والاقطاع وسيطرة الاحتكارات وفي مواجهته لا نجد إلا الاشتراكية هي الحل وتطبيقها هو المخرج يصبح العداء لها كعداء قوم شعيب أو صالح أو موسى .. الخ الذين أذاقهم الله عذاباً أليماً .

وعندما نتناول التراث كجزء من الموضوع — الفكر الديني — فسوف نجد أنه في جانب منه يحمل كثيراً من الصور المشرفة وفي جانب آخر لا يحمل إلا صوراً باهتة وقائمة يتفنن بعض الكتاب في عرضها وابرازها .. وإذا أردنا أن نطرح

---

(١) المصدر السابق ص ١٥ ، ١٦ .

هذا الجانب بشكل موضوعي فسوف نجد أن حياتنا اليوم لم يعد يصلح لها جانب مما جاء في التراث لأن المشكلات الحالية لم تكن هي نفسها المشكلات التي صادفت أسلافنا حتى نستعير منهم أساليبهم وطرق علاجهم لمشاكلهم .. وعلى سبيل المثال كانت الحرية — في نظرهم — تعني عدم الاسترقاق وكانت العبودية مرادفة لمعنى الرق فالفرد في نظرهم إما حراً له حقوق وعليه واجبات وإما عبداً — رقاً — مملوكاً لغيره (1) أما الآن فإن الحرية تعني شيئاً آخر لم يكن موجوداً ولا قائماً لدى السلف .. وحقيقة فإن التراث استطاع أن يقدم الكثير حول علاقة الإنسان بربه وهذا أروع ما فيه ولكنه لا يستطيع — إلا في إطار مبادىء مستخلصة — أن يقدم شيئاً مناسباً لعلاقة الإنسان بالمجتمع وبالانسان الذي يعيش في نفس المجتمع في عصرنا الحاضر .. وهذا ما يجب الاجتهاد حوله لأننا بمنطق العلم والعصر لا نستطيع أن نأخذ من تراث الأقدمين — في جانبه الحياتي والإنساني — إلا ما نستطيع أن نطبقه اليوم لكي لا نجعل من حضارتنا كياناً متناقضاً مع العلم ومع العصر .

والتراث عندما ندعو إلى الاستفادة منه ودراسته فإنما هذا لا يعني أن نقتفي أثر الأجداد في الامعان في تحليل النصوص المكتوبة وشرحها واستخراج ما خفي من معانيها ثم وضع حواشي جديدة على هذه المعاني لنحملها أكثر ما تحتمل ونقع في

---

(1) تجديد الفكر العربي — مصدر سابق ص ٧٣ .

رذيلة الدوران حول الذات وسجنها داخل توابيت الماضي التي كان يلجأ إليها الكثير من المدعين لمواجهة جبروت الحكـــام وسطوتهم .. والتراث وإن كان يحمل في جانب منه كثيراً من المواقف التي تؤكد أن السلف كانوا ذوي وقفات يغلب عليها النظر العقلي والموضوعية ولهم مناهجهم التي شدت انتباه الكثير والتي كانوا يطبقونها على موضوعات ليست مطروحة في عصرنا الحاضر .. فإن حاجتنا اليها تنحصر في إطار الدراسة التاريخية والمنهجية .. ولفظه ورفضه شيء غير مسموح ولا مباح ويصبح المطلوب هو تنقيته والاستفادة منه بالشكل الذي يعصم من الانهيار والسقوط ويعمق الأصالة التي تواجه بضربات متتالية للقضاء عليها دون أن يغرينا ذلك بالرجوع إلى الماضي فسلطان الماضي على الحاضر « هو بمثابة السيطرة يفرضها الموتى عـــلى الأحياء » [1] .

إن التراث تأثر وشوه بنفس الدرجة التي حاول الكثيرون منها تشويه الدين لصالح القوى المسيطرة والمستغلة التي تحاول أن تغلف ظلمها وجبروتها بغلاف من الدعوة إلى العدل والتقدم يغطي مضامين كاذبة وزائفة يستطيعون من خلالها تجميد مقاومة الإنسان وصراعه ضد عوامل القهر والاستغلال . وهذه القوى عملت على أن تضفي هالات من القدسية حول أسس النظم الظالمة وحول كثير من المواقف السلوكية والاستغلالية المستوردة

---

(١) المصدر السابق ص ٥١ .

بما يتنافى مع الأساس العلمي لفهم التراث وفهم حركةالتطور في مضمون الدين الذي انتهى إلى التوحيد وشجب الاستغلال والظلم الاجتماعي محدداً بذلك السبب الأول للوجود بما يفتح الباب على مصراعيه أمام العقل والعلم للاجتهاد والعمل ويبتعد بالناس عن الوقوع في خطأ التفسير الاقتصادي للدين والتراث .

وأخيراً .. إننا في حاجة إلى سند من التراث يدعم الدعوة لتحرير الإنسان ويساعد في بناء مجتمع جديد يكون الإنسان فيه فعالاً وايجابياً دون تقليد أعمى ودون استعارة موضوعات الماضي ومشاكله .. نحن باختصار في حاجة إلى استيعاب الوقفات المنهجية التي وقفها الأجداد والتي مكنتهم من مواجهة الضيم وساعدتهم على وضع حلول لمشاكل الحياة .

* * *

ثانياً : الفكر الفلسفي :

كثيرون يأخذون موقفاً متشدداً ومعادياً من كلمة فلسفة حيث تختلط في أذهانهم بتعبيرات مثل السفسطة أو الجدل الذي لا طائل من ورائه وحيث يضعها البعض في موقع العداء من أفكاره ومعتقداته وخاصة إذا كان متديناً يرى أن الفلسفة نقيض للدين فيتصدون دفاعاً عن الدين بانكار كامل لدور الفلاسفة وينسى أن ازدهار أية دعوة — دينية أو غير دينية — لم تزدهر إلا بجهد المجتهدين وأصحاب الرؤى الفلسفية المستنيرة .

والموقف الفلسفي — في مجال النظرية الاجتماعية أو السياسية

- ضرورة تمليها الحاجة إلى بيان سلامة الموقف العقائدي ككل وسلامة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها .. فأي عمل غير مبرر فلسفياً أو عقلياً هو عمل محكوم عليه بالذبول والموت .. والموقف الفلسفي من هذه الزاوية هو مستوى من الادراك الشامل والقدرة على التعميم الذي يرد كل جوانب القيم الاجتماعية والثورية والمعارف والعلوم إلى مستوى أكثر شمولاً نستطيع من خلاله أن نحدد العلاقات بين جوانب الحياة المختلفة بصورة أكثر إتساقاً وانسجاماً .. ببساطة إذا كان العلم يدرس الطبيعة ويستخلص قوانينه من الأحداث والظواهر اليومية التي تعج بها الحياة فإن التعميم الفلسفي يكون مصدره مجموعة القوانين العلمية وما بينها من علاقات من جهة ويقوم على اخراج كوامن الأفكار والمعتقدات والسلوك والثقافة ليصل بها إلى مستوى من الوضوح والعلانية يسهل رؤيتها ومناقشتها من جهة أخرى .

ولما كانت الناصرية وليدة عصر زادت فيه التيارات الفلسفية وتعددت مدارسها وزادت فيه الحاجة إلى استكشاف هذه التيارات من أجل بلورة نظرة محددة تجعلها تشق طريقها وتحقق الأهداف التي قامت من أجلها .. وكما ذكرنا في الصفحات الأولى من هذا الكتاب أن أبرز ايديولوجيتين أو فلسفتين في القرن العشرين هما «الليبرالية» و «الماركسية» ووجدت الناصرية أنها لا تستطيع استعارة إحداهما أو الأخذ بأي منهما . فكانت مهمتها صعبة حيث لم تكن الرغبة في الابتداع أو التعصب ضد الآخرين هي سبب صعوبة هذه المهمة بقدر ما كانت مكامن الصعوبة في

حالة القلق الروحي العميق الذي يعانيها الإنسان العربي وظروف الواقع المحلي والقومي والعالمي المختلفة والمتنوعة والمتشابكة .

وخرجت الناصرية — منذ ولادتها — عن دائرة الانبهار التي يقع فيها أبناء وساسة العالم الثالث حيث يحاولون أن ينقلوا التجارب الأوروبية بما تحمله من خلفيات فلسفية وعقائدية . وبدأت في استشراف الواقع والتعامل معه مباشرة فخرجت بالأهداف الستة المعروفة كأهداف تستجيب لظروف الواقع الوطني في مرحلة الثورة المبكرة .. وصاغت رؤيتها في فلسفة الثورة والميثاق وبيان ٣٠ مارس بجانب التراث الضخم من المبادىء والأفكار وأيضاً الانجازات التي عكست نفسها — من خلال أسلوب التجربة والخطأ — في مبادىء استقرت ورسخت في وجدان الثوريين العرب .

واستطاعت الناصرية بموقفها هذا أن تحتفظ للانسان العربي بتوازنه بتعميقها لجانب الأصالة فيه وبانفتاحها على الفكر الإنساني تنهل منه وليكون مرآتها ترى من خلالها ما قدمته الشعوب الأخرى من اسهامات للتقدم البشري وبذلك حققت جانباً هاماً من جوانب البناء الحضاري الجديد الذي كان ينبىء بعصر جديد تستطيع فيه الأمة العربية أن تكون محط آمال المظلومين والكادحين في العالم بعد أن رأوا فيها المنطقة الأم لثورات الشعوب في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

وبينما كان عدم التوازن سبباً في انهيار حضارة بعض

الشعوب كما حدث في تركيا بعدما استعار مصطفى كمال أتاتورك النموذج الغربي وقام بتطبيقه — عسفاً — على تركيا فصارت مسخاً قطع جذوره بالماضي ولم يستطع أن يكون شيئاً يذكر في الحاضر ووصلت حساسيته تجاه الشرق إلى درجة استبدال الحروف العربية التي كانت تكتب بها اللغة التركية بالحروف اللاتينية .. وهذا على العكس من عبد الناصر الذي كان معبراً حقيقياً عن الأخوة العربية فبدلاً من عمليات المسخ عمق فكرة القومية العربية وأعطاها مضموناً ثورياً معاصراً فربط بين الأصالة والتجدد وجعل من حضارة الماضي دافعاً وحافزاً في مواجهة تحدي الحاضر والمستقبل وبدلاً من أن تصبح العروبة رمزاً للتخلف تحولت على أيدي عبد الناصر إلى رمز للتقدم والثورة والعدل والسلام .

إن عملية الخلق الثوري هذه أدت إلى حل مجموعة من التناقضات التي تواجه الفكر الثوري المعاصر .. فلأول مرة أثبتت التجربة صحة التوجه الجديد للثورة العربية والذي يقوم على التلاحم بين الثورة الوطنية على مستوى الأقطار العربية وبين الثورة القومية الشاملة نتيجة تفاعل خلاق بين العمل الوطني الثوري الذي تحول إلى رافد يمد القوى القومية الثورية بالطاقة والفعالية .. وهي كذلك لم تجعل من الأصالة — كما ذكرنا — شيئاً متصادماً مع مطلب التجديد والتحديث وحلت بذلك ولأول مرة ... التناقض المفتعل بين الدين — وهو أعظم تعبير

عن الأصالة العربية — وبين معطيات العلم والعصر السياسية والاقتصادية .

وبهذه الصورة قلبت الناصرية المعادلات التقليدية المعروفة فلم تشق طريقها القومي تحت راية العداء للدين كما فعلت القوى القومية في أوروبا التي نمت على أنقاض مجتمع الإقطاع واعتبرت الكنيسة معوقاً لها من الانطلاق فشقت طريقها تحت راية العداء للكنيسة وللدين المسيحي . فمكنت الإنسان العربي من التصدي للاستعمار الذي يسعى لتطبيق فكرة القومية الأوروبية على شعوب العالم الثالث وعلى القومية العربية التي أصبحت بمضمونها المعاصر وجه الغزو الاستعماري الذي اتخذ منها موقفاً معادياً لتعطيلها وشل فاعليتها وحيويتها الكامنة فيما تمنحه للوطن العربي من طاقة وقدرة .. فعمل جاهداً — وما زال يعمل — لرد الوطن العربي إلى عصر الجاهلية السحيق بتبني الدعوة إلى الفرعونية في مصر والفينيقية في الشام والآشورية والكردية في شمال العراق والبربرية في المغرب والقرطاجية في تونس — وهذا من أجل أن يضعف فعالية العروبة في الوطن العربي ومن أجل إنهاك أبناء المنطقة في البحث عن ملامح وأصول اندثرت في الماضي فيفقد — الإنسان العربي — الحاضر ويقع أسير الحضارة الغربية الغازية التي تعمل جاهدة لتحقيق مآربها من خلال صرف العرب عن لغتهم تحت دعوى العلمية وضرورة تطويرها وكتابتها بالحروف اللاتينية مستهدية بنجاحها في تحويل كتابة عدد كبير من اللغات

التي كانت تستخدم الحرف العربي بالحرف اللاتيني * فقطعت ما بين هذه الشعوب وتاريخها وتراثها وبينها وبين أصالتهـا وجذورها [1] .

بالاضافة إلى أن الماركسية وقفت موقفاً معادياً من القومية التي وجدت فيها عقبة في سبيل وحدة الحركة العمالية واعتبرتها نتاجاً لمرحلة الازدهار الرأسمالي وتبنت نفس الموقف الأوروبي في العداء للكنيسة وللدين المسيحي فبنت تجربتها على أساس رفض فكرة الدين وفكرة القومية معاً ونسجت بدلاً منهما فكراً جديداً انسجم مع منهجها ومنطلقاتها .

لقد أنهت الناصرية التناقضات المفتعلة بين الدين والقومية .. وبين القومية والاشتراكية .. وبين الدين والاشتراكية .. وبين الاشتراكية والديمقراطية .. وبين كل منهم والآخر لتعبر بحق عن تكامل الرؤية وشمولها إلى الإنسان . وعلى أساسها تحددت علاقة الانسان بما حوله على أساس يربطه بالمثل العليا ويحقق له بناء عقائدياً متكاملاً .. فكان ذلك أساس تصور علاقة الإنسان بالكون والحياة والمجتمع وأخيه الإنسان وصاغت ذلك في شكل منطقي ومتسق يزيل كل تعارض قد ينشأ بين المعرفة الغيبية الايمانية وبين المعرفة العقلية النسبية تأكيداً لدور كل منهما في توضيح القضايا وتحديد وتنظيم السلوك .

---

* هذه اللغات هى : التركية – السواملية – الهوسا – المالطية – الصومالية .

(١) نحو ثورة حضارية – مصدر سابق .

وحسمت ــ الناصرية ــ ولو بشكل غير مباشر الإجابة على السؤال التقليدي .. أيهما أسبق المادة أم الفكر ؟؟ برفض السؤال من أساسه لوحدة ماهية الوجود وماهية الإنسان كذلك مما يعني ــ أيضاً ــ رفض أي من الجوابين المادي والمثالي .

وهذه الفلسفة تتيح للإنسان أن يسعى على الأرض علماً وعملاً ويتطلع إلى السماء مهتدياً بالمثل العليا التي تمنح عمله وعلمه أبعاده الأخلاقية وترسم له الأهداف السامية من أجل السعادة والتقدم والرفاهية وهذا نقيض للفلسفة الأوروبية التي نبتت كلها من الأرض تنشد القوة والمنفعة [1] .

وهذا يمكننا من صياغة ثقافة عربية معاصرة تمثل كل هذه الجوانب والقيم التي توجه الإنسان وتسيره وتقدم له المعايير التي يحكم بها على الأشياء والمواقف وتخرج به عن إطار النظرة التقليدية للثقافة التي تحددها في أطر صماء إلى معنى أشمل يجعل من الثقافة مرادفاً للحياة في شتى جوانبها وليست كما كانت في الماضي احتكاراً للذين يعرفون قواعد اللغة وأصولها وتتركز عبقريتهم في لسانهم وفي المترادفات وأصول السجع والجناس .. الخ ... التي تمتلىء بها خطبهم ومقالاتهم والتي لم تصمد أمام الثقافات الزاحفة والوافدة من خارج البلاد .

الثقافة التي نعنيها هي ثقافة الحياة بكل ما فيها من قيم وعلم

---

(١) تجديد الفكر العربي ــ مصدر سابق ص ٢٨٤ .

وخبرة وهي ثقافة تمثل نقلة حضارية كبيرة تدعو لتجاوز ثقافة الكلمة إلى ثقافة العمل من أجل تغيير وجه الحياة .

وعلى مستوى فلسفة العمل السياسي شقت الناصرية طريقاً صعباً استطاعت أن تبلور من خلاله فلسفة سياسية معاصرة تمكنها من التعامل مع المجتمع ومن صياغة الانسان صياغة جديدة .. فكان الإنسان هو نقطة الابتداء .. واستعرضت مسيرته الإنسانية في ظل النظم السياسية القديمة والحديثة فوجدته أنه في ظل نظريات الحكم الوراثية ونظريات التفويض الإلهي والعقد الاجتماعي ودكتاتورية الطبقة يستمر الإنسان أسير القلة الحاكمة المسيطرة التي تستنزفه وتمارس معه شتى أنواع الاسترقاق والعبودية .. ووجدت أن كل هذه النظريات تساند الاستبداد بأشكاله التقليدية أو المعاصرة .. فكان خيارها هو رفض كل أشكال الاستبداد وتركت للانسان العربي أن يمارس ويصحح حتى صاغ في النهاية الإطار المناسب الذي يستطيع أن يستوعبه فكرياً وتنظيمياً ويمكن من تأكيد دوره ككائن واع ومبدع له من القدرات والملكات ما يخرجه عن دائرة الكائنات غير الواعية .

فالإنسان كائن يشاهد ويتذكر ويتخيل ويجرد ويحلل ويركب ويفسر ويقيم كل الأمور ولا يقف وعيه عند حد بجانب أنه كائن منتج ومتطور فحياته ومطالبه لا تقف عند حد بما يحفزه على تحدي الطبيعة والسيطرة عليها واكتشاف قوانينها الكامنة فيها .. هذا الإنسان يتحرك في حياته ضمن عدة

مستويات .. فهو الفرد المتميز والفذ على جميع الكائنات .. وهو المجتمع المتميز والمتخلف عن جميع الأشكال والأطر التي تجمع الكائنات الأخرى .. ثم هو أيضاً الانسان صاحب العلاقة المستمرة بالطبقة التي لها قوانينها المستقلة عن حركته وإرادته[1] .. وأخيراً هو الإنسان صاحب الموقف والنظرة المتأملة لما وراء الطبيعة وما وراء هذا الكون من ظواهر يجدها خارجة عن إرادته وعن قدرته في اعطائها التفسير المناسب .

وحياته يجب أن تصاغ وفق هذا الدور المتنوع والحاجات المتعددة والطبيعة المنظورة له .. وهذا لا يكون دون تحقيق الحرية له .. والانسان كما هو متنوع الحاجات متعدد الأدوار فإن حريته هي الأخرى متعددة الوجوه مختلفة الوسائل .. فهي على مستواه الفرد تقوم على أساس اختياره لأفعاله وفق ضوابط أخلاقية واجتماعية محددة .. وعلى مستوى المجتمع فإن حرية المجتمع لا تتحقق بتسلط فرد أو فئة أو طبقة أو طائفة عليه ولا تستقيم باستنزاف قلة لجهد الكثرة وانما تستقيم عندما يكون الجميع سواسية .. فرصتهم متكافئة ومعيار الحكم عليهم يكون بحجم العطاء وحصيلة الانتاج والعمل .. رعلى مستوى علاقة الإنسان بالطبيعة نجد أن حريته تتحقق بمواجهة تحدي الطبيعة والكشف عن أسرارهـا وقوانينها .. فهو لا يكون حراً في اجتياز الفضاء دون أن يكتشف القوانين التي تمنحه هـذه الحرية كالجاذبية التي يتغلب عليها ليحقق حريته في

(١) البيان القومي الثوري – مصدر سابق صفحات ٤١١ ، ٤٤١ .

استخدام الغلاف الجوي[1] وهنا أكثر ما يكون الوضوح بين الحرية والعلم الذي يحقق للانسان قدرة السيطرة على الطبيعة باكتشاف قوانينها وكوامن أسرارها .. وأما مستوى علاقة الإنسان بما وراء الطبيعة ووراء العلم فإن حريته تكون بقدر اقتناعه وتسليمه بما نصت عليه الأديان السماوية والتي لا تصطدم مع العقل أو تتسبب في عزله عن تيار الحياة المتدفق .

والانسان باعتباره الكائن الوحيد ذو التاريخ فإن حركته التاريخية هي عبارة عن تحد واع لجميع الأوضاع والعلاقات والقيم والنظم التي تحول بينه وبين حريته .. ويظهر هذا واضحاً باستقراء أشكال الكفاح الانساني المستمر تخلصاً من الاستغلال وطلباً للعدل والتي كشفت له ضوابط الحياة وقوانينها وكشفت له أن مسيرة التاريخ ليست ميكانيكية وأن حركته ليست آلية بل هي حركة عاقلة مضبوطة بعديد من القوانين استطاع الانسان أن يكتشف جزءاً كبيراً منها وكان أهمها دور العمل الانساني كتعبير عن عظمة هذا الإنسان وطموحه ..

والتاريخ وفق هذه النظرة يتحدد مساره وتوجهه من خلال علاقات تربط بين الحوادث في نظام منطقي يسلم فيه كل موقف إلى الآخر وكل حادثة إلى ما بعدها من حوادث .. وهو في هذا مختلف في مدلول حركته ومغزاها عن تفسير الحركة الداخلية للأشياء والمواد الطبيعية التي تهتم بكشف حركة الدقائق

---

(١) موسوعة الهلال الاشتراكية ، مصدر سابق .

والذرات والجزئيات والخلايا التي يتكون منها الشيء وتقوم بدراسة ما يحدث داخل هذا الشيء من حركة وتفاعل وهذا مجال علوم الطبيعة والكيمياء والأحياء والعلوم المشتقة منها .. وحركة التاريخ لا تفسر – كذلك – على غرار تفسير الحركة الخارجية للأشياء والمواد بمعنى تفسير حركة انتقال هذه الأشياء والمواد من مكان لآخر كحركة الأجسام الساقطة والكواكب السيارة وهي من مجالات علوم الطبيعة والفلك .. انما ما نعنيه بالحركة التاريخية هو ما يتعلق بالإنسان وما يحيط به من ظواهر وأشياء بمعنى حركة نشوء وتطور وتغير هذه الظواهر والأشياء وأنواعها ومقوماتها وفعاليتها ...

هنا نجد أنفسنا أمام نوعين من الحركة التاريخية.. الأولى : حركة التاريخ الطبيعي وليست مجال بحث هنا .. والأخرى : هي حركة التاريخ الاجتماعي الانساني .. ونعتقد أنها حركة علمية ديناميكية – غير آلية – بسبب إرادة الإنسان الفاعلة فيها وبسبب طبيعتها الإنسانية والاجتماعية المتصفة بالنسبية المحكومة بحدود الزمان والمكان .. والإنسان .. – ككائن تاريخي – أثبت أن حركة التاريخ منذ أزمنة بعيدة ليست إلا تعبيراً عن صراع دائم ومتجدد بين قوى بشرية تعادي التكامل والوحدة والمساواة بين الناس .. وأخرى تجد حياتها في تحقيق هذا التكامل والوحدة والمساواة بين الناس جميعاً .. الأولى تعيش على الخلل وعدم اتزان المواقف وعلى الطبيعة اللاانسانية لممارساتها .. ففي المراحل الأولى من حياة الانسانية كان الصراع مع الطبيعة هو الذي

يعكس نفسه على علاقات الانسان بالانسان فكانت القوة هي سلاح الانسان في مواجهة غيره من المخلوقات وفي مواجهة قوى الطبيعة سواء في رحلات الصيد أو عمليات القنص أو الالتقاط للحصول على غذائه .. وبدلاً من أن يكون منطق التكامل والمساواة والوحدة هو السائد بين القادرين وغير القادرين لتحقيق التكافل المطلوب كانت قوة القادرين وضعف غير القادرين وحاجتهم أول الطريق للخلل المستمر في الحياة الانسانية حتى الآن ثم شهدنا طوال مسيرة التاريخ الطويلة العلاقات القبلية المتساوية والأخرى غير المتساوية .. وصراعات القبائل والعقائد والقوميات .. وكانت هذه الصراعات بأسبابها المادية وغير المادية تؤدي دوماً إلى بلورة قوتين .. واحدة تعمل من أجل التكامل والوحدة والمساواة والأخرى تعمل على هدم ذلك .. وما زالت حركة التاريخ تسير بنفس المنطق تحركها الصراعات بين الإنسان والطبيعة وبين الإنسان والإنسان وبين العقيدة والعقيدة وبين الطبقة والطبقة وبين الأمة والأمة .. الخ .

إن هذا يوضح انا الفرق بين التاريخ وفلسفة التاريخ .. فالتاريخ يقوم بدور الراصد والراوي للأحداث ويجمع المادة التاريخية التي تكون في متناول الباحثين والدارسين أما فلسفة التاريخ فهي تقوم باستخلاص ما يمكن من مبادىء وقوانين تفسر ما يحدث وتعطي لحركة التاريخ مضمونها العلمي والإنساني . وما تؤكده في هذا الاطار يتركز في أن خير ما في التجربة العربية المعاصرة أنها اكتشفت أن التأثير متبادل بين

الإنسان والتاريخ فهو العنصر الأساسي في حركته وموضوع هذه الحركة ومحورها وآداتها والتاريخ هو ذلك الشيء الذي يؤثر في الإنسان وينقل إليه خبرته وعبره ويؤكد أصالته واستمراره .

* * *

وعندما ننتقل إلى الحقبة التاريخية — الحالية .. نحدد طبيعتها وآفاقها فسوف نجد أنها مرحلة تعبر عن انطلاقة القوى الشعبية في بلدان العالم الثالث الذي يمثل فيه الوطن العربي أحد مراكزه الهامة والحساسة .. وهذه الانطلاقة تتم في ظل عديد من الصور والأوضاع والعلاقات وفي أعقاب ازدهار الرأسمالية الذي كان على حساب شقاء الطبقات الشعبية في بلدان العالم الرأسمالي وكذلك في بلدان العالم الثالث الذي كان خاضعاً للسيطـــرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي والذي مكن — وما زال — مجتمعات أوروبا وأمريكا من استنزاف المواد الأولية بأسعار لا تعبر مطلقاً عن قيمة هذه المواد الحقيقية بجانب الأيدي العاملة الرخيصة والأسواق الممتدة باتساع العالم. زادت عمليات المقاومة ومعها تفاقمت أزمة النظام الرأسمالي وأسفر ذلك عن ظهور الأحزاب والمنظمات ذات الأيديولوجيات العمالية لمواجهة التحدي الرأسمالي في القارة الأوروبية وانتهى الأمر إلى ظهور نظام جديد يمثل النقيض للنظام الرأسمالي في أوروبا وهذا النظام هو الذي تعيش في ظله أوروبا الشرقية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانيـــة .

وكل القوى التي تنشد التغيير – في الوطن العربي – وجدت نفسها أمام النموذجين الرأسمالي والماركسي طرح الأول بتأثير السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي طويل الأمد وطرح الثاني من خلال بعض الجماعات والأحزاب ذات البرامج والأيديولوجية الماركسية.. وعجز الأول عن تحقيق التغيير المنشود أو التقدم المطلوب لأن مقومات استمراره ونموه قد انتهت وسقطت إلى غير رجعة .. فالمستعمرات تحررت والأسواق أقفلت في وجه هذا النظام وأزماته استفحلت وشراسته زادت وكل ما يحدث الآن في المنطقة العربية من تغيير بدعوى الانفتاح والحرية الاقتصادية هو إلا نوع من الانتكاسة التي تستهدف عودة الاقتصاد العربي إلى التبعية الغربية وعودة الأسواق العربية لتكون سوقاً رأسمالية تلعب دوراً في حل أزمة النظام الرأسمالى المتفاقمة – مؤقتاً – . ولقد كانت إمكانية الأخذ بالأيديولوجية المقابلة وتطبيقها غير ممكن لأن ظروف الواقع في المجتمع الأوروبي الذي أفرز طبقة عاملة محددة ومبلورة استطاعت أن تلعب دوراً من خلال الأحزاب الماركسية وهذا على عكس الواقع العربي الذي أفرز قوى إجتماعية هامشية تعيش حول طبقة واحدة هي طبقة الفلاحين التي تعيش مرحلة من العلاقات المتداخلة – قبلية وعشائرية واقطاعية – جعل منها طبقة غير قادرة على التماسك وغير قادرة على قيادة التغيير .. وكان لا بد لمنطق التغيير ومنهجه أن يكون تعبيراً عن هذا الواقع .. واقع التخلف المادي والاجتماعي وأن تكون النظرية تجسيداً لهذا .. فإذا كان التقدم

المادي والتخلف الاجتماعي هو الذي فجر الثورة «البروليتارية» في روسيا أو بمعنى آخر إذا كان قانون التغيير في الواقع الأوروبي كان تعبيراً عن التناقض الذي حدث بين التقدم المادي وبين التخلف الاجتماعي في صوره التي حددتها النظرية الماركسية فإن قانون التغيير الثوري العربي قام على أساس النظرة إلى التخلف باعتباره كلاً لا يتجزأ بأبعاده المادية والاجتماعية [١] — والاجتماعية هنا هي المعنى الشامل لكافة جوانب الحياة الانسانية بما فيها الجوانب الوجدانية والروحية والقومية — وكان هذا مولداً لقانون جديد في التغيير يفسر هذه المرحلة التاريخية في حياة الوطن العربي ويحدد طبيعة الخلل الموجود بها .

وكان معنى هذا القانون أن الحل المطروح — تاريخياً — هو حل قومي اشتراكي ثوري أعطى لحركة التاريخ مضمونها الشعبي على المستوى القومي وجعلها عاملاً حاسماً وأساسياً في تحريك مسيرة التاريخ في عصرنا بسبب الحالة الناجمة عن التناقض بين طموح أمم العالم الثالث — ومنها الأمة العربية — وبين الأمبريالية والرجعية المحلية .

* * *

---

(١) أنظر الباب الخامس من الميثاق وخاصة عبارة « إن التقدم هو غاية الثورة والتخلف المادي والاجتماعي هو المفجر الحقيقي لارادة التغيير .. الخ » وقد أشرنا إلى هذا القانون في الجزء الأول من هذا الكتاب .

ثالثاً : الفكر العلمي :

عندما نحدد العلم كمصدر ثالث من مصادر هذه النظرية فإن المصدرين الأولين – الدين والفلسفة – يربطان الانسان بالمثل العليا ويمنحان العمل بعده الأخلاقي والانساني .. في نفس الوقت فإنهما يحسمان لديه القضايا التي لا يتطرق إليها العلم ولم يستطع أن يعطي فيها موقفاً بما لهما من قدرة الشمول في النظرة وفي الاستجابة لفطرة الانسان واستقامة حياته .

وكان يمكن لنا أن ندعي أن الناصرية – من خلال الفكر الوضعي فقط – قد ردت على كل الأسئلة وحسمت كل القضايا المطروحة أمام الانسان كما فعلت الماركسية ولكننا نجد أن هذا غير مقبول علمياً لأن حاجتنا تنحصر في بلورة إطار فلسفي ونظري يستهدف تغيير المجتمع العربي ويحوله من حالة التخلف التي يحياها إلى حالة التقدم التي يأمل فيها وعليه فنحن لسنا في حاجة إلى دين جديد .. فالدين لدينا هو مصدر للنظرية وليست النظرية مصدراً للدين أو هي جزء من دين جديد على غرار النظريات الشمولية الوضعية .

القول إذاً أن الناصرية فلسفة مقبول وأنها نظرية إجتماعية علمية مؤكد .. ولكن شمولها لأكثر من هذا مرفوض بما لا يعني تجاهل القضايا المطروحة الخارجة على نطاق الفلسفة والعلم والتي أحالت حسمها إلى الدين وهذا مبني على أساس أن مصادر المعرفة متنوعة .. فقد تكون وحياً من السماء أو اجتهادات

لبعض المفكرين أصحاب بصيرة مكنتهم من محاولة التعرف على العالم وعلى حقيقته أو قوانين اكتشفها العلم فأصبحت ملكاً للانسانية كلها دون احتكار أو تعصب .

والعلم كأحد مصادر هذه المعرفة يحتاج إلى تحديد وذلك بسبب شيوع بعض المفاهيم حوله كانت وليدة ظروف التخلف والجهل .. فقد شاع أن معنى العلم هو العلم الموروث عن السلف وما عداه فهو خروج عن مجال العلم لأنه لا ينفع ولا يستحق التحصيل !! وهذا تعبير عن الانفصام القائم في النفس العربية والناتج عن التخلف في التعامل مع التراث وتقديس المظاهر البعيدة عن الدين مما أدى إلى جعل الناس يعيشون في غيبوبة وينغمسون في حياة هي أقرب إلى حياة السحر التي جاء الدين ليقضي عليها ويعطي السيادة للعقل .. واستمرار انتشار هذا الخطأ الشائع له بالغ الضرر حيث يعكس آثاره على أجيال الشباب ويجعلها تستخف بالدين ورجال الدين [1] .

والتقدم لا يحققه الذين يتمسكون بهذا المفهوم المغلوط عن العلم والذين يتصورون أن أقصى درجات العلم هي شروح النصوص ووضع حواش على هوامش هذه الشروح وذلك لأن العلم — ببساطة — يرفض ويقاوم مثل هذه القيود على العقل التي تحد من قدرته وتنكر حقه في البحث والاكتشاف للسيطرة على الطبيعة والتنبؤ بظواهرها .. فالانسان بفضل العلم اكتشف

(١) تجديد الفكر العربي — مصدر سابق ص ١٦٧ .

كثيراً من القوانين والنظريات التي مكنته من تركيب الظواهر الطبيعية تركيباً صناعياً يمكنه من فرصة السيطرة على قواها .. وهذه القدرة الإنسانية التي أثبتتها التجربة تعادي المفهوم المغلوط للعلم وتتحدى كل دعوة تتنكر لكل النتائج الملموسة التي توصل إليها .. وهذه القدرة ـ أيضاً ـ هي التي تجعل الموقف من القضايا الفلسفية والدينية والتي تبقى وراء كل نطاق بلغه العلم موقفاً علمياً يضع الدين والفلسفة على قاعدة قوية وراسخة من الفهم والاستيعاب .

والأخذ بمنجزات العلم لا يتنكر للفضيلة أو لأية غاية سامية يستهدفها الكفاح الانساني ومحاولة اصطناع أي تناقض في هذا المجال ينتهي إلى تعصب أعمى وأفق ضيق ونظرة محدودة تعطل التقدم وتزيد من عمق التخلف فالفرق واضح بين العلم القاصر على التفقه في الدين وأحكام الشريعة وبين الكشف عن القوانين العلمية وتسخير الطبيعة وظواهرها .. الأول : يكون أداة المؤمنين لمزيد من الاجتهاد والدراسة والثاني : مشاع بين البشر ينجح فيه المتدين والملحد ويفيد المؤمنين وغير المؤمنين على حد سواء وليس هناك ـ خارج نطاق العلوم الدينية ـ علوم مؤمنة وأخرى ملحدة بل كلها جميعاً لخدمة الانسان عموماً دون اعتبار لطبيعة ما يؤمن به [1] .

العلم ـ دائماً ـ يحاول وينجح في البحث عن حلول

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٧٧ ، ١٣٣ .

للمشكلات المعاصرة وأثبتت تطبيقاته قدرته في هذا المجال بسبب طبيعة منهجه القائم على المشاهدة والتجربة .. يتساوى في ذلك الظواهر الطبيعية والظواهر الانسانية والاجتماعية التي تستطيع أن نتابعها ونرصدها ونحللها ونستخلص منها القوانين التي تتحكم فيها .

من هنا فعندما تضع الناصرية – كثورة –مقولتها المعروفة بأنها « علم تغيير المجتمع » وأنها تتبنى « الاشتراكية العلمية » .. إنما تحدد علاقتها الموضوعية بالعلم كأساس للتغيير في المجتمع وكأساس لبناء المجتمع الاشتراكي .. وهذا لا يعني – وهي التي رفضت الالتزام بأية نظرية – أنها استعارت الماركسية التي منحت نفسها صفة «العلمية» في مجال التطبيق الاشتراكي بل يعني أنه إذا كانت الماركسية – في المجال الاجتماعي – قد استنبطت حلولاً وقوانين كانت بنت الواقع الأوروبي فإن الناصرية قدمت حلولاً وقوانين كانت نتاجاً للواقع العربي حيث أثبتت التجربة صحتها وقدرتها على تغييره من واقع متخلف إلى واقع أكثر تطوراً .

الناصرية إذاً « عمل إيجابي جذري لتغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في وطن من الأوطان من الحال التي هي فعلاً إلى الحال الذي يجب أن يكون عليه أملاً .. محاولة جذرية لتغيير ما هو كائن بما يجب أن يكون .. إن الثورة

في حقيقتها محاولة لتغيير أساس المجتمع »[1] .

وعلم الثورة أو علم التغيير الاجتماعي ليس معزولاً عن غيره من فروع العلوم الأخرى فهو يستفيد منها جميعاً .. يستفيد من العلوم التي يكون مجالها الطبيعة المادية ويستفيد من العلوم التي يكون مجالها الطبيعة الإنسانية .. كعلوم الاجتماع والنفس والنظم السياسية والاقتصاد والتاريخ .. الخ .

والثورة الناصرية التي تفجرت بقيادة مجموعة من ضباط القوات المسلحة تجاوزوا بالجيش دوره التقليدي وحولوه إلى أداة لتحقيق الطموح الثوري حاولت أن تمتلك من البداية منطلقات واضحة تحدد رؤيتها للتحديات والعقبات المعوقة لانطلاقة المجتمع العربي في مصر . وكانت استراتيجية الجانب الوطني من الثورة واضحة ومحددة منذ اللحظة الأولى أما الجانب الاجتماعي وإن كان قد تحدد بشكل عام إلا أن التصور المتكامل لشكل البناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لم يكن بنفس درجة النضج أو التحديد .. فبدأت تتخذ من الخطوات ما يفتح لها الطريق .. تارة باختبار القوى السياسية وقياس مدى قدرتها على تحقيق الثورة وتارة بالاعتما د على القوة الجديدة التي وصلت إلى السلطة وقامت بتحطيم أداة الحكم السابقة .. وبدأت تكتشف التناقض بين ممارسات القوى السياسية – وخاصة الأحزاب – مع ما طرح من شعارات جديدة فسقطت أول

---

(١) حديث عبد الناصر لمحمد حسنين هيكل في الأهرام ١٩٥٩/٧/٢ .

محاولة للاستفادة من القوى الحزبية واستمرت الثورة في تنمية قدرة عناصرها الذاتية والاعتماد على طاقة الجماهير الشعبية خلفها لتحطيم محاولات الاحتواء والانتكاس والتصفية .

ولم يكن أمام الثورة من طريق سوى الدخول إلى المعترك بالتعامل مع الواقع مباشرة كأحد أهم الطرق العلمية في اكتشاف الطريق الصحيح .. فمارست أسلوب « التجربة والخطأ » الذي شق طريقه ونجح في تحديد الاختيارات الأكثر مصلحة للقوى الشعبية محكوماً بعدة ضمانات :

- علاقة وثيقة بين طليعة الثورة الناصرية – بزعامة جمال عبد الناصر – وبين الجماهير العريضة تشكلت من خلال مواقف تاريخية وحصيلة من الانجازات ربطت بين قيادة الثورة وبين الجماهير فجرت الطاقات الخلاقة للشعب وأحالت قيادة عبد الناصر إلى مستودع لآمال الشعب وفتحت بذلك الطريق أمام الثورة لبلوغ أهدافها الكبرى .

- علاقة ارتباط وتفاعل بين الفكر والتطبيق بهدف الارتقاء بالتجربة وانضاجها انتهى بها إلى انتهاج الطريق الاشتراكي لبناء الأساس الاقتصادي والاجتماعي .. والطريق الديمقراطي لاطلاق حوافز الانسان البناءة .. والطريق القومي الوحدوي لتهيئة الاطار الثوري الذي يقوي من الذات القومية ويحميها من الانهيار .

- علاقة تفاعل واستفادة من التجارب الانسانية الأخرى الممزوجة بالأصالة القومية والروحية تجاوزت بها الناصرية أية دعوة تعزلها عن تيار الفكر الإنساني المتدفق وأي جمود تجاه أي فكر أو تقييم أية تجربة .
- علاقة تكامل بين مصادرها مما أعطى لمنهجها قوة وقيمة حتّى استطاعت أن تستوعب الواقع وترشده وتغيره فكانت من الشمول بدرجة أعطت لكل مستوى من الفكر الإنساني مكانه ومجاله الصحيحين دون خلط ودون اهمال جانبي لحساب جانب آخر [1] .

ومن خلال هذا الأسلوب كانت الحلول استجابة لمشاكل وتحديات الواقع .. فعندما كان التحدي يتمثل في وجود الاحتلال الأجنبي وسيطرته حشدت الطاقة الشعبية وعبئت لهذا الدور وتحقق النصر على الاحتلال ليس في مصر — كمركز للثورة العربية — بل في أغلب أرجاء الوطن العربي .. في العراق والجزائر وتونس والمغرب والسودان .. الخ وذلك لرفض الثورة الأساليب الإصلاحية الاستسلامية والتقليدية باعتمادها على الثورة المسلحة كأسلوب أساسي في هذا المجال .

وعندما فرضت القضية الاجتماعية نفسها وجدت الثورة أن الرأسمال المحلي وقف بطموحه عند وراثة الدور الاستعماري

---

(١) الحل الناصري لأزمة الديمقراطية — مصدر سابق .

والاستغلالي في ادارة الاقتصاد واستنزاف الشعب .. وكـــان اعتماد المبادرة الفردية والحرية الاقتصادية لتحقيق مطالب التنمية لم يكن سوى ضرب من المستحيل سوف ينتهي إلى الإفلاس ودمار المجتمع واكتشفت الثورة أن الضرورة العلمية والثورية تفرض السيطرة على الثروة ووسائل الانتاج لتكون في إطار المجتمع وتكون أعمالاً لأسلوب التخطيط القومي الشامل كعلاج ناجع وضروري في مثل حالتنا التي نعيشها وليكون العائد في النهاية لصالح الشعب ويتحدد نصيب الفرد بقدر ما يؤدي من عمل ووفق شريعة التكافل لرعاية غير القادرين والعاجزين عن الانتاج دون حساب لحجم الثروة أو السلطان أو الفردية أو القبيلة .

وعلم الثورة وجد أن كل ذلك غير ممكن التطبيق دون اتاحة الفرصة أمام أصحاب المصلحة ليكونوا أصحاب القرار السياسي المتحكم في ادارة دفة المجتمع .. فكان الحل الديمقراطي ووضع السلطة في يد تحالف قوى الشعب العاملة هو من أجل أن يكون الشعب — مالك الثروة — صاحب القرار السياسي وسقط بذلك أي ادعاء يقوم على أن الرجعية المحلية — إقطاعية ورأسمالية وعميلة — قادرة على أن تلعب دوراً تقدمياً في حياة الوطن العربي .

وأثبت الواقع والتاريخ أن أية دعوة تزعم لنفسها الثورية أو التقدمية أو الاشتراكية لا تستطيع أن توفر للانسان نصيبه العادل من الثروة القومية دون ملكية الشعب لوسائل الانتاج

ومصادر الثروة وسيطرته عليها ودون استبدال عامل الربح بعامل حاجات الانسان في المجتمع ودون ملكية الشعب للقرار السياسي ولا تستطيع أن تزعم لنفسها هذه الصفات لأنها غير جديرة بها .

من هنا يصبح الحل الاشتراكي حلاً علمياً يدرك أهمية التخطيط الشامل وضرورته لتحقيق التغيير الجذري في المحتوى المادي والاجتماعي للمجتمع بحيث لا يصبح الانتاج عملية إجتماعية ذات أهداف فردية استغلالية تحقق الربح من أجل ترف القلة .. وهذا الحل العلمي هو ضمان استمرار التقدم على طريق الكفاية والعدل .. وهذا الحل يتم في مناخ آخر مختلف عن غيره من التطبيقات في البلدان الأوروبية فقد دخلت ثورة يوليو الناصرية مرحلة الاشتراكية .. وكذا بلدان العالم الثالث التي انتهجت نفس الطريق .. من ظروف وواقع اقطاعي وقبلي دون عبور مرحلة الرأسمالية والتصنيع ودون معايشة حقيقية للتناقضات التي تشهدها المجتمعات الرأسمالية الصناعية وأثبت التطور التاريخي — بالدراسة العلمية الواعية — على هذا الأساس تلاحم الثورة الوطنية القومية والثورة الاشتراكية في هذا العصر وليس أمام الشعوب غير هذا لتتمكن من تحقيق حريتها القومية وتعويض ما فاتها من تخلف واشباع حاجات أبنائها الذين طال حرمانهم .

وهكذا لم يكن وصول الانتاج إلى مستوى معين من التقدم شرطاً لقيام الثورة في أي بلد أو كافياً لتفجيرها بل حدث العكس .. فالبلدان الرأسمالية التي وصل فيها الانتاج إلى أعلى

مستوياته وفيه من التناقضات الكثير لم تتفجر فيها الثورات الاشتراكية ولا يبدو أن هذا سيحدث قريباً[1] .

من هنا فإن الدعوة بأن الاشتراكية لا تقوم في أي مجتمع إلا تحت راية العقيدة الماركسية وبقيادة الأحزاب الشيوعية لم يعد شيئاً علمياً ولا مقبولاً فالتجربة الناصرية وواقع العالم الثالث نقض هذا بشكل كامل وأسقطه نهائياً وأثبت أن الاشتراكية العلمية لا يمكن أن تكون مرادفة للماركسية أو أن تكون معادية للديمقراطية لأن الواقع يؤكد ضرورة طرح الديمقراطية في وجه الدكتاتورية بجميع أشكالها ومبرراتها وذلك لأن ما يسمى بالديمقراطية في المجتمع الرأسمالي والتي تقول بأهمية النظرة إلى الفرد كفاية في ذاته وأهمية قدرته على تحقيق حريته دون تدخل أية سلطة حيث ركزت النشاط السياسي في الأحزاب وفي الوسائل البرلمانية تحت وهم حل مشكلة الحرية السياسية كمقدمة لأزمة حل مشكلة الاستغلال وتحقيق العدل الاجتماعي .. هذه النظرة أثبتت ـ للآن ـ أنها فارغة المضمون ولا تستهدف سوى تكريس سيطرة الرأسماليين على الحكم وزيادة استنزاف القوى الشعبية .

والديمقراطية ـ من خلال النظرية الماركسية ـ تعني استبدال طبقة بطبقة وركزت نشاطها السياسي في الحزب الشيوعي الواحد الذي له السيادة فوق كل مؤسسات المجتمع والدولة تحت وهم

---

(١) البيان القومي الثوري ـ مصدر سابق ص ٢٨٣ .

أن حل مشكلة الديمقراطية ليس مطلوباً في مرحلة بناء الاشتراكية ووهم التطور الذي سيقضي على كل الهياكل والمؤسسات المقيدة للانسان بعد دخوله مرحلة الوفرة الشيوعية حيث ستنتهي الدولة والقانون وتنهار كل مؤسسات الضبط السياسي في المجتمع الشيوعي .

وأثبتت التجربة أن الديمقراطية لا تأخذ صفتها العلمية إلا لكونها توكيد السيادة للشعب ووضع السلطة في يده وتكريسها لتحقيق أهدافه .. وهذه السيادة لا تؤكدها الشعارات فقط بل يؤكدها تحويل الديمقراطية إلى أسلوب عمل وحياة في كافة المواقع يعرف فيها كل إنسان حقه وواجبه ودوره إزاء هذه الحقوق وممارسة هذه الواجبات .. وهي بهذا الشكل أوسع وأكثر عمقاً من كل الأشكال التقليدية سواء التي تمارس من خلال الأحزاب والبرلمانات الغربية أو التي تمارس من خلال الحزب الواحد ومؤسساته .

الديمقراطية تعني ممارسة الادارة والمشاركة في وضع خطط المجتمع وتحويل أهدافه العامة إلى برامج وخطط تفصيلية يمكن ترجمتها إلى واجبات يمارس فيها كل إنسان دوره بشكل يحقق للخطة الشاملة أهدافها المأمولة .. والديمقراطية تعني — كذلك — كشف السبل لزيادة الانتاج والخدمات وتحويل المبادىء النظرية إلى واقع عملي واستخلاص الحلول الذاتية لمشاكل المجتمعات المحلية .. وتعني ضرورة الرقابة الشعبية على المؤسسات العامة والإدارية ومناقشتها ومحاسبتها .. وتعني التعبئة السياسية التي

يحتاجها المجتمع الثوري والتي تستهدف خلق أجيال جديدة تلتقي حول مصلحة المجتمع ومصلحة قواه الشعبية وبما يمكنهم من صقل قدراتهم وملكاتهم .

وبهذا الشكل فإن الديمقراطية لا تتحقق إلا بالفرص المتكافئة بين المواطنين ولا تتم بمعزل عن القوى الشعبية التي يجب أن تهيأ لها كل فرص المشاركة السياسية بازاحة كل العقبات والمعوقات التي تحول دون مشاركتهم والعمل على تصفية الطبقات الرجعية وتجريدها من أسلحتها والتصدي لكل محاولاتها لضرب الثورة وتصفيتها .. ولقد وضعت الناصرية الدعامات التي تمثل الأساس الصلب للممارسة الديمقراطية .

* * *

ومن زاوية أخرى من زوايا الاهتمامات الناصرية .. فإن التحليل العلمي يبرز دور العامل القومي ويشير إلى أن نشأة الأمم لا يمكن عزله عن منطق التاريخ وظروف العصر .. فإذا كانت الجماعات البشرية قديماً تطورت وتفاعلت ونشأت نتيجة التطور والتفاعل العديد من الأمور الراسخة حالياً كاللغة والوطن والتراث والحياة المادية والروحية المشتركة للجماعات .. وإذا كانت الأسرة هي الخلية الأولى للجماعات البشرية تقوم على نوع أو آخر من روابط الدم والعرق ثم كانت القبائل والعشائر أشكال أكثر تعقيداً من تكوين الأسرة فإن كل هذا كان خطوة على طريق تكوين جماعات بشرية جديدة أرقى وأكثر تعقيداً

وأكثر عدداً وهي التي نطلق عليها الأمم والقوميات .

وإذا كان التحليل العلمي ينفي — الآن — رابطة الدم أو العرق كمقوم من مقومات الجماعات البشرية الحديثة فإنه يؤكد — الآن أيضاً — أن هذه المقومات تقوم على اللغة الواحدة والحياة المشتركة والمصير الواحد والأرض الواحدة .. ومتابعة التطور التاريخي تشير إلى تكوين كثير من الأمم في عصور التاريخ القديم اندثر بعضها ولا يزال البعض الآخر قائماً حتى اليوم كالأمة الصينية والأمة الفارسية والأمة اليونانية وتكونت بعدها أمم أخرى لا يزال أغلبها قائماً حتى اليوم كالأمة العربية .. ثم تكونت قوميات أوروبا الاستعمارية في العصر الحديث وأخيراً يشهد عالمنا اليوم مرحلة جديدة تنبت في ظلها بعض القوميات الجديدة في إفريقيا وأمريكا .

وهكذا فإن الحركات التاريخية التي تحقق بها قيام الأمم والقوميات حركات متباينة من ناحية طبيعتها وسماتها الأساسية .. فالأمة العربية كانت نتاج حركة تاريخية وحضارية سمتها الأساسية أنها حركة عقائدية لرسالة سماوية بينما نجد أن الأمم الأوروبية والولايات المتحدة كانت نتاج حركة تاريخية وحضارية استغلالية استعمارية سمتها الأساسية مادية .. من هنا تصبح القومية ظاهرة إجتماعية تواكب الأمة في نشوئها وتطورها وتصبح تجسيداً معنوياً للوجود القومي ولا تحصر نفسها في مجرد

انتساب الفرد اليها بل تتخطى ذلك لتكون عاملاً مؤثراً في التاريخ [1] .

وهذا هو أساس النظرة العلمية الناصرية التي تعتبر أنه من قبيل العبث وضيق الأفق وضياع الوقت الحديث عن الأمة المصرية أو السورية أو التونسية .. الخ لأن هذه الأقطار هي جزء من تكوين قومي واحد يمتلك منذ زمن بعيد مقومات الأمة رغم كل صور الانقسام السياسي والحدود المصطنعة والكيانات الهزيلة .. وهذا التكوين القومي صمد في مواجهة المحاولات التي استهدفت تصفيته والقضاء عليه فلم تتمكن الحركات الطائفية والأمبراطوريات التي رفعت أعلام الدين من صهر هذه الأمة في شكل آخر مغاير لطبيعتها وبنيانها وكذلك لم تتمكن الحركات الرأسمالية والأمبراطوريات الاستعمارية من أن تقضي على مقومات هذه الأمة أو تزيل وجودها القومي . وحتى الحركات الماركسية اضطرت – أخيراً – للتسليم بالوجود القومي العربي حيث أثبت الواقع عدم جدوى معاداته وأثبتت الناصرية إمكانية المحتوى الثوري للقومية الذي يتحقق بتطبيق الاشتراكية وإرساء قواعد الديمقراطية .

وهذا الأساس العلمي أسقط التقييم – غير العلمي – الذي يقيم القومية تقييماً انتاجياً ويرى فيها عاملاً رجعياً مضاداً لحركة التقدم والثورة ويتصور إندثارها باندثار العلاقات

(١) المصدر السابق من ص ٢١٠ إلى ص ٢١٩ .

الانتاجية الرأسمالية[1] والقوميات الأوروبية إذا كانت ولادتها قد تمت في قلب السوق الرأسمالي فإن القومية العربية ولدت في مناخ مختلف وهي تعيد بناء نفسها من جديد في مناخ مغاير - كذلك - وفي ظل الكفاح ضد الاستعمار والسيطرة الاحتكارية الرأسمالية وفي ظل التحدي العنصري الصهيوني التوسعي .

وهكذا أصبحت الناصرية - وما زالت - انجازاً تاريخياً علمياً أعطت القومية العربية مضمونها الحقيقي وأبرزت هويتها متجاوزة الواقع الاقليمي لأقطارها وأقاليمها .. وكان عبد الناصر بذلك أول زعيم عربي في العصر الحديث يرى البعد الاستراتيجي لمستقبل مصر العربي - كغيرها من أقطار الوطن العربي - فلم تعد عروبة مصر أو أي قطر آخر مجال مناقشة أو مجرد مجموعة من الأفكار النظرية المعزولة عن الجماهير بل إن نجاحه الأكبر كان في طرح هذه القضية على المستوى الجماهيري لصياغة النفسية العربية الواحدة كمقدمة ضرورية وهامة من أجل وحدة هذه الأمة المشتتة ..

لهذا لم تكن نظرته إلى الأرض باعتبارها حيزاً جغرافياً أو تراثاً تاريخياً فقط بل هي مجال لحركة إجتماعية ثورية تنشد التقدم إنسانياً .. وبذلك ربط بين المعركة القومية من أجل تحرير الأرض والمعركة الاجتماعية من أجل تحرير الانسان مؤكداً أن الصراع

---

(١) المصدر السابق ص ٢٣١ - ص ٣٩٨ .

مع الاستعمار والصهيوبية لا يدور حول قطعة من الأرض فحسب وانما يدور حول ما تجسده هذه الأرض من معاني الانتماء ومعاني وحدة المصير للانسان الذي يعيش فوقها .

إن دعاة الاقليمية يلعبون دورهم في محاولة تشويه الحقائق ويدعون أن الثورة الناصرية بدأت مصرية واستمرت كذلك ثم يفاجأون بأن الواقع يدحض دعاواهم من خلال ما خلفه من آثار وتراث على أرض الوطن العربي أو من خلال ما رسبه في وجدان ووعي الإنسان العربي الذي كان يجد في عبد الناصر تجسيداً حياً لطموحه وتطلعاته والذي كان يجد من الحقائق ما يزيد من قناعته وتمسكه بهذا الطريق.

فهذا المواطن العربي كان يحس بفطرته أن الرفض الاستعماري لتسليح مصر الذي كسرت على أثره الثورة الناصرية احتكار السلاح لم يكن مجرد احتجاج على رفض عبد الناصر للأحلاف وعمليات الاحتواء بقدر ما كان وعياً استعمارياً عميقاً لاستراتيجية ثورة ٢٣ يوليو القومية المعادية للأحلاف ومناطق النفوذ .. وأيضاً فقد رأى المواطن العربي في تأميم قناة السويس البداية الحقيقية لمرحلة اليقظة العربية ومرحلة الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي ورأى في العدوان الثلاثي ما يكشف عن الدور الحقيقي للصهيونية التي شاركت في العدوان ولم تكن تملك سهماً واحداً في الشركة المؤممة .

وكل هذا كان تعبيراً عن وعي القوى الاستعمارية

والصهيونية بخطر القومية العربية وخطر الناصرية كتيار بدأ يشق طريقه على أنقاض كل رموز التخلف والعبودية .. وهذه القوى ـ الآن ـ تحاول أن تستأنف دورها في عزل البلاد العربية بعضها عن بعض منتهزة فرصة الجزر الذي أصاب الحركة القومية بعد غياب عبد الناصر لتقليص وتقليل حجم الخطر المتربص بمصالحها بسبب امتزاج التطلعات القومية بالتقـــدم الاجتماعي والاشتراكية والديمقراطية .

الفهـرس






Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



هذا الكتاب

« الثورة العربية المعاصرة » هو استمرار لحوار لا ينقطع منذ ما قبل رحيل عبد الناصر لمواجهه التحدي الذي يصنعه خصوم الثورة العربية وخصوم عبد الناصر ... والسبب في ذلك ـ كما يتصورون ـ ان ثورة يوليو وما تعارف عليه « بالناصرية » لا تملك الموقف النظري الصلب ولم ترق الى المستوى الذي يمكنها من بلورة نظرية ثورية متكاملة تكون اداتها في التغيير .

لذلك فان هذا الكتاب والكتب المشابهه له تتأكد قيمتها لانها محاولة موضوعية لتأكيد خطأ مثل تلك الدعاوى .. ـ فعبد الناصر قاد ثورة .. وان كان حقا قد فجرها دون نظرية ، فان حركة الثورة الصاعدة ومنجزاتها وارتباطها بآمال وطموح الشعب جعلها بعد أقل من عشر سنوات تمتلك سلاحا نظريا واضحا ومبلورا أصبح اساسا لأي عمل ثوري عربي من المحيط الى الخليج . ـ وكان ذلك هو « ميثاق العمل الوطني » .

وهذا الكتاب هو محاولة ـ فردية تتطلبها الظروف الحالية بغياب التنظيم ـ لتثبت للناصريين انهم يمتلكون النظرية الصلبة التي يستطيعون بها ان يقدموا الحلول وان يصيغوا الواقع العربي صياغة جديدة تحقق العدل والحرية والتقدم لابناء هذا الوطن من أقصاه الى أقصاه .